Gaʿfar Ibn-Aḥmad

Kitāb miškāt al-miṣbāḥ wa-ḥayāt al-arwāḥ [u.a.] - BSB Cod.arab. 1191

[S.l.] 579 = 1183



نبي الامه محمد
سراج الطلب
صلى الله عليه
وعلى آله وسلم

٩٨٧٩٥٤٣٢

[illegible]

الا العامه
نبي الامه محمد
سراج الظلمه
المبعوث [illegible]
[illegible] مرحمه
صلى الله عليه
وعلى اله وسلم
[illegible]
[illegible] هذا الا يوم
[illegible]

صح

روى في قصة
بشر الوحال ان السايل كان
يقف في جامع البصرة يسال فيقول
سبيرنا هذا ان لكم حقا عند رجل وان اغاثني
مولاه يعني اصحاب الخلق احدث لكم حقكم واعينا كر ذلك
فيقول السايل فانا الكمهم فاني الخلق فيقول يا هولاء ان هذا
السبح دعم ان لكم حقا عند رجل والكمهم ان اعتقوه اخذ لي
حقي فانشدكم الله الا اعتقوه فيقولون له ذلك سبح
يعني قال وكان يعتق بعضها ابي جعفر ايها العابل
ان ولينا عدلنا وفعلنا وصنعنا فقد ولست فاي عدل
اظهرت واي جور ازلت واي مطلوم انصفت اما
الا ترد عدلا او جور شنان وتكلم بهذا او محمد بن كلمات
يخطب فبكا حتى كاد يسقط من المنبر انتهى

[illegible] ان رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] الليلة [illegible] ان استيقظ [illegible]
[illegible] العصر [illegible] الصالحين [illegible]
مما روى
عنه صلى الله عليه واله في تفسير
[illegible] الرويا وتفسيرها
عن انس بن مالك ان رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم قال
رايت الليلة كانا في دار عقبة بن رافع فاتينا برطب من رطب ابن طاب
فاولت ان الرفعة لنا في الدنيا والعاقبة في الاخرة وان ديننا قد طاب
روى ذلك ابو طالب في اماليه

ويوخذ من هذا من الاحكام ان من روياه صلى الله عليه واله
ما يحتاج التاويل وانه يسوغ للراي ان يعول راسا كما في [illegible] ولا يعول
دانه الي ناعدا عما يشبه الكذب والله اعلم وانه يشتق تاويل الرويا
ابو [illegible] من لفظها كما ولى صلى الله عليه واله والله اعلم

كاس وفاة والدي رحمه الله
[illegible] يوم الاحد [illegible]
[illegible] شطر الله [illegible]
[illegible]

سوال عرض في النفس هل يصح
ان ينسب الى الهادي عليه السلام انه يصح
الوقوف على من عدا اولاد الناس من الذرية من وقع
في الضيعة مع انه وقف على اولاده وعلى من ولد النبي
اعصار اولاد البطنين وصوبهم من اولاد ابي طالب او عبد المطلب
مع كونه لا يسوغ الخروج [illegible] الائمة ذكرها من اولاد البطنين
فاولاد الناس وان صوحوا مع كون الاولاد دونهم داخلون فمن ذكر
من اولاد البطنين او ذوي طالب او عبد المطلب

قال القاسم بن ابرهيم عليه السلام في كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الواحد الحميد

فاذا اقر العبد بما ذكرنا من توحيد الله وعدله وعرفه وعلمه بعد ذلك ان يؤدي
الى الله ما افترض عليه من الصلوة والزكوة والصيام والحج اذا كان لذلك مطيقا والجهاد في سبيله
لجميع اعدايه من الكافرين والفاسقين اذا امكنه ذلك واجتنب محارم الله ويامر بالمعروف وينهى
عن المنكر اذا وجد ذلك بنفسه ومع غيره اذا امكنه ذلك ويؤدي ما افترض الله جل ثناؤه
عليه من شرايع من شرايع دينه وعليه ان يجتنب ما نهى الله عنه من معاصيه كلها من
الكفر كله وقتل النفس التي حرم الله بغير الحق واخذ اموال الناس مسلميهم ومعاهديهم بغير حقها
والظلم لهم والعدوان عليهم واكل اموال الناس باطلا واكل الربا والسرقة والزنا وقذف
المحصنات والمحصنين وشرب الخمور واتيان الذكران من العالمين والفرار من الزحف
في المواطن التي لا يسع له الفرار فيها اذا كان في ذلك اصطلام المسلمين وهلاكهم وعقوق
الوالدين المسلمين وان كانا فاسقين فصاحبهما معروفا وكل معصية بعينها الله
وكل ما علمه ان احدا لله معصية فليجتنبه ولا يأتينه فان الله تعالى نهى عن الذنوب
كلها كبيرها وصغيرها فكبيرها فيه الوعيد والحدود وصغيرها هو موهوب لمن اجتنب
الكبير وذلك قول الله ان تجتنبوا كباير ما تنهون عنه نكفر عنكم سياتكم وندخلكم مدخلا كريما ٥
فليس لله عبد ولا نعلم على معصية ربه وهو يعلمها ولا يعتقدها متاولا متدينا بها وقد
جعل الله له السبيل الى معرفتها وتركها ولكن انما يعود امحفظا وما موريه فمسقطا فان الله عز
وجل وصف المتقين من عباده المؤمنين فقال جل ثناؤه ان الذين اتقوا اذا مسهم
طايف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون وليس نعلم انهم مصرون واخبر تبارك
وتعالى عن اخوان الشياطين فقال جل ثناؤه واخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون فالمؤمن
انما يسقط ويحفظ اذا جاءه طايف من الشيطان لما هو عليه من الاحسان وليس يكون من
ذلك بمكان لا يعوطا فيه ومكانه على الاساءة المونعة اي يفعلها هوى لا طمع فيه الا
سوية منها فالخوف والرجاء الغارفانه بذلك وصف الله جل ثناؤه المؤمنين
من عباده فقال اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب ويرجون
رحمته ويخافون عذابه وهكذا صفة المؤمنين الى اكثر من عليهم ٥

قال في كتاب الطالبيين ولد ... فاطمة بنت ...

السابت ... عبد الله بن الحسن في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في المسجد ...

... بن محمد ... ابا محمد ... بن عبد الرزاق ... قال ابو منظور ... ابو منظور ... ان ... اهلا قال ... الحسن بن علي بن ابي طالب قال ... اذا التقت ... كان ... ان يزوج من العرب ... قال ... ان الارحام ... قال ... عبد الله بن حسن ... فارنه قال فاخرج اليه ...

... الله عز وجل ... الحسن بن حسن ... علي ... قال ... فاخرج ... ابراهيم بن حسن ... قال ... لم لا تعقد ...

... الحسن وهو ابن ... عبد الله بن الحسن ... الحسن والحسين ... فاطمة بنت الحسين ... عبد الله بن عمرو بن عثمان ... محمد بن عبد الرحمن ... وكان ... فاطمة بنت الحسين ...

ص/ كبرت حدة ...

أترجو اذا كارمن
دنيه طيب النفس
وفي ... القلب واذا
اخذ من ...
وطيه على النفس
ابراه ونسه
فان بانني
ويحب ...
... دنيا ...
... عقله ...

عبد الله بن عمرو بن عثمان ... فاطمة بنت الحسين ... في السجن ساعة ... حتى خرجت فاطمة بنت ... الحسين بن علي ... امها ... في السجن ...

واذا بليت بجاهل متحكم يجد المحال من الامر
صوابا اذ لبنه فضل السكوت وربما
كان السكوت عن الجواب جوابا [illegible]

الحمد لله وحده

يا اخي ولو كان جمع المال يحسن لما اخذ المال
عندي صحة الجسد في المال وفي الاولاد
مكرمة والسقم يشتت ذكر المال
والولد [illegible]

اجعل جليسك محبوبا باطلاعه فتستفيد منه
الادب والحكمة [illegible] هو [illegible]
نحن نكتسب [illegible] شيخ [illegible]
[illegible]

[illegible] في يوم الجمعة في شهر رمضان لعله
تسعة عشر في شهر رمضان سنة ١١١[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

كتاب مشكاة المصباح وجلاء الأرواح

تأليف القاضي الأجل الإمام شمس الدين

جمال الإسلام والمسلمين جعفر بن أحمد

بن أبي يحيى رضوان الله عليه

علامة للسارق يكتب [illegible]

[illegible]

الحالية

٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين رب يسر برحمتك

الحمد لله على سوابغ نعمائه ومتوالي آلائه الذي جعل العلم نورا
يستنار بضيائه ويستضاء بلوامع لألائه وأنقذ المتمسكين به من
حيرة الجهل وظلمائه ونصبه سلما يتسنم به من ذروة الشرف إلى
سمائه ∴ والصلاة على محمد سيد انبيائه والمصطفى على كافة اوليائه
واصفيائه وعلى الطيبين من ابنائه والمعروفين من صحابته واوليائه ∴

اما بعد فان العلم وان كثرت فنونه وتشعبت مراتبه وتوابعه فان
انفسه فائدة واعظمه منفعة علم الكلام الذي عليه دارت رحى الدين
واستقلت ابنية الاسلام وبه وضحت منار الحق وحذفت [illegible] الباطل
وتميز الصحيح من السقيم واتضح المعوج من المستقيم فلو كان العلم جسدا لكان
علم الكلام روحه ولو كانت الفضائل بنيانا لكان هذا العلم مصابيحه
فما اشبه حاله بقول القائل في الورد ∴ كأن الرياحين جند وهو الامير لاجل
فهو احق ما صرفت العناية اليه واولى ما عظم الاهتمام به وقد كنت عاقدا
العزم على تصنيف مقدمة لطيفة تصلح للمقتصر على تلك مما يلزمه معرفته من الامور
المتعلقة بمسائل الاعتقاد وسميتها مفتاح النظر ومصباح الفكر طالما
والتمس مني نحوها جماعة من الاعيان والسادات الذين قلوب الطالبين اليهم [illegible]
من اخوان المسترشدين ان اشرح جملها واحرر مفصلها فاجبتهم الى ما سألوه رغبة
فيه من الفائدة ويدخر لي عليه من المثوبة ومن الله سبحانه استمد المعونة على
بلوغ المقصود والوصول الى الصدق والورود ∴ واعلم ان الكلام في مسائل
هذا الفن يتعلق بما يلزمه فصول ∴ احدها بيان المذهب في المسألة ∴ وثانيها بيان
الدليل على ذلك المذهب ∴ وثالثها بيان تحقيق ذلك الدليل ورابعها بيان الاسئلة
الواردة على ذلك الدليل او التحقيق ∴ وخامسها بيان اجوبة تلك الاسئلة ∴
وسادسها بيان مذاهب المخالفين في تلك المسألة ∴ وسابعها بيان شبههم التي
يتمسكون بها ∴ وثامنها بيان حل تلك الشبه وابطالها وتمام هذه الفائدة
[illegible] يكمل بمعرفة ما يتعلق بتلك المسألة [illegible] لكل واحد من ارباب
[illegible] معارفه علما بما هو الاولى [illegible] الفصول المتقدمة [illegible]
[illegible] وهي التي لا تخلو شيء من المسائل عنها ولا يجاز ان تخلو عنها
[illegible] الكمالات التي اذا
بحسبه الفصول النافعة في العلم [illegible]

وأمّا بها البعض يسقط عن البعض بالاجوبة :. والكلام في جميع ذلك مما يزيد استيفا

بطول وربما يكون صارفاً البعض الواقعين في الاستفادة عن طلبها لبعد

أطرافه واتساع نطاقه :. وقد بسط علماء المسلمين في العدل والتوحيد

رحمهم الله من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم من الكلام في كل باب من أبواب الأصول

ما يغني كل طالب ويشفي كل راغب فرأيت أن أقصر هذا الشرح على

الفصول الخمسة الثلاثة المتقدمة لأنها أهم مما بعدها والعناية فيها

ألزم من سواها وأن أكثر فيها وأورد في المقدمة جملاً منها وأشير إلى

تلك هي كالوسيلة إلى غيرها ولا أخلي كلامي من معتمدات الأسولة والأجوبة

وربما تعرضت لذكر بعض المذاهب وفهرس الخاتمة إلى إيراده على الجملة والتنبيه

على فساده بلفظ المنتفعة به ونكثر الفائدة فيه إن شاء الله بحمده وبه العون

باب القول في وجوب النظر وما يتعلق به

والثقة والحول والقوة وهو حسبنا ونعم الوكيل

اعلم أن أول ما يجب على المكلف هو النظر المؤدي إلى معرفة

الله سبحانه وهذه الجملة تشتمل على ثلاثة فصول :. أحدها بيان معاني

هذه الألفاظ التي هي الواجب والمكلف والنظر والمؤدي والمعرفة

وثانيها بيان أن النظر واجب ه وثالثها بيان أنه أول الواجبات :.

وإنما قدم الشيخ هذه الفصول فتكلم في الفصل الأول المشتمل على

بيان معاني الألفاظ لأنه لا يحسن الكلام في وجوب النظر ولم يعرف ما

هذه النظر ولا يحسن فيما أن يجب على المكلف ولم يعرف المكلف وكذلك

سائر الألفاظ فصار بيان هذه المعاني جارياً مجرى الأصل لما بعده فلذلك وجب

تقديمه :. ثم أن تبعه بالفصل الثاني المشتمل على بيان وجوب النظر

لأن الأصل كون النظر أول الواجبات فيه :. لا يحسن أن يتكلم في أن النظر

أول الواجبات ما لم يبين أولاً أنه واجب ثم تكلم بعد ذلك أنه أول

ما أنه لم يبين غيره فلذلك كان هذا الترتيب مستحقاً

الفصل الأول

اعلم أن الواجب هو ما للإخلال به مدخل في استحقاق الذم ومعنى الإخلال به

هو الامتناع من الفعل وهو في الحقيقة راجع إلى النفي لأن معناه

أن لا يفعل القادر الفعل :. والمدخل هو التأثير ومعنى ذلك أن له وجه

الذم على بعض الوجوه إلى القادر على هذا الفعل الذي وصفنا بأنه

واجب لأجل إخلاله به :. والاستحقاق إذا أضيف إلى الذم فإنه أفيد

معناه حسنه لأجل سبب سابق لولاه ما حسن ثم تكلف ذلك

متى قلنا فلان يستحق الذم من الباري فمعنى هذا انه يحسن منه ذمه
لاساءة متقدمة واذا قلنا فلان يستحق العقاب من الله سبحانه فمعنى
هذا انه يحسن من الله عز وجل عقابه لاساءة متقدمة لولا ذلك لكان لا يحسن
ذمه ولا عقابه ∴ ومتى اضيف الاستحقاق الى المدح والثواب فمعناه
وجوبهما لاجل سابق لولاه ما وجبا فمعنى الاستحقاق اذا اضيف
الى المدح والثواب خلاف معناه اذا اضيف الى الذم والعقاب ∴
والذم هو كل خبر ينبي عن اتضاع حال المذكور مع القصد الى الاستخفاف
به وهو نقيض المدح فان المدح هو كل خبر ينبي عن ارتفاع حال المذكور مع
القصد الى تعظيمه ∴ وهذا اولى ما حد الواجب به لانه يكشف عن معنى
الواجب خاصة وهذا هو معنى الحد فان الحد هو كل لفظ يكشف عن معنى
لفظ اخر ويحصر معناه ويدل انه على وجه لا يدخل فيه ما ليس منه ولا
يخرج عنه ما هو منه ∴ ولهذا قيل انه الجامع المانع معناه انه يجمع اوصاف
المحدود المميزة له من غيره ويمنع غيره من المشاركة له وهو ماخوذ من
حددت فلانا من كذا اي منعته ولهذا سمي البواب حدادا لمنعه الناس وفي ذلك
ورد المثل السائر ليس الملائكة كالحدادين ومعناه كالبوابين ∴ وهذا اللفظ
يطرد في هذا المعنى وينعكس فيقول كل ما للاخلال به مدخل في استحقاق الذم
فهو واجب وكل واجب فللاخلال به مدخل في استحقاق الذم وهذا
هو الموضح لصحة الحد

فصل

واما قلنا ان بهذا القدر يتميز الواجب
عن غيره من الافعال لان الافعال تنقسم خمسة اقسام احدها الواجب
وهو ما ذكرناه ∴ وثانيها المندوب وهو ما فعله اولى من تركه كالتفضل
في العقليات وصلاة التطوع في الشرعيات ونحو ذلك ∴ وثالثها المباح
وهو ما عرف فاعله حسنه او دل عليه انه حسن لا مدخل لفعله ولا
لتركه في استحقاق المدح ولا الذم كشرب الماء البارد واكل الحلو المري لا
نصره تناوله ولا تركه ∴ ورابعها المكروه وهو ما تركه اولى من فعله وهو نقيض
المندوب كالاكل بالشمال والاستنجاء باليمين ونحو ذلك ∴ وخامسها المحظور وهو
ما للاقدام عليه مدخل في استحقاق الذم وهو نقيض الواجب كالظلم وكفر النعم
ونحو ذلك من العقليات والزنا وشرب الخمر ونحو ذلك من الشرعيات ∴ فصح
ان ليس من الافعال ما يشارك الواجب في كونه مما للاخلال به مدخل في استحقاق
الذم فلذلك حددناه به لما كان مميزا له من غيره ∴ ولا معنى لضم وصف اخر
الى ذلك على ما يحكى عن بعض شيوخ اهل العدل انه زاد في حد الواجب انه
يستحق المدح بفعله وذلك فاسد لان المندوب يشارك الواجب في استحقاق

المدح بفعله والحد خبر الخبير يذكر الامور المبينة للمحدود عن غيره وان
شئت ان تقسم الافعال قسمة دائرة بين النفي والاثبات قلت الافعال على ضربين
احدهما للقادر عليه ان يفعله والاخر ليس للقادر عليه ان يفعله فالاول هو
الحسن والثاني هو القبيح والقبيح لا تدخله قسمة في نفسه وانما ينقسم
باعتبار طريق معرفته فيقال قبيح عقلي وقبيح شرعي ويراد بالقبيح العقلي ان قبحه
يعرف بالعقل وان لم يرد شرع ويراد بالشرعي ان قبحه لا يعرف الا بالشرع واما
الحسن فعلى ضربين احدهما له صفة زائدة على حسنه والاخر لا يكون كذلك وفائدة
صفة الزائدة ان لفعله مدخلا في استحقاق المدح والتعظيم فالذي له صفة
زائدة على حسنه ضربان احدهما للاخلال به مدخل في استحقاق الذم وهو الواجب
والاخر لا مدخل لفعله للاخلال به في ذلك وهو المندوب وما لا صفة له زائدة على
حسنه ضربان احدهما يترجح تركه على فعله وهو المكروه والاخر لا يترجح
تركه على فعله وهو المباح **فصل** والواجبات تنقسم باعتبار انقسامها
الى قسمين احدهما واجب معين والاخر مخير فيه ؛ وباعتبار اوقاتها الى قسمين احدهما
موسع والاخر مضيق ؛ وباعتبار من وجب عليه الى قسمين احدهما واجب على الاعيان
والاخر واجب على الكفاية ؛ وهي وان انقسمت الى ما ذكرناه فان ما ورد فيها من الحد مشتمل
على جميعها لان الواجب على التعيين هو ما اذا لم يفعله القادر عليه بعينه استحق
الذم على بعض الوجوه نحو المعرفة بالله سبحانه ورد الوديعة وما اشبه ذلك
من العقليات ونحو الصلاة المفروضة في اخر وقتها وصوم شهر رمضان ونحو
ذلك من الشرعيات ؛ والواجب على التخيير هو ما اذا لم يفعله القادر
عليه او ما يقوم مقامه استحق الذم على بعض الوجوه كقضاء الدين من احد
الكيسين المتساويين ونحو العقليات وكالكفارات الثلاث ونحوها في الشرعيات
؛ والواجب الموسع هو الذي يجوز لمن وجب عليه تأخيره الى اخر اوقاته كالصلاة
التي يجوز تأخيرها الى اخر وقتها ؛ وان كان في وجوب اقامة العزم بدلا
عنها اذا اخرت عن اول اوقاتها خلاف بين العلماء ؛ والواجب المضيق
هو ما لا يجوز تأخيره عن ذلك الوقت الذي انتهى اليه كالصلاة في اخر
اوقاتها ؛ والواجب على الاعيان هو الذي لا يقوم فيه بعض المكلفين
مقام البعض كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان ونحو ذلك والواجب
على الكفاية هو ما اذا قام به بعض المكلفين سقط عن البعض كصلاة الجنازة
والجهاد وتعليم الناس معالم الدين ونحو ذلك وكل ذلك داخل تحت
الحد الذي ذكرناه اذ ما من شيء من ذلك الا وللاخلال به مدخل في استحقاق

الذم فلا نقض ما ذكرناه بالواجبات على النبيين كالكفارات لانه
ما من واحدة منها الا وللاخلال بها مدخل في استحقاق الذم الا
ترى ان من وجب عليه لو اخل بجميعها لاستحق الذم على بعض الوجوه
ولولا وجوبها على حصر هذا الوجه لم يحصل بها هذه القضية وكذلك
فلا نقض هذا الحد بالواجب الذي يكون عقاب من اخل به وذمه
لاجل اخلاله به اقل من ثوابه على ما تقدم من طاعاته كما قيل في اخلال ادم
عليه السلام بما وجب عليه من الاستدلال بغير الشجرة المشار اليها
على تحريم جنسها فان ادم عليه السلام وان لم يستحق الذم ولا العقاب
بذلك الاخلال فان لذلك الاخلال مدخلا في استحقاق الذم الا ترى
انه لو وقع ممن يكون ثوابه اقل من عقاب هذا الاخلال لاستحق
الذم لا محالة وانما لم يستحق ادم عليه السلام الذم والعقاب
لكثرة ثوابه على ما تقدم من طاعاته فوقعت هذه الخطيئة مكفرة في جنب
ذلك

فصل

واما المكلف فهو من اعلم وجوب بعض الافعال
عليه وقبح بعضها منه مع مشقة تلحقه في الفعل والترك ما لم يبلغ ذلك
حد الالجاء وانما نعلم ذلك متى علم ان له نفعا في ان يفعل بعض الافعال وان لا يفعله
وان عليه ضررا في ان يفعل بعض الافعال او ان لا يفعله مع المشقة التي تلحقه في الفعل
والترك ولم يكن ملجا الى شيء من ذلك لان الملجا هو من يبلغ داعيه حدا لا يقابله من الصوارف
ما يقاومه فلما لم يبلغ هذا الحد بل بقي متردد الدواعي له داع يدعوه الى الفعل وداع
يدعوه الى الترك فهو المكلف وانما قلنا ان هذا هو المكلف لانه متى صار
احدنا بهذه الصفة لم يمتنع من عرفه بذلك ان يصفه بانه مكلف ومتى
زال عن ذلك لم يوصف بانه مكلف واذا كان الواحد منا كذلك فقد
صار عالما بوجوب امور عليه وقبح اخرى منه فان المكلف هو ما
ذكرنا والتكليف فهو تعريف الواحد منا الافعال التي هذه حالها
وقد خرج عن هذا الحد اهل الاخرة لانهم وان كانوا عارفين بوجوب
واجبات كشكر النعمة والانصاف من النفس وقبح مقبحات كالظلم وكفر
المنعم وما اشبه ذلك ولكنهم غير مكلفين لان اهل الجنة لا يجوز ان
يدخل عليهم مشقة في شيء من ذلك واهل النار ملجؤون الى الامتناع مما
قبح في العقول فلذلك زال عنهم التكليف

فصل

واما النظر فهي لفظة مشتركة بين معان خمسة احدها النظر

العبر وهو بقلب الحدقه السليمه نحو المرئي التماسًا الروية لحكمه قول الله
سبحانه واذا ما انزلت سوره نظر بعضهم الى بعض هل يريكم من
احد معناه قلب بعضهم حدقته في جهه بعض ؛ وثانيها نظر الانتظار
وهو التوقع لحصول امر في المستقبل لحكمه قول الله سبحانه فناظره بم
يرجع المرسلون معناه منتظره ؛ وثالثها النظر بمعنى الرحمه لحكمه قول
الله سبحانه ولا ينظر اليهم يوم القيامه ولا يزكيهم معناه لا يرحمهم
ورابعها النظر بمعنى المقابله كما يقال دار فلان ينظر الى دار فلان اي
تقابلها والجبلان يتناظران اي يتقابلان ويقول قايل اهل اللغه سر طريق
كذي حتى اذا نظر اليك الجبل القابل فخذ عن يمينه او عن يساره معناه فاملك
ويدل على هذا المعنى قوله تعالى في الاصنام وتراهم ينظرون اليك وهم
لا يبصرون معناه يقابلك ؛ وخامسها النظر بمعنى الفكر لحكمه قول الله سبحانه
افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ونحو ذلك معناه افلا يتفكرون لانهم كانوا
ينظرون اليها نظر الاحداق فلا يجوز ان يحثهم على ذلك وقد فعلوه وانما
حثهم على التفكر الذي اهملوه وهذا المعنى الذي هو الفكر هو المراد بما ذكرنا ه
ها هنا انه اول الواجبات **فصل** واما المودي منه الموصل
ومعنى كون النظر موديًا او موصلا الى المعرفه هو انه سبب موجب لها
وهذا المعنى هو الذي يقصده اهل الكلام بقولهم النظر مولد للمعرفه واذا عرفت
المعنى فالمشاحه في العبارات لا طايل فيها ؛ والذي يدل على ان النظر
سبب موجب للمعرفه نذكره ان شا الله اذا اردنا ان نبين ان النظر طريق الى
معرفه الله سبحانه **فصل** واما المعرفه فهي المعنى الذي
يقتضي سكون النفس والمراد بسكون النفس هي المعرفه التي يجدها احدنا
من نفسه فانه يعتقد كون ابيه في المسجد بالمشاهده او بخبر
صادق وقد كان يعتقد كونه فيه بخبر رجل من احاد الناس فانه يجد
عند المشاهده وخبر الصادق مزيه لا يجدها عند خبر الاخر
تلك المزيه هي التي عبرنا عنها بسكون النفس وان عبرت عنها بطمانينه
او ثلج الصدر فالمعنى في ذلك واحد ؛ وقد اشار الامام القسم بن ابراهيم
عليه السلم الى هذا المعنى بقوله فسكن اضطراب نفسه وقلبها اذ علمت يقينا
ان الله هو بها وخالقها فعقب العلم بالسكون لما ادخل عليه الفا

التي هي حرف التعقيب فدل ذلك على ان السكون ليس هو العلم وانما
هو ما يتبع العلم وهو الذي يعنيه بقولنا ان العلم يقتضيه ⁂ وبهذا ينفصل
العلم عن غيره من سائر الاعتقادات فان نوعها يشتمل على اربعة اقسام احدها
العلم وهو ما ذكرناه وثانيها الجهل وهو الاعتقاد الذي اذا كان له معتقد
كان لا على ما هو به كاعتقاد المشبهة ان الله تعالى جسم او اعتقاد اليهود ان النبي
محمدا صلى الله عليه كاذب ونحو ذلك فان هذا الاعتقاد انما كان جهلا لان
معتقده ليس على ما هو به وانما قلنا اذا كان له معتقد لان بعض الاعتقادات
قد يكون جهلا وليس له معتقد كما لو اعتقد معتقد ان القديم تعالى ثانيا
معه في القدم والالهية فان هذا الاعتقاد لا معتقد له والمعتقد
هو ما يتعلق به الاعتقاد ويساويه من الامور ولا شبهة في ان الجهل قبيح
وهو مما يعلم قبحه بكمال العقل ⁂ وثالثها التقليد وهو الاعتقاد المستند
الى اتباع قول الغير من غير اعتماد على حجة ولا بصيرة مثل ما يتلقاه العامة
بالقبول من اقوال مشايخهم في الحق او في الباطل من غير ان يسألوا اقامة
حجة ولا يلجأ الى برهان فكان التابع جعل اعتقاده قلادة في عنق المتبوع
ولا اشك في قبح التقليد في مسائل الاصول التي يتمكن كل مكلف من المصير
فيها الى العلم لان المقلد لا يأمن خطأ من قلده والاقدام على ما لا
يأمن كونه خطأ قبيح كما يقبح من احدنا الاقدام على ان يخبر بخبر لا يأمن
كونه كذبا ⁂ ورابعها التخمين وهو ان يعتقد الواحد اعتقادا
لجاره اشد الا لوجه ~~يقتضيه ولا لامر يدل عليه~~ دعوة الله كالذي
يعتقد مثلا ان جبريل في السماء الدنيا في وقت مخصوص ويقطع على ذلك
لا لوجه يقتضيه ولا لامر يدل عليه ولا اشك في قبح ما هذا حاله
مثل ما قدمناه في التقليد فبان ان العلم يتميز عما ليس بعلم بما ذكرناه من
اختصاصه بسكون النفس اذ لا يشاركه في ذلك شيء من الاعتقادات ويدخل في
ذلك كل علم من ضروري او مكتسب ويقع الفصل بينهما من بعد فالضروري
هو ما لا يمكن دفعه عن النفس بشك ولا شبهة وان انفرد ⁂ والمكتسب
ما يمكن دفعه عن النفس بالشك والشبهة اذا انفرد واحترزنا بذكر
الانفراد من النقض بالعلم المكتسب لو قدرنا مقارنته للعلم الضروري
واجتماعهما في حالة واحدة ومعلومهما واحد فان المكتسب على ذلك
لا يصح نفيه عن النفس بشك ولا شبهة لاجل مقارنته للضروري

فلذلك اخبرنا بذكر الانفراد وهذا ما انتهى اليه الشرح في الفصل
الاول

الفصل الثاني

وهو بيان وجوب النظر والمذهب
في هذا الفصل هو ان النظر واجب على حسب ما مضى تفسير
ذلك والدليل على وجوبه هو انه طريق الى معرفة الله سبحانه
وهي واجبة ولا طريق اليها سواه وما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب كوجوبه وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اربعة اركان
احدها ان معرفة الله واجبة ⁖ والثاني ان النظر طريق اليها والثالث انه
لا طريق اليها سواه ⁖ والرابع ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
كوجوبه فمتى عرفت هذه الاربعة الامور حصل لك العلم بوجوب
النظر فهي جارية مجرى اركان الشكل المربع التي متى تكاملت كان البيت
واستقل ومتى فقدوا احدها لم يحصل المقصود بالثلث ⁖ والذي يدل
على الركن الاول وهو ان معرفته تعالى واجبة هو انها لطف للمكلف
في القيام بما كلفوه وتحصيل ما هو لطف بهذه الصفة واجب وتحقيق
ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان معرفة الله تعالى
واجبة لطف كما ذكرنا والثاني ان تحصيل هذا اللطف واجب والكلام
في الاصل الاول يقع في موضعين احدهما في معنى اللطف وتسميته وبيانهما
في بيان كون معرفة الله سبحانه لطفا ⁖ واعلم ان اللطف هو ما يكون المكلف
معه اقرب الى اداء الواجبات واجتناب المقبحات وهذا هو المقصود
باللطف الذي يدور ذكره بين المتكلمين ويوجد في كتب الكلام واما
تسميته ما هذا حاله لطفا فهو اسم اصطلاحي بين اهل الكلام ⁖ وله شبه
بوضع اهل اللغة لان اللطف والتلطف اسم لما يتقرب به من نيل الغرض
وادراك المقصود ولهذا يقول القائل ما زلت الطف بفلان واتلطف
له حتى نلت منه كذا وكذا يريد به انك كنت اعامله بما يقربه من نيل
الغرض ويقول الرجل للمعلم الطف بالصبي وتلطف به اي افعل معه
ما يكون اقرب الى ملازمته المكتب وذلك ظاهر فلما علم اهل الكلام
من حال بعض الافعال ان المكلف يكون معه اقرب الى فعل ما
سموه لطفا ومثل ذلك سايغ ولا معنى لانكاره ⁖ والذي يدل
على ان معرفة الله سبحانه لطف هو ان من عرف ان له صانعا صنعه ومدبرا
دبره ان اطاعه اثابه وان عصاه عاقبه فانه يكون اقرب الى فعل طاعته

وترك معصيته من لم يعرف ذلك وتحقيق هذا ان المكلف متى عرف
ما قدمناه فقد صار عالما بان النفع العظيم وهو الثواب الدائم متعلق
بالطاعة فيدعوه علمه به الى الصبر على فعلها وصار عالما بان
الضرر العظيم وهو العقاب الدائم متعلق بالمعصية فيدعوه
علمه به الى الصبر على تركها ∴ وشاهد ذلك ان من عرف ان في التجارة
ربحا عظيما دعته معرفته بذلك الى التمسك بالتجارة فيكون مع علمه
بنفع التجارة اقرب الى الدخول فيها ممن لم يعرف ذلك من حالها وكذلك
من عرف ان في الطريق السهل القريب خوفا عظيما او في الطعام الحلو
اللذيذ سما مهلكا فانه يكون اقرب الى تجنب هذا الطريق والطعام ممن
لم يعرف ذلك من حالهما وليس ذلك الا لعلمه بضررهما وهذا الذي استشهدنا به
من حال التجارة والطعام والطريق معلوم عند كل عاقل لا يدفعه الا من كابر
قضية العقل وترك مثل العادة فصار العلم بالنفع والضرر
في الشاهد اصلا لما بيناه ان معرفة الله تعالى لطف ولاجل هذه القضية
كان العلم بالثواب والعقاب هو اللطف في الحقيقة لانه العلم بما يناول النفع
المستحق بالطاعات والضرر المستحق بالمعاصي الا ان العلم بهما لم يصح الا بعد
معرفة الله سبحانه على تمامها وحسب معرفته تعالى من حيث لم يتم اللطف الا بها
وسميت لطفا باسم ما تؤدي اليه كما سمي العنب المعتصر خمرا قال الله سبحانه
قال احدهما اني اراني اعصر خمرا لما كان العصير مقدمة للخمر ومؤديا اليه ولعل
للشرع الفصل الذي يلي هذا وجه حاجة العلم بالثواب والعقاب الى معرفة
الله سبحانه ومعرفة صفاته وتعلق بعض ذلك بالبعض على وجه نفرد بتاوله
ان شا الله تعالى **فصل** اعلم ان الامر لا يشكل انا ما لم نعرف ان للعالم
صانعا حكيما لم يصح ان نعلم انه يثيب من اطاعه ويعاقب من عصاه كما لا يصح ان
نعرف احدا ان يبتدئ هو يفعل هذه الكتابة دون الحائط وهو لا يعرف ان لها
ولا الكتابة ولا الحائط وذلك ظاهر ∴ وكذلك ما لم نعلم انه تعالى
قادر لا يجوز عليه العجز جوزنا ان لا يكون قادرا على الثواب والعقاب او
ان يعجز عنهما بعد القدرة عليهما وذلك يمنع من العلم بانه يثيب او يعاقب
ومالم نعلم انه تعالى عالم بجميع المعلومات ولا يجوز عليه خلاف ذلك لم
يمكن القطع على انه عالم بالمطيع منا ولا بالعاصي ولا بمقادير ما يستحقان

من الثواب والعقاب وذلك يمنع من معرفة ثبوتهما واستحقاقهما ولو لم يكن
فيما موجودا لاستحال كونه عالما قادرا فلم يكن بد من ان يعرف انه حي
موجود واما كونه سميعا بصيرا مدركا للمدركات فانه من توابع ما تقدم
وما لم يعلم الله تعالى قديما لم يمكنا القطع على الله عالم لذاته قادر لذاته فيعود على
ما قدمنا من كونه عالما بالثواب والعقاب قادرا عليهما بالنقض لان ذلك
لا يتم الا مع العلم بانه تعالى عالم للذات قادر للذات ومتى جوزنا عليه شبه
الاشيا المحدثة عاد ذلك بالنقض على ما اثبتناه من قدمه فلم يكن بد من العلم
بنفي التشبيه عنه تعالى ∴ وما لم يعلم الله غني لا يجوز عليه الحاجة لم
يصح لنا العلم بانه عدل حكيم لا يفعل القبائح ولا يخل بالواجبات ومتى
جوزنا عليه الرؤية بالابصار لم يخل ذلك من احد امرين اما ان يكون
معقوله فيلزم من ذلك ان يكون تعالى مثالا او في حكم المقابل لان هذه
الرائي بالابصار رؤيته معقوله وفي ذلك دخوله في زمرة
المحدثات فبطل ما اثبتناه من قدمه ∴ واما ان يكون الرؤية له
غير معقوله فيلزم من ذلك جهالات فاحشة حتى يؤدي الى تجويز
ان يكون محتاجا حاجة غير معقوله وعاجزا عجزا غير معقول
وجاهلا جهلا غير معقول وذلك يمنع من وقوع العلم لنا باستحقاق
الثواب والعقاب من جهته ∴ ومتى قيل ان الحاجة والعجز والجهل
صفات نقص ولا يجوز عليه قلنا ان هذه الصفات المعقوله اذا كانت
من صفات النقص لم يلزم من ذلك ان يكون ما لا يعقل من هذه الصفات
صفة نقص فثبت ان تجويز الرؤية عليه تعالى يؤدي الى هذه الجهالات وانه يقدح
في العلم بالثواب والعقاب بهذا التدريج فلم يكن بد من نفيها عنه وما لم يعلم
الله واحدا وجوزنا ان يكون معه اله اخر لم نامن ان يريد اثابة من اطاع او
عقاب من عصى فيمنعه صاحبه وذلك يمنع من العلم باثابة اهل الطاعة وعقاب
اهل المعصية ∴ وما لم يعلم الله عدلا لا يخل بالواجب ولا يفعل القبيح
لم يوثق له بوصل الثواب والعقاب الى مستحقيهما وما بعد ذلك
من مسائل العدل فهو داخل تحت هذا الاصل فصح لك انه لا بد من
العلم بما ذكرنا ليتم العلم بالثواب والعقاب الذي هو اللطف وقد
دخل تحت ما ذكرناه العلم بالله تعالى وبصفاته وما يجوز عليه تعالى

وما لا يحون والله اعلم **فصل** واذا ثبت ان معرفه الله سبحانه لطف على ما بينا فالذي يدل على وجوب اللطف الذي هذا حاله وهو الاصل الثاني انه يجري مجرى دفع الضرر عن النفس ولا شك ان دفع الضرر عن النفس واجب اذا كان المدفوع به دون المدفوع سوا كان الضرر معلوما او مظنونا فكذلك ما يجري مجراه وهذا هو المراد بما اطلقناه في المقدمه وتحصيل ذلك يحتاج الى بيان اربعه امور احدها ان اللطف اذا كان من فعل العباد فهو جار مجرى دفع الضرر عن النفس وثانيها ان دفع الضرر عن النفس واجب اذا كان المدفوع به دون المدفوع ⁘ وثالثها انه يستوي في ذلك الضرر المظنون والمعلوم ⁘ ورابعها ان ما يجري مجرى دفع الضرر ينزل منزلته في الوجوب فالذي يدل على الاول هو ان المكلف يكون مع هذا اللطف اقرب الى دفع الضرر الذي هو العقاب عن نفسه وقد تقدم بيان الوجه الكاشف عن ذلك ولا معنى لاعادته ⁘ واما الاصل الثاني فمعروف في عقل كل عاقل وجوب دفع الضرر عن نفسه اذا كان ما يدفعه به دون المدفوع وذلك معلوم ضروره الا ترى الى فزع العقلا الى الفصد والحجامه وشرب الادويه الكريهه وان كانت هذه الامور من المضار الشاقه لما كان المطلوب بها دفع ضرر اعظم منها والاها لما اندفع ⁘ وكذلك فان من اعترض له سبع ضار في طريقه وكان لا يسلم من شره الا بالعدو على الشوك فان العدو عليه يكون واجبا حسب ان العقلا يلومون من فرط في دفع هذا الضرر الاعظم عن نفسه باحتمال الضرر الاهون فلولا ان وجوب ذلك مقرر في عقولهم لما لاموا من اخل به اذ لا يستحق الذم على الاخلال بفعل الا وذلك الفعل واجب ⁘ واما الثالث وهو ان الضرر المظنون كالمعلوم في وجوب دفعهما فذلك ظاهر الا ترى انه لا فرق عند العقلا بين ان يشاهدوا سبعا ضاريا في طريق والتزام الحجر هم من طاهره العداله ان السبع فيها وكذلك فلا فرق عندهم بين ان يشاهدوا سما خلط في طعام وبين ان

عن معرفة [illegible] في ان ذلك مثير للخوف من ترك
النظر وتارك للمعرفة حتى يعلموا انه غير حاصل لهم فيكون المقصود
في الحقيقة هو التنبيه من جهتهم للمستيقظين فيما يصلحهم لا التنبيه
لهم لان ذلك قد حصل باحدها ذكرناه ولا حاجة بنا هاهنا الى ذكر
لان [illegible] ذلك كان الغرض ان [illegible] على معرفة الله سبحانه
فاي طريق حصل ذلك فهو كاف ولا وجه [illegible] ولو عدنا ما خلوه عن اسباب
الخوف [illegible] او المنبهات عليه جملة لكان في حكم الساهي الذاهل الذي لا
يكلف عليه وذكره لا يجري مجرى كمال عقله فهذا هو الكلام في الركن
الاول **فصل** واما الركن الثاني وهو ان النظر في معرفة
الله سبحانه فالذي يدل على ذلك انه موصل اليها وما يوصل الى الشيء
فهو طريق له وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين ان النظر
موصل الى معرفة الله سبحانه ∴ والثاني ان ما يوصل الى الشيء فهو
طريق له ∴ اما الاول فانا نعني بقولنا النظر موصل هو ما عنيناه
بقولنا مولد وهو انه سبب موجب للمعرفة ∴ والذي يدل على ان
ذلك هو ان من حصل له النظر في دليل مسالة على الوجه الصحيح
بكامل الشروط حصلت له المعرفة بالامور المنظورة بحسب ذلك
النظر ومن لم يحصل له النظر على هذا الوجه لم يحصل له المعرفة فعلوم ان
النظر موجب المعرفة لم يخرج عنه هذه القضية والشروط التي لا
بد منها في ذلك [illegible] احدها ان يكون الناظر عاقلا لان من لا عقل له يستحيل
ان يقع منه نظر [illegible] الامور ∴ وثانيها ان يكون عالما بالدليل
[illegible] لا يعلم الدليل [illegible] يستحيل ان يوصل نظره فيه الى معرفة غيره
وثالثها ان يكون عالما بوجه دلالة الدليل وذلك هو وجه التعلق
بين الدليل والمدلول عليه وان من لا يعلم وجه الدلالة لا يصح منه
الاستدلال [illegible] وجود الاجسام ولم يعلم حدوثها
كالملحد فانه لا يمكنه ان يعلم بهذا القدر وجود الصانع تعالى وان
كان عالما بان ذات الدليل الذي هو الاجسام ولكنه غير عالم بوجه

دلاله الاجسام على صانعها وهو [illegible] ها و انه لو لم يكن العبد
ما احدثت وكذلك فقد يجد كثير من الناس في حفظ القران ويعتقد انه
كلام الله سبحانه ولا كثير منهم [illegible] انه كلام من لا [illegible]
والتلبيس ولا شي من فنون القبائح فانه لا يمكنه ان يستدل
بعلي على صحة شي من الاشيا او فساده لجهله بما ذكرنا وهو [illegible]
دلاله الكلام على ما يدل عليه من الاحكام ولهذا [illegible] ان المجبره لنسبتهم
القبائح الى الله تعالى وتجويزهم اياها عليه تعالى [illegible] لا يمكنهم ان
يستدلوا بالقران على شي من الاحكام وكذلك لا يصح منهم ان يستدلوا
بسنه النبي صلى الله عليه واله على شي ايضا :. ورابعها ان يكون
الناظر مجوز اعني غير قاطع ونعني بذلك ان يجوز فيما يطلب معرفته
بالنظر ان يكون على صفه ما وان لا يكون عليها فيبقى مترددا في ذلك
غير قاطع على واحد من الامرين لان القطع على كون الشي على صفه او
ليس عليها يمنع من النظر في هل هو عليها ام لا ولذلك امتنع علينا
ان ننظر في المشاهدات هل هي موجوده ام لا ولم يكن ذلك الا لانا
قاطعون على وجودها بدليل انا لو جوزنا كونها معدومه وجوزنا
كونها موجوده على سوا لصح منا النظر في ذلك فلهذا كان التجويز
شرطا :. ولاجل الاخلال لكثير من الجهال العقلا بهذا الشرط وقطعهم على
ان ما يعتقدونه حق وان ما المعتقد بسائر ابو سواه امتنع حصول النظر
منهم على وجهه وتحصيل العلم به :. والذي يدل على ان من نظر في دليل
مسله على ما ذكرنا حصل له العلم بحسب ذلك النظر ان من نظر في دلاله
اثبات الصانع تعالى حصل له العلم بذلك دون العلم بالنبوات فلولا
ان النظر موجب للعلم لم يجب هذه القضيه بل كان يجوز اختلافها
حتى يجوز ان ينظر احدنا في دليل اثبات الصانع فيحصل له العلم بالنبوات او
الشرائع او غير ذلك من الطب والحساب وسائر الفنون وفي علمنا
بفساد ذلك دلاله على ان النظر موجب للعلم فحق هذه الجمله ان
من كثر نظره في الامور كثرت علومه ولهذا تجد اثقف الناس نظرا
واشدهم اقبالا على الفكر اكثرهم علما والجاهلون اقواهم ادراكا

للغوامض فصح ما قلناه من ان النظر طريق الى معرفة الله سبحانه وبذلك
لا يبطل قول من قال ان المعارف ضرورية تحصل فينا من فعل الله سبحانه اذ
لو كان الامر كذلك لما توقف علمنا بكثير من الامور على وجود النظر على
الحد الذي ذكرناه فيوجد بحسبه ويقل بقلته ويكثر بكثرته لانه لو كان
كذلك من فعل الله سبحانه لكان فعله له بمجرى العادة فكان يجوز اختلاف
ذلك كسائر ما يفعله بمجرى العادات من انشاء السحاب وانزال الامطار
وتصريف الاحوال بين الحر والبرد وما اشبه ذلك فانه لما كان فعله
لذلك بالعادة الجارية جاز اختلافه فلهذا يقل تارة ويكثر اخرى
ويتقدم مرة ويتاخر اخرى ولو كانت هذه المعارف من فعله تعالى
على هذا السبيل جاز اختلافها وكان لا يمتنع ان ينظر احد في دلالة
اثبات الصانع تعالى فيحصل له العلم بالنبوات او ينظر في دلالة
النبوة فيحصل له العلم بالامامة وفي علمنا خلاف ذلك دلالة على صحة ما
ذكرناه :: وبهذا يبطل ايضا ما بنى عليه الفلاسفة مذاهبهم من ان العلم انما
يقتبس من مقدمات ونتائج كان يقولوا انا اذا عرفنا ان من صح منه الفعل يجب ان
يفارق من يتعذر عليه الفعل بامر ما ثم عرفنا من صح منه الفعل بعينه عرفنا انه
مفارق لغيره بذلك الامر لتقدم هاتين المقدمتين لانا نقول لهم هذا يبطل بما
قدمناه من كون النظر طريقا الى العلم موجبا له من غير حاجة الى ما ذكروه
من المقدمات والنتائج على الوجه الذي ظنوه وكما يبطل ما ذهبوا اليه
بذلك فهو ايضا باطل بثلاثة اوجه :: احدها انهم يردون التفصيل
فيما ذكروه الى الجملة الا ترى ان الذي يقتضيه اصولهم في ذلك هو ان
يقال كل من صح منه الفعل يجب ان يفارق من يتعذر عليه الفعل بامر ما
وزيد قد صح منه الفعل فيجب ان يفارق من يتعذر عليه الفعل بذلك الامر
فيردون المعنى في ذلك الى الجملة المتقدمة والقضية فيما اوردوه من
مثال القادر انه يصح منه الفعل على عكس ما توهموه لان هذا الباب
يجب ان يرد جملته الى تفصيله بالطريق الجامعة بين الجملة والتفصيل
الا ترى انا ما لم نعلم صحة الفعل من شخص معين على التفصيل لا يصح

التسليم وبعدده على شخص معين كالمريض المدنف وان الذي صح منه الفعل
يجب ان يفارق من يتعذر عليه الفعل بامر ما لم يمكنا ان نعرف ان كل من
صح منه الفعل يجب ان يفارق من يتعذر عليه الفعل على الجملة بامر ما فلم
يكن ما ذكروه مستقيما ∴ وهذا القدر كاف في افساد ما بنوا عليه
والثاني انهم يدعون مثلا شبه بين المقدمتين ويقولون كل مقدمة
لا بد ان يجتمع فيها موضوع ومحمول وما هو محمول في الاولى فهو موضوع
في الثانية على ما نقوله ان كل انسان حيوان وكل حيوان ليس بحجر فيصح
ذلك ان كل انسان ليس بحجر واذا كانت هذه طريقتهم فمعلوم انه لا
مناسبة بين صحة الفعل من زيد وتعذره على عمرو وبين على اصلهم
الفاسد ان لا يصح ذلك علمنا لمفارقة زيد لعمرو بامر ما فلما علمنا
ان هذه طريقة صحيحة لا تنافي العلم بمفارقة زيد لعمرو علمنا ان ما
عولوا [علیه] باطل وان العلم يحصل لا عن المقدمات والنتائج على ما ذكروه
فاما ما ذكروه في ان الانسان ليس بحجر وكل عاقل يعلم ذلك ضرورة
وقد يحصل العلم بذلك لمن لم يكمل عقله كالصبي والمعتوه من غير حاجة
الى هذا التطويل الفارغ ∴ والثالث ان نقول لهم بالمقدمات
والنتائج لا تخرج عن قسمين اما ان يشترطوا في المقدمتين ان يكونا
معا صادقتين او لا يشترطوا ذلك بل يجوزوا ان يكونا معا كاذبتين
او احداهما كاذبة ∴ فان اشترطوا الصدق فيهما وقالوا لا ينال
العلم الا معه كان ذلك باطلا لانا قد نجد المقدمتين الكاذبتين تنتجان
نتيجة صادقة صحيحة الا ترى انا لو قلنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان
لصح من ذلك ان كل انسان حيوان وهذه نتيجة صادقة صحيحة والمقدمتان
معا كاذبتان ∴ وكذلك لو قال كل انصاف ظلم وكل ظلم حسن لصح من ذلك
ان كل انصاف حسن وهذه نتيجة صحيحة صادقة والمقدمتان كاذبتان
وان جوزوا كون المقدمتين كاذبتين او احداهما لزمهم على ذلك ان
يحصل العلم متى تقدمت المقدمات الكاذبة وذلك باطل وواضح
لنا بان كل جماد الا ترى انا لو قلنا كل انسان حجر وكل حجر
جماد لصح من ذلك ان كل انسان جماد وذلك كله كذب وباطل

مقدمتاه ونتيجته وامثال ذلك كثير وكذلك لو قال كل انسان حيوان
وكل حيوان حمار لينتج من ذلك ان كل انسان حمار وهذه نتيجة كاذبة
باطلة واحدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة وامثال ذلك كثير
فقد انكشف لك بهذا انه ليس للقوم قانون مضبوط ولا مرجع الى
اصل مستمر وانما يقولون بهم على تلبيسات مزخرفة لا يغتر بها الا
من لم يذق حلاوة التحقيق ولا باشر برد اليقين وصح ان العلم انما
يكتسب بالنظر في طرقه الموصلة اليه وبما قدمناه من ان النظر طريق
الى العلم على الوجه الذي ذكرناه بطل ايضا قول من قال انه لا طريق
للعلم الا الهندسة وان ما يحصل من غيرها ليس بعلم لانا قد بينا ان
النظر في الادلة اذا وقع على الوجه الصحيح ادى الى العلم المدلول
عليه فبطل ما قالوه وبطل ايضا بوجه اخر وهو انا نقول لهم فبماذا
عرفتم ان ما تتوصلون به اليه بالهندسة او تتوصلون به الى الهندسة صحيح
فان كان بهندسة اخرى كان الكلام في تلك الهندسة كالكلام في هذه فاما ان
يؤدي الى ما لا غاية له وذلك محال او يعترفوا بطريق اخرى سوى
الهندسة فبطل قولهم لا طريق الى العلم الا الهندسة وهذا ظاهر
بحمد الله ٥ واما الاصل الثاني وهو ان ما يوصل الى الشيء فهو طريق له
فهذا الكلام في عبارة لانه راجع الى تسميته الموصل طريقا وذلك صحيح في
الشاهد الا ترى ان ما يوصل الى المسجد والسوق من البقاع يوصف
بانه طريق اليهما وظهور ذلك يغني عن الاطناب في بيانه فثبت بما ذكرناه ٥
من ان النظر طريق الى معرفة الله سبحانه **واما الركن الثالث**
وهو انه لا طريق اليها سواه فالذي يدل على ان ما سواه ليس طريقا للمكلفين
الى معرفته تعالى لا يعدو اربعة اقسام اما البديهة او المشاهدة
او الاخبار المتواترة او النظر والاستدلال ولا يجوز ان يحصل
لهم معرفته سبحانه بشيء سوى النظر والاستدلال لان قولنا
للمكلفين احترازا من المحتضر المعاين للملائكة عند الموت ومن اهل
الاخرة فانهم يعرفون الله سبحانه ضرورة لما نذكر بيانه من
بعد ان شاء الله وهذا هو مرادنا بما اطلقناه في المقدمة والحقوق

واما الركن الثالث

هذه الدلالة هو ان يشير الله تعالى الا خر ان يعرفه المكلفون بشي من الوجوه
الدلالة المتقدمة فلا سبيل الا الوجه الرابع وهو النظر والاستدلال
وانما حصرنا هذه القسمة في هذه الاربعة لا عتباري الاصل قسمة دايرة
بين نفي واثبات لان المعرفة لا تخرج عن قسمين احدهما ضروري والاخر مكتسب
والضروري ما لا يمكن دفعه عن النفس بالشك والشبهة اذا انفرد
والمكتسب ما يمكن دفعه عن النفس بالشك والشبهة اذا انفرد على
ما تقدم بيانه ∴ ولا شك ان هذه قسمة دايرة بين نفي واثبات حال
امكان الزوال بالشك والشبهة ثابت في المكتسب وليس بثابت في
الضروري وهذا اشتمل القسمة الصحيحة ان الدور بين نفي شي وثبوته
ما لحاصل بالنظر والاستدلال هو المكتسب ∴ والضروري لا يخلو اما
ان يحصل عن مقدمة او لا عن مقدمة فان حصل ابتدا لا عن مقدمة سابقة
فهو الذي نعنيه بالبديهة وان حصل عن مقدمة على المشاهدة او ما في معناها
من الاخبار المتواترة والاخبار او التجربة وغير ذلك فقد ادخلنا
المشاهدة في القسمة وخصصنا الاخبار من جملة ما يتبع المشاهدة تنويها
فان ادخلناها في القسمة دون غيرها لان عاقلا لا يتوهم حصول معرفة الله سبحانه
بشي مما يتبع المشاهدة سوى الاخبار وان كانت الطريقة واحدة في افساد توهم
من يتوهم حصول معرفته تعالى بشي مما يتبع المشاهدة من حيث وغيره ٥

فان قيل لم قلتم ان الله تعالى لا يعرف بالبديهة فلانا يعرف بالبديهة
يعلم ان العشرة اكثر من الخمسة وذلك مما لا يجوز اختلاف العقلا فيه ولا
ورود الشبهة عليه الا ترى انهم لا يختلفون في ان العشرة اكثر من
الخمسة ولا يرد على العاقل شبهة في ذلك وقد اختلفوا في معرفته تعالى
فبعضهم اثبته وبعضهم نفاه وبعضهم وحده وبعضهم ثناه وقد يرد
الشبهة على من عرفه تعالى حتى احتاج في حلها الى الفكر الطويل فبان بهذا
ان الله تعالى لا يعرف بالبديهة ∴ وقد ذكرنا ها هنا من جملة ما يستدل به
على ان الله تعالى لا يعرف بالبديهة وجهين احدهما انه لو عرف بالبديهة
لما اختلف العقلا فيه ونحن بهذه الدلالة ان نبين انه لو عرف بالبديهة
وقد ثبت اختلافهم فيه فبان انه لا يعرف بالبديهة وتحقق

سلف العلامية

ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه تعالى لو
عرف بالبديهة لما اختلف العقلاء فيه ∴ والثاني انهم قد اختلفوا
فيه والذي يدل على الاول انهم لا يختلفون فيما عرف بالبديهة
والمراد بالبديهة هو العلم الذي يحصل للواحد منا ابتداء كما تقدم
ذكره في العشرة والخمسة ∴ والذي يدل على الثاني ان الخلاف فيه
ظاهر في الاثبات والنفي والتوحيد والتشبيه على ما تقدم وقد
اعترض ذلك فقيل من الجائز ان العقلاء يختلفون فيما يعرف بالبديهة
الا ترى ان جماعة من العقلاء لو شاهدوا شخصا معينا وعرفوه
ثم غاب عنهم ثم شاهدوه مرة اخرى لجاز ان يعرفه بعضهم دون بعض
فهذا العلم حاصل بالبديهة وقد اختلف العقلاء فيه فعرفه بعضهم وانكره
بعضهم ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال انا لا نعد هذا العلم من جملة علوم
البديهة الا ترى انه لم يحصل لاحد منهم ابتداء وانما حصل مستندا
الى ما تقدم من المشاهدة السابقة فانه علم بان هذا الشخص هو
الذي شوهد بالامس ولا جرم وقع في علم لم يتعلق بمقدمة اصلا
والثاني من الوجهين انه تعالى لو عرف بالبديهة لم ترد الشبهة على
من عرفه تعالى فلما جاز ورود الشبهة عليه بان بذلك انه لا يعرف
بالبديهة هذا اظهر تحرير الوجه الثاني ∴ وضعفه ان الشبهة لا ترد
على ما عرف بالبديهة كما في الخمسة والعشرة وان الشبهة قد ترد
على من عرفه تعالى على ما تقدم بيانه ∴ والمراد بقولنا لا ترد الشبهة على
ذلك هو انه لا ترد عليه شبهة مؤثرة فيه بل لو وردت فانها لا تزيل ما
علم بالبديهة وهذا الوجه الثاني يعم جميع العلوم الضرورية فانها اجمع لا
تنتفي بشك ولا شبهة ومن جملة ما يستدل به على ان معرفة الله سبحانه
لا تحصل بالبديهة ولا بنوع من الضروريات هو انها لو كانت كذلك لكان من عدمها
معذورا ومعلوم ان العادم لها ليس بمعذور فثبت انها ليست ضرورية
وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان معرفته تعالى لو كانت
ضرورية لكان العادم لها معذورا ∴ والثاني ان من عدمها ليس بمعذور

ضرورية

والذي يدل علي الاول هو انها لو كانت ضرورية لكانت من فعل الله سبحانه لامن
فعل المكلف فيجري مجري القدرة والعقل والالة وغير ذلك مما اذا عدمه
الواحد منا كان معذوراً ❊ والذي يدل علي الثاني هو ان هذا يوجب في
الكفار والملحدة ان يكونوا معذورين في نفيهم للصانع تعالي وانكارهم له
ولا شك ان هذا اكفر من قال به لان المعلوم ضرورة من دين النبي صلي الله
عليه ان الكفار جاحدون بكفرهم ومعاقبون بجحودهم لنعمه والقائل بانهم
معذورون يكون رادا لما عرف من الدين باضطرار وذلك كفر بلا مرية
ولا يصح قول من قال ان الكفار يعرفون ربهم تعالي ضرورة ولكنهم يكابرون
ويجحدون ما يعلمون فلذلك لم يكونوا معذورين لانا نقول هذا باطل لان
ما يعلم ضرورة لا يجوز علي العدد الكثير كما لا يجوز انكار ما يشاهد علي العدد
الكثير وانما يجوز ذلك علي عدد يسير كالسوفسطائية فاما انكار
الضروريات ودفع المشاهدات ولاكثر عدد يسير يجوز علي
مثلهم المواطاة علي ذلك او وقوعه منهم باتفاق الحال فاما الخلق الذين
لا يحصي عددهم وذلك فسيح فيهم وقد علمنا ان الكفار لا يحصون عددا فلا
يجوز عليهم انكار ما علموه باضطرار وهذا وجه معتمد عليه في الاستدلال
علي هذه المسئلة **فان قيل** ولم قلتم انه تعالي لا يعرف بالمشاهدة قيل
له لانه تعالي لا يصح عليه المشاهدة وتحرير الدلالة علي ذلك انه تعالي لو صح
ان يشاهد في حال من الاحوال لوجب ان نشاهده الان ونحن لا نشاهده الان
فدل علي انه لا يشاهد في حال من الاحوال وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية
علي اصلين احدهما انه تعالي لو صح ان يشاهد في حال من الاحوال لوجب ان
نشاهده الان ❊ والثاني انا لا نشاهده الان ❊ فالذي يدل علي الاول
هو ان الحواس سليمة والموانع مرتفعة وهو تعالي موجود وهذه الشرايط
هي التي معها تري المريات وسياتي لهذا مزيد بيان في باب نفي الروية لان
المشاهدة وان كانت في الاصل مستعملة في ادراك الجواهر فقد صار الاستعمال
في ادراك الابصار غالبا عليها فلذلك كان الكلام في نفي ادراك الابصار
عنه تعالي هو كلام في نفي مشاهدته ❊ واما الاصل الثاني فالذي يدل

علي انا لا نشاهده تعالي الان وهو انا لو شاهدناه لكان معلوما لنا بالمشاهدة
وكان يجب ان لا يقع في معرفته شك ولا شبهة وان لا نحتاج لمعرفته الي نظر واستدلال
كسائر المشاهدات ومعلوم خلافه فصح لك انه تعالي لا يعرف بالمشاهدة
فان قيل لم قلتم انه تعالي لا يعرف بالاخبار المتواترة قيل له
لان الاخبار المتواترة لا تكون طريقا الي العلم الا اذا استندت الي المشاهدة
وهو تعالي لا يجوز مشاهدته فثبت ان الاخبار المتواترة لا تكون طريقا
الي معرفته :. وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية علي اصلين :. احدهما ان
الاخبار المتواترة لا تكون طريقا الي العلم الا اذا استندت الي المشاهدة
والثاني انه تعالي لا يجوز مشاهدته فالذي يدل علي الاصل الاول هو ان
الطائفة العظيمة لو اخبرتنا بوجود بلد في الدنيا لم يحصل لنا بعد ذلك علمنا
صحة ما تقوله ولو اخبرتنا تلك الطائفة بعينها او طائفة اكثر منها
ان الله سبحانه يري بالابصار لما لا نعلم صحة ما تقوله ولا فرق بين
الخبرين الا ان الخبر الاول مستند الي المشاهدة والثاني من الخبرين مستند
الي الاعتقاد وكان المقتضي لهذا الفرق هو ان المشاهدة لا يجوز دخول
الالتباس فيها عند التجلي والظهور ولا يتطرق الاشتباه اليها
فلذلك كان الخبر المستند اليها طريقا الي العلم بالمخبر عنه :. واما الاعتقاد
فهو مما يجوز دخول الالتباس فيه ويتطرق الاشتباه اليه فلذلك لم يكن
الخبر المستند اليه طريقا الي العلم :. واما الاصل الثاني وهو انه تعالي
لا يجوز مشاهدته فقد تقدم بيانه في الفصل الاول وسيجي من بعد ايضاح
لذلك ان شا الله :. واذا بطلت هذه الوجوه الثلاثة لم يبق طريق الي معرفته
تعالي سوي النظر والاستدلال :. واعلم ان ما قدمنا ذكره من اسناد
الخبر المتواتر الي المشاهدة هو احد شرطي كون الخبر طريقا الي العلم
وله مع ذلك شرطان اخران احدهما ان يكون المخبرون عددا كثيرا لا يجوز
علي مثلهم المواطاة علي الكذب ولا يجوز ان يقع منهم الكذب باتفاق الحال
لاختلاف دواعيهم وتباين اغراضهم وتباعد اطرافهم ويكون المعلوم من
حال مثلهم انهم لو تواطوا علي شي لظهر ذلك منهم ولم ينكتم وان دواعيهم لا

يطابق على كتمان ذلك بل متى اطلع سامعهم على بعض الاسرار شاع واستطار
واستنر ابلغ الانتشار ∴ والثاني منهما ان يكون اطراف المخبرين
متساوية ومعنى هذا ان يبلغ الخبر عدد ذلك عن امثالهم في الطرافة
ولعصرنا فلينه في بعض الازمنة قليله عدد لم يكن متواترا او داخلا في
قبل الاحاد وهذا الذي ذكرناه في اشتراط العدد هو ما عليه كثير من
اهل العدل وعلى ذلك نبه الهادي الى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام
على ما حكى عنه في كتاب البالغ المدرك من قوله ∴ لقوم مختلفي الاجناس
متنائي الديار منقطعي الاسباب متفاوتي اللقا متراخي الازمنة
ينقلون خبرا واحدا لمستوي النظام محروسا من الغلط محصنا من الوهم
ولعله يخرج في مال احدهم وبدنه ∴ ومنهم من لا يعتبر بذلك بل
يقول متى حصل العلم الذي لا يمكن دفعه عن النفس بشك ولا شبهة
عند سماع بعض الاخبار علمت ان ذلك خبر متواتر ومتى لم يحصل العلم
بالمخبر عنه علمت انه غير متواتر من غير نظر الى مقادير اعداد المخبرين
وهذا هو المروي عن السيد المؤيد بالله احمد بن الحسين الهاروني
قدس الله روحه ولا اشكال ان العلم يحصل عند سماع الخبر المشتمل
على الشروط الثلاثة المذكورة اولا التي احدها كثرة العدد المخبرين
وثانيها تساوي الاطراف ∴ وثالثها استناد الخبر الى المشاهدة
ولذلك قال به من قال من العلما وبعد ان يكون فيه خلاف بين اهل
التحصيل ∴ واما القول الثاني فهو كالزائد على الاول فكان من قال
به يقول قد وافقت الاولين على ما قالوا وزدت على ذلك انه متى
حصل لي العلم الذي هذه حالة علمت ان الخبر متواتر وان لم اعلم كثرة
المخبرين ولو عمم ما ذكرتم وكل واحد من القولين وجه وموضع استيفا
ذلك اصول الفقه فانه بذلك الموضع اليق فصل واما الركن
الرابع وهو ان ما لا بد الواجب الاية فهو واجب كونه ما لا دلالة

في الكثرة ... عن الكلام عن الكسر ... [illegible]

على ذلك ان يرد الوديعه ويقضا الدين ونحوهما من الواجبات العقليه
اذا لم يتم الا بالمقدمات وجب تلك المقدمات كوجوبها وانما وجبت
لكونها وصله الى هذه الواجبات فكذلك الحال في كل وصله الى واجب
وانه يكون واجبا كوجوبه والمقصود لكن ان هذه مسله على اصلين احدهما
ان هذه الواجبات المقدمات تجب كوجوب هذه الواجبات لكونها
وصله اليها والثاني ان حال كل ما هو وصله الى واجب يجري هذا المجرى
فالذي يدل على الاصل الاول انما ظهر بين العقلا ان من وجب عليه قضا
دين او رد وديعه او نحو ذلك ولم يمكن من هذه الواجبات الا بالقيام وفتح
الباب واخراج المال فان هذه الافعال تجب عليه بين العقلا لا يدمون من
اخل بها والعقلا لا يدمون احدا على ترك الاخلال بفعل الاو ذلك الفعل واجب
وانما قلنا انما واجبه كوجوب هذه الواجبات لان العقلا يدمون من اخل
بهذه الافعال كما يدمون من اخل بقضا الدين ورد الوديعه الا ترى انهم لا
يفصلون بين من طولب برد وديعه وهي في يده فامتنع من ردها وبين من طولب
بردها وهي في منزله وهو متمكن من الدخول لاحضارها فامتنع من الدخول
لذلك وكذلك الكلام في قضا الدين وانما قلنا ان هذه الافعال ما وجبت الا
لكونها وصله لا يمكن ادا الواجب الا بها لان رد الوديعه وقضا الدين لو
امكنا بدون هذه الاوجال بان يكون المال في يده لطالب بالرد والقضا او
يكون له خادم من يقوم مقامه في تاديه ذلك عنه فان هذه الافعال لا تجب عليه
عند ذلك فلما لم يمكن من الرد والقضا الا بها وجب عليه فصح ما قلنا
انما لم تجب عليه الا لاجل ان الواجب لم يتم الا بها فهذا اشار الاصل الاول
وعلى هذا تجري الواجبات الشرعيه الا ترى ان الطهاره انما وجبت
لما لم يتم الصلاه الواجبه الا بها وكذلك التيمم الى الماء والسعي الى صلاه
الجمعه الى غير ذلك ∴ واما الاصل الثاني وهو ان حال كل ما هو وصله الى
واجب تجري هذا المجرى فالذي يدل عليه ان ما ذكرناه من المقدمات لم تجب
لشي اصلا الا لكونها وصله الى الواجب فاذا اشاركها غيرها فيها
لاجله وجبت كان ذلك الغير واجبا لان كل امرين اشتركا في علة حكم وموجبه
فالواجب ان يشتركا في ذلك الحكم لان الاعادة النقض على اصل تلك العله

الا ترى ان قايلا لو قال ان العله في تحريم بيع البر بالبر متفاضلا هو كونه مكيل
جنس ومع ذلك فان الارز مكيل جنس ولا يحرم بيع بعضه بالبعض متفاضلا
لكان مناقضا في التعليل لان العله في البر ان كانت صحيحه وجب ان يلزم الحكم
في الارز ايضا الا انها موجوده فيه وكذلك لو قال الطبيب حرمت عليك ايها
العليل اكل العسل لانه يضرك لكونه حلوا فانه يلزم في هذا التعليل
ان يحرم اكل السكر ايضا لوجود علة المضره فيه وهي الحلاوه فان اباح
له اكل السكر مع هذا التعليل كان مناقضا فيه فاذا اصح هذا وقد علمنا ان
المقدمات في ذلك ...ه ومقال الدين لم يجب لشي اصلا الا لكونها وصله
الى الواجب لا لشي الا انها علمنا ان كل ما لا يتم الواجب الا به يكون واجبا
لكونه قياسا على ما تقدم فاذا كانت معرفه الله سبحانه واجبه
ولا تتم الا بالنظر مع ما التكليف كان النظر واجبا لكونها ملجيها
فصل قد ذكرنا فيما تقدم ان
قلنا بوجوب النظر على المعنيين
المعرفه لا تحصل مع بقا التكليف الا بالنظر واحترزنا بالذكر بقا التكليف
عن المحتضر الذي يعاين الملايكه عند الموت وعن اهل الاخره لانهم
يعرفون الله سبحانه ضروره ولا تكليف عن مكلفين وانما قلنا ذلك في
المحتضر لانه لا يخلو اما ان يعرف الله سبحانه او لا يعرفه وان عرفه
فاما ان يعرفه ضروره او اكتسابا او وجده فيه صحيحه ولا يجوز ان لا يعرفه
لانه لو لم يعرفه لم يعرف ان ما وصل اليه من بشاره بثواب او عقاب حق وصدق
لان ذلك فرع على معرفه المثيب والمعاقب علم بذلك الا ان يعرف ربه لا محاله
ولا يجوز ان يكون معرفته له اكتسابا لان التمكن من الاستدلال مفقود في
تلك الحال لما يعاينه المحتضر من الامور الهايله ولو كان التمكن حاصلا
لكان ان لا يعرف المحتضر بان لا يستطر ولا يستدل فيعود الكلام الى ما قدمنا
من انه لا يعرف صحه ما يراه ولا يصدق ما يسمعه ولا يعلم ان ما وصل اليه من ذلك
عدل وحكمه وكل ذلك فاسد فلم يكن بد من ان يكون المحتضر عارفا بالله سبحانه
معرفه ضروريه واما اهل الاخره فانهم ينقسمون الى اهل الجنه
واهل النار ولا يخلو الحال فيهم ايضا من ان يعرفوا الله سبحانه او لا يعرفوه
فان لم يعرفوه كان ذلك باطلا لما قدمناه ذكره من انهم ان لم يعرفوا المثيب

والعقاب استحال ان يعلموا انما وصل اليهم من النفع ثواب وان ما وصل اليهم
من الضرر عقاب واستحال ان يعلموا ان ما وصل اليهم من النفع ثواب وان ما يصل
اليهم من ذلك الالم هو عدل وحكمة وانصاف ولا يجوز كونهم غير عالمين
بذلك لانهم ان لم يعلموا ذلك جاز ان يعتقدوا كون النفع من ذلك عبثا او سببه اجل
الى مضرة اعظم منه وان يعتقدوا ان الضرر جار وان ما قدموه من الطاعات نسيا
وذلك اعتقاد لاضافة الظلم الى الله سبحانه وكذلك فلو لم يعرفوا الله سبحانه
والثواب والعقاب لجاز ان يعتقدوا كون ذلك الضرر ظلما فان لهم لا يستحقه
وكان ذلك جمالا ان فيه علم بكونهم ان يكونوا عارفين بالله سبحانه ولا يجوز
ان يكون معرفتهم له مكتسبة لان اهل الجنة ان كلفوا ~~الجنة ان كلفوا~~ تحصيلها مع
ما هم فيه من المشقة ادى ذلك الى احد باطلين اما ان يقوموا بما يكلفون فينغصه
لما هم فيه من الثواب المصفى من جميع الشوائب واما ان لا يقوموا بما كلفوه
منها فيكونوا قد اخلوا بواجب فلا يصح ان يحبط ما تقدم من ثوابهم فيستحقوا
بذلك الخروج من الجنة والمصير الى النار وكل ذلك باطل بالاجماع ومما دل
على بطلانه قوله تعالى لا يمسهم فيها نصب وما هم منها بمخرجين واما
اهل النار فان كلفوا تحصيل المعرفة بالاكتساب وجب ان يكون لهم سبيل
الى الاسماع بما فعلوه والاخبار فتكليفهم لذلك صحيحا لانه الزام الشاق
من غير نفع يحصل ومتى كان لهم سبيل الى الاسماع بما كلفوه من ذلك ادى
الى جواز ان يستريحوا عما هم فيه لما استحقوه من النفع ان يصل
اليهم وان يمنعوا ما استحقوه من ذلك كان منعهم ذلك ظلما على ان اهل
النار ملجؤن بما هم فيه من المضار الحاضرة المعلومة ولا يصح التكليف
مع الالجاء والالتجاء معه فان ثبت ان اهل الاخرة لا بد من ان يكونوا
عارفين بالله سبحانه ∴ ولا يجوز ان يكون معرفتهم له مكتسبة فلم يبق الا
ان يكون ضرورية وفي ذلك صحة ما ذكرناه **فصل** باب
فبذا ابدا ان قسم هذه الاقسام الاربعة في اسباب المعرفة وطرقها
على ما ذكرنا فاسد ذهبتم عن التقليد حتى قلتم لا طريق لمعرفة الله سبحانه الا النظر
وهلا جوزتم ان يكون التقليد طريقا اليها وان لم يكن طريقا الحصول لها فهلا كان
فاما فيما قلنا التقليد ليس بطريق الى العلم بشيء من الاسباب فكيف يكون

طريقا الى معرفته تعالى الا بين ان المقلد يجوز ان يكون من اتبعه وقلده
في الامر سوا السبيل فيكون في تقليده له بين اثنا سفينة الخطر ومن تمسكا
في دينه بحبل الغرور وذلك مما لا يكون عاقل لنفسه الركون اليه فكيف يكون
طريقا للعلم ام كيف يكون قائما مقام العلم وهذا لا يخفى على من انصف من
نفسه ولو كان طريقا للعلم او قائما مقامه لما ذم الله سبحانه المقلدين وعابهم
بالتقليد في كتابه المبين فقال وهو اصدق القائلين واذا قيل لهم اتبعوا
ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه اباءنا او لو كان اباؤهم لا يعقلون
شيا ولا يهتدون وقال عز من قائل واذا قيل [لهم] اتبعوا ما انزل الله قالوا
~~بل نتبع ما وجدنا عليه اباءنا او لو كان اباؤهم لا يعقلون شيا ولا يهتدون~~
~~وقال عز من قائل واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا~~
~~عليه اباءنا~~ او لو كان الشيطان يدعوهم الى عذاب السعير وقال وكذلك
ما ارسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها انا وجدنا اباءنا
على امة وانا على اثارهم مقتدون قل او لو جئتكم باهدى مما وجدتم عليه
اباءكم قالوا انا بما ارسلتم به كافرون ولو كان التقليد طريقا الى معرفة
الله سبحانه او قائما مقامها لما ذمه رسول الله صلى الله عليه وعاب
اهله به فقال ما رويناه بالاسناد الموثوق به الى السيد الامام
ابي طالب يحيى بن الحسين الهروني الحسني رضي الله عنه باسناده
رفعه الى جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام قال جعفر سمعت
ابي محمد بن علي يقول سمعت ابي علي بن الحسين يقول سمعت ابي
الحسين بن علي يقول سمعت ابي علي بن ابي طالب يقول سمعت رسول
الله صلى الله عليه يقول من اخذ دينه عن التفكر في الاء الله وعن التدبر لكتابه
والتفهم لسنتي زالت الرواسي ولم يزل ومن اخذ دينه عن افواه الرجال
وقلدهم فيه ذهبت به الرجال من يمين الى شمال وهو من دين الله على اعظم
زوال وكفى بذلك زاجرا عن تقليد الرجال وباعثا على النظر والاستدلال
وقوله عليه السلام ذهبت به الرجال من يمين الى شمال يحتمل احد معنيين
اما ان يريد بذلك سرعة تقلب صاحب التقليد وكثرة طيشه وانه لا ثبات
له على امر بل يقوده الرجال من هاهنا الى هاهنا واما ان يريد بذلك انهم

يلحدونه من طريق النجاة التي هي منزلة اصحاب اليمين الى طريق الهلاك
التي هي منزلة اصحاب الشمال وجاء ابطال نفت الادلة من العقل والكتاب والسنة
على قبح التقليد وذمه علمنا بذلك انه لا يجوز ان يكون طريقا للمعرفة ولا قائما
مقامها ولان التقليد هو قبول قول الغير من غير اعتماد على حجة ولا تبصير كما تقدم
بيانه وهذا يوجب ان لا يكون مقلد اولى من مقلد لان المقلد لا يفصل بين محق ومبطل
منهم ولا بين مبطل ولا يميز بين صحيح من آرائهم واقوالهم ولا سقيمها فالتقليد على هذه الحال
يؤدي الى احد امرين اما ان يقلد المكلف كل من قال قولا كائنا من كان او باطلا فيقع
ذلك في اعتقاد المتناقضات من المذاهب حتى يقلد من يثبت الصانع تعالى ومن
نفيه ومن يوحده ومن يشبهه ومن يعدله ومن يجوره ومن يصدقه ومن يكذبه
الى غير ذلك من المقالات المتناقضات وهذا محال ∴ واما ان يختار بعض المشهورين
على بعض من غير مزية فارقة بينهم ودليل باطل فلم يبق الا ان ننبذ التقليد ونترك الطرق
ونعتمد على النظر والاستدلال فان قيل انا نقلد الزاهد المشهور
فان المصير الى تقليده اسكن وظاهره يقضي انه بالحق اولى واحذر وزهده مزية
له على غيره قلنا انه مع زهده وتظاهره بالستر والعفاف يجوز ان
يكون مبطلا في اعتقاده وملبسا الحالة لان الزهد ليس بدلالة على الحق ولا علم
له من الباطل الا ترى ان الرهبان من النصارى قد بلغوا غاية قصوى من الزهد
والتقشف وهم مع ذلك مبطلون في كثير مما يدينون به وكذلك كل فرقة في
كل فرقة قوم يتظاهرون بالزهد والعفاف فيجب على هذا ان يجوز تقليدهم مع
اختلافهم وهذا يوجب الرجوع الى ما ذكرناه من اعتقاد المتناقضات وذلك
باطل فان قيل انا نقلد الاكثرين عددا فان النفوس اسكن الى ما عليه الاكثر
ويكون الكثرة مزية لهم يؤكد ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله انه قال
عليكم بالسواد الاعظم قلنا الكثرة ليست دلالة على الحق ولا القلة علامة
للباطل الا ترى انهم مع كثرتهم يجوز ان يكونوا مبطلين فيما يدينون به الا ترى ان النبي صلوات
الله عليه وآله بقي يوم بعث ودعا الخلق الى اتباع الحق الذي جاء به وكان المكذبون له
اضعاف المصدقين له فلو كانت الكثرة دلالة على الحق لكان المكذبون له يومئذ
اولى بالحق منه ومن المؤمنين به وذلك باطل ∴ ولو كانت الكثرة دلالة على
الحق والقلة دلالة على الباطل لما ذم الله سبحانه الاكثرين ومدح الاقلين
في آيات كثيرة من القرآن نحو قوله تعالى وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل
الله ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون وقوله ام تحسب ان اكثرهم يسمعون

او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا وقوله وما اكثر الناس ولو حرصت
بمؤمنين وقوله ولكن اكثر الناس لا يعلمون وقوله واكثرهم للحق كارهون وقوله
قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما يدل
في ذم الكثرة وقال تعالى في مدح القلة وان كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على
بعض الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وقال وقليل من عبادي
الشكور وقال وما امن معه الا قليل وقال ولو انا كتبنا عليهم ان اقتلوا انفسكم
او اخرجوا من دياركم ما فعلوه الا قليل منهم الى غير ذلك فثبت بهذا ان الكثرة
لا تكون علامة للحق بل لو جعلها جاعل علامة للباطل لكان اسعد حالا ممن جعلها
علامة للحق لما قدمنا ذكره :. وقد روي ان الحارث بن حوط قال لامير المؤمنين
علي بن ابي طالب عليه السلام اترى يا امير المؤمنين ان اهل الشام مع كثرتهم على الباطل
واهل العراق مع قلتهم على الحق فقال له يا حار انه ملبوس عليك الحق لا يعرف
بالرجال وانما الرجال يعرفون بالحق فاعرف الحق تعرف اهله قلوا ام كثروا
واعرف الباطل تعرف اهله قلوا ام كثروا فنبه عليه السلام على ان الحق والباطل
لا يعرفان بالكثرة ولا بالقلة :. واما ما روي عن النبي صلى الله عليه واله من قوله
عليكم بالسواد الاعظم ففي صحة هذا الخبر كلام لانه لم يبلغ حد التواتر فيوجب
العلم ولا يجوز ان يعتمد فيما طريقه العلم الا على الادلة القاطعة التي تدل على ذلك وان صح
الخبر فمعناه ان الامة متى اجمعت على حكم شرعي وجب المصير اليه والانقياد له فاما
حمله على غير ذلك فلا يصح لان السواد الاعظم ان اريد به الجمع الكثير فقد يكون
منهم من يقول بالتوحيد ومنهم من يقول بالتشبيه ومنهم من يقول بالعدل
ومنهم من يقول بالتجوير الى غير ذلك من وجوه الاختلاف فكيف يجوز اتباع الكل منهم
ومتى قيل باتباع الاكثر من الطوائف قلنا ما من مكان في كل بلدة طائفة غالبة يجب
على ذلك ان يكون الواحد من المكلفين متى دخل بلدة على مذهب اكثر اهلها وفي ذلك
[illegible] ان [illegible] امر
بنقله بين المذاهب المتناقضة وبمثله مما لا يصح
فان قيل السنة يجوز تقليد النبي صلى الله عليه
النبي صلى الله عليه وعلى اله فان قيل
وكيف يمنعون من التقليد على الاطلاق قلنا معاذ الله ان يكون اتباع الرسول
عليه السلام تقليدا وانما اتبعناه بعد قيام الحجة لنا وظهور البيان عندنا بما اتاه صلوات
الله عليه اما من المعجزات الدالة على صدقه في نبوته وصحة ما جاء به مما لا سبيل الى دفعه
فان قيل السنة يجوز للعامي تقليد
الا بالمعاندة والمكابرة فلذلك اتبعناه
قلنا ان ذلك ليس بتقليد لانه
العلماء في مسائل الفقه فكيف يمنعون من التقليد

17

يستند الى دليل قاطع وهو قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
وامر سبحانه من لا يعلم بسؤال العلماء فالسائل يكون متبعًا لهذا الدليل ولان
الامة اجمعت على جواز رجوع العامي الى العلماء في مسائل الفروع فرجوعه
اليهم هو عمل بمقتضى هذا الدليل فلا يكون تقليدا لان التقليد لا يستند الى دلالة
ولا حجة على ما تقدم بيانه **فصل** فان قيل لو كانت المعرفة
بالله تعالى واجبة علينا لوجب ان يكون عارفين بها قبل ان نفعلها لنكون متمكنين
من الاتيان بها اذ لو لم يكن عارفين بها لكان تكليفنا اياها تكليفا لما لا نعلم وذلك
في القبح جار مجرى تكليف ما لا نطاق ومتى علمناها فقد صارت حاصلة ومن المحال
ان نكلف المعرفة بالله سبحانه وهذا السؤال مما كان يورده اصحاب المعارف
والجواب وبالله التوفيق انه ان شاء ان تكون معرفة الله تعالى ضرورية
ان الافعال التي يرد التكليف بها على ضربين احدهما قصدا والاخر
مسبب لا يحصل الا عن سببه فلما كان فيما قصد الى ذلك ان يعرفه المكلف
بعينه ليتمكن من الاتيان به وما كان مسببا فان معرفة سببه تقوم مقام معرفته
بعينه في حسن تكليفه لان الغرض هو التمكن من القيام به وذلك يحصل بمعرفة
سبب الفعل كما يحصل بمعرفة نفس الفعل الا ترى انه يحسن ان يأمر احدنا
غيره باصابة من نحو الاصابة بان يرميه بسهم وان لم يكن عارفا بنفس الاصابة
اذا كان عارفا بالرمي وكيفية الجذب والدفع والارسال في السمت المخصوص لما
كان ذلك سببا للاصابة وقام مقام معرفة نفس الاصابة كذلك في مسئلتنا
فان المعرفة لا سبب لها سوى النظر فقامت معرفة النظر الذي هو
سببها مقام العلم بها فحسن تكليفنا تحصيلها ولم يؤد ذلك الى قبح ولا محال
فان قيل كيف يجوز ان يكلف الواحد منا النظر مع انه يجوز كونه قبيحا وذلك
في القبح جاري مجرى لانه لا يعلم ان نظره مؤد الى العلم لا محالة لانه لو علم ذلك لكان عالما
بالمعلوم اذ من المحال ان يعلم العلم بشيء ولا يعلم ذلك الشيء ومتى كان لا يعلم كون النظر مؤديا
الى العلم جوز ان يؤديه الى الجهل وحيرة والشك ومع ذلك فيكون الناظر مقدما
بنظره على ما لا يامن كونه قبيحا وذلك في القبح جاري مجرى الاقدام على جهل لا يامن كونه
كذبا فلا يصح مع هذا ان يكلف احدنا النظر وهذا السؤال مما يمكن اصحاب التقليد
ايراده وقد يمكن اصحاب المعارف ايضا ايراده فيعرضون به على وجوب النظر
وكون المعرفة مكتسبة **والجواب** عن هذا من وجهين احدهما انا متى علمنا
وجوب النظر بما سنبين من الدلالة لم يمنعنا من التحرز من الضرر فقد امنا ان يكون

وقبحًا او مؤديًا الى قبيح او لو كان كذلك لما حسن فعلًا عن الحجة ∴
والثاني ان حسن النظر فيما هذا حاله معلوم عند العقلا الا ترى انهم يعرفون
عند التباس الامور واستبهام المذاهب والحاجة الى النظر ويذمون به
ايضاح المشكل وانفتاح المقفل فقد ثبت بما ذكرناه من ان يكون النظر قبيحًا او مؤديًا
الى جهة وجهل كما زعم السائل فان قيل لو كانت المعرفة بالله سبحانه
واجبة علينا لما صح لنا العلم بوجوبها لانه دون العلم بمن اوجبها وامر بها او في
علمناه تعالى قبل العلم بوجوب معرفته سبحانه ان كلفنا تحصيل المعرفة به لانا
جاهلة حينئذ لنا ∴ وهذا كما يصح ان يورده اصحاب التقليد يصح ان يورده
اصحاب المعارف الضرورية على نحو ما تقدم ∴ والجواب انا انما نعرف وجوب
الواجب متى عرفنا الوجه المقتضي لوجوبه وان لم نعرف الموجب له
الا ترى ان الواجبات العقلية نحو رد الوديعة وقضا الدين وشكر النعمة وما
اشبه ذلك تعرف العقلا كلهم وجوبها وان لم يعرفوا من اوجبها بل
ربما تكون فيهم من يجحد الصانع الموجب لها تعالى وشكره ولم يقدح ذلك في علمه
بوجوب هذه الواجبات كذلك معرفة الله تعالى وانا نعرف وجوبها لما عرفنا
الوجه المقتضي لذلك وهو كونها لطفًا جارية مجرى دفع الضرر عن النفس
على ما سنبينه وان لم نعرف الموجب لها ولا الامر بها وانما لا نعرف وجوب
الواجبات السمعية نحو الصلاة والزكاة وغيرهما من دون معرفة الله سبحانه لان
العلم بالشرعيات مترتب على معرفة الله تعالى ومتاخر عنها لانا ما لم نعلم ان فاعلها
صانعًا حكيمًا لا يجوز عليه الكذب ولا يشبه من قبول العالج لم يمكنا العلم بصحة السمع
الذي هو ادلة الواجبات السمعية وقد لحاح الواجبات السمعية التي يقدم
معرفته تعالى من وجه اخر وهو انه لا يصح مثل العادات منها عادة حسنة
الا بعد معرفة المعبود ومعرفة استحقاقه لذلك وانا ما لم نعرفه حق
معرفته جوزنا ان لا يكون مستحقًا لهذه العبادة البالغة من التعظيم منتهاه
فلا يحسن منا عند ذلك ان ناتي بشي منها لان تعظيم من لا يستحق التعظيم قبيح
وهذا ظاهر

الفصل الثالث

وهو ان النظر اول الواجبات
والذي يدل على ذلك ان النظر طريق الى معرفة الله سبحانه وهي متقدمة على
ما سواه من الواجبات وطريق الشي متقدم عليه فوجب تقدمه على المعرفة

18

وصح بذلك انه اول الواجبات :: ان تحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية
على ثلاثة اصول اركان احدها ان النظر طريق الى معرفة الله سبحانه وثانيها
ان المعرفة متقدمة على ما سوى النظر من الواجبات :: وثالثها ان طريق
الشي متقدمه :: فاما الركن الاول فقد تقدم بيانه فلا وجه لاعادته ::
واما الثاني فالذي يدل عليه هو ما قدمناه من كونها لطفا في سائر الواجبات
ومن حق اللطف ان يكون متقدما على كل ما هو لطف فيه من فعل وترك
لان الغرض باللطف هو التقرب من الملطوف فيه موجب تقدمه عليه ان كان
~~[illegible]~~ اذ كان جاريا مجرى الوصلة اليه من حيث كان مقربا الى العباد
به ولاشك ان المرء انما يحتاج الى التقرب من مقصوده قبل حصوله
واما اذا حصل مقصوده فانه يستغني عن التقرب الى تحصيله وهذا الظاهر
فاذا ثبت ذلك وقد بينا فيما تقدم ان معرفة الله سبحانه لطف في جميع
التكاليف فعلا وتركا من حيث كان مقربا اليها فيجب تقدم المعرفة على هذه
التكاليف :: واما الثالث وهو ان طريق الشي متقدمه عند الظهر من ان
لحي لان الطريق هي الوصلة الى المقصود فالواجب تقدمه عليه للتوصل
به اليه فثبت بهذا ان النظر المودي الى معرفة الله سبحانه اول الواجبات
فان قيل هلا قلتم ان النظر المودي الى معرفة الله سبحانه
هو اول الواجبات التي لا يعرى عنها مكلف لكنه لا ينقض ما ذكرتموه
من بلغ حد التكليف وعنده فرض عليه او دين ولحوق كل من الواجبات
العقلية فان ذلك يجب عليه على حد وجوب النظر المودي الى معرفة
الله سبحانه من غير تقدم البعض من ذلك على البعض قلنا انا سلكنا
طريقة لا يلزم عليها شي مما ذكره السائل لانا قد بينا وجه تقدم
المعرفة على سائر الواجبات من حيث بينا انها لطف فيها وان
اللطف يجب تقدمه على الملطوف فيه كما سبق تقريره فلم يكن بنا
حاجة الى الاحتراز الذي ذكره على ان وجوب رد الوديعة وقضا
الدين انما كان يصح معارضته لاول احوال المكلف اذا فرضنا ان صاحب
المال كان قد اودع ماله عند من لم يكمل عقله او اقرضه اياه ليصح لزوم
رد الوديعة وقضا الدين اول حال من كمل العقل وتوجه التكليف ولو
كان صاحب المال قد فعل ذلك لكان ساعيا في تضييع ماله ومسلطا للغير

على الالاه ومثل هذا لا يعد ودنيه .. رذها ولا دنيا بالكرم ونظائره وانما يعد
عند العقلاء اضاعة للمال والالات ⁖ وبعد فان ما ذكره السائل عن سليم
من الاستغناء لان المكلف لا يعرى عن وجوب اجتناب القبائح العقلية كالظلم
والكذب وكفر المنعم ونحو ذلك فيجب على هذه القاعدة ان لا يكون النظر اول الواجبات
التي لا يعرى عنها مكلف كما زعم ⁖ ومن سلك هذه الطريقة فانما تسلم من الذي
هي فان النظر في طريق معرفة الله سبحانه هو اول الواجبات من الافعال
المقصودة التي لا يعرى عنها مكلف محترز بقوله من الافعال عن اجتنابه
من القبائح العقلية فانها وان كان وجب اجتنابها فليس باول من وجوب النظر لان
الاخلال بها ليس من قبيل الافعال وانما معناه ان لا يفعلها ويحترز بقوله
المقصودة عن القصد الى النظر فانه وان كان متقدما على النظر ومقارنا له
لكنه ليس بفعل مقصود ويحترز بقوله التي لا يعرى عنها مكلف عن رد الوديعة
وقضاء الدين ونحو ذلك لان كثيرا من المكلفين قد يعرى عن ذلك **قال**

فصل فعلى ما اخترتموه يجب ان يكون القصد الى النظر اهو اول الواجبات
من حيث لا يصح النظر الا به كما قلتم في النظر مع المعرفة **قلنا** ان النظر
يصح من دون القصد الا ترى ان من اخذ بالوديعة داعي الخوف من الضرر
العظيم وعلم ان ذلك لا يندفع عنه الا بالنظر فيصح من فعل القصد الى النظر
صح منه النظر في هذه الحال ووقع وان كان ممنوعا عن القصد وانما يفعل القصد
عند سلامة الاحوال لاجل ان الذي يدعوه الى النظر هو بعينه يدعوه الى القصد
لاجل ان النظر يحتاج في وجوده الى القصد بخلاف المعرفة بالله سبحانه فانه قد
ثبت انها لا تحصل مع بقاء التكليف الا بالنظر كما سبق وظهر الفرق بين النظر والقصد

فان قيل لم اخترتم في وجه وجوب معرفة الله سبحانه كونها لطفا
على ما ذكرتم وهلا قلتم انها انما وجبت لان شكر نعم الله سبحانه واجب ولا يتم
شكره الا بعد معرفته فوجبت المعرفة من حيث لم يتم الشكر الواجب الا بها كما قال
بذلك جماعة من اهل العدل **قلنا** انما اخترنا في وجه وجوب معرفة الله سبحانه
كونها لطفا لان هذه الطريقة اسلم الطرايق من المطاعن وقد تلقاها فيما تقدم
بما فيه الشفا للصدور ويوضح ملتبسات الامور واما الحاجة انها لاجل
الشكر فانه معترض بوجهين احدهما ان الشكر انما يجب بعد العلم بان هذه
المنافع نعم ان ليس كل منفعة نعمة وانما النعمة هي المنفعة الحسنة

الذي يقصد الموصل لها وجه الاحسان بها الى من اوصلها اليه ∴ وانما
قلنا النعمة هي المنفعة لان المضرة الخالصة لا تعد نعمة وذلك ظاهر
وكذلك المنفعة القبيحة لا تعد نعمة الا ترى ان من غصب مالا لانسان
ثم وهبه لغيره فانه لا يعد نعمة عند العقلا وقلنا التي يقصد الموصل
بها وجه الاحسان وعنينا بذلك ان يقصد بها نفع من وصلت اليه لا مضرته
ولا حصول عوض فيه الا ترى ان احدنا لو قدم الى غيره طعاما مسموما يعلم انه يموت
ويقصد به مضرته من حيث لا يشعر فان ذلك ليس نعمة على الآكل وكذلك لو احضر له
طعاما شهيا ليتشاغل به حتى يصل الله عدوه فيقتله لم يعد ذلك نعمة ولو
اعطاه ثوبا يساوي دينارا وقصد بذلك ان يعوضه قيمته او ان اعلى منها لم
يكن نعما عليه ولذلك قلنا ان النعمة هي ما ذكرنا ∴ والشكر انما يجب على
العاقل والمعنى متى عرف النعمة فاذا ثبت هذا فقد علمنا ان احدا لا يعرف
ان ما وصل اليه من قبل الله سبحانه نعمة حتى يعرف من حالها ما ذكرنا في حد النعمة
واحد لا يعلم ذلك حتى يعلم عدل الله سبحانه وحكمته وغناه عن ان يجلب لذلك
الى نفسه نفعا او يدفع به عنها ضررا وانه لا يجوز ان يفعل ذلك بنا استدراجا
لنا الى مضرة هي اعظم واوفى كما تعتقده المجبرة فانهم يعتقدون ان ما اوصله
الله تعالى الى الكافر من هذه المنافع فانما اراد بذلك ان يستدرجهم بها
الى النار فالحال عندهم فيه تعالى كالحال فيمن قدم الى غيره طعاما شهيا
ياكله غير انه مسموم فان ذلك لا يكون نعمة عند عاقل وقد التزم بعضهم على
هذه المقالة الباطلة ان لا يكون لله تعالى نعمة على احد من الكفار فالتزم
ذلك حافظة لمذهبه الفاسد ومتى جوز ما ذكرناه عليه سبحانه امتنع
علينا العلم بكونه منعما علينا في كل ما فعله بنا لانا ما من شي من ذلك الا
وللتجويز فيه مدخل وانما نعلم ان ذلك لا يجوز عليه بعد العلم بعدله
وحكمته ومعرفة العدل والحكمة متاخرة عن معرفة ذاته تعالى وما يجب
له من الصفات وما يجوز عليه وما يستحيل فكيف يجعل وجوب الشكر
وجها في وجوب معرفته تعالى ∴ والثاني من الوجهين انه لو امكن ان يعرف
احد ان هذه المنافع الواصلة اليه نعما وان لم يعرف وجوب شكرها فانه
لا يحتاج في شكر المنعم بها الى معرفته بل يصح شكره على الجملة وبذلك يخرج عن عهدة
ما لزمه من التكليف الا ترى ان من اجتاز ببركة مترصدة مع بعض الطرق لمارة الطريق
وكان وجد الشي على الفلاكي اشتد عطشه فشرب منها ما ازال عطشا

امام به موفقه واحسانه له بنفسه فانه يصح منه ان يشكر من انعم عليه وعلى
غيره بذلك فان يعرف فعل الله لخالق بعده الشركة او بانيهما او الامر بها كذلك
وكذلك من الجبر ويكون ذلك شكرا عند العقلاء وان لم يعرف المنعم بعينه
فكذلك شاكر للنعم ان لو صح العلم بان ما وصل من قبل الله سبحانه نعمة ان ينبغي شكره
عليها وان لم يعرف فكيف يصح ان يجعل وجوب شكر نعمته وجها الوجوب معرفته
مع ما بعد من ذكره **فان قيل** فهلا قلتم ان معرفته تعالى وجبت لما وجبت
علينا عبادته والعمل بطاعته ولا يصح ممن لا يعرف ان يعمل لمن لا
يعرفه ولا يعرف مراده منه بطلب اجرته وخاف عقبته بل ربما الزمه عنده فيما
عمل الاجر ان صار طالو دخل دار الامام كلهما فوجد فيها ثوبا موضوعا فقطعه
من حلته قميصا وهو لا يعرف صاحبه ولا يعرف مراده بل لكل الثوب فان عمله
بصنع واجرته بطل ولصاحب الثوب ان يلزمه ارش ما جنى على ثوبه
ويعده العقلا مسيئا لا محسنا فكذلك من لم يعرف الله سبحانه لا يحسن منه
ان يعمله بعبده ويعمل بطاعته فلما كانت عبادته واجبة ولا يصح العبادة
الا بعد المعرفة وجب المعرفة لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كوجوبه
قلنا هذه الطريقة معترضة بوجهين احدهما ان هذا الكلام انما يصح لو
امكن العلم بوجوب عبادة الله سبحانه والعمل بطاعته من قبل معرفته
حتى يجعل الوجه في وجوب معرفته تعالى هو وجوب عبادته وكون العبادة لمن لا يعرف
ممتنعة وذلك مما لا سبيل اليه بوجه من الوجوه لانا ما لم نعرفه تعالى ونعرف
اختصاصه بصفات الخالق وابتداه لنا بعظيم الانعام فلا يصح ان نعرف وجوب عبادته
ولا لزوم طاعته فصار هذا الا**ستد**لال على وجوب المعرفة بوجوب امر لا يعرف
وجوبه الا بعد ثبوت المعرفة وذلك لا يجوز ∴ والثاني انه لو صح العلم بوجوب عبادة
الله سبحانه والعمل بطاعته من قبل حصول معرفته فان العمل بطاعته لا يفتقر الى
معرفته بل يصح العمل على الظن والتقليد ويحسن كما يحسن على العلم ويحسن الاجر
ان الخياط الذي ذكره السايل لو وصل اليه رجل من الناس وقال له ان [illegible] بان رجلا
ارسل معي اليك ثوبا لتقطعه له قميصا وتخيطه وبعث معي اليك [illegible] كذا
اجرة لك فقبل من الخياط ان يعمل على قوله في ذلك كله فقطع الثوب وخاطه
واستحق الاجرة وان لم يكن عارفا بصاحب الثوب فان قيل ان العمل قد يصح
ويستحق العامل الاجر وان لم يعرف العامل المعمول له فما الذي ذلك فلو قدرنا وجوب
عبادة الله علينا ولزوم العمل بطاعته لنا من قبل ان نعرفه لصح منا ان نقوم بما
اوجب من ذلك من غير معرفة منا به تعالى فكيف يجوز ان يجعل وجوب عبادته

واستيفاء العلة لدون معرفته وجهاً في وجود المعرفة به وهذا واضح
لمن تأمله فان ان ما اختصرناه في وجه وجوب معرفة الله سبحانه من كونها
لطفاً على ما قررناه هو اسلم الوجوه من المطاعن واولاها بالصحة لما بيّنا

باب القول في اثبات الصانع تعالى

اعلم ان الطريق الى اثبات الصانع سبحانه هي افعاله التي لا يشاركه فيها
وذلك ان المحدث محتاج الى محدثه لم يكن بدّ من القول بالنسبة تعالى ❊ وقد
سلك في اثبات ذلك طريقان احدهما مجمل والاخر مفصل فالمجمل هو ما
ذكرناه في المقدمة والمفصل هو ان نذكر الافعال التي لا يقدر عليها العباد
فعلاً فعلاً ونبين حدوثها وحاجتها الى محدثها وان محدثها لا يجوز ان يكون
محدثاً فيثبت محدثها القديم تعالى ❊ وموضع المجمل من المقدمة هو وان قيل فيها
ان اسطر المكلف تحصل له هذه المعرفة ❊ قيل له في ملكوت السموات والارض
فانه اذا تفكر في العالم بما فيه من الافلاك المتحركة والنجوم السائرة وسمائه المرفوعة
وارضه المبسوطة السماء ممسكة عن الهوي مع ثقلها وعظمها وما فيها من الجبال
الراسية والبحار الزاخرة والانهار الجارية والثمار النامية وصنوف الحيوانات
واعضائها الظاهرة والباطنة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين
السماء والارض علم ان ذلك احسن الحكمة واتقن الصنعة واحوج الى صانع
مدبر من القصر المشيد والدار المبنية والتاج المصنوع فاذا كان لا بد للدار
والقصر والتاج من صانع مدبر فالعالم بما فيه اولى ان يحتاج الى صانع مدبر
وتحرير الدلالة على ذلك ان هذه الاجسام محدثة والمحدث لا بد له من محدث
وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان هذه الاجسام
محدثة والثاني ان المحدث لا بد له من محدث ❊ والذي يدل على الاصل الاول
ان هذه الاجسام لم تسبق المعاني المحدثة في الوجود وما لم يسبق المحدث فهو
محدث مثله ودلالة هذا الاصل مبنية على اربعة اركان احدها ان في هذه الاجسام
اعراضاً هي غيرها والثاني انها محدثة والثالث ان الجسم لم يسبقها في الوجود
والرابع ان ما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله ❊ والذي يدل على الركن الاول
ان الجسم حصل مجتمعاً مع جواز ان لا يحصل مجتمعاً والحال واحدة والشرط واحد
فلا بد من امر من الامور يؤثر في كونه مجتمعاً وليس ذلك الا وجود معنى هو الاجتماع
ونعني بقولنا الله حصل مجتمعاً مع الجواز انه لم يكن مستحيلاً ان يكون مفترقاً في هذه الحال

بهذه الحالة لأمر كونه مجتمعًا وهذا معلوم فيما نشاهده من الأجسام ونعرفه
به ضرورة، وما كان غائبًا من الأجسام معلوم قياسًا على ما حضرنا بعلة التحيز
الذي لأجله صح اجتماع الجسم بغيره وكونه بقربه هو كونه متحيزًا بدلالة أنه متى كان
متحيزًا صح ذلك عليه، وما لم يكن متحيزًا لم يصح ذلك فيه الا ترى أن ما لم يكن شاغلًا لجهة استحال
أن يكون مجاورًا لغيره أو بعيدًا عنه فثبت أن صحة كونه مجتمعًا ومفترقًا تتبع كونه متحيزًا
فإذا كان التحيز ثابتًا في الأجسام الغائبة كثبوته في الأجسام الحاضرة ثبت أنها أجمع
حصلت مجتمعة مع الجواز ∴ ونعني بالحال التحيز وبالشرط الوجود ولا يكون
الجسم متحيزًا إلا وهو موجود سواء كان مجتمعًا أو مفترقًا وذلك معلوم ضرورة ∴ وقلنا ولا بد
من أمر وذلك ظاهر لأن الجسم إذا جاز أن يكون مجتمعًا وجاز أن يكون مفترقًا على سبيل البدل
فقد كانت الصفتان على سواء فإذا اختص بأحدهما واحدة والأخرى مستحيلة
بعد أن كانا على سواء في الجواز فلا بد من أمر لأنه لو لم يكن هنالك أمر لوجب أن يبقيا على
ما كانا عليه أو أن يستويا في الوجوب أو الاستحالة فلما اختص أمرًا وجبت إحداهما
واستحالت الأخرى لم يكن بد من أمر وذلك نعلمه بأدنى تأمل ∴ وقلنا إن ذلك الأمر ليس
إلا وجود معنى هو الاجتماع لأن الجسم لما ثبت كونه مجتمعًا على هذه الصفة فلا يخلو إما
أن يكون مجتمعًا لذاته أو لصفة من صفاته نحو كونه متحيزًا أو موجودًا أو لغيره ولا يجوز أن يكون
مجتمعًا لذاته لأن هذا يوجب في كل ذات أن يكون مجتمعة وأن يكون مجتمعًا ما دام ذاتًا
والإجماع باطل لأنا قد نعلم أن من الذوات ما لا يكون مجتمعًا كالأجسام المفترقة ولأن
هذا الجسم يفترق مع أنه ذات فبطل أن يكون مجتمعًا لذاته ∴ ولا يجوز أن يكون مجتمعًا لكونه
متحيزًا لأن هذا يوجب أن يكون مجتمعًا ما دام متحيزًا وقد علمنا أنه يفترق مع تحيزه
وكان يجب في كل متحيز أن يكون مجتمعًا وقد علمنا أن كثيرًا من المتحيزات مفترق فبطل أن يكون
مجتمعًا لكونه متحيزًا ∴ ولا يجوز أن يكون مجتمعًا لكونه موجودًا لأن هذا يوجب أن يكون مجتمعًا ما
دام موجودًا وقد علمنا أنه يفترق وهو موجود وكان يجب في كل موجود أن يكون مجتمعًا
وهذا باطل لأنا قد علمنا أن كثيرًا من الموجودات لا يكون مجتمعًا كما تقدم فلم يبق إلا أن
يكون مجتمعًا لغيره وذلك الغير لا يخلو إما أن يكون مؤثرًا على سبيل الصحة وهو الفاعل أو
يكون مؤثرًا على سبيل الإيجاب وهو العلة ولا يجوز أن يكون الجسم مجتمعًا بالفاعل لما كان القادر على إيجاد الذات
أمرًا وخبرًا بالفاعل لأن القدرة على جعل الذات على صفة تبع للقدرة على إيجاد أصله
الا ترى أن الواحد منا يقدر على أن يجعل كلامه أمرًا وخبرًا لما كان قادرًا على إيجاد أصله
ولا يقدر على أن يجعل كلام غيره أمرًا ولا خبرًا لما لم يكن قادرًا على إيجاد أصله فلو
كان الجسم مجتمعًا بالفاعل لأدى إلى أحد باطلين إما أن نقدر على إحداث الجسم لأنا
قادرون على جمعه وإما أن لا نقدر على جمعه من حيث لم نقدر على إحداث ذاته ∴
وكلاهما باطل لأنا قد علمنا أنا نقدر على جمع الجسم ولا نقدر على إحداث ذاته فعلمنا

ان يكون الجسم مجتمعا لمعنى بالفاعل فلم يبق الا ان يكون مجتمعا لعلة وتلك العلة لا
تخلو اما ان تكون معدومة او موجودة ⁖ ولا يجوز ان يكون مجتمعا لعلة معدومة
لانه لا اختصاص لها بجسم دون جسم فلو اوجبت كون بعض الاجسام مجتمعا لاوجبت
كون سائر الاجسام مجتمعة في حالة واحدة وذلك باطل لانا قد علمنا ان بعض
الاجسام يكون مجتمعا وبعضها يكون مفترقا فلم يبق الا ان يكون مجتمعا لعلة موجودة
وهي الاجتماع وفي ذلك اثبات ما اردنا اثباته من الاعراض والكلام في الافتراق على نحو
الكلام في الاجتماع ⁖ والذي يدل على الركن الثاني وهو ان هذه الاجتماعات محدثة
هو ان العدم والبطلان يجوز عليهما والعدم لا يجوز وروده على القديم فاذا بطل
قدمهما ثبت حدوثهما ⁖ والدليل على جواز ورود العدم عليهما انه ما من مجتمع
الا ويصح ان يفترق ومحال ما يجامعه من التاليف والاجتماع لا يخلو من اقسام ثلثة ⁖ اما ان يكون
باقيا فيه كما كان وهذا يؤدي الى ان يكون مجتمعا مفترقا في حالة واحدة لوجود الاجتماع
والافتراق فيه معا وذلك محال ⁖ واما ان يكون منتقلا عنه والانتقال على الاعراض
محال لان المعقول من الانتقال هو تفريغ جهة وشغل اخرى وذلك من خصائص
الاجسام لانها المختصة بشغل الجهات من حيث كانت متحيزة دون الاعراض
فلا يصح على الاعراض الانتقال فلم يبق الا ان يكون معدوما ⁖ والذي يدل
على ان العدم لا يجوز عليه القدم ان القدم صفة من صفات النفس وخروج الموصوف
عن صفة نفسه لا يجوز ⁖ ونعني بقولنا صفة من صفات النفس ان هذه الصفة تجب
للقديم لعينه من غير فاعل ولا علة ⁖ اذ لا يجوز ان يكون القديم قديما لا فاعلا وعلة قديما
لان من حق الفاعل ان يتقدم على فعله ومن حق القديم ان لا يتقدمه غيره ولا يجوز ان يكون
قديما بالفاعل لان الفاعل ان تقدم على القديم بطل كونه قديما وان لم يتقدم على فعله
بطل كونه فاعلا ⁖ ولا يجوز ان يكون القديم قديما لعلة لان تلك العلة كانت لا
تخلو اما ان تكون معدومة او موجودة ولا يجوز ان يكون قديما لعلة معدومة لانه لا
اختصاص لذلك العدم بهذه العلة دون غيره فلو اوجب كونه قديما لاوجب كون
غيره من الذوات قديمة لفقد الاختصاص ⁖ ولو كان قديما لعلة موجودة لم يخل
اما ان يكون محدثة او قديمة ولا يجوز ان يكون قديما لعلة محدثة لان كونه قديما سابق
عليها ولا يجوز ان تثبت الصفة لعلة متاخرة عنها لان ذلك يقتضي كونها علة فيها
معلولا او يوجب استغناها عنها وهذا لا يصح ان يكون الجسم متحركا اليوم لحركة
يوجد فيه غدا وهذا اظهر من ان يخفى ⁖ ولا يجوز ان يكون قديما لعلة قديمة
لان الكلام في تلك العلة القديمة كالكلام في هذا القديم فيما ان احتاج في قدمها
الى علة قديمة وكذلك الكلام في علتها حتى يتسلسل الى ما لا نهاية له واما

ان ينتهي الى قديم يستغني بنفسه عن علة يوجب كونه قديما فيجب ان يقتصر هاهنا
على ذلك وان يقضي بان القديم لا يحتاج في كونه قديما الى مؤثر اصلا وهو مرادنا بانه ولهذا ان
القديم قديم لنفسه ∴ والذي يدل على ان خروج الموصوف عن صفة النفس لا يجوز
ان كونها للنفس يوجب ثبوتها او استمرارها لانها ما وجبت للنفس فليس بان يجب
ثبوتها في وقت اولى من ان يجب في غيره من الاوقات فيجب استمرارها واستحالة خروج
الموصوف عنها اذ ليس هاهنا امر يقتضي وجوبها في بعض الاوقات دون بعض
من علة ولا شرط فثبت ان القديم لا يجوز عليه العدم فاذا جاز على هذه الصفات
والاجتماعات العدم بطل قدمها وثبت انها محدثة لان الموجود يتردد بين
الحدوث والقدم لان المحدث هو الذي لوجوده اول والقديم هو الذي لا
اول لوجوده وهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات وكل قسمة تدور بين نفي واثبات
فلا يجوز دخول متوسط بينها وهذا معلوم ضرورة عند كل عاقل بطريقة ان
نقول ما يكون زيد لا يخلو اما ان يكون في المسجد او ليس فيه فلا يجوز دخول متوسط
بين هذين لانه لا يخلو زيد من واحد منهما لان هذه القسمة دائرة بين نفي واثبات
ولو كانت قسمة دائرة بين اثباتين لجاز ان نقول زيد لا يخلو اما ان يكون في الدار
او في المسجد لجاز دخول متوسط بينهما لان في الامكان ان لا يكون في الدار ولا
في المسجد بل يكون في السوق او البستان او غير ذلك فاذا ثبت ذلك كان
الموجود لا يخلو من قدم او حدوث وقد بطل كون هذه الاعراض قديمة فثبت
انها محدثة ∴ واما الركن الثالث وهو ان الجسم لم يسبق المعاني المحدثة في
الوجود فالذي يدل عليه انه لا يجوز وجود الجسم الا وهو متحيز ولا يكون
متحيزا الا وهو كائن في جهة ولا يكون فيها الا بكون فثبت انه لا يجوز تقدمه على هذه
الاكوان المحدثة وهذه الدلالة مبنية على ثلثة اصول ∴ احدها انه لا يجوز وجود
الجسم الا متحيزا ∴ والثاني انه لا يكون متحيزا الا وهو كائن في جهة ∴ والثالث
انه لا يكون فيها الا بكون ∴ فالذي يدل على الاول هو انه لو جاز وجود الجسم
تارة متحيزا واخرى غير متحيز لكان لا بد من مؤثر يقتضي كونه متحيزا في احدى
الحالتين دون الاخرى ∴ وذلك المؤثر كان لا يخلو اما ان يكون مؤثرا على
سبيل الصحة وهو الفاعل او على سبيل الايجاب وهو العلة ∴ ولا يجوز ان يكون
متحيزا بالفاعل اذ لو كان كذلك لجاز ان يختار الفاعل ان يجعله متحيزا سوادا

إن لا شيء في تلك الصفة ولا ما يجري مجرى الثاني ولهذا يصح وجود السواد
في المتحيز ولو كان بينهما شيء أو ما يجري مجراه لما صح ذلك فإذا جعله كذلك وقد بيّنا
طرو الشيء على هذه الذات التي هي سواد متحيز لكان يجب أن يقتضيه من حيث أنه سواد
لا لمضاده ولا يقتضيه من حيث أنه متحيز إذ لا منافاة بين التحيز والشيء من حيث كان يصير
موجودا معدوما وذلك محال وقد أدى إليه القول بأنه يكون متحيزا بالفاعل فيجب
القضاء بفساده ∴ ولا يجوز أن يكون متحيزا للعلة توجب كونه كذلك لأن العلة لا توجب
له الصفة إلا بأن تختص به حتى يكون بأن توجب له أولى من أن توجب لغيره ولا يصح
اختصاصها له إلا بأن تحله لأن وجودها في غير محل أو في محل آخر يرفع اختصاصها بهذا
الجسم دون غيره ولا يصح حلول الشيء فيه إلا بعد أن يكون متحيزا فلو لم يكن متحيزا إلا
بعد حلول الشيء فيه لأدى إلى أن يقف كل واحد من الأمرين على صاحبه فلا يحصلان
ولا واحد منهما وفساد ذلك يبطل أن يحصل متحيزا لمعنى معدوم ولأنه لا اختصاص له بذات
دون ذات فلو أوجب كون بعض الذوات متحيزا لأوجب كون سائرها متحيزة وذلك فاسد
فإذا بطل ذلك ثبت أن الجسم لا يجوز أن يوجد إلا وهو متحيز والذي يدل على الثاني أن
المتحيز لا يكون غير شاغل للجهة ما كان فيها ولهذا إنما هو عقلنا غيره بشغله إياها
كون الجسم شاغلا للجهة ما دام كائنا فيها لم يعقل كونه متحيزا وذلك ظاهر
والذي يدل على الثالث وهو أنه لا يكون في الجهة إلا ويكون هو اجتماع أو افتراق
فقد تقدم من شأنه تقتضي بهذه الجملة أن الجسم لا يجوز أن ينفك من هذه المعاني المحدثة
في الوجود ∴ وأما الركن الرابع وهو أن ما لم ينفك من المحدث يجب أن يكون
محدثا مثله فالذي يدل عليه أنه إذا لم يتقدمه فقد صار حظه في الوجود كحظه
فإذا كان لوجود أحدهما أول كان لوجود الآخر أول إذ الشيئان إذا لم ينفك أحدهما أن يكون
حظه كحظه وتفسير الحال فيهما كالحال في زيد وعمرو وإذا علمنا أن أحدهما لم
يتقدم الآخر في الولادة بل ولدا معا ثم علمنا أن أحدهما له عشر سنين
علمنا أن الآخر كذلك وهذا ظاهر فثبت بهذه الجملة أن هذه الأجسام
محدثة ∴ وأما الأصل الثاني وهو أن المحدث يحتاج إلى محدث فالذي
يدل على ذلك ما نعلمه في الشاهد من أفعالنا المحدثة كالبناء والكتابة وغيرهما
فإنها محتاجة إلينا لكونها محدثة فإذا شاركتها هذه الأجسام في الحدوث
وجب أن تشاركها في الحاجة إلى المحدث ومعنى حاجة أفعالنا إلينا هو أنا لو لم
نكن قادرين عليها لم يصح وجودها لأنها تحتاج حاجة إلى شيء لأنه أمور
أحدها أن أفعالنا محتاجة إلينا وأنها إنما احتاجت إلينا إلا لكونها

يحدثه ❁ وبالجملة ان ما شارككما في الحدوث وجب ان يشارككما في الحاجة الى
محدث ❁ والذي يدل على الاول انه يجب وقوع افعالنا بحسب قصودنا
ودواعينا وانتفاؤها بحسب كراهتنا وصوارفنا مع سلامة الاحوال
فلولا انها محتاجة الينا لم يجب هذه القضية كما لم يجب ذلك في فعل غيرنا ❁ الا ترى
ان فعل غيرنا لا يجري على حسب احوالنا في الوجود والعدم بل قد يكون وجوده
فلا يوجد وتكرهه وتريده فيوجد ❁ فيجب ان تفرق بين افعالنا وبين افعال غيرنا فرقا
ظاهرا وليس ذلك الا لان افعالنا محتاجة الينا دون افعال غيرنا ❁ والذي يدل
على الثاني وهو ان افعالنا ما احتاجت الينا الا لكونها محدثة فهو ان الذي يقع
بحسب احوالنا هو الحدوث دون غيره ❁ الا ترى انا متى اردنا احداثها
حدثت ومتى لم نردها لم تحدث فثبت انها لا تحتاج الينا الا لاجل حدوثها لحصول
ذلك انها لا تحتاج الينا في عدمها الاصلي لانها كانت معدومة قبل ان نكون
ولا في بقائها لانها الوجود قد يبقى بعد انقضاء قدرتنا عليها ❁ وهو ان يقال
لا حاجة بها الينا في جهة الا الحدوث فثبت انها محتاجة ❁ والذي يدل على الثالث وهو ان جميع الاجسام
شاركتنا في الحدوث وجب ان تشاركها في الحاجة الى المحدث فهو ان
قد ثبت ان كل افعالنا فيما لاجله احتاجت الى المحدث فهو الحدوث فيجب ان
يثبت ذلك في الحاجة الى المحدث لان كل امرين اشتركا في علة حكم وجب ان
يشتركا في ذلك الحكم والا انتقض كون تلك العلة مؤثرة في ذلك الحكم على
ما قد بيناه من ذلك عند الكلام في ان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كوجوبه
والحكم هاهنا هو الحاجة الى المحدث وعلة الحكم هو الحدوث فيجب في ذلك
محدث ان يحتاج الى محدث الذي لولاه لما احدث وفي ذلك دلالة تامة على
ان هذه الاجسام المركبة العجيبة التركيب والمصورة البديعة التصوير صانعا
حكيما احكم تركيبها وابدع تأليفها وهو الله تعالى ❁ اذ لا يجوز ان يكون
مؤلفها على ما هي عليه جسما من الاجسام لان كل جسم مؤلف ايضا فلا بد
له من مؤلف فان كان كل مؤلف يحتاج الى مؤلف ادى ذلك الى الاتصال بما
لا نهاية له وذلك محال او الوقوف عند مؤلف لا يحتاج الى من يؤلفه وليس
ذلك الا الله لانه ليس جسما وهو الذي اردناه ولان فيما احتججنا له كفاية ❁
من جملة هذه المعلومات معاني هي ❁ الحياة ❁ والقدرة ❁ والشهوة
والنفرة ❁ وهي يحدثه لجواز وجود العدم عليها والعلم ملا بد له

القديم ولا بد للعالم محدث على ما تقدم لحصول ذلك ووجدتنا لا نجوز
ان يكون حيا قادرا بقدرة ولا لزم مثال ان يقدر على هذه المعاني لان
القدر وان اختلفت مقدوراتها متجانسة ومن قدرة الا ويصح ان يفعل
بها جنس ما يفعل سائر القدر على ما سنأتي بيانه فيما بعد ان شاء الله ولا
سيما في ان احدنا لا يقدر على شي من هذه المعاني ان لو قدر عليها لصح منه ان يريد الذي
خالفه او قدره او سمعه او نقربه وقد علمنا انه لا يصح منه ذلك وان دعاه
الداعي المكين وذلك ظاهر وان ذلك ان محدث هذه المعاني لا بد ان يكون قادرا
بقدرة تلك انه الله تعالى ∴ وعلى موضع هذه الدلالة نبه الله تعالى
بقوله ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي
تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السما من ما فاحيا به الارض
بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين
السما والارض لايات لقوم يعقلون ∴ فهذه الاية قد تضمنت التنبيه
على معرفة الله سبحانه لاشتمالها على جمل من الادلة كل واحد منها لو انفرد
لكفى فدلالة السموات والارض على الله سبحانه من وجوه احدها
خلقها ثانيا احداثها اما اولا وثانيها امساكها بغير الزوال من غير
علاقة ولا عماد ∴ وثالثها ابداعها على الوجه الذي تقتضيه مصلحة العباد من
قوامها وسمكها ورفع السما ودحو الارض لتحصل المنفعة بالشمس والقمر والنجوم
والمنفعة بها ظاهرة الى غير ذلك من الوجوه التي لا يقدر عليها الا الله سبحانه
ودلالة اختلاف الليل والنهار عليه سبحانه من وجوه احدها احداثهما على
ما هما عليه من الاختلاف ∴ والتعاقب ∴ والزيادة والنقصان ∴ وثانيها وقوع ذلك
على مقادير مقدرة لا تختلف على مرور الزمان وثالثها حصول ذلك بحسب مصالح العباد
في اليقظة والمنام التي لا يحصل لو دام احدها سرمدا دون الاخر من انتفاع النفس
واصلاح امور المعيشة كالسعي في النهار والراحة في الليل الى غير ذلك وكله تقدير
العزيز العليم لا يقدر عليه سواه ∴ واما الفلك وهي السفن فانها وان كانت
انما صارت سفنا مركبة بتركيب العباد وافعالهم فدلالتها على الله سبحانه ظاهرة
من وجوه احدها خلقه للامور التي لا يتم الا بها كالخشب والحديد وغير
ذلك وهذه الحلول التي تركيبها على الوجه الذي يصلح معه الانتفاع وثانيها
خلقه للما على ما هو عليه من الوجوه والاحوال التي معها يستقيم السفر على ظهره
وثالثها ارساله للرياح التي بها تجري السفن ولولا مجموع هذه الامور لما
انتفع العباد بها الى غير ذلك ولا يقدر على هذه الامور سوى الله سبحانه
واما انزال الما من السما فدلالته على الله سبحانه من وجوه احدها انشاوه

وأثر الله من السماء والأرض ⁖ وثانيها حصوله على ما هو عليه من الأوصاف اللائقة
بمصالح العباد كالرطوبة ⁖ والبرودة ⁖ والعذوبة ⁖ وثالثها نزوله على وجه تتم
الانتفاع به فإنه لو نزل مغرقا قطرا مدرارا كأفواه القرب لما انتفعنا به ولو نزل
دفعة واحدة لعطبت الثمرة بسببه في الخراب والإهلاك ⁖ وكذلك كان
نزوله بحسب ما يحتاج إليه العباد في الحال والاستقبال والأمم يتقدمون بالسقي
منه في الأرض مما يجري بحسب ما يعلم الله من مصالحهم إلى غير ذلك من الوجوه
التي لا يقدر عليها إلا الله سبحانه ⁖ وأما إحياء الله تعالى به الأرض بعد موتها
فدلالته على الله سبحانه من وجوه ⁖ أحدها إخراجه النبات منها رزقا للعباد
بحسب ما تقتضيه حاجاتهم وتتعلق به مصالحهم ⁖ وثانيها اختلاف الخارج
منها في الهيئات ⁖ والألوان ⁖ والأرائح والطعوم ⁖ والمنافع ⁖
وثالثها اندراجه خروج كل ثمرة من شجرة مخصوصة لتكميل المصالح وتكملة المنافع
لتكون من رغب في تحصيل ثمرة مخصوصة من شجرتها التي قد عوّد الله سبحانه أنه
يخلقها منها ولو اختلف ذلك عليهم وكان سبحانه يخلق تلك الثمرة تارة
من شجرة وأخرى من شجرة أخرى لعطبت العناية في ذلك عليهم ولكان من رغب
في تحصيل ثمرة مخصوصة يحتاج إلى غرس كل شجرة لأنه لا يدري من أي ذلك
يحصل مقصوده ولذلك أكمل سبحانه عليهم النعمة بما عودهم في ذلك عادة
لا يختلف إلى غير ذلك من وجوه الدلالة وجميع ذلك لا يقدر عليه إلا الله
سبحانه ⁖ وأما بثه للدواب فيها فدلالته على الله سبحانه من وجوه
أحدها خلقه إياها على اختلاف هيئاتها وصورها وظهور آثار الحكمة
فيها وثانيها تركيبه لها على ما اختص به من الأمور النفسية كالحياة
والقدرة والشهوة والنفرة التي معها تتم انتفاعها واختصاص ما اختص
منها بالعقل والنطق ⁖ وما أشبه ذلك وثالثها إذاعة النسل
منها الذي صار خلفا لجنسها وقياما مقامها تم تربيته لتسليطها على
التالف من وجوه الحكمة والتمام من أحوال النعمة لأنه سبحانه عودهم خلق كل جنس
من الحيوان من جنس مخصوص لتكون من رغب في تحصيل شيء من ذلك قصد
إلى استيلاد جنسه الذي يخصه ولو اختلف ذلك عليهم لعطبت عليهم
المؤونة على مثل ما قدمنا في خلق الثمار من الأشجار وكل ذلك لا يقدر عليه

24

الا الله سبحانه ∴ واما تصريف الرياح فدلالة على الله تعالى من وجوه احدها احداثه لها بعد ان لم تكن ∴ وثانيها تصريفه اياها بين الاحوال المختلفة من الحر والبرد والشدة واللين وتقليبه لها في الجهات بين السما والجنوب والشمال والدبور ∴ وثالثها تعلق مصالح العباد بها في الزروع والثمار والحيوانات وغير ذلك مما لا يقدر عليه الا الله سبحانه ∴ واما السحاب المسخر فدلالة على الله تعالى من وجوه احدها احداثه سبحانه له بعد ان لم يكن وثانيها امساكه مرة في الهوا مع ما فيه من الثقل وتسييره مرة اخرى وثالثها ما اشتمل عليه السحاب من الرعد والبرق وما اودعه من الماء الحسب ما يتعلق به مصالح العباد وغير ذلك من وجوه الدلالة وجميع ذلك لا يقدر عليه الا الله سبحانه الذي ليس كمثله شي ايه حين يا يعقلون ∴ والمذكورات كلها ايات ادلة على الله تعالى وانما خص الله سبحانه هذه الاشيا الذكر في هذه الاية لوجهين ∴ احدهما ان الاستدلال بها اجلى لكونها اظهر الموجودات للمشاهدة والعقول ∴ والثاني انها متضمنة للنعم العظيمة التي بها يستحق سبحانه العبادة ∴ وقد يستدل على الله سبحانه بحدوث الاجسام من الطريقة المشهورة وهي ان الاجسام محدثة والمحدث لا بد له من محدث ومحدثها الاخر ان يكون قادرا لتعذره فيجب ان يكون فاعلا مختارا عالما وهو الله تبارك وتعالى فثبت بذلك انه لا بد من ان يكون فاعلا مختارا عالما ∴ ولهذه الدلالة تحقيق مبسوط في كتب الكلام وقد بلغ منه علما اهل العدل والتوحيد الغاية القصوى ولولا خشية الخروج عن الغرض بهذا الشرح لاوردنا من ذلك ما يشفي غليل كل طالب وانما الغرض بهذا الشرح هو بيان ما اشتمل عليه المقدمة وما يتعلق بذلك ما مر بيانه عن غيره

فصل

واعلم ان الاستدلال على ثبوت الصانع تعالى بما يشاهد في الشاهد من حاجة الحوادث الى محدثها كما تقدم هو استدلال على الغائب بالشاهد لاشتراكهما في علة الحكم وذلك من جملة الوجوه التي منها يصح الاستدلال بالشاهد على الغائب وهي اربعة احدها ان يشترك الشاهد والغائب في علة الحكم ∴ وثانيها ان يشتركا في ما يجري مجرى العلة ∴ وثالثها ان يشتركا في طريقة الحكم ∴ ورابعها ان يثبت الحكم في الشاهد لامر ويعلم ان في الغائب اقوى من ذلك الامر فيكون ثبوت الحكم في الغائب اولى منه

هذه الاوصاف صح

في الشاهد ∴ الاول هو مثل ما قدمنا في الدلالة على اثبات الصانع تعالى
فانا لما عرفنا حاجة كل محدث من افعالنا في الشاهد الى محدثه ولا علة
لحاجته الا كونه محدثا ثم علمنا في سائر العالم انه محدث علمنا انه يحتاج الى محدثه
لاشتراكهما في ذلك في الحدوث الذي هو علة الحاجة الى المحدث ∴ وعلى هذا
المنهج يجري الاستدلال على ان الله تعالى عدل حكيم لا يفعل شيئا من القبائح لانا
لا نعلم ذلك حتى نعلم ان من كان عالما بقبح القبيح مستغنيا عن فعله عالما باستغنائه عنه
فانه لا يفعل القبيح ولا الحاره وانما الحاره لكونه عالما بقبحه ومستغنيا عن فعله
وعالما باستغنائه عنه لا لوجه آخر فيصير مجموع هذه الاوصاف ثابتة في حق
الله سبحانه على ابلغ الوجوه علمنا انه اولى بالامتناع من القبيح ∴ وسائر مسائل
العدل وتفاصيله تجري هذا المجرى ∴ واما الثاني وهو الاستدلال بالشاهد
على الغائب اذا اشتركا في ما يجري مجرى العلة فمثاله الاستدلال بان من يستدل على
ان الله سبحانه مريد بوقوع افعاله على وجوه مختلفة نحو وقوع بعض الكلام
امرا وبعضه تهديدا ووقوع بعض الاخبار خبرا عن شخص معين وبعضها
خبرا عن غيره ∴ ونحو وقوع بعض الالام والمصائب محنة وبعضها عقوبة فان
ذلك لا يقع على هذه الوجوه المختلفة الا لكونه سبحانه مريدا لذلك بدليل
ان افعالنا لا تقع على وجوه مختلفة الا لكوننا مريدين فدل ذلك على انه سبحانه
مريد ∴ واما الثالث وهو الاستدلال بالشاهد على الغائب اذا اشتركا في
طريقة الحكم فمثاله الاستدلال على ان الله سبحانه قادر وعالم وغير ذلك من الصفات
فان طريقة اثبات ذلك له تعالى هي طريقة ثبوت هذه الصفات في الشاهد ∴ الا ترى
ان الذي يدل على ان احدنا قادر هو صحة الفعل منه وتعذره على غيره وكذلك
فالذي يدل على انه عالم هو صحة الفعل المحكم منه مع تعذره على غيره وكذلك
وهذا بعينه هو الذي يدل على ان الله سبحانه قادر وعالم ∴ واما الرابع
وهو الاستدلال بالشاهد على الغائب اذا ثبت الحكم في الشاهد لامر وكان
في الغائب اقوى من ذلك الامر فمثاله الاستدلال على حسن التكليف الشاق
لتعريضنا للثواب العظيم بما ثبت في الشاهد من حسن تحمل احدنا المشاق
العظيمة تعرضا للمنافع المظنون له كالذي يتحمل مشقة السفر البعيد
وركوب الخطر الشديد طلبا للربح مظنون الحصول ومثل النفع بعيد
الحصول ولا شك ان حسن ذلك مقرر في عقل كل عاقل فاذا حسن

هو العلة والاستماع من القبيح والشاهد وما دار وصفنا

وذلك كان يكشف مشاهدة الامور الشاهدة لاجل البعد بصر يقع السؤال العظيم
الدائم المعلوم اولى بان يحسن ويجوز ∴ فهذه الوجوه هي التي لا
يعقل امر سواها ان نطابق الشاهد والغائب ونقضي بصحة الاستدلال
على الغائب بالشاهد وقد ربما يظن بعض الناس ان الاستدلال بالشاهد
على الغائب يصح بان نثبت في الغائب مثل ما نعلمه في الشاهد لاجل مجرد
الوجدان وذلك غلط فاحش كالذي يستدل على ثبوت الصانع بان
يقول اذا ثبت ان العالم محدث فلا بد له من محدث لاني لم اجد في الشاهد
محدثا الا وله محدث من غير نظر منه في العلة التي لاجلها احتاج
المحدث في الشاهد الى محدثه ولا تفتيش عن ذلك فيصير بمثابة
الزنجي الذي يقول كل من في الدنيا من الناس اسود لاني ما وجدت
انسانا الا وهو اسود ∴ وذلك ما عاب عنه ولا شك في
بطلان ذلك لانه يعول على مجرد الوجدان ∴ وقول القائل لاني وجدت
كذا وكذا او لم اجد الا كذا وكذا هو اخبار عن مبلغه من العلم وليس
يمتنع ان يكون في الوجود ما لم يعلمه وما لم يجده فلهذا لم يمر العاقل ان
يعتمد الوجوه التي معها ترد الشاهد على الغائب والاكار وامر
قال العالم لا بد له من محدث لاني لم اجد محدثا الا وله محدث وشبهها
بعد امرنا ان لا محدث للعالم لانه قديم فاني ما وجدت بيضة الا من
طائر ولا طائرا الا من بيضة لان ذلك كله تعويل على مجرد الوجود ولا
يجوز ان يكون الطريق الى اثبات الصانع هي الطريق الى نفيه وهذا
واضح لمن تامله

باب الكلام في صفاته تعالى

اعلم ان الكلام في صفاته تعالى يقع في موضعين احدهما فيما يثبت له
والاخر فيما ينفى عنه وعليه يحمل ما روي عن الامام القسم عليه
السلام ∴ انه قال معرفة الله تعالى على ضربين اثبات ونفي ومعنى
ذلك ان يثبت له تعالى ما يليق به وينفى عنه ما لا يليق به ∴
والاثبات مقدم على النفي ∴ ويجب ان نبدا من صفات الاثبات
بكونه تعالى قادرا لان الذي دل على اثبات المحدث هو بعينه يدل

ان الكلام في صفاته تعالى

يدل على كونه قادرا ∴ الا ترى ان الذي يدل على اثبات المحدث
هو وقوع الحوادث من جهته ∴ وهذا هو الذي يدل على كونه قادرا وان
كنا نضيف الى صحة الفعل منه تعذره على غيره على ما نأتي بيانه ∴ ولهذا
لم يصح العلم بشي من الصفات ما لم نعلم كونه قادرا ∴ والذي يدل على انه
تعالى قادر ان الفعل قد صح منه والفعل لا يصح الا من قادر ∴ والمراد بالصحة
الامكان والتأتي ∴ وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين
احدهما ان الفعل قد صح منه والثاني ان الفعل لا يصح الا من قادر فالدليل على
الاصل الاول ان الفعل قد وقع ونعني بالوقوع الحدوث ولا شك ان ذلك
فرع على الصحة التي هي الامكان وحاصل بعدها اذ لو كان مستحيلا لم يقع ∴
الا ترى ان المستحيلات لا يصح وقوعها كاجتماع المتضادات وكون المحدث
قديما او القديم محدثا وغير ذلك فلما وقع هذا الفعل انكشف بوقوعه انه
كان صحيح الوقوع ∴ والدليل على الاصل الثاني وهو ان الفعل لا يصح الا من
قادر انا وجدنا في الشاهد ذاتين احدهما يصح منه الفعل كالصحيح السليم
والاخر يتعذر عليه الفعل كالمريض المدنف ولا بد ان يختص المصح من صح
منه الفعل بمزية لم يشاركه فيها من يتعذر عليه الفعل اذ لولا ذلك لما كانت
هذه الصحة بان يثبت في حق احدهما اولى من الاخر لانهما لو كانا متساويين في جميع
الوجوه استحال اختصاص احدهما بالخصوصية صاحبة تلك المزية هي التي عبرنا عنها
بكونه قادرا ∴ والكلام في هذه المزية يقع في موضعين احدهما في ثبوتها والثاني
في تسميتها ∴ فاما الاول فان ما ذكرنا من صحة الفعل من زيد وتعذره على عمرو
يدل على ثبوتها الا ترى ان العقلاء اذا شاهدوا شخصين حاول احدهما
حمل حجر من الارض فلم يتأت منه تحريكه عن موضعها وحاول الاخر ذلك
فاحتملها بادنى عناية ∴ فانهم يعلمون ان بينهما فرقا ولاحدهما
وهو الذي صح منه الحمل مزية على الاخر ∴ وهذا امر لا يدفعه
منصف ∴ واما الثاني وهو التسمية فلان اهل اللغة سموا من صح
منه ذلك الفعل قادرا او قويا او مستطيعا وغير ذلك وسموا
الاخر عاجزا او ضعيفا ∴ والامر في التسمية ظاهر ∴ فاذا نظرنا
وعلمنا ان الله سبحانه قد صح منه من الافعال ما يتعذر على غيره علمنا
انه تعالى قادر ∴ لان طرق الادلة لا تختلف شاهدا وغائبا ومعنى

وذلك ان الصفه اذا ثبت في الشاهد بطريق ثم وجدت الطريق في الغائب
وجب ان يثبت تلك الصفه في الغائب فاذا كان الطريق الى اثبات احدنا قادرا هو
صحه الفعل وعلمنا ان الفعل قد صح من الله سبحانه علمنا انه قادر ∴ وهذا استدلال
بالشاهد على الغائب لاشتراكهما في طريق معرفه الحكم ∴ وليس هو استدلالا
بمجرد الوجدان على ما بعد من ثباته **فان قيل** فلم ان هذه المفارقه
في الشاهد بين من صح منه الفعل ومن يتعذر عليه معلله وهلا كانت من
جمله المفارقات التي لا تعلل ∴ **قلنا** عن هذا جوابان احدهما ان هذه
المفارقه المعقوله التي هي صحه الفعل من زيد وتعذره على عمرو ومتى امكن
تعليلها بصفه من الصفات لو لا تلك الصفات لما ثبتت هذه المفارقه
علمنا بذلك انها معلله وكذلك كل مفارقه يصح فيها التعليل
ولا يودي تعليلها الى وجه من الفساد ∴ فانا نعلم بذلك انها معلله
والثاني انا لو لم نعلل هذه المفارقه لعاد على اصل ثبوتها بالنقض
بيان ذلك انه لولا اختصاص احد الشخصين بمزيه دون الاخر فليس
بان يثبت في حقه هذه الصحه اولى من الاخر فلم يكن بد من ثبوت هذه
الصفه التي لاجلها تثبت هذه الصحه اذ لو لم تثبت الصفه لكان حال زيد
كحال عمرو وذلك يودي الى ارتفاع المفارقه وينقض ثبوتها
اصلا فلما علمنا ثبوت المفارقه علمنا انه لابد من وجه لاجله ثبت
وهذا يوضح صحه التعليل ووجهه **فان قيل** فاذا ثبت ان هذه
المفارقه معلله فهلا عللتموها بثبوت امر في حق من يتعذر الفعل
عليه واستحالته عمن صح الفعل منه ∴ لجواز ان يقال من تعذر عليه الفعل
انما تعذر عليه لثبوت صفه له او لقيام مانع فيه ∴ ومن صح منه
الفعل فانما صح منه لزوال تلك الصفه او ذلك المانع عنه فيكون
التعليل على عكس ما ذهبتم اليه **قلنا** صحه الفعل اثبات وتعذره
نفي والامر الثابت بان يعلل بالامر الثابت اولى من ان يعلل بالنفي واولى
من ان يعلل النفي بالاثبات ∴ لان النفي لا اختصاص له بشي دون شي ولا
يصح ان يكون عله في شي اصلا ∴ ولان صحه الفعل لو ثبت لاجل زوال
امر واستحالته لكان يصح ان يقع ذلك الامر عن زيد وعمرو ∴ اذ لا
يستحيل ان يعدم امر واحد عن شخصين او اشخاص كثيره ∴ فلو
اقتضى ذلك صحه الفعل من واحد لاقتضى صحه ذلك الفعل بعينه من غيره
من الاشخاص ∴ وذلك يودي الى كون المقدور الواحد لقادرين

او اكثر وذلك محال **فان قيل** فاذا اوجب تعليل هذه المفارقة الثبوت
امر في جوهر من صح منه الفعل فلم لم يكن ذلك الامر ليس الا ثبوت صفة ::
وهلا جوزتم ان يكون ذلك الامر معنى من المعاني يوجد في احد الشخصين دون
الاخر نحو القدرة وسلامة الالة او غير ذلك فلا يحتاج الى اثبات صفة
كما ذكرتم :: **قلنا** ان صحة الفعل هو حكم راجع الى جملة الشخص
دون بعض من ابعاضه الا ترى ان احكام الفعل يتعلق بالجملة نحو حسن
الامر والنهي والمدح والذم وغير ذلك فكان تعليله بامر يرجع الى الجملة
اولى واحق من تعليله بامر يرجع الى البعض والقدرة لو وجدت فيه
لاختص بعض اجزائه دون البعض وكذلك غيرها من المعاني فلو
فلو كان هذا الحكم متعلقا بها دون ~~البعض وكذلك غيرها من~~
~~المعاني فلو كان هذا الحكم متعلقا بها دون~~ ان يتعلق بصفة يرجع الى الجملة
لاختص ذلك الحكم بمحلها دون سائر الجملة كما اختص مثل ذلك في الحركة والسكون
والسواد والبياض وغير ذلك لان هذه المعاني لا يظهر حكمها الا فيما وجد
فيه من المحل دون ما ليس بمحل لها وذلك يبين ليس بالجملة **فان قيل**
فاذا اوجب تعليل هذه المفارقة بصفة فلم لم يكن ان ذلك هو كونه
قادرا :: وهلا جوزتم ان يرجع ذلك الى كونه حيا وانه باثبت
فلا يشك :: ويغنيه عن اثبات صفة اخرى :: **قلنا** ان ما
ذكرناه في تحقيق الدليل :: يوضح بطلان هذا السوال لانا قد
قلنا ان الشخصين قد اتفقا في كونهما حيين وصح من احدهما الفعل
وتعذر على الاخر فلم يكن بد من امر زائد على كونهما حيين :: وليس ذلك
الا ما ذكرنا من كون احدهما قادرا دون الاخر :: واذا ثبت ذلك
في الشاهد ثبت في الله سبحانه :: لما بينا ان طرق الادلة لا
تختلف شاهدا او غائبا **فان قيل** فهلا استدللتم بوقوع
الفعل من زيد وتعذره على عمرو على حصول هذه الصفة لاحدهما
دون الاخر دون ان تستدلوا بالصحة :: **قلنا** انما
استدللنا بالصحة لانا متى علمناها حاصلة لاحدهما دون

الآخر علمنا ثبوت مزية له دون الآخر وان لم نعلم الوقوع
وانما احتجنا الى الوقوع لانه طريق معرفة الصحة ــ لو امكننا
العلم بالصحة لا بوقوعه لما احتجنا اليه :. الا ترى انا متى علمنا
ان زيد الواراد فعلا من الافعال الباقي ولو اراد عمرو مثله
لتعذر عليه علمنا ان لكليهما فرقا وان لم يوجد منهما فعل اصلا
ولان الوقوع متى اريد به ظهور الفعل ووجوده فقط فلا
فرق في ذلك بين ما يوجد في الواحد منا من فعله او من فعل الله
سبحانه فيه :. ومتى اريد به وقوعه من جهته ووجوده بحسب
احواله فلا بد في ذلك من تقدم الصحة وثبوتها فاذا لم يكن
بد من ثبوت الصحة على كل وجه صح انها هي الدليل دون غيرها
واما الوقوع دليل عليها **فصل** واعلم ان من لوازم
ما تقدم ويتبعه ان يعلم انه تعالى قادر في جميع الاحوال وقد دخل
تحت ذلك ما لم يزل و لا يزال :. ولا يجوز عليه الخروج عن هذه
الصفة حال من الاحوال :. والدليل على هذا انه قادر لذاته
وخروج الموصوف عن صفة الذات لا يجوز :. وتحقيق ذلك
ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه تعالى قادر لذاته
والثاني ان خروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز :. والدليل على الاول
انه لما ثبت كونه تعالى قادرا لم يخل اما ان يكون قادرا لذاته او لما هو
عليه في ذاته كما نقول :. او يكون قادرا لقدرة :. ولا يجوز ان
يكون قادرا لا لذاته ولا لقدرة لان ذلك لا يخلو اما ان يكون مؤثرا
على سبيل الصحة وهو الفاعل او مؤثرا على سبيل الايجاب وهو
العلة :. ولا يجوز ان يكون تعالى قادرا بالفاعل :. ونعني بذلك
ان فاعلا فعله قادرا لانه تعالى لا فاعل له على ما سنبينه في الدلالة
على ان القديم لا يكون معلوما بالفاعل :. ولا يجوز ان يكون قادرا لعلة
من العلل لان تلك العلة كانت لا تخلو :. اما ان تكون موجودة او
معدومة :. ولو كانت موجودة لم تخل اما ان تكون محدثة او قديمة
وهذه قسمة صحيحة لانها دائرة بين نفي واثبات :. ولا يجوز ان

يكون قادرا بقدرة معدومة ~~وهو معدوم~~ لان المعدوم لا اختصاص
له ببعض الذوات دون البعض فلو اوجبت القدرة المعدومة كونه
تعالى قادرا لاوجبت كون غيره من الاحيا قادرا لفقد الاختصاص فكان
يجب في كل حي ان يكون قادرا على ما يقدر عليه القديم ⁖ وذلك يودي
الى كون المقدور الواحد بين قادرين ⁖ والى صحة ممانعة احدنا
للقديم وكل ذلك محال ⁖ فثبت انه لا يجوز ان يكون قادرا بقدرة
معدومة ⁖ ولا يجوز ان يكون تعالى قادرا بقدرة محدثة ⁖ لانه لا يكون
لتلك القدرة المحدثة محدث غيره ⁖ ولا يجوز ان يحدثها الا وهو
قادر لان الفعل لا يصح الا من حي قادر ⁖ فلو لم يكن قادرا الا بعد
احداثه لها وهو لا يحدثها حتى يكون قادرا لكان كل واحد من الامرين
قد توقف على حصول صاحبه ⁖ الا ترى انه لا يكون قادرا حتى يوجد
لنفسه قدرة يقدر بها ولا يصح ان يوجد لنفسه قدرة الا وهو قادر
وذلك يقتضي ان لا يوجد واحد منهما لان كل امرين توقف كل
واحد منهما على الاخر فانهما لا يحصلان ولا واحد منهما ⁖ الا ترى ان قايلا
لو قال لا ادخل الدار حتى ادخل المسجد ولا ادخل المسجد حتى ادخل
الدار ⁖ فانه لا يصح منه دخول المسجد ولا الدار كذلك ما نحن فيه
فلم يجز ان يكون تعالى قادرا بقدرة محدثة ⁖ ولا يجوز ان يكون قادرا
بقدرة قديمة لانه لا يجوز ان يكون قديم سوى الله تعالى ⁖ اذ لو كان هناك
قديم اخر لوجب ان يكون مثلا لله سبحانه وقد ثبت انه لا مثل له وانما
قلنا لو كان هناك معنى قديم لوجب ان يكون مثلا له لان القديم يخالف
غيره من المحدثات ⁖ وانما خالفها بكونه قديما وقد ثبت ان ما به يقع
المخالفة بين المختلف من الذوات به بعينه يقع المماثلة بين المتماثل
منها ⁖ الا ترى ان الجوهر لما شارك ساير الجواهر في كونه جوهرا
كان مثلا لها لمشاركته لها في صفة ذاته وهو كونه جوهرا ⁖ وبهذه
الصفة خالف جميع ما خالفه من ~~القديم تعالى~~ والاعراض فكان الذي
تماثل الاجسام به بعينه خالف القديم والاعراض فثبت ان ما به

مع الاختلاف لأن ما يختلف من الذوات يقع به انتفاء التماثل لأن المتماثلين
متماثلان :. فإذا ثبت ذلك وقد علمنا أن القديم يخالف المحدثات لكونه
قديمًا فلو كان معه معنى قديم لوجب أن يكون مثلا له لمشاركته له
في القدم الذي هو موجب المماثلة [مقدم] المخالفة :. **وإنما قلنا** إنه
لا مثل لله سبحانه لأنه لو كان له مثل لوجب أن يكون مشاركًا له في جميع صفاته
لأن من حق المثلين أن يشتركا في كل ما يجب ويجوز ويستحيل فكان ما
وجب لأحدهما وجب مثله للآخر وما جاز على أحدهما جاز على الآخر وما
استحال على أحدهما استحال على الآخر :. ألا ترى أن الجوهرين لما تماثلا
مثلا وجب لأحدهما من التحيز عند الوجود ما وجب لصاحبه وجاز
على أحدهما من التنقل في الجهات ما جاز على الآخر واستحال على أحدهما
من الخلو عن الأكوان ما استحال على الآخر :. وكذلك القصة في سائر
الذوات المتماثلة فلو كان لله تعالى مثل لوجب أن يكون عالمًا قادرًا حيًا كما وجب
لله سبحانه أن يكون كذلك :. ولوجب أن يستحق هذه الصفات على الوجه الذي
استحقها القديم سبحانه عليه وذلك يوجب أن يكون ذلك المثل إلهًا
ثانيًا مع الله وأن يصح منه ما يفعله الله وذلك باطل لما نذكره في الدلالة
من مسائل التوحيد أن ليس إلا الله :. فثبت بهذا أنه تعالى لا يجوز أن يكون
قادرًا بقدرة قديمة فإذا بطلت هذه الأقسام لم يبق إلا أنه تعالى قادر
لذاته فهذا هو الكلام على الأصل الأول :. وأما الأصل الثاني فقد
قلنا فيما تقدم أن خروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز في حال من الأحوال
لما بينا أن الوجه الذي وجبت له هذه الصفة ليس معنى وراء الذات
فما دامت الذات موجودة استحال عدم الصفة كما سبق تقرير ذلك
فثبت أن الله تعالى قادر في جميع الأحوال :. ويقول من يقول من
الأشعرية وغيرهم إنه تعالى قادر بقدرة قديمة لا هي هو ولا هي غيره
ولا بعضه فإنه محال :. وإنما غرضهم بذلك التلبيس والمغالطة
لأن كل مذكورين فلا بد أن يكون أحدهما الآخر أو غيره أو بعضه والعلم
بذلك حاصل لكل عاقل لا يدفعه إلا من كابر حكم عقله وبطلان ذلك
يكشف يغني عن عواره

فصل

واعلم أن من توابع كونه قادرًا
لذاته ولوازمه أن يكون قادرًا على جميع أجناس المقدورات وهي لله

وعسرون حساً الجواهر و الالوان و الارايح و الطعوم
والحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة و الحيوة و العدله
و الشهوة و النفرة و الغنا فهذه الثلاثة عسر هي التي يختص
القديم تعالى بالقدرة عليها ولا يجوز ان يشاركه فيها غيره
والعسرة الباقية هي الاكوان المسماة على الحركة و السكون
والافتراق و الاجتماع ثم التاليف ثم الاعتماد و الصوت و الالم
والارادة و الكراهة و النظر و الاعتقاد و الظن فهذه
العسرة يقدر تعالى على اجناسها وارباب العباد يقدرون على اجناسها
ايضا لما مكنهم تعالى من ذلك و الخمسة الاولى من هذه العسرة هي
التي يقدر العباد على فعل جنسها بالجوارح و الخمسة الاخرى
هي التي يقدرون على فعل جنسها بالقلوب وهو تعالى قادر من كل
جنس من ذلك على ما لا يتناهى ولا ينحصر لانه قادر لذاته و الاختصاص
لذاته بجنس دون جنس فاذا صح ان يكون قادرا على جميع الاجناس وجب
ان يكون قادرا على جميع الاجناس لان صفة الذات متى صحت وجبت
اما الثلاثة عسر الاولى فلو لم يصح ان يكون قادرا عليها لم يصح فعله
لها و لخرجت من ان يكون مقدورة اصلا لان العباد يستحيل ان
يكونوا قادرين عليها اذ لو قدروا عليها لصح منهم احداثها متى
دعاهم داع الى ذلك ووقعوا ما يقدرون ذلك عليهم وان وجدتهم
او وداع اليه واما العسرة الباقية فان ارباب العباد
يقدرون على اجناسها فهو تعالى اولى بان يكون قادرا عليها لان حالهم
لا يجوز ان تزيد في ذلك عليه والذي يوجب انحصار المقدور في الجنس
والعدد هو القدرة ومعنى ذلك ان مقدورات القدر منحصرة في اجناسها
ولا يتعلق القدر بسوي هذه العسرة المذكورة لما بينا وكذلك
فلا يتعلق القدرة في الوقت الواحد في المحل الواحد من الجنس
الواحد باكثر من مقدور واحد اذ لو تعدت ذلك ولاحاصر
فهاهنا يعقل لوجب ان يتعلق من ذلك بما لا يتناهى وذلك يؤدي
الى جواز مماثلة للقديم تعالى وهذا محال فصح ان مقدورات

العدد منحصرة في العدد والجنس فبان لك ان الذي يوجب حصر
المعدود اثبات الجنس والعدد انما هو العادّ :. ويوضح ذلك ان القديم
تعالى قادر لذاته فلم ينحصر مقدوره لا جنسا ولا عددا

فصل

ومن جملة ما نصفه تعالى من صفات الاثبات انه عالم والدليل على ذلك
ان الفعل المحكم قد صح منه ابتداء :. والفعل المحكم لا يصح ابتداؤه الا
من عالم ونريد بالفعل المحكم المرتب المنتظم وتحقيق ذلك ان هذه
الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان الفعل المحكم قد صح منه ابتداء والثاني
ان الفعل المحكم لا يصح ابتداؤه الا من عالم فالذي يدل على الاصل الاول ان
الفعل المحكم قد وقع منه والوقوع فرع على الصحة اذ لو كان مستحيلا
لم يقع على ما سنبينه في ذلك وكونه قادرا وذلك ظاهر فيما عددناه في ملكوت
السموات والارض من عجائب اصناف المخلوقات :. ولا شك ان ذلك زائد
في الاحكام والاتساق على كل صنعة في الشاهد من بناء وكتابة وغيرهما
وانما ذكرنا الابتداء احترازا من الذي يفعل الفعل محتذيا على مثال يقتدي
به كالكاتب على المثال فانه قد يصح منه الكتابة المحكمة وان لم يكن عالما بها
الا ترى انه لو غاب عنه المثال لم يصح منه فعلها وانما يفعلها محتذيا
على المثال فلهذا الذي قيد ذلك بالابتداء واما قلنا انه تعالى
فعل ذلك ابتداء لانه لا يجوز ان يفعله محتذيا على مثال من غيره لان ذلك
الغير كان لا يخلو حاله اما ان يكون متقدما عليه تعالى او موجودا على
حد وجوده او متاخرا عنه :. ولا يجوز ان يتقدم عليه سبحانه غيره
لما ثبت انه تعالى قديم لا اول لوجوده كما بيناه فبطل ان يكون
قبله غيره ولا يجوز ان يكون معه اله اخر لما نذكره فيما بعد
فبطل ان يفعل افعاله محتذيا او مقتديا بالغير وصح انه فعلها ابتداء
واما الاصل الثاني وهو ان الفعل المحكم لا يصح ابتداؤه الا من
عالم فالذي يدل عليه :. انا وجدنا في الشاهد قادرين احدهما
يصح منه الفعل المحكم كالكتابة البديعة :. وهو الكاتب والاخر يتعذر
عليه ذلك كالامي فلابد ان يختص احدهما وهو الذي يصح ذلك منه بمزية
لم يشاركه فيها الاخر الذي يتعذر ذلك عليه :. اذ لولا اختصاصه
بتلك المزية لم يكن بان يثبت في حقه صحة هذا الفعل اولى من الاخر
تلك المزية هي التي عبرنا عنها بكونه عالما :. والكلام في هذه المزية

يقع في من يعسر احدهما في شي منها والثاني في سمتها اما السورة فان العقلا
من شاهدوا شخصين احدهما اذا جاوز الكتابة البديعة ووقع منه على احسن
الوجوه ومن جاوزها الآخر لم يصح منه الاتيان بشي منها فانهم يعلمون عند
ذلك ان الثاني مما فيها لا يدخل عنه الا اعمى البصيرة :. واما التسمية فانهم
يسمون من صح ذلك منه عالما بالكتابة وعارفا بها ومتقنا لها الى غير ذلك
من الامور وذلك ظاهر وهو معلوم من الشاهد بان يحصل ونامل فاذا
صح من الله سبحانه ما ذكرناه من الافعال المحكمة علمنا انه تعالى عالم وهذا
استدلال بالشاهد على الغائب لاشتراكهما في طريق معرفة الحكم
على ما سنبينه واعلم انه يتوجه على هذا الكلام من الاسولة ان يقال
ان هذه الصفة لا يكون معللة وان عللت فلم لا يعلل الا بالعلم :. وان عللت
فلم وجب ان يكون معللة بصفة ترجع الى الجملة وان وجب ذلك
فلم لا ترجع ذلك الى كون الفاعل حيا او قادرا :. ولم كان الاستدلال
على هذه الصفة بصحة الفعل دون وقوعه مثل ما يوجه من الاسولة في
كونه قادرا والاجوبة عنها على نحو ما سبق هناك فلا وجه لاعادتها
فان قيل اذا كانت الافعال المحكمة تدل على ان فاعلها عالم فهلا دل
الافعال المخرمشة على ان فاعلها جاهل :. وان لم يدل على جهله فهلا
يدل على عبثه قلنا هذا لا يصح لان الافعال المخرمشة يصح من
العالم كما يصح منه الافعال المحكمة بخلاف الافعال المحكمة فانها لا يصح
من غير عالم :. فلهذا دلت الافعال المحكمة على ان فاعلها عالم ولم يكن
في المخرمشة دلالة على فقد علمه ولا عبثه ايضا لان العالم قد يخرمش
فعله لغرض صحيح كالكاتب البديع الكتابة فانه قد يختار خرمشتها
اذا جاد دار يتحدمه بعض الظلمة وغير ذلك من الاغراض الصحيحة
فكذلك ما وجد في افعاله تعالى على خلاف ما تهواه الطباع نحو الصور الشنيعة
والامور الكريهة فان ما خرج منها من باب الاحكام لم يخرج من باب الحكمة
لان الغرض بها اعتبار المكلفين والابتلا بها من الاعواض العظيمة
ما يتحصر في حسنه كل ما نابه في ذلك على ما يجي بيان ذلك وانما جه
في باب العدل ان شا الله فصل واعلم ان من توابع هذا الباب
ان نعلم انه تعالى كان عالما فيما لم يزل ويكون عالما فيما لا يزال ولا يجوز خروجه

عن هذه الصفة حال من الاحوال ⁂ والدليل على ان الله تعالى عالم لذاته
وخروج الموصوف عن صفة الذات لا يجوز ⁂ والكلام في ان ذلك جرى
على نحو الكلام في ان الله تعالى قادر لذاته اذ لا يجوز ان يكون تعالى عالما
بعلم معدوم لانه لو وجب ان يعلم بذلك العلم المعدوم ايضا
لفقد الاختصاص ⁂ وذلك يوجب ان يكون احدنا عالما بجميع المعلومات
لان العلوم المعدومة لا نهاية لها وقد عرفنا بطلان ذلك ⁂ ولا يجوز
ان يكون تعالى عالما بعلم محدث لان العلم لا يصح ان يحدثه الا من هو عالم
به او باسبابه وطرقه فلذلك جرى مجرى الافعال المحكمة في
تعذره على من ليس بعالم ولو كان عالما بعلم محدث لكان لا يجوز ان يحدثه
غيره لاستحالة ان يكون غيره عالما من قبل ان يكون سبحانه عالما ولا يجوز
ان يحدث تعالى لنفسه علما الا وهو عالم واذا لم يكن عالما الا من بعد
ان يحدث لنفسه علما ولا يصح ان يحدث علما الا وهو عالم يتوقف
كل واحد منهما على صاحبه فلا يوجد ان ولا واحد منهما كما يعلم بيانه
ولا يصح ان يكون عالما بعلم قديم لانه كان يجب في ذلك العلم القديم ان
يكون مثلا لله تعالى لمشاركته له في القدم الذي هو اخص الاوصاف كما سنعلم
بيانه فصح بهذا انه تعالى عالم لذاته **فان قيل** كيف تقولون ان الله تعالى
ليس عالما بعلم مع انه قد اثبت العلم لنفسه فقال **انزله بعلمه** وقال **ولا
يحيطون بشيء من علمه** وقال **فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين** وكل ذلك يصرح
منه باثبات العلم لنفسه فكيف تنكرون ذلك **قلنا** عن هذا
جوابان احدهما ان الاستدلال على هذه المسألة بالسمع لا يصح لان صحة
السمع مبنية على ثبوت هذه المسألة فانا ما لم نعلم انه تعالى عالم
لذاته لم يمكنا ان نعلم كونه عالما بجميع المعلومات ⁂ فلا يصح ان نعلم انه تعالى
عالم بقبح القبيح واذا لم نعلم ذلك لم نعلم انه لا يجوز عليه الكذب ولا
شيء من فنون القبائح ⁂ ومع ذلك لا يحصل العلم بصحة السمع اذ العلم
بصحته موقوف على ما قدمنا وسناتي ببيان هذا من بعد ان شاء الله
⁂ ولو صح الاستدلال بالسمع على هذه المسألة لكان السمع بان
يدل على صحة ما قلنا اولى لانه تعالى قال ⁂ وفوق كل ذي علم عليم
فلو كان تعالى عالما بعلم لكان فوقه عليم اخر فان انه تعالى عالم ولا
يحتاج الى علم يعلم به الاشياء لو لم يكن في الوجود ذات الا ذاته
وحده لكان عالما بجميع المعلومات ⁂ وقادرا على جميع اجناس المقدورات

والثاني ان تعلقهم بهذه الايات الواردة في ذكر العلم لا يصح
لانه ادخل حرف البا على لفظ العلم وما يقتضي ظاهر ذلك ان العلم آلة في
هذه الافعال ∴ ومعلوم ان العلم لا يصح كونه آلة لانه عرض والآلة انما
تتاتى في الاجسام ∴ ومتى صاروا في ذلك الى تاويل يوافق مذهبهم لم
يكونوا بالتاويل احق منا ∴ فمعنى العلم قد يذكر ويراد به كون العالم عالما
كما يقال جرى ذلك بعلمي معناه وانا عالم به وقد يذكر ويراد به المعلوم
كما نقول علم ابي حنيفة والشافعي اي معلومهما فقوله تعالى انزله
معناه انزله وهو عالم به ∴ وكذلك قوله فلنقصن عليهم بعلم معناه
ونحن عالمون ∴ وقوله ولا يحيطون بشي من علمه معناه من معلومه فاذا
كانت هذه الايات محتملة لما ذكرنا لم يصح ما قالوه ∴ فان قيل كيف لا
تثبتون له تعالى علما تعلم به الاشيا مع ان العالم في الشاهد هو الذي له العلم
فمن لا يكن له علم لا يكون عالما ∴ فمتى لم تثبتوا له علما انتقض ما الزمتم من كونه عالما
اليس هذا انا لم نر في الشاهد عالما الا بعلم كما لم نر محركا الا بحركة ولا فاعلا الا
بفعل فكذلك في الغايب لا يجوز اثبات عالم الا وله علم كما لا يجوز ذلك في
المحرك والفاعل ∴ قلنا لا نسلم ان العالم في الشاهد هو من له العلم
وانما العالم هو من صح منه الفعل المحكم وانما كان الواحد منا عالما بعلم
لانه حصل عالما مع جواز ان لا يكون عالما والحال واحدة والشرط واحد
فلم يكن بد من امر يوجب كونه عالما ∴ وليس ذلك الا وجود معنى هو العلم
وهذه القضية معدومة في القديم تعالى لان كونه عالما واجب له
ولا يجوز عليه خلافه فلما انتفى فيه ما ثبت في الشاهد من الحاجة الى
علم يعلم به ∴ وصار الحال في هذا كالحال في الوجود فان الموجود في الشاهد
لا بد له من موجد اوجده لما كان وجوده حاصلا له مع جواز ان لا يحصل
والقديم تعالى موجود ولا يحتاج الى موجد يوجده لما كان وجوده واجبا
له يستحيل عليه خلافه ∴ فكذلك ما ذكرناه في كونه عالما لما كان واجبا له استغنى
عن علة او سبب ∴ وقولهم لم نر في الشاهد عالما الا بعلم فكذلك القديم
فانا نقول لهم هذا تعويل على مجرد الوجود وهو شبيه باستدلال الرجل
الذي قد مر ذكره وقد بينا انه باطل وما استمر ذلك على المحرك الذي
لا بد له من حركة لا يصح لان الجسم حصل متحركا مع جواز ان لا يحصل متحركا
فلم يكن بد من حركة على ما تقدم بخلاف القديم تعالى فان كونه عالما واجب له
ولا يحتاج الى علة وما استمر ذلك على الفاعل لا يصح ايضا ∴ لان جمعه

عليه
الفاعل من وجد منه كان قادرا او وجد انه يوجب الابد من وجود فعله
بخلاف العالم فليس حقيقته من له علم بل هو من يصح منه الفعل المحكم
كما بينا فيما فرقنا ∴ واما الاصل الثاني فهو ان خروج الموصوف من
صفة الذات لا يجوز ∴ فالذي يدل عليه ان صفة الذات هي الصفة التي تثبت بلغ
للذات في كونها وتستغني عن العلل والمؤثرات ∴ وذلك يقتضي ان يجب
ثبوتها ابدا ما دامت تلك الذات ذاتا اذ ليس وجوبها في بعض
الحالات اولى من بعض فلم يبق الا شمول ثبوتها في الاحوال كلها على ما قدمنا
بيانه ∴ وقد يستدل على ان خروج الموصوف عن صفة الذات لا يجوز
بان صفة الذات هي التي بها تخالف الذات مخالفها وتوافق موافقها اذا
كان لها موافق ∴ ولا يجوز ان تخرج الذات عن ان تكون مخالفة لغيرها
او موافقة فلا يجوز ان تخرج عما به يقع الخلاف والوفاق وهذا
واضح **فصل** واذا ثبت ان الله تعالى عالم للذات فالواجب ان يكون
عالما بجميع المعلومات ∴ لانه عالم لذاته وصفة الذات متى صحت وجبت
ولا شك في ان الله تعالى يصح ان يعلم جميع المعلومات ∴ لان المصحح لكونه
عالما هو كونه حيا ولا اختصاص له ببعض المعلومات دون بعض
فيصح ان يعلم جميعها ∴ **فلما** صفة الذات متى صحت وجبت لانها
لو لم تجب مع الصحة لخرجت عن ان تكون للذات ولحقت بصفات
المعاني التي يقف ثبوتها ووجوبها على وجود ما يوجبها من المعاني
فكون احدنا عالما فان هذه الصفة لما لم تجب له الا لاجل معنى يوجد وهو
فيه العلم وقف حصول هذه الصفة على حصول ذلك المعنى وان
كان مع وجود العلم فيه يصح ان يكون عالما من حيث كان حيا فلما كان
القديم تعالى عالما لذاته وجب ان يكون عالما بجميع ما يصح ان يعلمه ولم يجب
ذلك فينا بل وجب ان نعلم بحسب ما يحصل فينا من العلوم وان كان يصح
منا ان نعلم اكثر مما علمناه ∴ فاذا ثبت ذلك لم يبق من المعلومات شيء
الا والقديم تعالى عالم به لما ذكرنا ∴ وحال المعلومات في هذا الباب تفارق
حال المقدورات فانه ما من معلوم الا ويصح ان يعلمه كل عالم فلم تكن المعلومات
مقصورة على بعض العالمين دون البعض الا ترى ان دخول زيد الدار
يصح ان يعلمه كل واحد من العالمين ∴ واذا ثبت ذلك في المعلوم
وصح ان كل معلوم يصح ان يعلمه كل عالم صح في الله سبحانه ان يعلم جميع

المعلومات ووجب له ذلك لما بينا ان صفة الذات متى صحت وجبت بخلاف
المقدورات فان ما قدر عليه احد القادرين :. لا يجوز ان يقدر عليه غيره
لان ذلك يؤدي الى المحال اذ لو كان المقدور الواحد مقدور القادرين لم
يمتنع ان يدعو احدهما الداعي المتكبر الى الحادث لاعتقاده او علمه ان
له في وجوده نفعا عظيما ولا ضرر عليه فيه فيجب وجوده لذلك
لان من حق القادر على الفعل ان يجب وجود مقدوره مطابقا لغرضه
وداعيه مع دعاء الداعي المتكبر اليه ولم يمتنع ان يصرف احدهما الصارف
المتكبر عن الحادث لاعتقاده او علمه ان عليه في وجوده ضررا عظيما ولا
منفعة له فيه :. فلا يجوز وجوده لذلك لان من حق القادر على الفعل
ان لا يجوز وجود فعله مع صرفه الصارف المتكبر عن وجوده فيجتمع
لهذا الفعل الواحد ما يقتضي وجوب وجوده وما يقتضي وجوب بقائه
على عدمه الاصلي وذلك يقتضي ان يكون موجودا معدوما وهذا محال
فلهذا لم يجز ان يتعلق مقدور واحد بقادرين فيكون مقدورا لهما واوجبت
هذه القضية ان يختص كل مقدور بقادر دون غيره :. فلم يكن لاحد من
المحدثين ان يقيس المقدورات ح ذلك على المعلومات فيقول اذا كان
الله تعالى عالما بجميع المعلومات من حيث كان عالما لذاته فقد لم فيجب ان
يكون قادرا على جميع المقدورات من حيث كان قادرا لذاته فيقتضي
ذلك ان يكون افعالنا مقدورة له تعالى وفعلا من افعاله وان كانت مقدورة
لنا من حيث انها كسبت لنا لانا قد بينا الفرق بين الموضعين واوضحنا
انه ما من معلوم الا ويصح ان يعلمه كل عالم من غير اختصاص بعض العالمين
دون البعض ولا وجه يوجب استحالة ذلك وبينا ان ذلك غير صحيح
في المقدورات من حيث يؤدي الى وجوب ان يصير الفعل الواحد
موجودا معدوما في حالة واحدة وذلك محال فلهذا اختص كل قادر
بمقدوره ولم يجز ان يكون متعلقا لغيره وهذا واضح بحمد الله :. ٨

فصل ومن جملة ما يثبت لله سبحانه انه حي :. والدليل
على هذا ان الله تعالى عالم قادر والعالم القادر لا بد من ان يكون حيا وتحقيق
ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه سبحانه عالم قادر :.
والثاني ان العالم القادر لا بد من ان يكون حيا :. فالذي يدل على

الاصل الاول قد تقدم فلا معنى لاعادته ⁘ والذي يدل على الاصل الثاني
فهو انا وجدنا في الشاهد ذاتين ⁘ احدهما يصح ان يعلم ويقدر كالواحد
منا والاخر يستحيل ذلك عليه كالميت والجماد فلا بد ان يختص من صح منه
ذلك بمزية لم يشاركه فيها من تعذر ذلك عليه اذ لولا اختصاصه بذلك
لما صح له من ذلك ما استحال على غيره تلك المزية هي التي عبرنا عنها بكونه
حيا وهذا هو المراد بما ذكرناه في المقدمة ⁘ وهذه الطريقة معلومة
في الشاهد فاذا كان الله سبحانه قادرا عالما بما سبق علمنا انه حي وهذا
استدلال بالشاهد على الغائب لاشتراكهما في طريقة الحكم على ما تقدم بيانه
فان قيل انما كان يصح منكم الاستدلال على هذه الصفة بكون الذات
قادرا عالما لو صح ان هذه الصفة ليست هي كونه قادرا ⁘ فاما اذا كان
المرجع بكونه حيا ليس الا الى كونه قادرا فان هذا يكون استدلالا لا
بالامر على نفسه وذلك محال **قلنا** لا شبهة في ان كونه حيا
ليس هو كونه قادرا ⁘ فان هاتين الصفتين في حكم المتغايرتين ولهذا
قد تستوي الشخصان في كونهما حيين ويتفاوتان في كونهما قادرين
بل ربما يكون احدهما قادرا ⁘ والاخر غير قادر ⁘ فلا بد ان يكون ما استويا
فيه ليس هو الذي يتفاوتا فيه ⁘ وذلك ظاهر ⁘ فثبت ان كونه حيا ليس
هو كونه قادرا فصح الاستدلال **فان قيل** ان سلمنا صحة الاستدلال
على ثبوت ذلك في احدنا ولا نسلم صحة الاستدلال على ثبوت ذلك في القديم
تعالى بما ثبت في احدنا ⁘ لوجهين احدهما ان الواحد منا اذا كان عالما قادرا فاحكما بل امرين ⁘
يجب ان يكون حيا فكذلك يجب ان يكون جسما والقديم في ذلك
اما ان تستمروا على استدلالكم بالشاهد على الغائب فليستويا في
الغائب مثل ما ثبت في الشاهد فيلزمكم ان يستويا في كون القديم جسما
والثاني لا يقولون به ⁘ واما ان يقولوا انه تعالى ليس بجسم فيفصلوا
استدلالكم بالشاهد اذ فرقتم بين الشاهد والغائب والوجه
الثاني ان من كان حيا في الشاهد ⁘ فانه لا بد من ان يكون مشتهيا او نافرا
فانتم الان ملزمين امرين اما ان يثبتوا ذلك في القديم وهو محال والثاني لا
يقولون به واما ان لا يثبتوه فيكون قد فرقتم بين الشاهد والغائب
وذلك يمنعكم من الاستدلال بالشاهد على الغائب ويسد عليكم
باب اثباته تعالى حيا ⁘ **قلنا** قد بينا صحة الاستدلال لان يكونه تعالى

قادرا عالما على كونه حيا بما الاستدلال الى دفعه :: فاما قوله لم جاز ان يكون
القديم جسما كما ثبت في احدنا فعنه جوابان :: احدهما ان المستدل على كون
احدنا جسما لكونه حيا ولا لكونه عالما قادرا :: ولا استدللنا بكون احدنا
جسما على كونه قادرا عالما حتى يلزم مثل ذلك في القديم تعالى بل لم نعلم كون
احدنا جسما وان لم نعلمه حيا ولا قادرا :: ولا عالما فكيف يلزم ما قال
والثاني ان احدنا انما لزم ان يكون جسما اذا كان حيا من حيث ان الحياة
وهي عرض من الاعراض تحتاج في وجودها الا في جسم مبني بنية مخصوصة
مع شروط اخر :: من رطوبة وسوسة :: وتحلل في البنية :: والتأليف
على ما ذلك مبين في مواضعه فلهذا لزم في احدنا ان يكون جسما :: فاما القديم
تعالى فهو حي لذاته فلا احتاج الى حياة فلم يلزم من اثبات حيا ان
يكون جسما :: فاذا استدللنا بالشاهد على الغائب سبحانه فالمسالة ما يليق
به ونبعد عنه ما لا يليق ● لم يكن في ذلك مناقضة ولا نعرفه يمنع من
الاستدلال :: فاما قوله يلزم منه تعالى ان يكون مشبها لنا في كماله
الشاهد :: فانا نقول انما يجوز ان يكون الواحد منا مشبها لنا ويلزمنا
لكونه حيا بشرط جواز الزيادة والنقصان عليه وذلك من توابع كونه
جسما فاذا كان الله تعالى حيا وليس بجسم لم يجز عليه الزيادة والنقصان
ولم يجز عليه السهو والنقائص فبان ان فرقا بين الشاهد والغائب
في ذلك لا يمنع من الاستدلال :: وصار هذا بمثابة من يقول اذا الله
تعالى حيا لزمكم ان يصح كونه جاهلا اذ الحي كونه عالما :: والقديم كما وجب
كونه عالما لم يصح كونه جاهلا كذلك هاهنا :: على انما جاز في الحي منا ان
يكون مشتهيا ونافرا بشرط جواز الزيادة :: والنقصان عليه :: فاذا كان
هذا الشرط مستحيلا على الله استحال عليه ثبوت المشروط الذي هو
السهو والنقائص فان قيل فان قيل جوزوا انما يثبت له من انفسكم
فاما يجوز الواحد منا اذا كان عالما قادرا فانما احتاج الى كونه حيا لما
كان عالما بعلم وقادرا بقدرة :: وهذه معان لا يصح وجودها الا
في محل فيه حياة :: فلذلك قلنا ان من كان عالما قادرا في الشاهد لم يكن
لذلك بد من ان يكون حيا :: وليس كذلك القديم تعالى لانه عالم لذاته وقادر لذاته
فلا حاجة بنا الى ان يكون حيا :: قلنا انما قضينا بمن كان عالما قادرا انما
باين الاموات من كونه حيا لا لاجل تعلق ولكن لكونه حيا ولكن كونه عالما قادرا
لان العلم بما استحاله كون الواحد منا عالما قادرا ما لم يكن حيا قضينا

بذلك لا لما ذكره السائل من حاجة العلم والقدرة الى محل فيه حياة
لانا نثبت حاجة العالم القادر الى كونه حيا من حيث نظرنا الى ثبوت
المعاني التي ذكرها الا ترى ان من نفى الاعراض جملة يعلم استحالة كون الواحد
منا عالما قادرا ما لم يكن حيا ولو كان ذلك علما لحاجة بعض الاعراض
الى بعض لما علمه الا من يثبت الاعراض ويعرف بها

فصل

واعلم ان من توابع هذا الباب ان يعلم ان الله تعالى كان حيا فيما لم يزل
ويكون حيا فيما لا يزال ولا يجوز خروجه عن هذه الصفة بحال
من الاحوال ∴ والدليل على ذلك انه تعالى حي لذاته ∴ وخروج الموصوف
عن صفة ذاته لا يجوز ∴ والكلام في تحقيق ذلك على نحو ما تقدم في باب
كونه قادرا وعالما ∴ اذ لا يجوز ان يكون حيا بالفاعل لما تقدم ∴ ولا بحياة
معدومة ∴ ولا يلزم ان يكون اختصاصه بالحياة المعدومة لفقد
الاختصاص وذلك يقتضي ان لا يجوز على احد الموت اصلا لان
الحياة المعدومة لا نهاية لها ∴ ولا يجوز ان يكون حيا بحياة
محدثة ولا قديمة لمثل ما تقدم من ثبت انه حي لذاته ∴ وقد قدمنا
ان خروج الموصوف عن صفة ذاته لا يجوز

فصل

وهو تعالى
سميع بصير مدرك للمدركات لانه حي لا آفة به وكل من كان حيا
لا آفة به فهو سميع بصير وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية
على اصلين احدهما ان الله تعالى حي لا آفة به ∴ والثاني ان من كان حيا لا آفة
به وجب ان يكون سميعا بصيرا ∴ فالذي يدل من الاصل الاول على
انه حي قد تقدم ∴ والذي يدل على انه لا آفة به ان الآفات تستحيل
ثبوتها في حقه تعالى ويمتنع جوازها عليه لان المرجع بالآفات
الى فساد الآلات والجوارح ∴ وهذا هو المفهوم من اطلاق هذه
اللفظة ∴ وهو تعالى ليس بذي آلة ولا جارحة لان الجوارح لا تجوز
الا على الاجسام ∴ لان المعقول من الجارحة هو عضو من اعضاء الحي
وبعض من ابعاضه ∴ ولا يصح البعض والعضو الا على جسم من الاجسام
والله تعالى ليس بجسم لان الاجسام محدثة ∴ لانها لم تخل من الاعراض المحدثة
ولم تتقدم عليها وما لم يتقدم المحدث فهو محدث مثله ولهذه الدلالة
تحقيق معروف في موضعه ∴ والله تعالى قديم فلا يجوز ان يكون جسما فاذا

لم يكن جسما لم يجز عليه الجوارح والاعضاء واذا لم يجز عليه ذلك لم يجز
عليه الآفات فصح الاصل الاول وهو انه تعالى حي لا آفة به ∴ والذي يدل على
الاصل الثاني ما ثبت في الشاهد ان المعقول من كون الواحد منا سميعا
بصيرا ليس امرا سوى انه حي لا آفة به اذ لو كان كونه سميعا بصيرا امرا
غير ذلك لجاز حصول احدهما دون الآخر ∴ لان كل امرين ليس بينهما علقة
مروجة معقولة فانه يجوز وجود احدهما مع عدم الآخر فكان لا يمتنع
ان يكون الواحد منا حيا لا آفة به ولا يكون سميعا بصيرا او يكون سميعا بصيرا
ولا يكون حيا لا آفة به وهذا محال ∴ فاذا ثبت ان الله سبحانه حي لا آفة
به فقد ثبت انه سميع بصير ∴ واما كونه سبحانه مدركا للمدركات
فبين اهل العدل خلاف في ذلك وهي ان هذه الصفة هل يرجع الى كونه عالما
بالمدركات او الى كونه حيا او الى صفة زائدة عليهما ∴ وفي هذه المسألة
كلام يطول وقد اودعت منه الكتب الكبار مما يصير له كل من يتوقف له
ما فيه عالما بطرقه غير اني ذكرتها هنا لاجل الامداد لذوي العلوم ليكون تنبيها
للناظر فيه ∴ اما من ذهب الى ان كونه تعالى مدركا صفة زائدة على كونه
حيا وكونه عالما وانهم جل اهل العدل ∴ وهم يستدلون على ذلك بما ثبت
ان كون الواحد في الشاهد مدركا هو زائد على كونه حيا عالما لانه لا انه
قد يكون الواحد منا حيا وان لم يكن مدركا فانه قد يكون حيا لا آفة
به والمدرك غائبا ولا يكون مدركا وكذلك لو كان المدرك حاضرا ثم
تغمض عينيه فانه لا يكون مدركا وان كان حيا لا آفة به فدل ذلك على ان كونه
مدركا زائد على كونه حيا ∴ والذي يدل على انه زائد على كونه عالما ان احدنا
قد يعلم ما لا يدرك كالقديم تعالى والمعدومات واكثر الاعراض بالاجماع
فان ذلك كله معلوم وليس بمدرك وقد يدرك ما لا يعلمه كالنائم فانه
يدرك قرص البق والبراغيث حتى ربما انتبه لذلك وان لم يعلم ما الذي
دهاه منه وكذلك فقد يرى بعض الاشياء من بعيد فيظنه اسود
فاذا هو اخضر فقد حصل الادراك ولم يحصل العلم ولو اخبره
نبي صادق ان الله تعالى اوجد شيئا فانه يعلمه ولو ادركه بالمشاهدة
لوجد من له سوى ما كان فثبت ان كون احدنا مدركا للشيء هو امر
زائد على كونه عالما ∴ قالوا فاذا ثبت ذلك على ان كون احدنا مدركا
هي صفة له يقتضيها كونه حيا بشرط عدم الآفات ووجود المدرك

وان تفاع الموانع :. بدليل ان من حصل حيا لا آفة به وحصل له
من الشرط ما ذكرنا حصل مدركا للمدركات :. وان لم يحصل ذلك لم يصح
كونه مدركا فلو ثبت كونه مدركا لغير ما ذكرنا كما يقوله من اثبت
الادراك معنى لجاز اجتماع هذه الامور التي عددناها ولا يكون
مدركا وذلك محال لما نذكره في ابطال قول من اثبت الادراك معنى
عند نفي كونه القديم تعالى ما دام اثبت ذلك في الشاهد ثبت في القديم
مثله لانه حي ولا يجوز عليه الآفات ولا الموانع :. فمتى وجدت المدركات
وجب كونه مدركا لها :. ومن ذهب الى نفي هذه الصفة تعلقوا بامور منها
ان قال لو كان الله سبحانه مدركا على ما زعمتم لكان قد حصل مدركا بعد
ان لم يكن مدركا :. وذلك يقتضي ثبوت معنى يكون به مدركا كما
ان الجسم اذا تحرك بعد ان لم يكن متحركا اقتضى ذلك ثبوت معنى وهو الحركة
وقد اجابوا عن ذلك بان الجسم انما احتاج الى الحركة لما تحرك مع جواز
ان لا يتحرك :. فاما كون المدرك مدركا فانما صفة تجب له عند اجتماع
ما ذكرنا من الامور فلا يلزم ما قالوه :. ومن جملة ما تعلقوا به قولهم
لو كان سبحانه مدركا بعد ان لم يكن مدركا لكان قد تغير سبحانه
والتغير عليه تعالى لا يجوز :. وقد اجابوا عن ذلك بان قيل لهم ما
تعنون بالتغير ان اردتم انه تعالى قد صار غير ما كان كما يعرفه اهل
اللغة من اطلاق لفظة التغير كما يقولون في العصير قد تغير اذا صار
خمرا او خلا فلا نسلم ان ذلك يقتضي تغير القديم تعالى على هذا الوجه
ولا بصيره غير ما كان :. وان اردتم بالتغير انه حصل على صفة لم يكن
عليها فكانكم قلتم لا يجوز ان يحصل على صفة لم يكن عليها وهي كونه مدركا
لان ذلك يؤدي الى حصوله على صفة لم يكن عليها وهي كونه مدركا وهذا
تكرار لا فائدة فيه وتعليل الشيء بنفسه وهو باطل :. ومن جملة
ذلك قولهم لو كان تعالى مدركا لوجب ان يفتقر الى حواس كما ان مثله فينا ولا
شك ان ذلك محال عليه تعالى فيجب ان لا يكون مدركا :. وقد اجابوا عن
ذلك بان قيل لهم الواحد منا انما احتاج الى الحواس لانه حي بشهوة فلم يصح
ادراكه الاشياء بمحل الشهوة من غير استعمال فلذلك افتقر الى الحواس
:. فاما القديم تعالى فانه حي لذاته فلا يحتاج في كونه مدركا الى الحواس

ومن جملة ذلك قولهم لو كان الله تعالى هذا كان يجب ان يسمى ذايقا وشاما ولامسا
ولا شك ان ذلك لا يجوز ⁂ وقد احسنوا عن ذلك بان قيل لهم الذايق
هو اسم لمن يجد بلذة الطعوم والطعوم ⁂ والشام اسم لمن يجد بلذة الخيشوم
والمشموم ⁂ واللامس هو اسم لمن يجد بمحل حسوته وتلك الملموسين وليس
ذلك اشار الله بذلك فقط بل المرجع بهذه الحواس طالبا للادراك ⁂ فاذا
لم يكن القديم تعالى ذا حواس لم يجز عليه هذه الاسامي **فصل**
ومن جملة ما يثبت لله سبحانه انه قديم ⁂ ومعنى القديم هو
الذي لا اول لوجوده ⁂ من الكلام هاهنا يقع في موضعين احدهما في كونه
تعالى موجودا ⁂ والاخر في انه لا اول لوجوده وهو معنى القديم ⁂ والدليل
على انه تعالى موجود انه عالم قادر والعالم القادر لا يكون الا موجودا
وهذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه تعالى عالم قادر ⁂ والثاني
ان العالم القادر لا يكون الا موجودا ⁂ اما الاصل الاول فقد تقدم
بيانه ولا وجه لاعادته ⁂ واما الثاني فالذي يدل عليه ان القادر له تعلق
بمقدوره ومعنى هذا التعلق انه يصح من القادر ايجاد مقدوره اذا
لم يكن هناك مانع ⁂ ولا يشتبه هذا اذ لو لم يصح مقدوره منه على وجه
من الوجوه لبطل كونه قادرا عليه وكذلك فالعالم يتعلق بالمعلوم
ومعنى هذا التعلق انه يصح من العالم ايجاد ما علمه محكما اذا كان مقدورا
له ولم يكن هناك مانع ⁂ والعدم يحيل التعلق فلا يصح ان يتعلق المعدوم
بغيره الا ترى ان المعاني المتعلقة باغيارها كالقدرة والارادة
ولجوهرها لا يصح ان تتعلق بشيء في حال عدمها ⁂ ولذلك لا يصح ان يفعل احد
ويحلا بقدرة معدومة ⁂ ولا ان يكون قادرا بقدرة معدومة اذ لو
صح ذلك لزم فسادا ان يكون قادرا بتلك القدرة المعدومة لعدم الاختصاص
فكان يجب ان لا يكون احدنا عاجزا عن شيء من مقدوره ان القدرة لان القدرة
المعدومة لا نهاية لها ⁂ وقد ثبت فساد ذلك فعلمنا ان القدرة
المعدومة لا تتعلق بغيرها ⁂ وليس ذلك الا لكونها معدومة
اذ لو وجدت بوجودها المتعلقة بالغير لا محالة ⁂ وكذلك الكلام
في الارادة وغيرها فاذا ثبت استحالة تعلق هذه المعاني المعدومة
ولم يكن ذلك الا لعدمها وجب فيما شاركها في العدم ان يشاركها في

استحاله تعلقه بالعين ∴ فاذا ثبت ان الله سبحانه تعلقا بمقدوراته
ومعلوماته على ما بيناه ثبت انه موجود لا محالة ∴ واذا ثبت انه تعالى موجود
فلا اشكال في كونه تعالى قديما ∴ والدليل على ذلك انه لو لم يكن قديما لكان
محدثا ∴ ولا يجوز ان يكون محدثا فثبت قدمه ∴ وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة
مبنية على اصلين احدهما انه لو لم يكن قديما لكان محدثا ∴ والثاني انه لا
يجوز ان يكون محدثا ∴ فالذي يدل على الاصل الاول ان الموجود لا يخلو من
الحدوث او القدم ∴ لان هذه قسمة دائرة بين نفي واثبات ∴ لان المحدث هو
الذي لوجوده اول والقديم هو الذي لا اول لوجوده ∴ فقد اثبت الاولية
للمحدث ونفاها عن القديم ∴ وكل قسمة دارت بين نفي واثبات فلا يجوز
دخول متوسط بينهما على ما تقدم من تقديره ∴ فاذا ثبت ذلك صح انه تعالى
لو لم يكن قديما لكان محدثا ∴ واما الاصل الثاني ∴ وهو انه لا يجوز ان يكون
محدثا ∴ فالذي يدل عليه انه لو كان محدثا لاحتاج الى محدث ∴ والكلام
في محدثه كالكلام فيه فان كان ايضا محدثا احتاج الى محدث ثم كان الكلام في ذلك
كالكلام في هذا ∴ فاما ان يحتاج كل محدث الى محدث الى ما لا نهاية له
وهذا محال ∴ واما ان ينتهي الى محدث قديم ∴ وهو الذي نريد اثباته
وما عداه من المحدثين المتوسطين لا يجوز اثباته لانهما احتاجا هاهنا الى
بيان بطلانه امور ∴ احدها انه لو كان محدثا لاحتاج الى محدث ∴ وثانيها
ان اثبات محدثين لا نهاية لهم محال ∴ وثالثها ان اثبات محدثين متوسطين
لا يجوز ∴ اما الاول فقد تقدم بيانه عند ما اوضحنا ان كل محدث لا بد
له من محدث قياسا على افعالنا في الشاهد التي ثبت انها محتاجة الينا
وانها لا تحتاج الينا الا لكونها محدثة ∴ وان ما شاركها في الحدوث
وجب ان يشاركها في الحاجة الى محدث على ما سبق من تحقيقه وتقريره
واما الثاني وهو ان اثبات محدثين لا نهاية لهم محال ∴ فالذي يكشف
عنه ان اثبات كل واحد منهم محدثا يقتضي ان لهم اولا ونهاية ∴ فالقول
بعد ذلك انهم لا نهاية لهم يؤدي الى استحالة وجود العالم الذي قد
علمنا وجوده ∴ وانما قلنا انه يؤدي الى ذلك لان كل ما توقف
وجوده على وجود ما لا نهاية له فانه يستحيل وجوده الا ترى ان
قائلا لو قال لا ادخل هذا المسجد حتى ادخل قبله ما لا نهاية له من
المساجد فانه لا يصح منه دخول ذلك المسجد اصلا ∴ ولا وجه

لذلك إلا انه على وجود الدخول مما لا نهاية له فصح ما قلنا ان تعلق
وجود العالم بوجود محدث قبله لا نهاية له لم يؤدي الى استحالة
وجوده الذي قد علم وذلك محال ∴ واما الثالث وهو ان اثبات
محدث من متوسط لا يجوز ∴ فالذي يدل عليه ان حال او لا ذلك المتوسط
كان لا يخلو من احد قسمين اما ان يكون اجساما او اعراضا وهذه
قسمة صحيحة لانها دائرة بين نفي واثبات لان المحدثات ∴ لا تخلو
اما ان تشغل الحيز عند الوجود او لا تشغله فان شغلته فهي
الاجسام وما هو من قبيلها كالجواهر ∴ وان لم تشغله فهي
الاعراض ولا يجوز ان يكون محدث الاجسام جسما لان الاجسام
لا يكون قادرة الا بقدرة والقادر بقدرة لا يقدر على فعل
الاجسام ∴ اذ لو قدر عليها القدر لما خرج على احد امرين اما ان
القدر وان اختلفت مقدوراتها متجانسة ما من قدرة الا ويصح
ان يفعل بها جنس ما يفعل بالاخرى وقد علمنا تعذر فعل
الاجسام علينا ولذلك لو دعى احدنا الداعي الموفر الى الزيادة
في اعضائه او اولاده او امواله لما اتى ذلك منه ∴ وليس ذلك الا لكونه
قادر بقدرة فعلمنا ان من هو قادر بقدرة لا يصح منه فعل الاجسام
فصح ان فاعل العالم لا يجوز ان يكون جسما ولا يجوز ان يكون صانع
العالم عرضا ∴ لان العرض يستحيل كونه حيا قادرا والفعل
لا يصح الا من حي قادر ∴ وانما قلنا ان العرض ليس بحي
ولا قادر اذ لو ثبتت له هذه الصفات لم يخل اما ان ثبتت له لذاته
كما ثبت للقديم ∴ وذلك يؤدي الى ان يكون مثلا لله سبحانه لمساواته
له في صفة الذات ولا يجوز ان يكون لله سبحانه مثل لما قلنه
في موضعه ∴ او ثبت ان يكون قادرا بقدرة كما ثبت ذلك لاحدنا
∴ ولا يجوز ذلك لان تلك القدرة لا يكون لها اختصاص بعرض
دون غيره ∴ اذ لا يصح حلولها فيه ∴ لان حلول العرض في
العرض محال لان المعقول من الحلول هو وجود بحيث الغير
وذلك الغير متحيز ∴ الا ترى انا ميزنا عن نفوسنا كون

لغير الة وان موجودة في الشجرة ما يفيد به لم يعقل كونها
حالة فيه فاذا لم يصح حلول القدرة في ذلك العرض لم يكن لها به
اختصاص ∴ فلم يصح ان يكون قادرا بها ∴ وكذلك الكلام في الحيوة
فثبت انه يستحيل ان يكون العرض حيا قادرا ∴ ولا اشكال
ان الفعل لا يصح الا من حي قادر لما تقدم من بيانه ∴ فلا يجوز ان
يكون صانع العالم عرضا من الاعراض فبطل اثبات المجبرة وبعض
المتوسطين ∴ وصح ان صانع العالم تعالى قديم ∴ وهذا اخر
ما انتهينا اليه من الكلام في اثبات ما يجب له تعالى من الصفات ونحن
نتكلم من بعد فيما يجب نفيه عن الله سبحانه

فصل

فمما يجب نفيه عن الله سبحانه شبه المحدثات جميعها الاجسام
منها والاعراض ∴ اذ لو اشبهها لجاز عليه ما جاز عليها
من التغير والزوال والنقل من حال الى حال ∴ وذلك لا يجوز
عليه لان ذلك من امارات الحدوث ∴ وقد ثبت انه تعالى قديم
وهذه دلالة جملية تقتضي نفي شبه الاشياء عنه سبحانه
وتفصيلها ان هذه المحدثات على ضربين ∴ اجسام واعراض
ولا يجوز ان يكون تعالى مشبها للاجسام منها فيكون جسما من
جنسها ∴ لان الجسم لا يجوز ان يخلو عن الاعراض المحدثة ولا يتقدمها
وما لم يخل عن المحدث فهو محدث مثله ∴ على ما ذلك معروف في موضعه
فاذا ثبت ان الاجسام محدثة فلو كان تعالى جسما لوجب ان يكون
محدثا ∴ وذلك باطل لما بينا انه قديم ∴ ولان الاجسام كلها جنس
واحد لاشتراكها في اخص الاوصاف وهو كونها جواهر متحيزة
فلو كان القديم تعالى مثلا لها لوجب ان يكون محدثا مثلها ∴ او ان تكون
قديمة مثله ∴ لان المثلين لا يجوز ان يكون احدهما قديما والاخر
محدثا ∴ لما بينا من حق المثلين ان يجب لاحدهما ما وجب للاخر
ويجوز على احدهما ما جاز على الاخر ∴ ويستحيل على احدهما ما
استحال على الاخر ∴ وقد تقدم تقرير ذلك ∴ فلو كان الله سبحانه
مثلا لهذه الاجسام لوجب لها من القدم ما وجب له ولاستحال
عليه من العدم ما استحال عليها ∴ فلما كان تعالى قديما وكانت

محدثه علمنا انه لا يجوز ان يكون مثلا لها **واما الاعراض** فان قيل
انه مشبه لجميعها كان ذلك باطلا لانها مشتملة على المتماثل كالسواد
والسواد ونحوهما ∴ والمختلف كالسواد والحلاوة ونحوهما والمتضاد
كالسواد والبياض ونحوهما ∴ فلا يجوز ان يكون تعالى مثلا لجميعها لان
ذلك يودي الى ان يكون بصفة الامثال ∴ والمختلفات والمتضادات
وذلك محال ∴ وان قيل انه تعالى مشبه لبعضها كان ذلك باطلا
لان ذلك البعض محدث ∴ بل الكل من الاعراض ايضا محدث وقد
ثبت ان المثلين لا يجوز ان يكون احدهما محدثا والاخر قديما وبهذا ايضا
بطل ان يكون مشبها لجميعها ∴ ولانا قد بينا ان الاعراض يستحيل
كونها حية قادرة ∴ وان القديم تعالى يجب كونه حيا قادرا ∴ فلو كان
مثلا لها لوجب ان يكون الاعراض حية قادرة كما وجب ذلك للقديم
او استحال كون القديم تعالى حيا قادرا كما استحال ذلك على الاعراض
لما بينا ان المثلين يجب ان يشتركا فيما يجب او يجوز او يستحيل ولما
وجب للقديم تعالى ان يكون حيا قادرا ∴ واستحال ذلك على الاعراض
جميعها صح انه غير مشبه لها وهذا بين لمن تامله **فصل**
واذا ثبت انه تعالى ليس بجسم ولا عرض لم يجز عليه شي من خصائص
الاجسام وتوابعها من نحو الكون في الاماكن ∴ والحركة ∴ والسكون
والنزول ∴ والصعود ∴ والزيادة ∴ والنقصان ∴ وغير ذلك
من صفات الاجسام ∴ ولم يجز عليه شي من توابع الاعراض من الحلول
والتجدد والبطلان ∴ ونحو ذلك ∴ وانما **قلنا** انه لا يجوز
عليه الحلول في المحال ∴ ولا القيام بالاشباح ∴ لانه ان قيل بحاجته
الى محل على معنى انه لا يصح وجوده الا فيه كما ثبت ذلك في الاعراض
ادى هذا الى قدم الاجسام ∴ لانه قد ثبت ان الله تعالى قديم ولو
لم يكن موجودا الا في محل ادى الى ما ذكرناه من قدمهما وذلك باطل
وان قيل يجوز حلوله في المحال بعد ان لم يكن حالا فيها لم ينفك
حلوله في بعض الاجسام من الاجسام ∴ لان ذلك المحل يحتمل الحلول
كل ما يصح ان يحله فلو ثبت ذلك ∴ وقدرنا وجود قدره في ذلك
المحل لم يكن بان يوجب كون ذلك الحي الذي وجدت في بعضه

فاذا كان الاولى من ان يوجب كون القديم تعالى قادرا ؛ لانهما قد حصلت
معهما على سواء في نهاية الاختصاص الممكن الذي هو شرط الايجاب بما
ما يوجبه ؛ وذلك يقتضي كونهما قادرين بها على كل ما تعلقت به
من المقدورات ؛ وهذا يؤدي الى كون المقدور الواحد بين قادرين
وهو محال كما تقدم بيانه ؛ ولا مخلص من هذا المحال الا القول بانه
تعالى لا يجوز عليه الحلول **فان قيل** كيف يعقل ما ليس بجسم ولا
عرض ؛ ومعلوم ان من اراد نفيه لم يرد على ما ذكرتموه فكانكم
نفيتم الصانع تعالى بما تصفونه بما يقتضي نفيه وذلك محال ليس
هذا الا مع عدولنا عن نفوسنا انه تعالى ليس بصورة ولا جسم لم
يعقل ثبوته ؛ **قلنا** قد بينا ثبوت الصانع تعالى وثبوت
ما يستحقه من الصفات ؛ وانه تعالى ليس بجسم ولا عرض بما لا يمكن
دفعه من الادلة الواضحة ؛ وانما يذهب عنها من عميت بصيرته
فاما قول السائل كيف يعقل ما ليس بجسم ولا عرض ؛ فان اراد به
كيف الطريق الى معرفته ؛ **فجوابنا** ان ذلك يعرف بما بيناه من الادلة
الدالة عليه ونشاهدها من ادلة ذلك ؛ وان اراد به كيف يمكن
ان يعتقد ذلك ؛ **فجوابنا** ان ذلك ليس من باب المستحيل بل هو مما
يشهد له الادلة بالصحة والثبوت ؛ وان اراد به كيف يتصور بما
ليس بجسم ولا عرض **فجوابنا** انا انما نصبنا الادلة لنفي التصور
والتشبيه لان التصور لا يتعلق الا بما يشاهد نظيره وهذا محال
في القديم تعالى ؛ وقوله لو اراد احد النفي لم يرد على ما ذكرتموه فجوابنا
ان هذا السائل رد ما لا يدريه فان من اراد النفي للصانع تعالى او اثبات
ما لا يعقل لم يرد على ما ذهبت اليه المشبهة المجسمة من ان
صانع العالم جسم ليس بطويل ولا عريض ؛ ولا كثير ؛ ولا
صغير ؛ ولا متحرك ولا ساكن ؛ ولا مفترق ؛ ولا مجتمع كما ذهب
اليه كثير منهم ؛ وانه بهذه الصفات كما ذهب اليه بعضهم وهو
مع ذلك قديم مع ان هذه الامور هي دلالة حدوث الاجسام في
الشاهد | وانه يصح منه فعل الاجسام مع انه جسم ومعلوم
ان من كان جسما فلا يصح منه فعلها ؛ فهم في الحقيقة نفوا ما لا
يعقل ؛ وذلك بالنفي اولى منه بالاثبات ؛ وقوله لو عدلنا عن

انفسنا انه تعالى ليس بصورة ولا جسم لم نعقل قوله نحو انا
ان الشاك لو انصف ثم عدل عن نفسه اتباع هواه وتقليد
مشايخه لعلم ان ما علمناه هو الحق الذي لا معدل عنه وقد ورد منا
من الدلالة ما يطول استعادة هذا فان قيل كيف تقولون
انه تعالى ليس بجسم مع ما ذكره في كتابه الكريم مما يوجب كونه جسما
لاستحالة نحو قوله ويبقى وجه ربك ⁖ وقوله بل يداه
مبسوطتان ⁖ وقوله تجري باعيننا وقوله يا حسرتا على ما فرطت
في جنب الله وغير ذلك من الايات المتضمنة لذكر الاعضاء الدالة
على كونه تعالى جسما ⁖ وكيف تقولون انه تعالى لا يجوز عليه الكون في
الاماكن ولا التنقل في الجهات مع قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
والاستواء هو الاستقرار ومع قوله وجاء ربك والملك صفا صفا
ونحو ذلك مما يدل على جواز المجي والذهاب عليه ⁖ وكذلك فقد روت
طايفة المشبهة عن النبي صلى الله عليه اخبارا تدل على صحة مذهبها
وكذلك فالمسلمون يقولون انه تعالى في كل مكان وقد ورد بذلك القران
الكريم فقال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة
الا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا
الاية فمع ورود الكتاب والسنة بذلك وحصول الاطباق
من الامة عليه كيف يجوز ان تنكروه ⁖ قلنا عن هذا جوابان
احدهما ان هذا الباب الذي نحن فيه مما لا يصح ان يعلم بالسمع من
الكتاب والسنة ⁖ وانما يعلم بادلة العقول ⁖ وانما كان كذلك
لان صحة السمع مبنية على ما نحن فيه من نفي التشبيه لله سبحانه
فانا ما لم نعلم انه سبحانه لا يجوز عليه الكذب ولا التلبيس
ولا شي من فعل القبايح لا يصح منا الاستدلال بكلامه تعالى
ولا بكلام رسوله صلى الله عليه على شي من الاحكام وذلك
ظاهر ⁖ ولا شك انه لا يصح لنا العلم بذلك ما لم نعلم انه تعالى
عالم بقبح القبايح وغني عن فعلها ⁖ وعالم باستغنائه عنها ونحن
لا نعلم انه عالم بقبح القبايح ولا بكونه غنيا عنها ما لم
نعلم انه عالم بجميع المعلومات ⁖ وذلك لا يتم ما لم نعلم انه عالم

ذاته ⁂ ولا يجوز ان يعلم ذلك احد مع اعتقاده انه تعالى جسم ⁂ اذ لو
كان عالما لذاته مع انه جسم لزم في كل جسم ان يكون عالما لذاته ⁂ لان من
حق المثلين ان يجب لاحدهما ما يجب للاخر كائنا ما كان ولا يمكن ان ذلك مستحيل
على الاجسام ⁂ ولا يصح ان يعلم انه تعالى غني الا مع العلم بانه ليس بجسم
اذ لو كان جسما لجازت عليه الحاجة كما تجوز على سائر الاجسام ⁂ فبان
بذلك انه لا يصح لنا ان نعلم صحة السمع ما لم نعلم انه تعالى ليس بجسم فكيف
يجوز ان يستدل بالسمع على ذلك بل كيف يجوز ان يستدل بالسمع على فساد
امر وقد علمنا ان السمع لا يصح الا بعد صحه ذلك الامر ⁂ ومعلوم
استحالة ذلك ⁂ وهذا الذي ذكره السائل هو من جملته فوجب فساده
٥ ٨ ⁂ والثاني ان القران الكريم كان انه منقض لما ذكر السائل بما يتمسك
به المشبهة ويظنون ان فيه حجة على ~~مذهبهم~~ فهو المخالف
ذلك ويدل على نفي التشبيه بالتصريح والدلالة نحو قوله تعالى ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير ⁂ وقوله ولم يكن له كفوا احد
وقوله ولا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون الى غير ذلك
مما يكثر ⁂ فليس لهم ان يتمسكوا بما ظنوا فيه حجة على صحة مذهبهم
اولى من ان يتمسكوا بما يشهد ببطلانه ⁂ اذ القران كله واجب الاتباع
وهكذا الكلام في السنة ⁂ لانها قد وردت بما يشهد ببطلان
التشبيه كما وردت بما يمكن ان يتشبث به اهل التشبيه فليس لهم
ان يتمسكوا باحدهما اولى من الاخر ⁂ وهذا القدر كاف في منعهم
من التعلق بما تعلقوا به من ذلك ⁂ ويوجب عليهم البحث والنظر
والموازنة بين ما ورد من ذلك ⁂ ورد المتشابه الى المحكم كما نبه الله
تعالى عباده على ذلك بجعله المحكم ام الكتاب ⁂ معناه اصلا يرد اليه
متشابهه على ما بين الكلام من بعد هذا في معنى المحكم والمتشابه
وما يتعلق بذلك ان شاء الله ⁂ على ان ما ذكروه ليس فيه من التعلق
لهم ما ظنوه ⁂ لان قوله تعالى ويبقى وجه ربك المراد به ويبقى ربك
فعبر بالوجه عن نفسه تعالى كما يقول اهل اللغة هذا وجه
الراي معناه هذا هو الراي ⁂ ولو كان له وجه على العضو
والجارحة لوجب ان يكون مؤلفا مركبا ⁂ وذلك يقتضي كونه
محدثا وما شاكل ما ثبت في الشاهد ⁂ وقد علمنا انه تعالى قديم

فبطل ان يكون المراد بالوجه هو العضو المخصوص ∴ ولو كان المراد
بذلك هو العضو المخصوص لكان كل شي منه تعالى يفنى سوى الوجه بما
وقد قال تعالى كل شي هالك الا وجهه ∴ فدل ذلك على ان المراد هو ذاته
واما قوله بل يداه مبسوطتان فالمراد به نعمتاه في الدنيا
والاخرة او في الدنيا والاخرة مبسوطتان على حسب ما ورد به التفسير
عن علما الاسلام ∴ وقد يذكر اليد ويراد بها النعمة كما يقول اهل
اللغة عندي لفلان يد وشكرت يدك عندي معناه النعمة واما
قوله تجري باعيننا فيحتمل ان يريد بذلك تجري باعين الما التي فجرناها
الارض ويحتمل ان يريد به بعلمنا وحفظنا وكل ذلك سائغ واذا
احتمل ذلك لم يكن فيه دلالة على ما توهمه القوم ∴ واما قوله ٥
يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله فالمراد به في طاعة الله وطلب
مرضاته كما تقال ما نالني من التعب في جنب رضى فلان ومحبته فهو راجع
ومثل ذلك سائغ ∴ واما قوله الرحمن على العرش استوى
فالمراد به الاستيلا ∴ والاستوا بمعنى الاستيلا ظاهر في اللغة قال
البعيث في بشر بن مروان ∴ ٥ قد استوى بشر على العراق ∴
من غير سيف ودم مهراق ∴ فالحمد للمهيمن الخلاق ∴ وقال
اخر فلما علونا واستوينا عليهم تركناهم صرعى لنسر وكاسر ٥
فمعناه الرحمن على العرش استولى فان قيل لم خص العرش
بالذكر مع انه مستول على غيره قلنا عنه جوابان
احدها ان المراد بالعرش جميع الملك كما يقال ثل عرش فلان اي
زال ملكه وثل عرش فلان اي زال ملكه ٥ قال الشاعر
اذا ما بنو مروان ثلت عروشهم واودت كما اودت اياد وحمير ٥
فعلى هذا التفسير لم يخص به بعض دون بعض ∴ والثاني
ان العرش خلق من خلق الله عظيم على ما ورد به الخبر ان الكرسي في
جنب العرش كحلقة في فلاة ∴ والسماوات والارض في جنب
الكرسي كالكرسي في جنب العرش فيكون زيادة تخصيصه بالذكر
انه اذا كان مستوليا عليه مع جلالة قدره فما دونه اولى بان يكون

مسؤليا عليه :. واما قوله وجاء ربك فالمراد به وجاء امر ربك بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قال تعلى فاتى الله بنيانهم من القواعد وقال واسال القرية التي كنا فيها الى غير ذلك واما قول المسلمين انه تعلى في كل مكان فلا نسلم جواز اطلاق ذلك وان اطلقه بعضهم :. فالمراد انه تعلى محيط بكل مكان علما وقدرة وذلك هو معنى قوله ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم الاية :. واذا كان ما ذكروه محتملا لما ذكرناه لم يصح تمسكهم بما تمسكوا به وسيتوضح فيما بعد احتمال هذه الالفاظ لما ذكرناه زيادة ايضاح ان شا الله ه

فصل واعلم ان الحاجة ماسة الى ذكر المحكم والمتشابه في هذا الموضع ليكون موضحا لما قدمنا ذكره واصلا نرجع اليه فيما نذكره من بعد ان شا الله :. فان اكثر الناس انما اتي من جهله بذلك فصارت شبهه بحسب مذهبه وفرط تعصبه لطريقة اسلافه كالحامل له على اتباع المتشابه :. كما قال الله تعلى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغا الفتنة وابتغا تاويله وربما ظن بعضهم فيما هو محكم انه متشابه وفيما هو محكم انه متشابه فدعانا ذلك الى ايراد فصل مشتمل على معرفة ذلك ليكون معرفا لمن طلبه وعمدة لمن رغب فيه ان شا الله :. واعلم ان الكلام في المحكم والمتشابه يقع في خمسة مواضع :. احدها في معناهما والثاني في الدلالة على صحة ما نذهب اليه فيهما :. والثالث في بيان الواجب علينا فيهما :. والرابع في بيان وجه حكمة الله سبحانه في الخطاب بهما :. والخامس في تعليقهما وذكر بعض صورهما ونذكر بيان ما ينبني على هذا الفصل :. فاما الاول وهو الكلام في معناهما :. فاعلم ان المحكم يستعمل في وجهين :. احدهما في ما احكم بالبنية ونظمه ونري عن الخلل والفاظه :. والاضطراب في معانيه :. وبهذا المعنى نجد وصف القران كله بانه محكم وعليه حمل قوله تعلى الر كتاب احكمت اياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير فوصف القران كله بانه محكم :. وثانيهما ما لا كان له في ظاهره تاويل واحد يطابق دلالة العقل :. وهذا المعنى يخص بعض القران دون البعض وعليه حمل قوله تعلى هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات

هذا ان الكتاب فلم يوصف بالاحكام هاهنا الا بعض القران والمراد
ما ذكرناه ؛ واما المتشابه فانه يستعمل في وجهين ايضا
احدهما ما كان بعضه يشبه البعض في باب الفصاحة والاعجاز
وجزالة الالفاظ وجودة المعاني ؛ وبهذا المعنى وصف
القران كله بانه متشابه وعليه يحمل قوله تعالى واخر متشابهات
واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فلم يصف
بالاشتباه هاهنا الا بعض القران والمراد ما ذكرناه
فهذا هو الكلام في معناهما ؛ واما الثاني وهو
الكلام في الدلالة على صحة ما ذهبنا اليه فاعلم انه لا اشكال
في صحة ما ذكرناه في معنى المحكم والمتشابه الذي يوصف به كل
القران على ما سبق ولا يظهر في ذلك خلاف بين اهل الاسلام
وانما يحتاج الى اقامة الدلالة على صحة ما ذهبنا اليه في
تفسير المحكم والمتشابه بالمعنى الثاني ؛ فالذي يدل
على ما ذكرناه في المحكم الحقيقة والحكم اما الحقيقة فان
المحكم ماخوذ من الاحكام ؛ ولا شك ان ما كان له ظاهر واحد
يطابق دلالة العقل فقد احكم غاية الاحكام ؛ وقد يطابق
معناه الحكمة اللائقة بالله سبحانه فكان بهذا الاسم اولى
واحق من غيره ؛ واما الحكم فانا اجمعنا على ان المحكم من
القران واجب الاتباع ولا شك ان ما كان له ظاهر واحد يطابق
دلالة العقل يجب اتباعه لتطابق ظاهر الكتاب ودلالة
العقل وتعاضدهما على معنى واحد ومعلوم ان احدهما لو
انفرد ولم يعارضه معارض للزم اتباعه فكيف اذا اجتمعا
فكان ما ذكرناه اولى بان يسمى محكما من غيره ؛ والذي يدل على
ما ذكرناه في المتشابه الحقيقة والحكم ايضا ؛ اما الحقيقة
فان المتشابه ماخوذ من الاشتباه والالتباس ولا شك
ان ما ذكرناه فيما يشتبه على سامعه ما اراده المخاطب
به لتجاذب المعاني له فيبقى السامع مترددا في الفهم بين تلك

الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها فوصف القران كله بانه متشابه والمراد ما ذكرنا ؛ وثانيهما ما اشتبه على السامع ما
اراد الله تعالى بذلك الخطاب وهذا المعنى يخص بعض القران وعليه يحمل قوله تعالى صح

40

المعاني ∴ وهذا هو الاستثناء وهو حاصل فيما فسر به
المتشابه المختص ببعض آيات القرآن على ما نذكره من
بعد إن شاء الله وكان هذا النوع باسم المتشابه أولى وأخص
وأما المحكم والله لا شك في أن المتشابه بهذا المعنى
المختص ببعض القرآن لا يجوز اتباعه ولا إيثاره على المحكم
وقد ذم الله سبحانه المتبعين له بما قدمنا ذكره من
قوله ∴ فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ∴ ولا شك أن هذا النوع من
القرآن هو المراد بذلك لأنه إذا كان مشتركا بين معان
بعضها صحيح وبعضها فاسد فلو جاز التمسك به أو
الاتباع له لم يكن المكلف بأن يتمسك ببعضها أولى من بعض
فوجب أن يرجع إلى غيره على ما نبينه من بعد إن شاء الله
وكان هذا النوع أحق بهذا الاسم وأولى ∴ وأما الثالث
وهو بيان الواجب علينا في المحكم والمتشابه ∴ فاعلم أن الواجب
علينا في ذلك هو رد المتشابه إلى المحكم كما نبه الله سبحانه
على ذلك بقوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب يريد أصل
الكتاب التي يرجع إليها ما عداها من الكتاب كما يرجع الطفل
إلى أمه ∴ وإنما وجب رد المتشابه إلى المحكم لأن المتشابه إذا
كان محتملا لمعنيين أو معان بعضها صحيح وبعضها فاسد وكلها
على سواء في احتمال اللفظة لها فليس بأن يصير المكلف إلى
بعض ذلك أولى من بعض إلا بوجه يرجح فإذا شهد
لأحد المعنيين بالصحة والرجحان شاهد أن أحدهما دلالة
العقل والآخر محكم القرآن كان أولى بالاتباع ∴ ووجب
الموافقة بين المحكم وبين المتشابه من ذلك الوجه الصحيح
الذي احتمله لأن لا تختلف الأدلة ولا تتناقض هذا هو
معنى رد المتشابه إلى المحكم إذ لو لم نفعل ذلك واتبعنا

احد وهي المتشابه ∴ وهو الذي يخالف المحكم ويخالف دلالة العقل احتمال
لما افاد امرين وجهين او واحدا وهو ما يتبعه الفاسد لاجل
المتشابه له واطرحا وجها اخر صحيحا يحمله المتشابه ايضا
مثل احتماله للفاسد والعدول عن ذلك دلالة العقل ومحكم القرآن
وهذا هو الحيف والميل عن طريقة الانصاف وهو الزيغ
الذي ذكره الله سبحانه وذم اهله في كتابه الكريم لان الانصاف
يقتضي الموازنة بين الامور وايثار الراجح على الناقص وهذا
ما لا يخفى على منصف ملك عقله الحكم على هواه ∴ واما
الرابع وهو بيان وجه حكمة الله سبحانه في انزال بعض القرآن
محكما وبعضه متشابها ∴ فاعلم ان الكلام في ذلك قد يصح على طريق
الجملة وقد يصح على طريق التفصيل ∴ واما على طريق الجملة فهو
انا اذا عرفنا ان الله تعالى لحكمته وحسن تدبيره ولطفه بعباده لا يفعل
الا ما هو حكمة وصواب ومصلحة لهم دون ما هو قبيح وعبث
ومفسدة علمنا عند ذلك ان مخاطبته لهم بالمحكم والمتشابه جميعا
حكمة وصواب وان لم نعلم ما وجه حكمته في ذلك ويكون الواجب
علينا هو اتباع ما امرنا باتباعه من المحكم والامساك عما امرنا
بالامساك عنه من المتشابه ونصير في ذلك بمثابة قوم عرفوا
طبيبا بالحكمة والمعرفة بغوامض العلل وطبائع الادوية
ثم ادخلهم بيمامه عقاقير وامرهم باستعمال بعضها ونهاهم
عن تناول بعضها فانه يحسن منهم الامتثال لامره ونهيه
من غير مطالبة منهم له بوجه الفرق بين طبائع ما امرهم
به ونهاهم عنه ولا سؤال منهم عن الوجه الذي
لاجله اختار لهم بعض ذلك على بعض وكل ذلك لمكان ثقتهم
بحكمته وعلمهم بمعرفته ونصحه كذلك ما نحن فيه بل
الله سبحانه اولى بان يوثق به ويعتمد على ما اختاره لعباده
لما ثبت من عدله وحكمته ولطفه بخليقته فهذا هو الكلام
في هذا الفصل على جهة الاجمال ∴ واما من لم يعرف ويثبت

انه حكيم على حد ما قلناه فلا وجه لمخالفته في هذه المسئلة لانه لا يمتنع
ولا يحسن الكلام فيها ولا يصح فقد بان اصلها الذي هو اثبات
صانع حكيم لا يجوز عليه شيء من القبائح :. واما من سلم سؤاله
تعالى فقد انقطع سؤاله لانه بعد تسليم كونه حكيما لا يأتي بشيء
من القبائح وتسليمه ان القرآن كله من جملة كلامه يلزمه ان
محكمه ومتشابهه وسائر اقسامه حكمة سواء عرف
وجه حكمته في ذلك او لم يعرف وهذا ظاهر وانما
الكلام على جهة التفصيل فمن اصحابنا من يقول قد ثبت ان الغرض
المقصود بالخطاب هو بيان المراد على وجه تقتضيه المصلحة
ولا يمتنع ان تتعلق المصلحة بالخطاب الذي يفهم به المراد من
وجه جلي كما لا يمتنع تعلقها بما يفهم من وجه خفي ولهذا اختلف
البيان لمصالح العباد وما كلفوه فورد بعض ذلك بالعقل وبعضه
بالسمع واختلف بيان ذلك من جهة العقل فكان بعضه ضروريا
وبعضه مكتسبا :. وكذلك اختلف البيان السمعي فكان
بعضه جليا وبعضه خفيا فاذا ثبت ذلك لم يمتنع ان يعلم الله
سبحانه ان مصلحة عباده في ان يعرفوا بعض ما كلفوه من جهة
الآيات المتشابهة وان يكون طريق ذلك خفيا ومحوجا الى ضرب
من الاستدلال وان امكن معرفته بالمحكم لان المصلحة تكون في
المتشابه اقوى فلذلك اختاره تعالى في بعض المواضع بحسب
ما علم من مصالح عباده التي لا يعرفونها :. وقد يمكننا ان نشير الى
وجوه من المصلحة في خطابه تعالى بالمتشابه لم يكن ليحصل لو ورد
القرآن كله محكما فمنها ما يرجع الى الموافق ومنها ما يرجع الى
المخالف احدها ان انزاله على هذا الوجه يكون ادعى للمكلف
الى النظر والاستدلال لان السامع للقرآن او القارئ له متى
وقف على المحكم والمتشابه لم يكن بان يتبع احدهما اولى من الآخر
فيدعوه ذلك الى النظر ليعلم ايهما الاولى بالاتباع ومتى نظر علم
ان المحكم هو الاولى بالاتباع وان المتشابه يجب رده اليه ولا

شك ان كل ما يكون المكلف معه اقرب الى اعمال الفكر والنظر في امور
الدين فانه اولى من غيره ۞ ومنها ان المكلف متى وقف على المحكم والمتشابه
ورأى ما في الظاهر كالمتناقض احوجه ذلك الى مباحثة العلما
بالعدل والتوحيد ومراجعتهم لاطلاعهم على حقايق ذلك ۞ ومتى
صار الى مراجعتهم كان اقرب الى معرفة ما يلزمه من علم اصول دينه
ومعرفة صحة اعتقاده لدعايتهم له الى ذلك ولحاجته في فهم ما اشكل
عليه الى معرفة الاصول التي معرفتها سبب النجاة الاقوى ٨
ومنها ان المكلف اذا علم ذلك من حال القران ۞ وانه مشتمل على
محكم ومتشابه لم يكن بتقليد احدهما اولى به من تقليد الاخر لانه ليس
بان يقلد الاية التي تقتضي نفي التشبيه ۞ وهي قوله ليس كمثله شي
اولى من ان يقلد ما خالف ظاهرها من قوله تعالى وجاء ربك ونحوها فيصرفه
ذلك عن الركون الى التقليد الذي هو مهلكة لمن لجا اليه وحبل غرور
لمن تمسك به ولهذا كان سماع العاقل لاختلاف الناس في الملل
والاديان داعيا له الى النظر وصارفا عن التقليد اذ ليس بتقليد بعضهم
اولى من تقليد البعض الاخر فكذلك ما ذكرناه ۞ ومنها ان المكلف متى
علم اشتمال القران على المحكم والمتشابه وكان ممن لا يعتقد الاسلام
ولا يصدق بالقران فانه يظن عند ذلك ان له مطعنا على المتمسكين
بالاسلام فيدعوه ذلك الى النظر فيه ليبلغ غرضه فيظفر بالحجة اللازمة
ويعلم انه كتاب عزيز لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل
من حكيم حميد ۞ فالناظر في ذلك الطالب للطعن فيه وان كان
قصده فاسدا فيجب لانه يتبع المتشابه ويطلبه بنظره ابتغا
الفتنة وابتغا تاويله فان نظره حسن من حيث انه يوديه الى العلم
بالحجة وتكشف له الغطا عن الحق والبصيرة بحقوقه هذا ان الكفار
كانوا يتناهون عن سماع القران ويقول بعضهم لبعض لا
تسمعوا لهذا القران والغوا فيه كما حكى الله تعالى ذلك عنهم
فلما رأوه المتشابه قيل انهم اصغوا الى استماعه طلبا للمطعن
لعلمهم ان الجد والغوا فيه فلما استمعوه وعرفوا انه لا مطعن
لهم فيه لزمتهم حجته ۞ وهذا الوجه الاخير يختص بالمخالفين
والوجوه الاولة تعم كافة المكلفين الناظرين في صحة دينهم

الراغبين في لجاجة نفوسهم ∴ ولا شك أن القرآن لو كان كله محكما لم يقع
فيما ذكرناه مقام المتشابه فعلى ما ذكرناه أن إنزاله على هذا الوجه
الذي أنزله الله تعالى عليه أولى من غيره ∴ وأما الخامس وهو الكلام
في تفصيل المحكم والمتشابه ∴ فاعلم أن ذلك قد يتعلق بباب التوحيد
وقد يتعلق بباب العدل وقد يكون فيما يتبعهما من الأبواب
ويقتضي ذلك الخروج إلى مبالغة في البسط والخروج عن الغرض الذي
قصدناه بهذا الشرح ∴ وقد صنف علماء أهل العدل والتوحيد في
ذلك ما يغني من طلبه ويكفي من رغب فيه ولا بد من أن نورد ههنا
شيئا من ذلك ليكون كالمثال لما ذكرناه ∴ المحكم في باب التوحيد
قوله تعالى قل هو الله أحد ∴ وقوله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير
فإن ذلك مما أحكم المراد به ومعناه مطابق لدلالة العقل إذ
العقل يقتضي كونه واحدا لا ثاني له في القدم والإلهية من
الوجه الذي نذكره من بعد إن شاء الله ∴ ويقتضي أنه لا يجوز
عليه التجزي والانقسام وليس بمؤلف ولا مركب إذ لو كان
كذلك لكان محدثا ∴ ويقتضي أنه لا يجوز أن يكون له مثل من هذه
المحدثات ولا شبيه إذ لو أشبهها لجاز عليه ما جاز عليها من
أمارات الحدوث على ما تقدم بيان ذلك كله ∴ ومن المتشابه
في هذا الباب ما قدمنا ذكره من قوله تعالى ويبقى وجه ربك ونحو ذلك
وإنما كان متشابها لأن الوجه محتمل في اللغة لمعان شتى منها
العضو المخصوص من الإنسان وغيره ∴ وعليه يحمل قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم ∴ ومنها أول الشيء ومقدمته كما يقال
هذا وجه النهار بمعناه أوله ∴ وعليه يحمل قوله تعالى وقالت طائفة
من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار
واكفروا آخره ∴ ومنها خيار الشيء كما يقال هذا وجه المتاع وهذا
وجه القوم أي خيارهم ومنها الجاه والقدر كما يقال لفلان عند فلان
وجه أو ما له عنده وجه وعليه قد يحمل ما روي عن النبي صلى الله
عليه وآله أنه أمر بطلب الحوائج عند حسان الوجوه أي عند
أولي الجاه والمقدار ∴ ومنها نفس الشيء كما يقال هذا وجه
الرأي الصواب أي هذا هو الرأي الصواب وعليه يحمل

قوله تعالى بلى من اسلم وجهه لله وهو محسن اي اسلم نفسه فلذلك
كانت الايات التي يذكر فيها الوجه متشابهة واحتمالها التطويل
فيها لان تحمل كل واحدة منها على ما يليق به من المعاني التي يقتضيها
العقل وتوافق المحكم من القران :. واما قوله تعالى ويبقى وجه ربك
فالمراد به ويبقى ربك ذكر الوجه هاهنا واراد الذات لما قدمنا
من الدلالة ولا يشابه المعاني التي يحتملها هذه اللفظة لا يصح حمل الوجه
عليها سوى ما ذكرنا :. وكذلك قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان هذا من المتشابه ايضا لان لفظ اليد محتمل في اللغة لمعاني مختلفة
منها الجارحة المخصوصة وعليه يحمل قوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما ومنها القدرة والبسطة كما يقال لفلان يد على بني
فلان او لا يد له عليهم ومالي بهذا الامر يد اي قدرة وعليه
يحمل قوله تعالى يد الله فوق ايديهم :. ومنها ان يذكر اليد ويراد بها التاكيد
فيقال هذا ما جنت يداك معناه ما جنيت انت فان الجناية ربما تكون
باللسان وعليه يحمل قوله تعالى ذلك بما قدمت يداك وان الله
ليس بظلام للعبيد ومنها النعمة كما يقال عندي لفلان يد وايادي
اي نعم وعليه يحمل قوله تعالى بل يداه مبسوطتان اي نعماه
في الدنيا والاخرة فلذلك كانت الايات التي يذكر فيها اليد متشابهة
لاحتمالها ما ذكرنا من المعاني ولزم النظر فيها ليلحق منها كل شي
بابه الذي يليق به :. ولا يجوز ان يحمل شي من الايات التي ذكر الله
سبحانه فيها اليد مضافة الى نفسه على الجارحة لما بينا ان
الجوارح لا تجوز عليه سبحانه وكذلك قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى فانه من جملة المتشابه ايضا لان الاستوا
محتمل في اللغة لمعان مختلفة منها الانتصاب كما يقال استوت
القناة واستوى فلان قائما بمعنى الانتصاب :. ومنها
التعديل بين امرين كما يقال استوت كفتا الميزان اذا اعتدلتا
ومنها الاستقرار كما يقال استوى فلان على سريره
اي استقر :. ومنها القصد الى الشي كما قال تعالى

ثم استوى الى السماء اي قصده ؛ ومنها الاستيلاء كما قال
البعيث ؛ قد استوى بشر على العراق اي استولى
فصح ان الايات التي يذكر فيها الاستواء من جملة المتشابه
فيجب حملها على ما يليق بها ويصح فيها ؛ ولا شك ان بعض من
هذه المعاني لا يليق بقوله الرحمن على العرش استوى سوى
الاستيلاء فيجب حمله عليه بمعنى القدرة كاف في التنبيه
على ما سواه فيجب حملها هذه الايات وما اشبهها على ما يقتضيه
التوحيد من الوجوه الصحيحة التي تحتملها فقد رددناها الى الايات
المحكمة التي ذكرناها ووافقنا بين ايات القرآن وادلة العقول فيما
يدل عليه ومتى صرنا فيها الى ما يقوله المشبهة فقد طرحنا الوجه
الصحيح الذي تحتمله الايات على احد احتماليها للوجه الفاسد الذي
تعلقوا به وجاءنا مع ذلك بمحكم الايات وخرجنا عن قضايا العقول
وذلك لا يجوز ؛ وقد يكون المتشابه متشابها بان يكون لفظه مشتركا
بين معنيين او معان كثيرة ومحتملا لها لجوده فقد مر ذكره وقد
يكون متشابها وان لم يكن اللفظ محتملا لا ظاهره الا معنى واحد
لكنا نعلم بالدلالة ان ذلك المعنى غير مراد فيكون الآية متشابهة
اذ لم يعلم المراد بظاهرها وبقي الامر في ذلك مشتبها على السامع
مثاله ؛ قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله فانا نعلم
ان الاذى لا يجوز على الله تعالى ولا يلحقه المضرة فنعلم ان ظاهر الاية
في ذلك غير مراد ؛ وانما المراد ان الذين يؤذون اولياء الله او
يؤذون خلق الله وعباده ونحو ذلك من المعاني الجائزة وعلى
نحو هذا قوله تعالى وجاء ربك فانا نعلم ان المجيء والذهاب لا يجوزان
على الله تعالى فيكون المراد وجاء امر ربك او جاء عذاب ربك او نحو ذلك
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كقوله تعالى واسأل
القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها معناه واسأل اهل القرية
واهل العير لكن حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه

فكذلك هذا ∴ **اما باب العدل** فالمحكم والمتشابه
المتعلقان به اكثر من ان نحصيهما في مثل هذا الباب عبرانا
نذكر ما نحتاج الجملة في مثل هذا الشرح ∴ واعلم ان ادلة
العقول قد دلت على ثبوت الحكمة لله تعالى وانه لا يجوز ان
يفعل الظلم ولا يشاء من القبائح ولا يريدها ولا يرضاها
لما ياتي بيانه في موضعه ان شاء الله ∴ فكل اية من القران
يطابق ظاهرها ما دلت عليه العقول فهي اية محكمة وكل
اية خالف ظاهرها ذلك فهي متشابهة ∴ فمثال المحكم من ذلك
قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فان ظاهر هذه
الاية يفصح بانه تعالى ما خلقهم الا للعبادة التي هي سبب لنيل
الرحمة والظفر بالجنة وهذا يطابق دلالة العقل فهو ما دل عليه
من عدل الله سبحانه وحكمته ولطفه ورحمته ∴ وكانت هذه
الاية محكمة لمطابقة ظاهرها لدلالة العقل وهي وان كانت من
العام المخصوص لخروج من ليس بمكلف منها لفقد بعض شروط
تكليفه كالمجنون ومن جرى مجراه ∴ فذلك لا يمنع من كونها محكمة
لمطابقتها فيما بقي داخلا تحتها لدلالة العقل وتخصيص
العموم لا يمنع من التمسك بظاهره فيما بقي داخلا تحته ∴ فاذا
ثبت كون هذه الاية محكمة لما ذكرنا ثم ورد قوله تعالى ولقد ذرانا
لجهنم كثيرا من الجن والانس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم اعين لا
يبصرون بها ولهم اذان لا يسمعون بها اولئك كالانعام بل هم اضل
اولئك هم الغافلون ∴ فانا نعلم انها من المتشابه لان ظاهرها
يقتضي انه تعالى خلق بعض خلقه للنار ∴ والحكمة تمنع من ذلك
من حيث كان ابتداء الخلق للضرر العظيم بغير الحلو والتعريض
له لا لجلب نفع اعظم منه ولا لدفع ضرر اعظم منه ولا لاستحقاق
وهذا هو الظلم ولا شك انه تعالى لا يفعله لحكمته وعلمه بقبحه
وغناه عن فعله على ما ياتي بيان ذلك فيما بعد ان شاء الله فلم يكن

بد من حمل هذه الايه على وجه يطابق دلاله العقل ويوافق محكم
الكتاب :: وللعلما في معنى هذه الايه تاويلات حملها على واحد
منها وافقت المحكم ودلاله العقل :: منها ان هذه اللام المذكوره
في قوله لجهنم هي لام العاقبه وليست لام العرض والاراده فكانه
تعالى قال ولقد ذرانا لجهنم خلقا يكون المعلوم من حالهم وعاقبه امورهم
انهم يكفرون ويصيرون الى النار :: فاخبر عن ... وهو
خلقه لهم وعاقبه وهو مصيرهم الى النار ولم ... وسطاير
ذلك في اشعارهم ومثل ذلك موجود في اللغه كثير قال الشاعر
ام سماك فلا تجزعي فللموت ما تلد الوالده ::
فاخبر عن عاقبه امر اولادها وانما الى الموت يصير فكان الامر
يلد الا بهذا العرض وان كانت تعلم ان الام انما تقصد بولادته اولادها هذا
العرض اصلا :: وقال اخر اموالنا لذوي الميراث نجمعها ودورنا
لخراب الدهر نبنيها :: فاخبر عن عاقبه امر الاموال والدور
وان كان احد لا يقصد بهذه الاعراض باموالهم ودورهم وهذا
الجنس في اشعارهم كثير شايع ومذكور في القران الكريم في قوله
تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا :: ومعلوم انهم
انما التقطوه لما اخبر تعالى انهم مقصوده بالتقاطه :: وهو قوله
وقالت امراه فرعون قره عين لي ولك لا تقتلوه عسى ان ينفعنا او
نتخذه ولدا وهم لا يشعرون ولكنه لما كان المعلوم من حاله وعاقبه
امره انه يصير لهم عدوا وحزنا اخبر تعالى عن عاقبه الامر وقال فكانهم
لم يقصدوا وسواه فاذا صح في معنى هذه الايه ما ذكرناه وكان في حملنا
قوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم على هذا المعنى طابق دلاله العقل ووافق
محكم القران ومتى حملناه على غير هذا المعنى وجعلنا اللام هاهنا
لام العرض والاراده وعلمنا ان مقصد الله سبحانه بخلق كثير من خلقه
ان يصيرهم الى النار في اصل الخلقه خالفنا ذلك دلاله العقل ومحكم
القران وقد بينت ان الايه اذا احتملت وجهين احدهما يوافق دلاله
العقول ومحكم القران والثاني يخالف ذلك كانت متشابهه وجب

كما قال تعالى
حملهما على الوجه الموافق للادلة دون المخالف اذ الادلة لا تتناقض كما تقدم
بيانه ⁝ ومن جملة ما حملت هذه الآية عليه هو انه اراد بقوله ولقد ذرانا لجهنم
اي ميزنا ما ذرانا بالذر وهاهنا التمييز والتفرقة فكأنه قال ولقد ميزنا لجهنم كثيرا
من الجن والانس والذرو بمعنى التمييز موجود في اللغة ولهذا سميت الرياح ذاريات
لما كانت تميز بعض الاشياء من بعض وتفرق بينها ⁝ ومتى حملت الآية على هذا
الوجه ايضا لم يكن فيها ما يخالف دلالة العقل ولا محكم القرآن ⁝ ومن جملة ما
قيل في هذه الآية ان المراد بها الذرء الآخر وهو خلقه تعالى لهم للدار الآخرة
ولا شك انه يخلق كثيرا من خلقه في ذلك اليوم للنار لاستحقاقهم العقاب
بما قدموه من الكفر والفسوق وعبر عنه مع ان خاطب بلفظ الماضي وهو
قوله تعالى ولقد ذرانا واراد به المستقبل كما في قوله تعالى ونادى
اصحاب الجنة اصحاب النار ونحو ذلك مما ورد بلفظ الماضي وهو يريد
الاستقبال كذلك هاهنا ⁝ ومما قد ثبت على ذلك دلالة وهو انه
تعالى وصفهم بصفة لا تتحقق الا في القيامة ⁝ لانه قال لهم قلوب لا
يفقهون بها ولهم اعين لا يبصرون بها ولهم اذان لا يسمعون بها
وهذه الحالة لا تثبت حقيقة الا في الآخرة ⁝ لقوله تعالى ونحشرهم
يوم القيامة على وجوههم عميا وبكما وصما الآية ⁝ فاما في الدنيا
فقد كانوا يفقهون ويعقلون بها ولولا ذلك لما كانوا مكلفين
وكانوا يسمعون باذانهم ويبصرون باعينهم فثبت ان مراده
بذلك ذروهم في الآخرة ومتى حملت الآية ايضا على هذا المعنى
لم يخالف ادلة العقول ولا محكم القرآن ⁝ ومن جملة المتشابه في هذا
الباب الآيات الواردة في ذكر الضلال والهدى لاحتمال الفاظ ذلك
لمعاني مختلفة ⁝ اما الضلال فقد يكون بمعنى الهلاك كما قال تعالى ان
المجرمين في ضلال وسعر يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا
مس سقر واخبر تعالى انهم ذلك اليوم في ضلال مع النار ومعلوم انه لا
يريد بذلك الكفر والمعاصي لان الآخرة ليست دار تمكن من ذلك
لما تقدم بيانه فلم يبق الا انهم يكونون في عقاب ذلك اليوم وهو الذي
سماه الضلال ⁝ وقد يكون بمعنى الحكم والتسمية فيقال اضل فلان
فلانا اذا حكم بكونه ضالا او سماه بذلك كما يقال اكفر فلان فلانا

اذا حكم عليه بذلك وشهد به ∴ قال الكميت ∴ فطائفة قد أكفروني
بحبكم وطائفة قالوا مسيء ومذنب ∴ وقد يكون الاضلال بمعنى مصادفة
الشيء ضالا او وجدانه كذلك كما يقال قاتلنا بني فلان فما اجبناهم
وساعرناهم فما افحمناهم وسألناهم فما ابخلناهم ∴ اي ما صادفناهم
جبناء ولا مفحمين ولا بخلاء ∴ وقد يكون بمعنى الدعا عن الدين او الاستدراج
الى الكفر كما قال تعالى واضل فرعون قومه وما هدى وكذلك قوله
تعالى واضلهم السامري وقوله تعالى ولقد اضل منكم جبلا كثيرا
افلم تكونوا تعقلون وقوله وما اضلنا الا المجرمون ∴ وقوله وقال
الذين كفروا ربنا ارنا اللذين اضلانا من الجن والانس نجعلهما تحت اقدامنا
ليكونا من الاسفلين ∴ ومعنى الاضلال في جميع ذلك هو الاستدعا الى
الكفر والامر به الى غير ذلك من معاني الاضلال ∴ فاذا ثبت ذلك علمنا
ان الايات المشتملة على الاضلال من جملة المتشابه ∴ وقد علمنا ان مقتضى
عدل الله سبحانه وحكمته ان لا يضل احدا عن الدين بمعنى الصد عنه
والاستدعا الى الكفر والامر به لان ذلك كله قبيح وهو تعالى لا يفعل شيئا
من القبائح لما اتى بيانه من بعد ان شاء الله ∴ ولانه امر بالايمان وحث
عليه فكيف يكون صادا عنه ومضلا للطالبين ∴ فيجب ان يحمل الايات المتضمنة
لذكر الضلال المضاف الى الله سبحانه نحو قوله ويضل الله الظالمين
وقوله يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به الا الفاسقين
وما اشبه ذلك على ما يوافق دلالة العقل التي اقتضت ثبوت
عدل الله وحكمته ويوافق محكم القران الدال على ان الله سبحانه
ما خلق احدا من خلقه الا لعبادته فيحمل ذلك على انه اراد بالاضلال
اهلاك من اجرم باضلاله في الدنيا او عقابه في الاخرة لما قدمنا
ان الهلاك والعقاب يسميان ضلالا او نحو ذلك من المعاني الجايزة
عليه سبحانه دون ان يحمل ذلك على انه اراد به استدعاهم الى الكفر
والمعاصي او ايقاعهم فيها على ما ذهب اليه المجبرة القدرية لان
ذلك مما لا يجوز عليه ولو حمل عليه لخالف دلالة العقل ومحكم القران
واما الايات المتضمنة لذكر الهدى فانما قلنا انها من جملة
المتشابه لان الهدى يحتمل لمعان ثلاثة ∴ احدها الدلالة والبيان
لحكيه قول الله سبحانه شهر رمضان الذي انزل فيه القران
هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان اي دلالة ∴ وثانيها
الزيادة في التوفيق والتسديد لحكيه قوله تعالى والذين اهتدوا

زادهم هدى وآتاهم تقواهم ۞ وقوله ويزيد الله الذين اهتدوا هدى
إلى غير ذلك ۞ فربما الثواب في الجنة وقد سماه الله تعالى هدى
بقوله والذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيهديهم ويصلح
بالهم فأخبر أنه يهديهم بعد القتل والهدى إليه لا يكون بعد القتل
إلا ثوابا لأن الآخرة ليست بدار تكليف وعمل فيكون الهدى فيها
بمعنى البيان أو الزيادة في التوفيق ۞ فإذا كانت لفظة الهدى محتملة
لهذه المعاني كانت الآيات المتضمنة لذكرها متشابهة ووجب
حملها على ما يوافق دلالة العقل ومحكم القرآن ۞ فإذا وجدنا في
القرآن ما يدل على أنه تعالى قد هدى الكفار مع كفرهم نحو قوله تعالى
وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى فأخذتهم صاعقة
العذاب الهون بما كانوا يكسبون علمنا أنه أراد بالهدى هاهنا الدلالة
والبيان ۞ وإذا وجدنا فيه ما يدل على أنه لا يهدي الكفار وغيرهم من
العصاة نحو قوله والله لا يهدي القوم الكافرين وقوله والله لا يهدي
القوم الفاسقين علمنا أنه أراد بالهدى هاهنا الثواب أو زيادة التوفيق
والتسديد الجارية مجرى الثواب في أنها لا تفعل إلا بمن قد عرف
الاهتداء إلى ما أمره وكلفه ۞ فأما متى حملنا كل آية من هذه الآيات على
ما يوافق الحكمة وتقتضيه الأدلة كنا قد رددنا المتشابه إلى المحكم
ووافقنا بين الأدلة ۞ ومتى حملناها على ما تقوله المجبرة القدرية
من أنه أراد تعالى بذلك أنه لا يهدي الكفار إلى طريق الدين بمعنى
لا يرشدهم أدى ذلك إلى تناقض الآيات وتنافي الأدلة واطراح
محكم الكتاب ودلالة العقول لأجل التمسك بوجه مما تحتمله
المتشابه وذلك هو الزيغ الشديد والضلال البعيد وعلى

فصل

هذا النحو يجري الكلام في المتشابه والمحكم ۞
ومن جملة ما ننفي عن الله تعالى الحاجة ويدخل ذلك تحت الكلام
في أنه تعالى غني ۞ لأن الغني هو الحي الذي ليس بمحتاج وهذا
هو المعقول من إطلاق لفظة الغني وهو السابق إلى أفهام
السامعين من أهل اللغة ۞ وإنما ذكرنا الحي احترازا من الجماد
فإنه ليس بمحتاج ولا يجوز وصفه بأنه غني لما لم يكن حيا فثبت أن
الغني هو ما ذكرنا ۞ ومتى أردنا الدلالة على أنه غني دللنا على فصلين

46

احدهما انه حي والاخر انه ليس بمحتاج ؛ وقد تقدم الكلام في انه تعالي
حي ؛ والدليل علي انه ليس بمحتاج ان الحاجه لا تجوز الا علي من جازت عليه
الشهوه والنفار ولا تجوز علي الله سبحانه ان يكون مشتهيا ولا
نافرا فلا تجوز عليه الحاجه ؛ وتحقيق ذلك ان هذه الدلاله مبنيه
علي اصلين احدهما ان الحاجه لا تجوز الا علي من جازت عليه الشهوه
والنفار ؛ والثاني ان الله تعالي لا يجوز ان يكون مشتهيا ولا نافرا
فالذي يدل علي الاصل الاول ان الحاجه هي الدواعي الداعيه الي
جلب نفع او دفع ضرر وهذا هو المفهوم عند اطلاق اسم
الحاجه ؛ الا تري انه متي قيل فلان محتاج فانما يفهم من هذا الكلام ان
له داعيا تدعوه اما الي جلب منفعه او دفع مضره ؛
ولذلك لا يجوز ان يثبت باحدي اللفظين وينفي بالاخر فلا يجوز ان يقال
فلان محتاج ولا داعي له تدعوه الي جلب نفع ولا دفع ضرر ولا ان
يقال فلان له داع يدعوه الي جلب النفع الي نفسه ودفع الضرر
عنها وليس بمحتاج وهذا هو اماره الحقيقه والمنفعه والمضره لا تجوزان
الا علي من جازت عليه الشهوه ونفار الطبع لان المنفعه هي اللذه والسرور
وما ادي اليهما والمضره هي الالم والغم وما ادي اليهما لان هذا هو
المفهوم عند الاطلاق لفظه المنفعه والمضره واللذه هي ادراك
المشتهي ولا شك ان ذلك لا يجوز الا علي من كان مشتهيا وكذلك
فان الالم لا يجوز خلوه الا فيمن يصح ان ينالم به ولا ينالم به الا من
هو نافر الطبع عنه ؛ واما السرور فانه علم الواحد
بحصول النفع له او دفع ضرر عنه او اعتقاده ذلك او ظنه
له ؛ ولا شك ان ذلك لا يجوز الا علي من جازت عليه المنافع والمضار
ولا تجوز المنافع والمضار الا علي من جازت عليه الشهوه والنفار
لما تقدم فهذا بيان الاصل الاول ؛ واما الاصل الثاني
وهو ان القديم تعالي لا يجوز ان يكون مشتهيا ولا نافرا ؛ فالذي يدل
علي ذلك انه لو كان مشتهيا لم يخل اما ان يكون مشتهيا لذاته او
لما هو عليه في ذاته او لعلة ؛ ولا يجوز ان يكون مشتهيا لذاته
او لما هو عليه في ذاته لان ذلك يقتضي ان يكون مشتهيا لكل ما

والهم عكس ذلك وانه علي الالم والحزن والضرر اوهمه او دفع نفع او اعتقاد ذلك او ظنه له

يصح ان يكون مشتهيا له ؛ وذلك يؤدي الى ان يكون ملجا الى خلق المشتهيات
دفعة واحدة والى الزيادة على كل قدر اوجده منها اضعافا مضاعفة
لانه تعالى حكيم يعلم ان له في ايجادها ومضاعفتها نفعا خالصا ولذة
كاملة وليس قدر من ذلك اولى به من قدر ولا جنس اخص به من جنس
وكلما زاد في ذلك زاد التذاذه ؛ وليس عليه في ايجادها ولا في الزيادة
عليها مضرة تصرفه عن ذلك وهذه حال الملجا الى ما قدمناه لان الملجا من
تبلغ دواعيه حد الالجا ومع صارف وكان يجب ان تصير حاله تعالى
اشد من حالة احدنا اذا حضره طعام لذيذ يشتهيه وهو في نهاية
الجوع ولا صارف يحبسه في تناول ذلك الطعام عاجلا ولا آجلا ولا
مشقة فانه يكون ملجا الى تناول ذلك الطعام ؛ وفي علمنا بوجود
افعاله المتباينات شيئا بعد شيء والاقتصار على قدر منها
دون ما زاد عليه دلالة على انه تعالى لا يجوز ان يكون مشتهيا لذاته
ولا لما هو عليه في ذاته ؛ وكذلك لا يجوز ان يكون تعالى نافرا لذاته
ولا لما هو عليه في ذاته ؛ لان ذلك كان يقتضي وجوب كونه نافرا
عن كل ما يصح كونه نافرا عنه لما قدمناه من صفة الذات اذا صحت
وجبت وذلك يؤدي الى ان يكون نافرا عن كل ما هو منفور عنه
فيكون ملجا الى ان لا يخلق شيئا من المنفرات لاجل نفوره عنها فيؤدي
ذلك الى ان لا يوجد شيئا منها وقد علمنا وجودها ؛ فدل على استحالة كونه
نافرا لذاته او لما هو عليه في ذاته ؛ ولو كان مشتهيا او نافرا لعلة
لم تخل تلك العلة اما ان تكون موجبة على سبيل الصحة وهو الفاعل
او موجبة على سبيل الايجاب وهو العلة ؛ ولا يجوز ان يكون الله تعالى
مشتهيا او نافرا لان فاعلا فعله كذلك لما بيناه ان القديم لا فاعل
له ؛ ولا يجوز ان يكون مشتهيا او نافرا لعلة لان تلك العلة لا تخلو
اما ان تكون موجودة او معدومة والموجودة لا تخلو اما ان
تكون محدثة او قديمة ؛ ولا يجوز ان يكون مشتهيا ولا نافرا لعلة
معدومة لان ذلك يؤدي الى ان يكون مشتهيا للشيء الواحد نافرا عنه
لان الشهوة المعدومة ليس بان توجب له كونه مشتهيا للشيء اولى
من ان توجب النفرة المعدومة كونه نافرا عنه فيكون مشتهيا
للشيء الواحد نافرا عنه في وقت واحد وذلك محال ؛ ولا يجوز
ان يستحق شيئا من ذلك لعلل قديمة لما بيناه انه لا قديم الا الله
سبحانه ؛ ولا يجوز ان يستحق ذلك لعلل محدثة اذ لو جاز ان يكون

مشتهيا لشهوة محدثة لجاز ملجا الى خلق الشهوة والمشتهى جميعا
لعلمه بان له منفعة ولذة في خلق ذلك ⁖ ويصير بمنزلة احدنا اذا
اشتد جوعه وبقربه طعام لذيذ لا ضرر عليه في تناوله غير ان بينه
وبينه مسافة يقطعها بخطا يسيرة فانه يكون ملجا الى الخطا ليوصل
بها الى التناول كما انه يكون ملجا الى التناول فكذلك لو كان القديم تعالى مشتهيا
بشهوة محدثة لانه يعلم انه لا يتوصل الى اللذة بادراك المشتهيات
الا بعد خلق الشهوة ⁖ فيؤدي ذلك الى ما ذكرناه من كونه ملجا
اليهما جميعا وبعض ذلك ما ذكرناه اولا وذلك فاسد ⁖ ولا يجوز
ان يكون نافرا لنفار محدث اذ لو جاز ذلك عليه لجاز ان يكون مشتهيا
لشهوة محدثة ⁖ لان مرجع الصفتين ان يصح وجود احدهما بدلا من
صاحبه على حد وجود صاحبه وان يوجب عكس ما يوجبه صاحبه كما
لكل مثله في سائر المتضادات كالحركة والسكون والعلم والجهل والارادة
والكراهة وغير ذلك وقد ثبت ان الله تعالى لا يجوز ان يكون مشتهيا لشهوة
محدثة وكذلك لا يكون نافرا لنفرة محدثة ⁖ واذا ابطلت هذه الاقسام
ثبت انه تعالى لا يجوز ان يكون مشتهيا ولا نافرا فصح ما قلناه من انه
تعالى غني ⁖ وهذا الدليل يقتضي انه تعالى لم يزل غنيا ولا يزال كذلك
ولا يجوز عليه الحاجة بحال من الاحوال

فصل

ومن جملة ما ينبغي
عن الله سبحانه ان يكون مدركا بالابصار في الدنيا والاخرة وهذا
مذهب اهل البيت عليهم السلام وعلماء اهل العدل كافة والمخالف
في هذه المسألة طائفتان احدهما المشبهة فانهم لقولهم بالتشبيه
والتجسيم قالوا بالرؤية ولسنا نكلم هؤلاء في نفي الرؤية لانها
فرع لمذهبهم في التجسيم وانما نكلمهم في الاصل الذي هو القول
بانه تعالى جسم واذا ابطلنا ذلك بطل هذا لا محالة وهم لا
ينازعوننا في انه اذا لم يكن جسما لا يجوز عليه الرؤية ونحن لا
ننازعهم في انه لو كان جسما لجازت رؤيته ⁖ فالواجب هو مكالمتهم
في الاصل الذي هو نفي الجسمانية دون هذا الفرع ⁖ واما
الطائفة الثانية فهم الاشعرية الذين يثبتون رؤيته تعالى بالابصار

في الآخرة في غير جهة من الجهات وعلى غير الوجه المعقول في الشاهد
ترومون بذلك التخلص من التشبيه فتصيرون الى ما لا يعقل
وهذه المسألة يصح الاستدلال عليها بادلة السمع كما يصح بادلة
العقل وهي ومسألة نفي الثاني ∴ وانما صح ذلك فيهما دون ما تقدم
من المسائل لان العلم بصحة السمع يجوز ان يحصل لنا من غير ان
نظر في هاتين المسألتين ولا ان نعلمهما ∴ الا ترى ان العلم
بصحة السمع مفتقر الى ان يعلم صدوره عن صادق لا يختار الكذب
ولا التلبيس ولا شيئا من فعل القبائح اذ لو جاز عليه شيء من ذلك
لم نامن كون السمع او بعضه من جملة ذلك فلا يحصل الثقة بصحته
ما لم نعلم انه لا يجوز عليه شيء من القبائح ونحن لا نعلم ذلك الا ان نعلم
انه عالم بقبح القبائح وغني عن فعلها وعالم باستغنائه عنها وان مرجع
هذه الاوصاف لاختياره القبح اصلا على ما ابيناه ان شاء الله فحصل لنا
نعلم صحة السمع ولا شك ان العلم بذلك لا يحصل ما لم يحصل العلم بما
تقدم على هذه المسألة من المسائل فلذلك لم يصح الاستدلال على ما تقدم
الا بالعقل وانما يرد السمع بذلك مؤكدا للدلالة العقلية ∴ فمن جملة ما
نستدل به على صحة مذهبنا في هذه المسألة الدليل المعروف بدليل
الموانع وقد قدمنا في صدر المقدمة اشارة اليه ∴ وتحريره ان نقول لو
جاز ان يرى الله سبحانه بالابصار في حال من الاحوال لوجب ان نراه الآن
فلما لم نره الآن علمنا انه لا يصح ان يرى في حال من الاحوال ∴ وتحقيق
ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين ∴ احدهما انه لو صح ان يرى في حال من
الاحوال لوجب ان نراه الآن ∴ والثاني انا لا نراه الآن فالذي يدل
على الاصل الاول انه تعالى حاصل على الصفة التي لو راي لما راي الا لكونه
عليها ∴ والواجب منا حاصل على الصفة التي لو راه لما راه الا لكونه عليها
والحواس سليمة والموانع مرتفعة وهذه الامور هي التي معها نرى
المرئيات وانما قلنا انه تعالى حاصل على الصفة التي لو راي لما
راي الا لكونه عليها لان المرئي عندنا انما يرى لكونه في ذاته على
صفة تصح معها رؤيته وهي التي نقول لكنه من اهل العدل هي
مقتضى صفة الذات ككون الجوهر متحيزا ∴ وعند الاشعرية

ان المرئي انما يرى لوجوده :: ولا شك ان القديم تعالى لا يجوز ان يحصل في
الآخرة على صفة في ذاته ليس عليها في الدنيا اذ لا يجوز عليه التغير و لا
الانقلاب ولا شك في كونه تعالى موجودا :: ولا خلاف بيننا و بينهم
ان الله تعالى لا يخرج عما هو عليه الان فثبت ما قلناه من انه تعالى لو رئي لما رئي
الا على ما هو عليه الان :: قلنا والواحد منا حاصل على الصفة التي
لو رآه لما رآه الا لكونه عليها وذلك لان الواحد منا انما يرى المرئيات
لكونه حيا لا آفة به وهذا حاصل لنا وبالباري فينا وقد دخل تحت
ذلك سلامة الحواس :: قلنا والموانع مرتفعة لان الموانع
المعقولة التي تمنع من الرؤية انما هي البعد المفرط والقرب المفرط
والرقة التي تمنع من رؤية اجسام الملائكة واللطافة التي لاجلها
يمتنع علينا رؤية الجن الصغير من الاجسام و الحجاب وكون المرئي في
خلاف جهة الرائي وكون محل المرئي بعض هذه الاوصاف من جملة
الموانع لانه المانع من رؤية اللون لان اللون عرض وهذه الموانع
المتقدمة لا تجوز الا على الاجسام فكان المانع من رؤية اللون هو ان يكون
محله بعض هذه الاوصاف فاذا ثبت ذلك ولا شك ان هذه الموانع
لا تجوز على الله تعالى لانها انما تجوز على الاجسام و الاعراض وقد بينا
انه تعالى ليس بجسم ولا عرض فصح ما قلنا انه تعالى لو جاز ان يرى في حال من الاحوال
لوجب ان نراه الان وهذا هو بيان الاصل الاول :: واما الاصل
الثاني وهو انا لا نراه تعالى الان فهو انا لو رأيناه لعرفناه من طريق المشاهدة
وكان لا يصح اختلاف العقلاء فيه ولا يجوز ورود الشبهة على من عرفه
تعالى وكان يجب فيمن لم يعرفه ان يكون معذورا كما ثبت مثل ذلك فيما يعرف
من طريق المشاهدة ومعلوم خلاف ذلك على ما تقدم بيانه عند ذكرنا
انه تعالى لا يعرف بالبديهة فبان بهذه الجملة انه تعالى لا يجوز ان يدرك
بالابصار في حال من الاحوال :: ه :: واعلم ان هذه الدلالة كما تدل على
انه تعالى لا يدرك بالابصار فانها تدل ايضا على انه تعالى لا يدرك بشيء
من الحواس كالشم والذوق وغيرهما :: وتحرير الدلالة على ذلك هو
ان يقول لو جاز ان يدرك تعالى بشيء من الحواس لوجب ان ندركه
الان ومعلوم انا لا ندركه بشيء منها فصح انه لا يدرك بها في حال
من الاحوال وتحقيق هذه الدلالة يجري على منهاج ما تقدم فلا معنى
لاعادته :: فان قيل ما انكرتم ان الواحد منا يرى المرئيات برؤية

يحصل في حاسته

فمتى حصلت تلك الروية وهي الادراك وهي معنى
زايد على ما عددناه من الشروط ولما كان انتفا المرئيات ؛؛ ومتى فقدت
لم يكن رايا لها ولم يخلقها الله سبحانه لاحد منا في دار الدنيا فلذلك لا نراه
وهو تعالى لا يخلقها للمومنين في دار الاخرة فلهذا لا يرونه ومع تجويز ما
ذكرناه لا يمكنكم ان تقطعوا على الله تعالى لو جاز ان يرى في حال من الاحوال
لوجب ان نراه الان فصل قد قدمنا ذكر الشرايط التي معها تصح
روية المرئيات ومع فقدها تمتنع الروية ؛؛ وما ذكره من المعنى الذي
يسميه المخالف ادراكا لا يجوز اثباته لما يودي اليه من الجهالات الجمة
فاما الوجود فان ذلك لم يمنع ان تكامل الشرايط التي عددناها
فيحصل الواحد منا بحضرة ايبه سليمة وبين يديه جبال شاهقة
او فيلة كبيرة او عساكر عظيمة والموانع فيما قلناه مرتفعة
ولا يحصل له ذلك المعنى الذي زعم المخالف فلا يراها وقد علمنا
ان من يجوز ذلك فقد خرج عن حد العقلا ودخل في حد اهل المكابرة
والعناد ؛؛ ولان الادراك لو كان معنى لم يقع الفصل بين الاعمى والبصير
لجواز ان لا يحصل ذلك المعنى لو احدهما بل كان يودي الى جواز ترجيح حال
الاعمى على البصير بان يحصل ذلك المعنى للاعمى دون البصير ؛؛ لان ذلك المعنى
اذا كان من فعل الله سبحانه لم يمتنع ان يفعله للاعمى دون البصير وكان
يحسن من الواحد منا مع كمال عقله وسلامة حواسه ان يجد لنفسه
عكازة كما يجدها الاعمى واذا سيل عن ذلك اجاب بانه لا يامن ان يكون
في الطريق بيار كثيرة ولا يخلق الله سبحانه في عيني ادراكهما فاتردى
فيها فاخذت العكازة للاحتراز من ذلك ومعلوم عند كل عاقل
قبح صنيع من هذا حاله وخروجه بهذه القضية من حد اهل العقول
واذا كان تجويز ثبوت الادراك معنى يودي الى هذه الجهالات
وجب القضا بنفيه ؛؛ ومن جملة ما يدل على انه تعالى لا يدرك بالابصار
في الدنيا والاخرة من جهة العقل هو دليل المقابلة وموضعه
في المقدمة متاخر عن دليل السمع غير اني رايت تقديمه هاهنا
لانا نعتبر الدليلين العقليين وان ذلك البصر بالمرئيات ؛؛
ونحن نعلم ان الواحد منا يرى بالحاسة والذات بالحاسة لا يرى
الا ما كان مقابلا او في حكم المقابل والقديم تعالى ليس بمقابل ولا

في حكم المقابل فيجب ان لا نرى بالحواس :. وتحقيق ذلك ان هذه
الدلالة مبنية على ثلاثة اصول :. احدها ان الواحد منا يرى بالحاسة
وثانيها ان الرائي بالحاسة لا يرى الا ما كان مقابلا او في حكم المقابل
وثالثها ان القديم تعالى ليس بمقابل ولا في حكم المقابل :. والذي يدل على
الاول ان الواحد منا متى حصلت له الحاسة السليمة صح ان يرى
المرئيات متى تكاملت شرائطها التي نعدد ذكرها ومتى عدمت
حاسته او سقمت استحال ان يرى المرئيات :. وهذه القضية
مستمرة فيه على طريقة واحدة فعلمنا بذلك انه انما يرى بالحاسة
السليمة لانه لا يخل هذه الطريقة بسائر الشروط الا ترى انا انما علمنا
ان كون الحي حيا شرطا في كونه عالما من حيث كان من حصل حيا صح ان يكون
عالما ومتى خرج عن كونه حيا استحال كونه عالما الى غير ذلك من الشروط
والذي يدل على الثاني ان المقابلة متى حصلت بين الرائي والمرئي او ما في
حكمها صح ان يرى المرئيات ومتى فقدت المقابلة وما في حكمها استحال ان
يرى المرئيات :. الا ترى ان احدنا لا يصح ان يرى بحاسته ما خلف ظهره لما لم
تحصل المقابلة او ما في حكمها فعلمنا بذلك ان المقابلة او ما في حكمها شرط في
ذلك على مثل ما تقدم في ان وجود الحاسة السليمة شرطا ونعني بما في حكم المقابلة
ما عداه نرى الواحد منا وجهه مقابلة الاجسام الصقيلة الصافية كالماء والمرآة
ولجوها ان شعاع بصره اذا وقع على الجسم الصقيل انعكس راجعا عنه
لعدم النفوذ وتقويه بشعاع ما وقع عليه فرأى به احدنا كل ما يقابله من
وجه نفسه وغير ذلك وان لم يكن الوجه مقابلا لا غير انه لما كان مقابلا للماء العكس
شعاع بصره عنه كان في حكم المقابلة :. وكذلك ان من يذهب الى ان
الالوان مدركة لحاسة البصر يقول انها في حكم المقابلة من حيث كانت حاله
مع الجسم المقابل قائمة به :. والذي يدل على الثالث هو ما ثبت ان القديم تعالى
ليس بجسم ولا عرض ولا يجوز عليه المقابلة ولا ما في حكمها لان ذلك لا يجوز
الا على الاجسام والاعراض **فان قيل** ما انكرتم ان المقابلة او ما في
حكمها انما كان شرطا في ادراكنا لما ندركه لان ذلك امر يجوز على ما ادركناه
[illegible] ويكون هذا الشرط راجعا الى المرئي من حيث كان ذلك جائزا عليه
لا الى كون احدنا رائيا بالحاسة :. فاذا ثبت ان الله سبحانه لا يجوز عليه
المقابلة ولا ما في حكمها لم يجز ان يشترط ذلك في حقه فلم يمنع [illegible] لما ذكرناه
قلنا لو كان هذا الشرط راجعا الى المرئي لوجب في الله سبحانه ان لا يرى

رؤيته

هذه المرئيات لانها ليست مقابلة له تعالى ولا في حكم المقابلة
للماصح انه تعالى اي انها علمنا ان هذه القضية انما وجبت فيها الامر
يرجع الى كون احدنا رائيا بالحاسة **ومما يدل على ذلك**
من جهة السمع قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير ووجه الاستدلال بهذه الاية ان الله
سبحانه تمدح بنفي ادراك الابصار وهو رؤيتها عن نفسه تمدحا
راجعا الى ذاته واثبات ما تمدح الله بنفيه على هذا الوجه
يؤدي الى انقلاب ذاته والانقلاب على الله سبحانه لا يجوز في الدنيا
ولا في الاخرة فيجب ان يقال بانه لا يرى في الحالين جميعا ⁝ وهذه الجملة
تفتقر الى بيان خمسة فصول ⁝ احدها ان ادراك الابصار هو
رؤيتها ⁝ وثانيها ان الله تعالى تمدح بنفيه عن نفسه ⁝ وثالثها
ان هذا التمدح راجع الى ذاته ⁝ ورابعها ان اثبات ما نفاه من
تعالى لا يجوز ذلك يؤدي الى انقلاب ذاته تعالى ⁝ وخامسها ان الانقلاب
عليه تعالى لا يجوز في الدنيا ولا في الاخرة ⁝ والذي يدل على الاول
وهو ان ادراك الابصار هو رؤيتها ان الادراك وان كان له معان
كثيرة فانه متى علق بالابصار لا يفهم منه الا الرؤية ⁝ وبيان هذا ان
لفظة الادراك لفظة مشتركة بين معان اربعة احدها اللحوق
كما يقال ادرك فلان زمان النبي عليه السلام وزمان الصحابة اي
لحقه ⁝ ومن هذا المعنى قولهم ادركت فلانا في الطريق اي لحقته
وثانيها النضج والايناع كما يقال ادركت الثمرة والفاكهة
بمعنى اينعت ونضجت وثالثها بلوغ الصبي والجارية كما
يقال ادرك الغلام وادركت الجارية ومن ذلك سمي المكلف بالبالغ
المدرك ⁝ ورابعها احساس الجواهر كما يقال ادركت ببصري
كذا وادركت بسمعي كذا بمعنى احسسته ⁝ فاذا كانت لفظة
الادراك مشتركة بين هذه المعاني لم يختص بعضها الا بقرينة
او دلالة ⁝ وقد علمنا انها متى علقت بالبصر ولا يفيد الا الرؤية
الابصار ⁝ وذلك يسبق الى افهام الناس معتبر من اهل العقول

العارفين بلغة العرب عند سماعهم قول القايل ادركت والابصري
اذا رآه بعينه حتى لا تمتري في ذلك من هو سليم الحال ❁ ومما يوضح
ذلك انه لا يصح ان يلتبس باحدى اللفظين مع نفي بالاخر ولا يصح ان
يقول قايل ادركت بصري شخصا وما رأيته بعيني ولا ان يقول رأيت
بعيني شخصا وما ادركته ببصري بل يعد من قال ذلك مناقضا في
كلامه نازلا منزلة من قال ادركت ببصري شخصا وما ادركته
ببصري لان المناقضة في الكلام الاول باسم فرجه للمعنى ومن في الكلام
الثاني من جهة العبارة والمعنى جميعا وهذه امارة الالفاظ المترادفة
على المعنى الواحد فانه لا يجوز اثبات بعضها مع نفي البعض كما ان ذلك
في الجلوس والقعود ❁ الا ترى ان معناهما لما كان واحدا لم يجز ان يثبت
احدهما وينفي الاخر فلا يجوز ان يقول قايل جلست في دار فلان وما
قعدت فيها بل يعد من قال ذلك مناقضا جاريا مجرى من يقول جلست
فيها وما جلست فاذا ثبت بهذا علمنا ان ادراك الابصار هو رويتها

واما الفصل الثاني

فصح الفصل الاول وهو ان الله سبحانه
تمدح بنفي ادراك الابصار عن نفسه فالذي يدل على ذلك وجهان
احدهما اجماع الامة فانهم اختلفوا في انه تعالى تمدح بذلك وانما
الخلاف بينهم في كيفية التمدح فمن قايل يقول انه تعالى تمدح بنفي ذلك
عن نفسه نفيا عاما في الاوقات والاشخاص كافة وهي مقالة
اهل العدل والتوحيد ❁ ومن قايل يقول انه تعالى تمدح بنفي
ذلك عن نفسه في الدنيا دون الاخرة فقد اطبقوا على ان هذا
مما تمدح الله سبحانه به ❁ والثاني الوجه ان نبينه لذلك متوسط
بين اوصاف المدح ولا يحسن ان يتوسط بين اوصاف المدح ما ليس بمدح
والدليل على انه متوسط بين اوصاف المدح ان تقام الاية فيما قبل وبعد
يشهد بذلك الا تسمع الى قوله تعالى بديع السماوات والارض انا
يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم ذالكم الله
ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير ❁ وهذه
الاوصاف كلها اوصاف المدح فصح ما قلناه من ان ذلك متوسط بين

المدائح :: والدليل على انه لا يحسن ان يوصف تعالى باوصاف المدح ما ليس بمدح
ان القائل لو قال فلان سخي تقي عالم ياكل الخبز جواد شجاع كريم لكان قوله ياكل
الخبز في هذا الموضع عيبا من الكلام مستهجنا معيبا عند اهل الفصاحة
وليس ذلك الا لانه وصفه بغير اوصاف المدح ما ليس بمدح واذا
كان كلام الله سبحانه بان لا من الفصاحة في اعلى المراتب وجب صيانته
عن ان يقع فيه هذا النوع من السخف بل يجب صيانته عن كل ما ليس من
جنسه في الفصاحة البالغة والاعجاز التام **واما الفصل الثالث**
وهو ان هذا التمدح راجع الى ذاته :: فالذي يدل على ذلك ان كون الشي
مرئيا او غير مرئي مما يتبع صفة ذاته :: لان الشي انما يدرك على اخص اوصافه
الاترى انا ندرك الجسم على صفته الخاصة وهي كونه متحيزا فصح ان هذا المدح
راجع الى ذاته :: لانه نفى ان ذاته لا ترى :: يوضح هذا انه لا يصح ان يرجع
بهذا التمدح الى نفي فعل من افعاله على ما يزعمه المخالف في هذا من انه تعالى نفى
بذلك الادراك الذي هو فعل من افعاله تعالى متى اوجده فينا ابصرنا المرئيات
ومتى لم يوجده فينا لم نبصر المرئيات :: لانا قد بينا فيما تقدم ان الادراك
ليس بمعنى واوضحنا القول فيه واذا لم يرجع بذلك الى نفي فعل من الافعال
ثبت ان هذا التمدح متعلق بالذات **واما الفصل الرابع**
وهو ان اثبات ما هذا حاله يؤدي الى انقلاب ذاته :: فالذي يدل على ذلك
انه يقتضي خروجه عما هو عليه في ذاته :: لان ما هو عليه في ذاته اذا
كان يقتضي انه سبحانه يتمدح بنفيه لامر يرجع الى ان ذاته مما لا يصح
ان يدرك عليه لا لاجل مانع اخر فمتى قلنا مع ذلك يصح رؤيته
فكانا اوجبنا بذلك خروجه عما هو عليه في ذاته وان يصير ذاته ذاتا
اخرى يصح عليها الرؤية :: وهذا هو الانقلاب **واما الفصل**
الخامس وهو ان الانقلاب عليه تعالى لا يجوز فلكي في بيان ذلك طريقان
احدهما ان نقول ان الانقلاب خروج الموصوف عن صفة ذاته وذلك لا يجوز
والثاني ان معنى الانقلاب هو ان يصير بصفة بعض المحدثات كالاجسام
والاعراض لان المعقول من الانقلاب ان يصير ذاته بصفة ذات اخرى
وذلك يؤدي الى ان يكون محدثا :: وهذا ثابت الدلالة على انه تعالى قديم

ولا يجوز عليه الانقلاب وهذا هو معنى ما يوجد في كلام اهل التوحيد فان
ذلك يؤدي الى الحاق النقص بالله تعالى ∴ ونصره هذا المدح جار مجرى قوله
تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تاخذه سنة ولا نوم وقوله
يُطعِم ولا يُطعَم فان ذلك لما كان مدحا راجعا الى ذاته لم يجز اثبات ما نفاه
على هذا الوجه في الدنيا ولا في الاخرة وكذلك هو مسلّم **فان قيل**
ما انكرتم ان يكون المراد بالادراك المذكور في الاية هو الاحاطة فيكون
المدح متوجها بنفي ذلك عن نفسه لمدح ما سبق بالاحاطة به تعالى فلا بد ان ذلك على
انه لا يرى بالابصار **قلنا** الادراك ليس من الاحاطة في شي
ولا يعرف لذلك اصل في اللغة ولذلك ليس كل واحد منهما بدون
صاحبه ويستعمل احدهما حيث لا يصلح للاخر فيقال احاط السور
بالمدينة ولا يصح ان يقال ادرك السور المدينة ويقال ادركت
السماء وان كان لا يصح ان يحيط بها فيبطل ما ظنه السائل **فان قيل**
اي مدح لله سبحانه في ان لا يرى بالابصار والمعدومات واكثر الاعراض
بالاجماع تشاركه في ذلك ولو اقتضى ذلك مدحا فيه تعالى لاقتضى مدحا
لكل ما لا يرى بالابصار ومعلوم خلاف ذلك **قلنا** انما كان
نفي الرؤية عنه سبحانه مدحا لانضمامه الى قوله تعالى وهو يدرك
الابصار من حيث اقتضى تميزه عن غيره ∴ ولا يمتنع ان لا يكون الشي
لمجرده مدحا فاذا انضم الى غيره كان مدحا كما قلنا مثل ذلك في قوله
تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم فان ذلك انما كان مدحا لانضمامه الى
قوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم وان لم يكن مدحا لمجرده لان
الجمادات والاعراض لا تاخذها سنة ولا نوم ايضا وقد شاركته
في ذلك **فان قيل** ما لا يكون مدحا لمجرده لا يجوز ان يصير مدحا
بانضمام غيره اليه اذ لو جاز ذلك لكان قولنا ياكل الخبز مدحا بانضمام
اليه اذا انضم الى قولنا عالم او زاهد ومعلوم خلافه **قلنا**
انما كان نفي ادراك الابصار له تعالى مدحا لانضمامه الى اثبات ادراكه
لها لان ذلك يقتضي تميزه عن سائر الاشيا وبينونته عنها فان
الاشيا تنقسم اربعة اقسام ∴ احدها يُرى ويَرى وهم الاحيا
من الخلق واهل السلامة من الافات المانعة من الرؤية ∴ وثانيها
يُرى ولا يَرى وهي الجمادات والالوان على حسب الاختلاف الواقع

فيها :. وان الله لا يُرى ولا يَرى كما العلم من حال المعدومات وسائر الاعراض
بالاجماع وان العمى لا يُرى ولا يَرى وهو الله تعالى دون غيره فلما كان ذلك
يقتضي التمدح به من غيره ولميزه على سائر المعلومات وجملة المحدثات
كان مدحا خلاف قول القائل فلان اسود عالم لان ذلك لا يقتضي تميزه
عما سواه فان قيل ان هذه الاية التي ذكرتموها انه عامة تقتضي نفي
الرؤية في عموم الاشخاص وسائر الاوقات وهاهنا اية خاصة تقتضي
اثبات الرؤية لبعض الاشخاص وهم المومنون وفي بعض الاوقات وهي
اوقات الاخرة وذلك قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة :. ومن اصلكم بناء العام على الخاص اذا كان التاريخ بينهما مجهولا وان
كانا متقارنين فالخاص اولى ان يعمل به فيما تناوله ويعمل بالعام فيما عدا
ذلك بالاجماع فيقتضي هذه الاية ان المومنين يرون الله سبحانه في
الاخرة بالابصار فلا يصح ما ذكرتموه قلنا انما ذكرناه من الاية لا
يصح تخصيصها في حال من الاحوال لانها تمدح من الله تعالى بمدح فيما يرجع
الى ذاته عن نفيه تمدحا راجعا الى ذاته وان خلاف ذلك لا
يجوز عليه في الدنيا ولا في الاخرة فبطل ما ذكره على ان تخصيصها
لو كان ممكنا لم يصح تخصيصها بقوله تعالى الى ربها ناظرة لان النظر لا يفيد
الرؤية بدليل ان القائل من اهل اللغة يقول نظرت الى فلان فرايته
فيعقب النظر بالرؤية ويجعلها حاصلة به :. وذلك يدل على انها غيره
ويقول نظرت الى فلان فما رايته ونظرت الى الهلال فلم اره فيثبت
النظر وينفي الرؤية وذلك يدل على انها غيره :. اذ لو كان النظر هو الرؤية
لتناقض الكلام وصار بمثابة من يقول رايت فلانا فما رايته او رايت
الهلال فلم اره فلما علمنا ان قول القائل نظرت الى الهلال فلم اره
كلام صحيح علمنا ان النظر ليس هو الرؤية :. وكذلك يقول القائل منهم
ما زلت انظر فلانا في السوق او المسجد حتى رايته فيجعل الرؤية
غاية للنظر والشيء لا يكون غاية لنفسه فصح بذلك ان النظر ليس هو
الرؤية وذلك ظاهر فاذا لم يكن النظر من الرؤية في شيء لم يصح تخصيص
قوله تعالى لا تدركه الابصار بهذه الاية :. لان من حق المخصص للعموم
ان يدل على نقيض ما يدل عليه العموم حتى يخرج بعض ما يتناوله العموم
وهذا غير ثابت في النظر من حيث لم يكن مفيدا لاثبات الرؤية
التي انتفى قوله تعالى لا تدركه الابصار نفيها على الاطلاق وانما النظر

لعظمه مشتركة بين معان جمة كما تقدم من بيان ذلك ⁖ ومتى علق
النظر بالعين افاد تقليب الحدقة السليمة في جهة المرئي التماسا لرؤيته
ولا يجوز ان يكون الله سبحانه في جهة عندنا وعند محققي هذه
المسألة وهم الاشعرية ومن قال بقولهم واذا استحال ذلك عليه سبحانه
لم يكن ان يقلب احد ما حدقته في جهته ملتمسا لرؤيته تعالى فلم يصح
التمسك للمخالف بهذه الاية بوجه من الوجوه فان قيل
واذا كان قوله تعالى الى ربها ناظرة لا يفيد الرؤية فما معنى النظر هاهنا
قلنا قد روي فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله
عنهم تأويلان ⁖ احدهما ان النظر هاهنا بمعنى الانتظار لثواب الله تعالى
واحسانه ⁖ فروي عن امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام
انه مر برجل رافع يده الى السماء شاخص ببصره فقال يا عبد الله
اكفف من يدك واغضض من بصرك فانك لن تراه ولن تناله فقال
يا امير المؤمنين ان لم اره في الدنيا فسأراه في الآخرة فقال له علي عليه
السلام كذبت بل لا تراه في الدنيا ولا تراه في الآخرة اوما سمعت
الله عز وجل يقول لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو
اللطيف الخبير ان اهل الجنة ينظرون الى الله عز وجل كما ينظر
اهل الدنيا ينظرون ما يأتيهم من خيره واحسانه فتأول النظر
على معنى الانتظار ⁖ وكذلك روي عن ابن عباس رحمه الله في قوله تعالى
الى ربها ناظرة قال ينظر ما يأتيها من الثواب واما الله عز وجل
فلم تره عين ولا تراه عين ⁖ وروي نحو ذلك عن مجاهد وسعيد
ابن جبير والنظر بمعنى الانتظار ظاهر في اللغة ⁖ قال الشاعر
فان يك صدر هذا اليوم ولى فان غدا لناظره قريب ⁖ ه ⁖ اي لمنتظره
وقال آخر وجوه يوم بدر ناظرات الى الرحمن يأتي بالخلاص ه
وامثال ذلك كثيرة وليس لاحد ان يقول كيف يجوز ان يكون اهل الجنة
منتظرين لما يأتيهم من الخير والمنتظر في غم وحسرة ⁖ ومعلوم ان اهل
الجنة لا يدخل عليهم غم ولا حسرة ⁖ لانا نقول المنتظر انما يكون في
غم وحسرة اذا كان محتاجا الى ما ينتظره وغير واثق بوصوله اليه
واذا كان في جنات البلد الآمن وهو في حال ذلك ينتظر لذة اخرى
يعلم قطعا وصولها اليه فيشتغل من لذة الى لذة فانه لا يكون في غم ولا

حسرة وهذا معلوم في الشاهد فان احدنا اذا كان على مائدة بعض
الملوك وعليها من انواع النعم الشهية ما تشتهيه الانفس ويلذ له
الآكلون وكانت الوان الاطعمة تاتي عليهم شيئا بعد شيء فانهم عند
استعمالهم بالحظ الاول ينتظرون الثاني ولا يكونون في غم وحسرة لعلمهم
انهم مشغولون من لذة الى لذة فكذلك في مسالتنا :: والتاويل الثاني ان
المراد بالنظر المذكور في الاية هو النظر الى ثواب الله عز وجل وهو
تقليب الحدقة السليمة في جهة الثواب التماسا لرؤيته فيكون
قد حذف المضاف وهو الثواب واقام المضاف اليه مقامه وهو
اسم الله تعالى مقامه وجرى ذلك مجرى قوله تعالى واسال القرية التي كنا
فيها والعير التي اقبلنا فيها والمراد اهل القرية واهل العير لكنه حذف
المضاف واقام المضاف اليه مقامه كذلك هذا :: وهذا التاويل مروي
ايضا عن امير المومنين علي عليه السلام وابن عباس وغيرهما فيصح ما قلناه
من انه لا معارضة بين هذه الاية وبين قوله تعالى لا تدركه الابصار وهذا
واضح بحمد الله فان قيل أليس قد روي عن النبي صلى الله عليه واله
قال سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون
في رؤيته وهذا النص صريح يقتضي اثبات رؤية الخلق له سبحانه يوم
القيامة وذلك خلاف مذهبكم قلنا هذا الخبر من اخبار الآحاد
لانه وان كان كثير رواته الا انه ينتهي الى رواية واحد :: ومثل هذه
المسالة لا يجوز ان يعمل فيها على اخبار الآحاد لانها من مسائل الاعتقاد
التي يجب المصير فيها الى العلم ولا يوخذ فيها الا بالادلة القاطعة
واخبار الآحاد لا تقتضي الا غالب الظن وذلك يقتضي وجوب
العمل اذا تكاملت شرائطه :: هذا اذا كان خبر الواحد بريء
الاسناد من المطاعن سليم المتن من الاحتمالات مخلصا من معارضة
الكتاب والسنة له فكيف وهذا الخبر لم يسلم من كل واحد من
هذه الثلاثة العيوب :: اما اسناده فقد روي انه لا يرجع
في اصله الا الى قيس بن ابي حازم وهو رجل كان مطعونا في عدالته
لانه روي انه كان متوليا لبني امية ومعاضدهم على امرهم وهذا من المطاعن
القوية :: وروي انه كان شديد البغض لامير المومنين علي بن ابي
طالب عليه السلام وقد روي عنه انه قال منذ سمعته يقول على

المنبر الغرو الي بعد الاحزاب بريد اهل النهروان وهم الخوارج دخل بغضه
قلبي بغض امير المومنين عليه السلام ومن دخل بغض علي في قلبه فلا يكون مومنا
فضلا عن ان يكون عدلا مرضيا لما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال لا يحبك الا
مومن ولا يبغضك الا منافق وبقوله فيه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه
ولا تعلمن وانه منه هذا الراوي في شي من امور الدين وايضا فمتنه ومعنى المتن
الفاظ الخبر فان الخبر متى صح ظاهره يقتضي اثبات التشبيه الذي لا يقول احد من المسلمين
لانه يفيد ان الله سبحانه يرى في جهة العلو على شكل الاستدارة وهيئة الاشباه
والامارة :. وهذا لا يقول به قائل ممن صاروا في هذا الوجه الى التاويل لم يكن للقول بان التاويل
اخوفين غيرهم فنظر من هذا الوجه بقلبهم الظاهر :. ولان الرويه لفظة مشتركة
بين العلم والادراك واستعمالها فيهما ظاهر قال الله سبحانه الم تر كيف فعل ربك
باصحاب الفيل وقال الم تر كيف فعل ربك بعاد ونحو ذلك ومعنى الرويه هاهنا العلم
لان النبي صلى الله عليه لم يشاهد عادا ولا اصحاب الفيل وقال الشاعر :.
رايت الله اذ سمى نزارا واسكنكم بمكة قاطنينا :. اي علمت فكما انها مستعملة
في ادراك العين وكذلك قد تستعمل في العلم فليس اولى ان تحملوها على ادراك الابصار
اولى من ان تحملها على المعرفة بل هي تسقط تعلقهم بالخبر لانهم لا يكونون به اولى
من خصومهم بل حملنا الرويه على ان المراد بها العلم اولى لمطابقة ذلك لادلة العقل
والسمع التي ذكرناها فيكون معناه انكم ستعلمون ربكم يوم القيامة وفائدة
تخصيصه يوم القيامة بالذكر لان الخلق كافة يعرفونه ذلك اليوم وان لم يعرفه
في الدنيا الا بعضهم وانما مثل ذلك بروية القمر لوجهين :. احدهما ان العلم به
يقع الحصول في الاخرة لكافتهم كما يحصل العلم بالقمر ليلة البدر لكل من شاهده
والثاني ان العلم به سبحانه يحصل في الاخرة ضروريه فلا يحتاجون فيه الى
نظر واستدلال لانكم تعرفونه هناك كما تعرفون ان العشرة اكثر من الخمسة
فهو في الجلاء والظهور بمنزلة القمر ليلة البدر :. واذا كان الخبر معرضا
لهذه الاحتمالات لم يصح تعلقهم به من هذا الوجه ايضا :. واما ما يعارض
به هذا الخبر في حمل الرويه المذكورة فيه على ادراك الابصار والايه التي
قد مر ذكرها من القران وغيرها وكذلك فقد ورد اخبار كثيرة كلها معارضة
له :. فمنها ما روي عن سمرة بن جندب انه قال سالنا رسول الله صلى
الله عليه واله هل نرى ربنا في الاخرة قال فانتفض ثم سقط ولصق بالارض
وقال لا يراه احد ولا ينبغي لاحد ان يراه :. وروي عن جابر بن عبد الله
انه قال رسول الله صلى الله عليه واله ان احدا لا يرى الله في دنيا ولا اخرة
وروي عن جابر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اعلموا

صح

انكم لن تروا الله في الدنيا ولا في الاخرة :: فليس تمسكهم بذلك الخبر الواحد اولى من التمسك بهذه الاخبار بل التمسك اولى بها لوجهين :: احدها مطابقتها لادلة العقل والسمع التي قدمنا ذكرها :: والثاني انه يمكن التمسك بها ان يتاول ذلك الخبر على ما قدمنا من ان المراد به العلم وهو تاويل صحيح في اللغة والشرع ولا يمكن المتمسك بذلك الخبر في ان الله سبحانه يرى بالابصار ان يتاول هذه الاخبار على معنى صحيح لانه ان حملها على ان المراد بها ان احدا لا يعرف الله سبحانه في الاخرة كان ذلك باطلا لانه ما من احد الا وهو يعرف الله ذلك اليوم لما قدمنا سانه يكون من حمل الروية المذكورة في ذلك الخبر على الادراك طارحا لهذه الاخبار وذلك لا يجوز :: فاذا صحت هذه الوجوه بطل تعلق المخالفين بهذا الخبر واشباهه لا يجوز به على ان الله سبحانه يرى بالابصار في الاخرة وهذا واضح لمن تامله

فصل

ومن جملة ما يكمل به التوحيد لله تعالى العلم بانه سبحانه المنفرد بصفات الالهية وانه لا يشاركه في ذلك مشارك :: وهذا هو معنى التوحيد ويدخل في ذلك العلم بنفي القديم الثاني :: والدليل على ذلك انه لو كان معه سبحانه قديم لوجب ان يكون مثلا له ولا يجوز ان يكون لله تعالى مثل :: والمقصود بذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه لو كان معه قديم لوجب ان يكون مثلا له :: والثاني انه لا مثل لله سبحانه :: فالذي يدل على الاصل الاول ان القدم صفة من صفات النفس والاشتراك في صفة من صفات النفس يوجب التماثل وقد تقدم بيان ذلك :: فاذا كان من حق المثلين ان يشتركا في كل ما يجب ويجوز ويستحيل فلو كان هاهنا قديم اخر لوجب ان يكون عالما قادرا حيا كما وجب ذلك لله سبحانه فيثبت انه لو كان معه قديم اخر لوجب ان يكون مثلا له :: واما الذي يدل على انه لا مثل لله سبحانه فانه كان يجوز ان يتفقا في المراد ويجوز ان يختلفا لان من حكم كل قادرين صحة اختلافهما وتمانعهما وهذا معلوم في الشاهد الا ترى انه ما من قادرين في الشاهد الا ويصح ان يريد احدهما احداث ضد ما يحدثه الاخر لما نعلمه من صحة اختلاف دواعيهما وانه لا يمتنع ان يدعو احدهما الداعي الى احداث ضد ما احدثه الاخر :: وانما وجب ذلك فيهما لكونهما قادرين يدلك انهما لو كانا عاجزين لما وجبت فيهما هذه القضية فاذا ثبت ذلك لم يمتنع ان يريد احدهما تحريك جسم في حال ما يريد الاخر تسكينه فلا يخلو الحال من امور ثلاثة اما ان يوجد مرادهما معا فيكون الجسم متحركا

ساكناً دفعة واحدة وهذا محال ∴ وإما أن يتعذر مراد كل واحد منهما
فيخلو الجسم عن الحركة والسكون معاً وذلك محال ∴ وهذا التقدير إنما يصح
في أول أحوال حدوث الجسم لأنه لو كان موجوداً أما فيما الحال كان في جهة
لمعنى هو إما حركة أو سكون فلا يؤدي امتناع مراديهما إلى ذلك
الخلو من الحركة والسكون ولكن امتناع مراديهما معاً دليل على عجزهما
وتناهي مقدورهما على الأحوال كلها **وأما** أن يوجد مراد أحدهما دون
الآخر فمن وجد مراده فهو الإله القديم ومن تعذر مراده فهو إما ممنوع أو عاجز
والمنع والعجز لا يجوز إلا على من هو قادر بقدرة والقادر بالقدرة يجب
أن يكون جسماً ∴ لأن القدرة لا يتأتى الفعل بها إلا باستعمال محلها في
الفعل أو في سببه ضرباً من الاستعمال ∴ ألا ترى أن الواحد منا لو حاول
حمل ثقيل بيده اليمنى فلم تمكنه فإنه يستعين باليد اليسرى فدل ذلك
على ما ذكرنا من استحالة الفعل بقدرة إلا باستعمال محلها في الفعل أو
في سببه ∴ والجسم يجب أن يكون محدثاً ∴ وصانع العالم لا يجوز أن
يكون محدثاً لما بينا من الدلالة على أنه قديم ∴ وهذا معنى قولنا في المقدمة
والعاجز لا يكون صانعاً **فإن قيل** ما أنكرتم أن يكون معه قديم
آخر على مثل صفاته ويكون كل واحد منهما حكيماً لا يفعل إلا الحكمة والصواب
وعالماً بأن صاحبه لا يفعل إلا مثل ذلك فمتى أراد أحدهما إحداث فعل
لم يرد الآخر إحداث ضده لعلمه بأن فعل صاحبه حكمة وصواب ولا
يليق بالحكيم أن يفعل إلا الحكمة والصواب ∴ فلذلك لا يمتنع من التمانع
ما ذكرتم **قلنا** إنما بينا الدلالة على تقدير التمانع وذلك لا
يفتقر إلا إلى صحة التمانع دون وقوعه **وما** ذكره السائل
من حكمتهما فإنه يمنع من وقوع التمانع لا من صحته وإمكانه لأن
إمكانه لا يحتاج إلا إلى كونهما قادرين فقط إذ لو لم يكن التمانع ممكناً
بينهما لم يكونا قادرين أصلاً ومتى كان التمانع ممكناً بينهما صح تقدير التمانع
والتقدير في هذا الباب يكشف عما يكشف عنه التحقيق ألا ترى
أنا نقول لو صارع زيد الأسد لصرعه الأسد فإنا نعلم
بهذا التقدير أن هذا الأسد أقوى من زيد وإن لم تقع المصارعة بينهما
بل نعلم تفاضلهما في القدرة بتقدير التمانع بينهما فكذلك في **مسألة**

والحكمة وان منعت من شي فانما المنع من وقوع الصانع ونحن لا نلبسه ولا
نحتاج الى اثباته في دلالتنا وكيف نلبس الدلالة على وقوع الصانع وذلك يقتضي اثبات
الباني الذي اثبتنا الدلالة على نفيه وهذا ظاهر ∴ على انه لا يمتنع ان يستاوي
فعلان في باب الحكمة وان كانا ضدين في الجنس كالبياض والسواد والحركة والسكون
وان اراد احدهما تسويد جسم في حال ما اراد الاخر تبييضه او اراد احدهما تحريكه
في حال ما اراد الاخر تسكينه وكان الفعلان جميعا مع تضادهما متساويين في ان
كل واحد منهما حكمة وصواب لم يخل الحال من الاقسام التي ذكرناها وفي ذلك ثبوت
ما اوردناه من الكشف عن عجز احدهما لا محالة ▲ وهذه المسألة مما يصح الاستدلال
عليها بالسمع كما يصح بالعقل لان العلم بصحة السمع لا يفتقر الى العلم بهذه المسألة
وقد ورد في القران الكريم الدلالة على ذلك في ايات كثيرة بعضها يقتضي التصريح
بالوحدانية نحو قوله تعالى قل هو الله احد ∴ وقوله وما من اله الا اله واحد
وقوله فاعلم انه لا اله الا الله الى غير ذلك مما ينطق ظاهره بالتوحيد الصريح
وبعضها يقتضي التنبيه على الاستدلال بطريقة التمانع كقوله تعالى ما اتخذ
الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على
بعض سبحان الله عما يصفون ∴ فان قوله سبحانه اذا لذهب كل اله
بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ينبه على الممانعة والمغالبة التي قدرناها
وبينا موجبهما وكذلك قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فسبحان
الله رب العرش عما يصفون ∴ فانه ينبه ايضا على دلالة التمانع لان الفساد
انما يكون بالتمانع ويصح ذلك بالتقدير الذي ذكرناه فهذا ما انتهى
اليه الشرح من مسائل التوحيد التي هي اصول يلزم تحصيلها بادلتها
وتحقيقها والله ولي التوفيق ▲

باب القول في العدل

اعلم ان العدل في اصل اللغة هو مصدر يقال عدل فلان يعدل عدلا
اذا فعل العدل وهو ايفاء حق الغير واستيفاء الحق منه ثم صار اسما
لمن يكثر فعل العدل يقال فلان عدل اذا كان معروفا بذلك فسمي باسم الفعل
كما يقال فلان رضي ▲ واعلم ان مراد اهل العلم من المسلمين
بقولهم ان الله تعالى عدل هو ان جميع افعاله حسنة ∴ وانه لا يفعل
القبيح كالظلم والعبث ونحوهما ولا يخل بالواجب كالتمكين لمن
كلفه والبيان لمن خاطبه واللطف لمن كان له لطف عنده ∴ وتعويض
من ابلاه بشي من محن الدنيا واثابة من اطاعه ولحب معاصيه ∴ على حسب

٤٤

مانا في شاهد ذلك من بعد ارسال الله ⁂ وهذا هو مرادنا بقولنا في المقدمة ونعلم انه تعالى عدل حكيم ليس في افعاله ظلم ولا عبث ولا سفه لان ذلك كله قبيح ⁂ والعلم ان اقامة الدلالة في ذلك لا تقع موقعها في الكشف والايضاح مالم نذكر انعة فصول ⁂ احدها معاني هذه الالفاظ التي هي الظلم والعبث والقبح لان من لم يعرف هذه الامور لم يتضح منه ان ينفيها عن الله سبحانه بل يما ينفي عنه شيا من العدل الحسن لظنه انه ظلم وجور وقبح وان يثبت لله شيا من الظلم القبيح لظنه انه عدل حسن ⁂ وثانيها الكشف عن قبح الظلم والعبث لانه لو لم يثبت قبحهما لم يصح نفيهما عنه سبحانه لاجل القبح وثالثها اثبات الوجه الذي لاجله قبح ذلك في الشاهد لان من لم يعرف الوجه الذي لاجله قبح القبح في الشاهد لم يصح نفي ذلك عن الله سبحانه ⁂ ورابعها اثبات ان ما قبح من الافعال في الشاهد لو وقع على وجه متى وقع من الله سبحانه على ذلك الوجه كان قبيحا لا محالة لان من لم يعرف ذلك لم يصح منه ان يستدل على ان الله سبحانه لا يفعل شيا من القبح لتجويزه ان ما يقبح منا لا يقبح منه سبحانه ⁂ فاما الظلم فهو الضرر العاري عن جلب نفع الى المضرور اعظم منه او دفع ضرر عنه اعظم منه او استحقاق لسبب سابق من جهته هذا هو الصحيح في حد الظلم عند اهل العدل وانما قلنا ان هذا هو الظلم لان كل من علم ضررا هذا حاله علمه ظلما ومن لم يعلمه بهذه الصفة لم يعلمه ظلما ⁂ الا ترى ان العقلا متى راوا رجلا يقطع يد اخر وانهم لا يعلمون كون ذلك القطع ظلما حتى يبحثوا عن حقيقة الامر فان كان ذلك القطع لدفع ضرر اعظم منه لجواز ان تكون تلك اليد اكلة متى لم يقطع اليد سرت تلك الاكلة الى سائر الجسد اخرجوا ذلك القطع بذلك الوجه من ان يكون ظلما قبيحا ⁂ وكذلك ان كان القطع باستحقاق لجواز ان يكون قصاصا او حدا وكذلك ما متى راوا رجلا يضرب صبيا ضربا موجعا وعلموا انه ابوه او مودبه يضربه لتاديب فانهم لا يقضون بكون ذلك الضرب ظلما لما يلحقه من نفع الادب ومتى علموا ان قطع اليد والضرب وقعا عاريين عن جلب منفعة اعظم منهما او دفع مضرة اعظم منهما علموا كل واحد منهما ظلما قبيحا فبان بهذا ان الظلم هو ما ذكرنا ⁂ واما العبث فهو الفعل الواقع من العالم به عاريا عن غرض مثله ⁂ وانما قلنا ان هذا هو العبث لان كل من علم فعلا

هذا حاله علمه عبثا ومن لم يعلمه بهذه الصفة لم يعلمه عبثا :. الا ترى
ان العقلاء متى رأوا من حملا يصعد حملا ثقيلا على مشقة فانهم لا يعدون
يكون ذلك الصعود عبثا لتجويزهم ان الحامل فيه غرضا صحيحا لجواز ان يجلب
الى نفسه به نفعا او يدفع عنها ضررا لا يتم له ذلك الا بالصعود :. ومتى علم
انه لا غرض له في ذلك عار عن نفع او دفع ضرر علموه عبثا :. وكذلك اذا علموا
انه فعل ذلك الصعود لغرض حقير يمكن حصوله بدون تكلف ذلك
المشي لجواز ان يطلع ذلك الجبل الشاهق ليعرف مقدار طول الوقت الى العشر من اوقات
الصلاة فانهم يعلمون ذلك عبثا لانه احتمل مشقة يسيرة لمكنة تحصيله من دونها فصح
ان العبث ما ذكرنا ه واما القبيح فهو ما ليس للقادر عليه ان يفعله
وان شئت قلت ما للاقدام عليه مدخل في استحقاق الذم وانما قلنا ان هذا هو
القبيح لان من عرف فعلا هذا حاله علمه قبيحا ومن لم يعلمه بهذه الصفة
لم يعلمه قبيحا الا ترى ان من جوز في بعض القبائح انه مما للقادر عليه
ان يفعله :. او جوز ان لا يستحق بالاقدام عليه شيئا من الذم بوجه من
الوجوه فانه لا يعلمه قبيحا فثبت ان القبيح هو ما ذكرنا :. واما
الثاني وهو ان الظلم قبيح وكذلك العبث والعلم بقبحهما على الجملة ضروري
ولهذا اشترك العقلاء فيه ولا يستند العلم بذلك الى نظر في دلالة اصلا
ويعلمه من لا يعرف الشرائع كالبراهمة والملحدة ولا يصح ان يقال ذلك معروف
بالسمع من دون العقل ه واما الثالث وهو ان القبيح انما يقبح
لوجه يقع عليه :. فاعلم ان الظلم لا يقبح الا لكونه ظلما وهو كونه ضررا
عاريا عن نفع او دفع او استحقاق كما تقدم بيانه :. وانما قلنا
ذلك لانه متى ثبت كون الضرر ظلما ثبت كونه قبيحا :. ومتى خرج عن كونه
ظلما لم يكن قبيحا فثبت انه انما كان قبيحا لكونه ظلما لان بهذه الطريقة
يثبت تأثير المؤثرات من الشروط والعلل والاسباب :. ولذلك
فان كل من علم الضرر ظلما علمه قبيحا ومن لم يعلمه ظلما لم يعلمه قبيحا الا ترى
ان من جوز في الضرر انه ليس بظلم بل وقع لنفع او دفع او استحقاق
فانه لا يعلم قبحه وانما يعلم قبحه متى علم كونه ظلما وكذلك القول
في العبث لانه قبح لكونه عبثا :. يدل ان كل ما دخل في باب العبث
كان قبيحا ولا يعلم قبحه من لم يعلم كونه عبثا بل اعتقد فيه غرضا
صحيحا :. ومع ذلك ان العلم بقبح الفعل لا يحصل الا بعد حصول العلم

بالوجه الذي قبح لاجله ذلك الفعل اما على جملة او تفصيل : لانه لو ان احدنا
فيجوز في ظلم معين انه انصاف وعدل او اعتقده كذلك فانه لا يعلمه
قبيحا وكذلك القول في العبث فبان بذلك ان العلم بوجه القبح في
الفعل هو اصل للعلم بقبح ذلك الفعل ٨ واما الرابع
وهو ان كل فعل قبح فهما لوقوعه على وجه فانه قبيح ووقع من الله
سبحانه على ذلك الوجه كان قبيحا ايضا وانما قلنا ذلك لان
القبح في الفعل اذا كان انما يثبت لوجه مخصوص في الشاهد فلو وقع
من الله تعالى فعل على ذلك الوجه ولم يكن قبيحا لقدح هذا في كون ذلك الوجه
مقتضيا لقبح الفعل في الشاهد ولعاد على ما علمناه من قبح الافعال ووجوه
قبحها في الشاهد بالنقض والابطال وذلك لا يجوز : ولان وجه قبح الفعل
قد صار جاريا في اقتضاء القبح مجرى العلة مع المعلول فكما لا يجوز ثبوت
العلة بدون المعلول فكذلك لا يجوز اثبات وجه القبح بدون ثبوت
القبح وهذا بين لمن تامله : فيثبت بهذه الجملة معرفة هذه الافعال
وبان قبحها وبان الوجه الذي لاجله قبحت وبان ان ما قبح من العباد منها
لو وقع من الله سبحانه على ذلك الوجه لكان قبيحا والكلام في سائر القبائح
يجري هذا المجرى ولهذا الاعتبار يذكر البعض عن البعض لانه احوال
كان يجري في اثبات ما لا بد من معرفته بعون الله تعالى ومشيئته ٨

فصل واذا ثبت ان معنى وصفنا لله سبحانه بانه عدل هو انه
لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب وان جميع افعاله حسنة وكان الاخلال
بالواجب يجري في القبح مجرى الاقدام على فعل القبيح : فلهذا اسندنا
على انه تعالى لا يفعل شيئا من القبائح دخل تحت ذلك انه تعالى لا يخل بالواجب
لان الداعي الى الاخلال بالواجب هو الجهل بقبحه او الحاجة اليه
وهذا بعينه هو الذي يدعوه الى الاقدام على فعل القبيح : والاصل
في الدلالة على انه تعالى لا يفعل القبيح شيئا من القبائح : هو انه عالم
بقبحها وغني عن فعلها وعالم باستغنائه عنها ومن كان على هذه الاوصاف
فانه لا يفعل شيئا من القبيح : وتحصيل ذلك ان هذه الدلالة مبنية
على اربعة اركان : احدها ان الله سبحانه عالم بقبح القبائح : وثانيها
انه غني عن فعلها : وثالثها انه عالم باستغنائه عنها : ورابعها ان

مركان بهده الاوصاف فانه لايفعل ساير القبيح :. فالذي يدل على الاول
هو ماثبت من ان الله سبحانه عالم لجميع المعلومات لما قد ثبت من انه عالم
لذاته ومن حق العالم للذات ان يعلم ساير المعلومات :. والقبايح من
جملة المعلومات لا محالة ولو لم تكن معلومة لم تكن شيا :. لان الشي هو ما يصح
العلم به وما لا يكون معلوما ولا يصح العلم به لا يكون شيا اصلا وهذا
معنى ما قلنا في المقدمة من انه لا اختصاص له بمعلوم دون معلوم
والذي يدل على الثاني وهو انه غني عن فعلها القبايح ما قد ثبت من انه
تعالى غني لا يجوز عليه الحاجة وذلك الدليل يدل على انه تعالى غني عن كل حسن
وقبيح :. والذي يدل على الثالث وهو انه عالم بغناه عنها فهو ايضا ما سبق
من انه عالم لجميع المعلومات ومن جملة المعلومات كونه سبحانه غنيا عن
ذلك لا يجوز عليه الحاجة اليه ولا الى غيره :. والذي يدل على الرابع
وهو ان من كان بهذه الاوصاف فانه لا يفعل القبيح هو ما نعلمه من احوال العقلا
في الشاهد فانه متى قيل للواحد منهم ان صدقت اعطيناك درهما وان كذبت
اعطيناك درهما فانه لا يختار الكذب على الصدق اذا كان عاقلا عالما بقبح
الكذب مستغنيا بالصدق عنه عالما باستغنايه عنه وانما الاختيار
الصدق عند ذلك على الصدق لعلمه بقبح الكذب وكونه مستغنيا
بالصدق عنه وعلمه باستغنايه عنه فكذلك القديم تعالى اذا ثبت انه العالم
بالقبيح والاستغنا عنه والعلم بالاستغنا عنه علمنا انه لا يفعل
القبيح اخرى واولى :. وهذه الجملة مبنية على ثلثة فصول :. احدها
ان كل واحد من العقلا لا يفعل عن الكذب في هذه الصورة المذكورة
وثانيها ان امتناعه عنه لا يكون الا لاجتماع الاوصاف التي ذكرناها
وثالثها ان القديم تعالى متى اختص بمجموع هذه الاوصاف فلا بد
ان لا يفعل القبيح احق من الواحد منا :. اما الاول فمعلوم
عند العقلا ضرورة امتناع كل واحد منهم عن الكذب في مثل هذه
الحال والامر في ذلك لا يلتبس على من كمل عقله :. ولهذا اشترك في
الامتناع من ذلك اهل النظر منهم والاستدلال ومن لا حظ له فيهما
كالعوام والمهملين لطرايق النظر ولولا اشتراكهم في العلم الضروري
بذلك لما اشتركوا في الامتناع منه على طريقة واحدة
واما الثاني وهو انهم انما امتنعوا عن اختيار الكذب
لما ذكرنا فالذي يدل على ذلك انه عند اجتماع هذه الاوصاف

يحصل الامتناع عن الكذب وعند زوالها او زوال بعضها يصح
الاقدام على الكذب :. فعلمنا ان اجتماع هذه الاوصاف هو الوجه في
الامتناع عن الكذب :. الا ترى ان الواحد منا لو لم يكن عالما بقبح الكذب
بان يكون معتوها زايل العقل او صبيا لم يكمل عقله فانه يصح ان يختار
الكذب لفقد علمه بقبحه وكذلك لو كان عالما بقبحه ولكنه لم يستغن
بالصدق عنه بان يقال له ان صدقت اعطيناك درهما وان كذبت
اعطيناك درهمين فانه يصح ان يختار الكذب على الصدق للزيادة التي
لا يستغني عنها :. وكذلك فلو بذل له على الكذب درهم وعلى الصدق
درهم وهما متساويان في الحقيقة لكنه اعتقد ان درهم الكذب اوفى
من درهم الصدق فانه يصح ان يختار الكذب لجهله بغناه بالصدق عن الكذب
فبان بهذا انه متى اجتمعت له الاوصاف التي ذكرناها لم يختر الكذب على
الصدق ومتى زالت او زال الواحد منها صح ان يختار الكذب فلذلك جعلنا
العلة في امتناعه من الكذب هو مجموع هذه الاوصاف :. واما
الثالث وهو ان العالم سبحانه متى اختص بهذه الاوصاف كان اولى
بان لا يختار القبيح :. فالذي يدل على ذلك هو ان مجموع هذه الاوصاف
اذا كان هو العلة في امتناع احدنا من الاقدام على القبيح وكانت هذه الاوصاف
ثابتة لله تعالى على اقوى الوجوه والكمال كان بان لا يفعل القبيح اولى
لان تلك العلة ثابتة فيه على حكم واحد فان ان يستمر كان في ذلك الحكم والا
عاد على تلك العلة بالنقض ولو جاز مع ذلك ان يفعل سبحانه القبيح لم
يصح كون هذه الاوصاف علة في امتناع احدنا من القبيح :. وقد علمنا
خلافه :. وهذه العلة هي العلة الكاشفة ومعنى ذلك انا لم نعرفها
تكشف لنا الوجه في امتناع القادر عن فعل القبيح وليست علة
موجبة فيمتنع تعليق فعل المختار بها :. لانه لا يصح تعليق فعل المختار
بعلة موجبة لان ذلك ينقض كونه مختارا فليثبت بهذه الجملة ان الله تعالى لا
يفعل شيئا من القبائح :. وهذا اوضح بحمد الله :.

فصل

فاذا ثبت بما تقدم ان الله سبحانه لا يفعل شيئا من القبائح فقد دخل
تحت ذلك ان الله تعالى لا يخلق شيئا من افعال العباد :. لانه لو كان خالقا للطاعات
منها لكان الامر بها والترغيب فيها والحث عليها عبثا قبيحا اذ لا فايدة
في ذلك فكما لا يحسن امرهم بالوانهم وصورهم التي هي خلق الله سبحانه

فيهم ولا نزعهم فيها احد منهم كان يلزم لو كانت افعالهم مخلوقة لله
تعالى فيهم ان لا يحسن امرهم بها ولا ان يعاقبهم عليها :. وكذلك فلو كان تعالى
خالقا لمعاصيهم لوجب ان يكون فاعلا للقبيح الذي تقدم انه تعالى لا يفعله
سبحانه :. ولكان نهيه عنها وزجره عن فعلها عبثا لا فائدة فيه ووجه
دخول هذه الجملة التي تقدمت انه تعالى لا يعاقب احدا بذنب غيره ولا اخذه
الا بجنايته لان عقاب من لا يستحق العقاب ظلم من حيث كان ضررا عاريا عن
نفع اعظم منه او دفع ضرر اعظم منه او استحقاق وما هذا حاله فهو ظلم
قبيح كما تقدم بيانه وهو تعالى لا يفعل شيئا من القبائح لما سبق :. وقد
اكد تعالى هذه الجملة بآيات كثيرة من القرآن الكريم نحو قوله ان الله لا يظلم الناس
شيئا ولكن الناس انفسهم يظلمون فنفى الظلم عن نفسه ونسبه الى الظلمة
من خلقه ولا يجوز ان يضاف اليه ما نفاه عن نفسه ولا ان ينفى عن الظلمة خلقه ما
نسبه اليهم لان ذلك يكون ردا عليه تعالى وعنادا لكلامه وذلك قبيح
من حيث انه يكون تكذيبا للصادق الذي لا يكذب وتكذيب الصادق كذب
والكذب قبيح :. وكذلك قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلا ذلك
ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار :. فالله تعالى نفى ان يكون خالقا لشيء
من الباطل الموجود بين السماء والارض على سبيل العموم :. وتوعد من ظن
ذلك فيه بالنار والله لا يتوعد بالنار الا من يستحقها فيقتضي هذا ان اضافة
ذلك اليه سبحانه على معنى انه خلقه معصية موجبة في النار :. وهذه
الجملة تفتقر الى بيان لانه اصول :. احدها انه نفى عن نفسه خلق الباطل
على العموم :. وثانيها انه توعد على ظن ذلك فيه بالنار :. وثالثها
انه لا يتوعد بالنار الا من يستحقها فالذي يدل على الاول انه تعالى ادخل
حرف النفي الذي هو ما على اسم الباطل وهو نكرة :. ومن حق النفي اذا دخل
على النكرة ان يعم جميع ما يقع عليه ذلك الاسم كقول القائل ما في الدار رجل
والدليل على عمومه لما يقع عليه انه يصح استثناء اي رجل اراد القائل
ولولا ان النفي عم جميع ما يقع عليه ذلك الاسم لما صح الاستثناء :.
والذي يدل على صحة استثناء كل واحد ممن ذكرنا ان القائل اذا قال ما
في الدار احد يصح ان يقول الا زيدا او عمرا او غيرهما من الرجال والعلم
بصحة ذلك وجوازه حاصل لكل عاقل ضرورة :. والذي يدل على انه
لو لم يكن عاما لما صح الاستثناء ان من حق الاستثناء ان يخرج من الكلام
ما لولاه لوجب دخوله تحته ولا يخرج من الكلام ما لم يدخل تحته يدلك

ان من قال من دخل داري اكرمته فانه يصح ان يقول الا بني فلان وبني فلان
ولا يصح ان يقول الا البغال والحمير وليس ذلك الا لاختصاصه هذا المكان وساولا
لجميع العقلا على وجه الاستغراق صح ان يستثني منهم من شا ولما لم يكن وساولا
لما لا يعقل لم يصح ان يستثني من الخطاب شيا مما لا يعقل وعلمنا ان من حق
الاستثنا ان يخرج بعض ما تناوله الخطاب دون ما لم يتناوله فصار حرف
النفي اذا دخل على اسم نكرة اقتضى عموم ما وقع عليه ذلك الاسم فيكون
قوله تعالى وما خلقنا السما والارض وما بينهما باطلا نصا في انه ليس كل باطل يوجد بينهما
عن ان يكون سبحانه هو الخالق له ⁖ والذي يدل على النار وهو قول الله تعالى انه وعد
من ظن ذلك فيه بالنار فظاهر الاية ينطق بذلك لانه تعالى قال ذلك ظن الذين كفروا
فعلق الظن بالكفر وقال فويل للذين كفروا من النار وهذا اللفظ الوعيد واوفاه
⁖ والذي يدل على النار وهو انه تعالى لا يتوعد بالنار الا من يستحقها فلان يعذب
من لا يستحق العذاب بالنار ظلم لما تقدم بيانه والوعيد بالظلم اخبار بانه يفعله
وذلك قبيح تعالى الله عن ذلك ⁖ وكان ذلك مقتضيا الكفر وهذا الظن معصية موديه
الى النار من حيث تعلق الذم بها واسند الوعيد اليها ⁖ وكذلك قوله تعالى
الذي احسن كل شي خلقه فصرح تعالى بمدحه بانه قد احسن في كل ما خلق وان
كل ما خلقه فهو حسن ولو كانت المعاصي من خلقه لادى ذلك الى احد باطلين
اما ان يقال بانها حسنة وهذا باطل بالاجماع بل هو كفر من قاله واما
ان يقال بان الله لم يحسن كل شي خلقه ⁖ وهذا رد للاية وتكذيب وذلك باطل فصح
بهذا ان الكفر وساير المعاصي ليست من خلقه تعالى ⁖ وانما قلنا ان هذا
بالكتاب لا بالادلة العقلية لان هذه المسايل لا يصح الاستدلال عليها بالسمع
من حيث كانت صحة السمع مبنية على هذه المسايل فاما ما لم يعلم انه تعالى حكيم
لا يجوز عليه شي من الكذب ولا القبح ولا الظهار المعجز على الكذابين لم يصح الاستدلال
بالسمع على شي من المسايل لما تقدم بيانه ⁖ فان قيل ما الظلم ان يكون
الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير رضاه كما قاله بعض المجبرة او تعدي
الحدود كما قاله بعضهم او وضع الشي في غير موضعه كما قاله بعضهم ايضا فاذا
كان ذلك لم يتصور وقوع الظلم من الله سبحانه وان عذب من لا ذنب له وخلده
في النار بغير جناية اصلا لانه في ذلك لا يكون متصرفا الا في ملك نفسه من حيث
ان جميع الخلق مملوكون له ولا يكون ايضا متعديا للحد لانه تعالى لا حد له الحدود
انما هو الذي حد الحدود العباده ولا يكون واضعا للشي في غير موضعه لانه اعلم
بالمواضع من غيره ⁖ قلنا قد بينا ما يستوعب الظلم وانه التصرف

العادي عن نفع او دفع او استحقاق. واوضحنا القول في ذلك ايضا على
كل منصف. فلو وقع من الله سبحانه ضرر هذه صفته لوجب ان يكون ظالما تعالى
الله عن ذلك. فاما قول من قال ان الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير
رضاه فان ذلك باطل لان الواحد منا قد يتصرف في ملك غيره بغير رضاه
ولا يكون ظالما كالذي يتصرف في مال اليتيم لما يعود بصلاح اليتيم وكالذي يتصرف في
مال ابنه (الصغير) لاصلاحه وتقويمه على نفسه وعلى والده سيما الحاجات اليه الى غير
ذلك من الامثلة فان ذلك كله لا يعد ظلما وان كان تصرفا في ملك الغير بغير رضاه
وكذلك فقد يكون ظالما وان لم يتصرف في ملك غيره بغير رضاه كالذي
يقتل مملوكه بنفسه او يقطع يده او يعذب الحيوانات التي يملكها عذابا لا
يعود بمنفعة عليه فانه يعد ظالما وان لم يكن متصرفا في ملك غيره بغير رضاه
وانما يكون ظالما اذا كان تصرفه اضرارا بالغير عاريا عن نفع او دفع او استحقاق
على ما نعلم فسقط ما قاله. واما قول من قال ان الظلم هو تعدي الحدود
فانه باطل ايضا لانه قد يعرف الظلم من لا يعرف الحدود ولا يعرف من حدها كالملحد
والبرهمي وغيرهما من اقسام الكفار فلو كان الظلم هو تعدي الحدود لما
جاز ان يعرفه الا من عرف الحدود ومن حدها لانهما اذا كان المرجع بهما الى معنى
واحد وجب ان يكون العلم باحدهما علما بالآخر لان العلم بالحد هو العلم
بالمحدود فلما علمنا خلافه دل على فساد قول من قاله. واما
قول من قال ان الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه فانه باطل ايضا
لان الواحد منا قد يضرب رقبة غيره بالسيف فان كان ذلك بغير حق
كان ظلما وان كان بحق لم يكن ظلما وموضع الضرب في الحالين واحد فلو
كان الظلم وضع الشيء في غير موضعه لوجب ان يستويا واما ان الفعلان
في ان يكونا ظلمين معا او لا يكونا ظلمين معا لان موضعهما واحد في الحالين فلما
علمنا خلافه دل ذلك على فساد قوله وكذلك فقد يقتل احد بالسر او بليه
ويأتون بمثله ولا يعد ظالما وان وضع كل شيء من ذلك في غير موضعه
فبطل ما قاله وصح ان الظلم هو ما قدمناه. فان قيل اذا صح
ان الظلم هو ما ذكرتم فما انكرتم من قول من يقول من المجبرة انه لا يقبح من الله
سبحانه شيء من ذلك وقال لان الفعل انما يقبح لورود النهي عنه كما
يقوله بعض المجبرة او يقبح لحال يرجع الى فاعله وهو كونه مملوكا
مربوبا كما يقوله بعضهم ايضا واذا لم يكن الله سبحانه منهيا عن شيء
من الاشياء لانه ليس احد فوقه فينهاه ولم يكن مربوبا مملوكا
لانه تعالى رب مالك استحال ان يقبح منه شيء من الافعال وان عذب
الانبياء والمؤمنين في النار ابدا لان الله لم يقبح ذلك منه لما ذكرناه وعلى
هذا قال تعالى لا يسال عما يفعل وهم يسالون قلنا قد بينا فيما

بعد ان القبح انما قبح لوقوعه على وجه فقبح الظلم لكونه ظلما ويقبح
العبث لكونه عبثا الى غير ذلك فلو وقع من الله بعينه شي من ذلك تعالى الله
عنه اوجب ان يكون قبيحا كما تقدم بيانه ⁝ فاما قول من قال
منهم ان القبح يقبح لاجل النهي فباطل لانه لو قبح لاجل النهي او حكم
على نهي ان يقبح قبح المنهي عنه لان العلة الموجبة متى وجدت اوجبت حكمها
سوا كانت من فعل الله تعالى او من فعل احدنا ⁝ الا ترى ان الحركة لما كانت
موجبة لكون الجسم متحركا لم تفترق الحال فيها بين ان تكون من فعل القديم
تعالى او من فعل الواحد منا ⁝ فلو كان النهي موجبا لقبح المنهي عنه لكان الواحد
منا اذا نهى عن شكر المنعم او عن الانصاف من النفس يوجب بنهيه قبح ذلك وقد
علمنا ان هذه الافعال لا تقبح وان نهي عنها كل واحد منا في الشاهد فعلمنا
ان النهي لا يوجب قبح المنهي عنه ⁝ وانما النهي اذا ورد من الله سبحانه او من
رسوله عليه السلام كان دلالة على قبح الفعل ⁝ ولانه لو كان القبح يقبح لاجل
النهي لم يقبح من الله سبحانه الكذب واظهار المعجز على الكذابين وكان يلزم
ان يجوز منه ذلك من حيث لم يكن منهيا عنه وقد اجمعنا على ان ذلك لا يجوز منه
ففسد ما قاله ⁝ واما قول من قال ان القبح يقبح لكونه يرجع الى
فاعله من كونه مملوكا او مربوبا فانه باطل لان ذلك يوجب قبح جميع
افعالنا لكوننا مملوكين مربوبين ويوجب اذا كان الواحد منا مالكا لبعض
الاشيا مع انه مملوك لله سبحانه ان يكون افعاله كلها حسنة فيه
مع انه قد صار مالكا ومملوكا وفي علمنا بحسن بعض افعالنا وقبح
بعضها دلالة على فساد ما قاله ⁝ ولان القبح لو قبح لما قاله لوجب
ان لا يقبح من الله الكذب واظهار المعجز على الكذابين لانه ليس بمملوك ولا
مربوب وقد علمنا خلاف ذلك ⁝ فاما قوله تعالى لا يسال عما يفعل
وهم يسالون فهو كلام حق لانا قد علمنا انه تعالى لا يفعل الا الحكمة والصواب
فيجب ان يسلم له مطالبة الحكمة ولا يساله عن افعاله ؛ وهذه
الاية بان تكون حجة على المجبرة اولى من ان تكون حجة لهم لانه تعالى قال وهم
يسالون ولا يسالهم الا عما فعلوه لا عما فعل الله فيهم
الا ترى انه لا يصح سؤالهم عن شي من الوانهم وصورهم وطولهم وقصرهم
لما كان ذلك فعل الله سبحانه فيهم فلو كانت الطاعات والمعاصي ايضا
فعل الله تعالى فيهم لما صح سؤالهم عنها وهذا واضح لمن تامله بعين

الصفة **فصل** ومن جملة مسائل العدل الكلام في القضاء والقدر
والمذهب في هذه المسألة أنه لا يجوز إطلاق القول أن الله سبحانه قضى
بالمعاصي :. فتحرير الدلالة على ذلك أن لفظة القضاء مشتركة بين معان
بعضها يصح في هذه المسألة وبعضها لا يصح :. وكل لفظة هذه حالها
فإن إطلاقها لا يجوز :. وتحقيق ذلك أن هذه الدلالة مبنية على أصلين
أحدهما أن هذه اللفظة مشتركة بين المعاني التي ذكرناها :. والثاني أن ما
هذا حاله من الألفاظ لا يجوز إطلاقه :. فالذي يدل على الأصل الأول أن لفظة
القضاء مستعملة في ثلاثة معان أحدها بمعنى الخلق والتمام كما في ذلك قول الله
سبحانه فقضاهن سبع سموات في يومين معناه أتم خلقهن وثانيها
الأمر والإلزام حكاية قول الله سبحانه وقضى ربك ألا تعبدوا
إلا إياه معناه أمر وألزم :. وثالثها الإخبار والإعلام حكاية قول الله
سبحانه وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب معناه أعلمنا وأخبرنا
فصح أن اللفظة مشتركة :. وأما الأصل أن بعض تلك المعاني
يصح في هذا وبعضها فاسد لأن قول من يقول قضى الله تعالى
بالمعاصي على معنى أنه أمر بها أو خلقها قول باطل لما قدمنا أنه تعالى لا
يخلق معاصي عباده :. ولأن أمره بالقبيح قبيح وهو تعالى لا يفعل شيئا
من القبائح لما تقدم :. ولا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجوز أن يقال إن الله تعالى
أمر بالمعاصي كما قال تعالى قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا
تعلمون فثبت بهذا تحقيق الأصل الأول :. وأما الثاني والذي
يدل عليه أن اللفظة متى كانت مشتركة بين هذه المعاني على ما ذكرنا كان
إطلاقها قبيحا وإن كان المتكلم بها قد قصد المعنى الصحيح لما يقع في
كلامه من إيهام الخطأ والتلبيس على السامعين فلا يحسن الإطلاق
وإنما يجوز النطق بها مع التقييد لما يزيل الإشكال ويرفع الإيهام
نحو أن يقال قضى بها على معنى أنه أعلم بها ملائكته أو رسله عليهم
السلام :. وإذا كان إطلاق هذه اللفظة قبيحا وإن قصد المطلق
لها المعنى الصحيح فإطلاقها إذا قصد المعنى الفاسد أولى بالقبح
لأنه مخبر بالكذب وهو معتقد للجهل ولا شك في قبح ذلك فصح بهذه
الجملة أنه لا يجوز إطلاق هذه اللفظة :. والمجبرة يوافقنا في أنه لا
يجوز نسبة المعاصي إلى قضاء الله سبحانه بمعنى أنه أمر بها أو حكم

[illegible]

يوافقهم انه يجوز نسبتها الى قضائه بمعنى انه اعلم بكونها من الفاعلين لها
دون الخلاف واوقع بل ساووا الكلام في نسبتها الى الله سبحانه بمعنى انه
خلقها فهم يذهبون الى ذلك ولكن لم يمنع منه :. ومما يدل على صحة ما ذهبنا
اليه انها لو كانت من قضاء الله سبحانه بمعنى الخلق لوجب علينا الرضى بها
وقد علمنا انه لا يجوز لنا الرضى بها فثبت انها ليست من قضائه تعالى على
هذا المعنى :. وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما
انها لو كانت من قضائه تعالى بمعنى الخلق لوجب علينا الرضى بها :.
والثاني انه لا يجوز لنا ان نرضى بها والذي يدل على الاصل الاول هو
اجماع المسلمين على انه يجب علينا الرضى بكل ما خلقه الله سبحانه فينا
وقد شهد لذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال يقول
الله سبحانه من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي ويشكر على نعمائي
فليتخذ ربا سواي وذلك يقتضي وجوب الرضى بما قضى الله سبحانه
على هذا المعنى :. والذي يدل على الثاني اجماع المسلمين ايضا على انه
لا يجوز لاحد ان يرضى بقتل انبياء الله سبحانه وتكذيب رسله وهدم
المساجد وتمزيق المصاحف والاجماع على ذلك اظهر من ان يخفى ولهذا
تجد كل فرقة تنكر على من فعل شيئا من ذلك بل تنكر على من رضي بها في مذاهبها
واركان الخلاف في ذلك اهون فما ذكرنا من المعاصي ولا يرضى لمن
خالفهما بل امتنع الخلاف لما اعتقدت ان ذلك خطأ ومعصية
فبان انهم لا يختلفون في ان الرضى بمعاصي الله لا يجوز :. فصح بمجموع ذلك
ان المعاصي ليست من قضاء الله اذ لو كانت من قضائه تعالى لادى ذلك الى احد
باطلين اما ان يجب الرضى بها وقد بينا ان ذلك لا يجوز بالاجماع
واما ان لا يجوز الرضى بما قضى الله سبحانه وقد بينا ان ذلك
واجب بالاجماع فلا مخلص من المناقضة بين الاجماعين الا بان يقال ليست
المعاصي من قضاء الله سبحانه :. يؤكد هذه الجملة
ما روي عن جابر بن عبد الله انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
واله يكون في اخر الزمان قوم يعملون بالمعاصي ثم يقولون هذا من قضاء الله
وقدره الراد عليهم كالشاهر سيفه في سبيل الله ونحو ذلك ايضا
ما روي عن جابر بن عبد الله انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
يكون في اخر هذه الامة قوم يعملون بالمعاصي ويقولون هي من الله
الراد عليهم كالشاهر سيفه في سبيل الله :. ونحو ذلك ما روي عن النبي

انس بن مالك وحذيفة ان رسول الله صلى الله عليه واله قال صنفان من امتي لا سهم لهما
سبعين نبيا لعنهما الله على لسان سبعين نبيا القدرية والمرجئة قيل يا رسول الله
من القدرية قال الذين يعملون المعاصي ويقولون هي من قبل الله قيل فمن المرجئة
قال الذين يقولون الايمان قول بلا عمل فهذه الاخبار وجنسها مما يكثر تشهد
لما قلناه بالصحة وتقتضي نفي المعاصي عن الله تعالى وقطع نسبتها اليه من كل وجه من
الوجوه ⁂ وهذا واضح لمن تامله ٥ **فصل** ومن جملة مسائل
العدل هو انه تعالى لا يكلف احدا من خلقه ما لا يطيقه ولا يقدر عليه ⁂ والدليل
على ذلك ان تكليف ما لا يطاق قبيح وهو تعالى لا يفعل القبيح ⁂ وتحقيق
ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين ⁂ احدهما ان تكليف ما لا يطاق قبيح
⁂ والثاني ان الله تعالى لا يفعل القبائح ⁂ والذي يدل على الاول ما نعلمه
في الشاهد فانه يقبح من احدنا ان يامر من لا جناح له بالطيران وان يامر
الاعمى بنقط المصاحف على جهة الصواب والاستقامة والعلم بقبح
ذلك ضروري حاصل لكل عاقل ⁂ وانما قبح لكونه تكليفا لما لا يطاق
بدليل ان كل من علمه تكليفا لما لا يطاق علمه قبيحا ومن لم يعلم كونه تكليفا
لما لا يطاق لم يعلم قبحه فثبت ان قبحه لم يثبت الا لكونه تكليفا لما لا يطاق
على ما تقدم تقرير هذه الطريقة في ذكر قبح الظلم من ابواب العدل
فاذا ثبت ذلك فكل ما شاركه في كونه تكليفا لما لا يطاق وجب ان يشاركه
في القبح ⁂ وقد بينا ان ما كان قبيحا من العباد لوقوعه على وجه
فمتى وقع من الله سبحانه على ذلك الوجه وجب كونه قبيحا منه تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا ⁂ واما الذي يدل على الثاني فقد
تقدم بيانه ⁂ وقد ورد ذلك في القران الكريم قال الله سبحانه
لا يكلف الله نفسا الا وسعها ⁂ وقال لا يكلف الله نفسا الا ما
اتاها ⁂ وقال فاتقوا الله ما استطعتم وكل ذلك نفي تكليف ما
لا يطاق ⁂ فاذا صح بما تقدم انه تعالى لا يكلف ما لا يطاق وثبت ان القدرة
متقدمة على الفعل وغير موجبة له اذ لو كانت مقارنة له او
موجبة له لكان تكليف الله تعالى لذلك الفعل تكليفا لما لا يطاق
من حيث ان التكليف قد وجد ولم يوجد الفعل فلو كانت
القدرة مقارنة للفعل او موجبة له لكان عدم الفعل
دلالة على عدم القدرة عليه وذلك هو التكليف لما لا يطاق

ويلزم ايضا ان الجاهل بما ورد علي الايمان اذ لو لم يكن جاز ان يعلمه لجاز
تكليف الله سبحانه له ذلك تكليفا لما لا يطاق وذلك لا يجوز

فصل ومن جملة مسايل العدل ان هو الله تعالى لا
يريد الظلم ولا يرضى الكفر ولا يحب الفساد ∴ والدليل على ذلك
هو ان ارادة القبيح قبيحة وان الرضى والمحبة يرجعان الى الارادة
والله سبحانه لا ياتي بشي من القبيح ∴ وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة
مبنية على ثلاثة اصول ∴ احدها ان ارادة القبيح قبيحة ∴ وثانيها
ان الرضى والمحبة يرجعان الى الارادة ∴ وثالثها ان الله تعالى
لا ياتي بالقبيح ∴ فالذي يدل على الاول هو ما نعلمه من قبح ارادة القبيح
في الشاهد الا ترى انا متى اعتقدنا في شخص انه من اهل الصلاح
والعفة وكنا نركن اليه في امورنا ونعتمد عليه في احوالنا ونثق به
ونسكن اليه ثم اخبرنا هو عن نفسه بانه يريد كل ما يجري في البلد من
الكفر والظلم والعدوان على الخلق فانا نعلم ان منزلته عندنا
تسقط عندنا ونرى انه يستحق الذم وان لم نعلم منه شيا سوى ما
اخبرنا انه من ارادة القبائح ويصير عندنا في سقوط الدرجة
بمثابة من اخبرنا انه واقع شيا من القبائح الظاهرة فظهر بذلك ان
ارادة القبيح قبيحة ∴ والذي يدل على الثاني وهو ان الرضى والمحبة
يرجعان الى الارادة فهو انه لا يجوز اثبات بعض هذه الالفاظ مع نفي
البعض الآخر وكل لفظين لم يجز اثبات احدهما مع نفي الآخر فمعناهما
واحد ∴ والدليل على انه لا يجوز اثبات بعض هذه الالفاظ مع نفي
البعض ما نعلمه في الشاهد من ان الواحد منا لا يجوز ان يقول
اريد ان يدخل داري ويأكل طعامي ولا احب ذلك ولا ارضاه ولا
ان يقول احب وارضى ان يدخل داري ويأكل طعامي ولا اريد
ذلك بل يعد من قال ذلك مناقضا من جهة المعنى بل لا فرق بين من قال اريد
ان يدخل داري ولا اريد ذلك ∴ والدليل على ان كل لفظين لم
يجز اثبات احدهما مع نفي الآخر فمعناهما واحد ما نعلمه انه لما
في الشاهد من لفظة الجلوس والقعود ان معناهما لما كان واحدا لم يجز
ان يقول قائل جلست في المسجد وما قعدت فيه ولا ان يقول قعدت
في المسجد وما جلست فيه ولما لم يجز ذلك فيهما لما كان معناهما واحدا

يدل على انه لو كان معنى احدهما غير معنى الاخر لم يصح ذلك كما في الجلوس والقيام وغير ذلك. وهذه القضية ثابتة في الرضى والمحبة والارادة جميعا وانه لا يجوز اثبات واحدة من هذه الالفاظ مع نفي الاخرى وعلمنا ان معناها واحد. واما الذي يدل على انه تعالى لا يريد القبيح ولا يحب الفساد وعد وقال تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين وقال وما الله يريد ظلما للعباد فنفى بذلك ارادة كل ظلم عن نفسه ولا يجوز اثبات ما نفاه تعالى. والدليل على انه نفى ارادة كل ظلم على سبيل العموم انه ادخل حرف النفي وهو ما على اسم الظلم وهو نكرة ومن حق حرف النفي اذا دخل على النكرة ان يعم جميع ما يقع عليه ذلك الاسم على ما تقدم من مسائله. والدليل على انه لا يجوز اثبات ما نفاه تعالى انه لو كان ذلك يكون ردا عليه وتكذيبا له وقد ثبت انه صادق ولا يجوز عليه الكذب ولانه من القبائح فيكون الرد عليه والتكذيب له قبيحا لا يجوز. وكذلك قال تعالى والله لا يحب الفساد وقال ان تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر فاخبر تعالى انه لا يحب الفساد ولا يرضى الكفر والفساد والكفر من اسماء الاجناس لان كل واحد منهما اسم لجنس من المعاصي ومن حق اسم الجنس اذا عرف بالالف واللام ان يستغرق الجنس جميعه الا ان يكون هناك معهود قد تقدم ذكره فينصرف الكلام اليه. والدليل على استغراق هذين اللفظين لجميع جنسيهما انه يحسن استثناء كل قسم من اقسام الفساد والكفر من هذا الخطاب ولولا كون هذا اللفظ مستغرقا للجنس لما صح الاستثناء على ما تقدم من مسائله. واذا كان تعالى قد اخبر عن نفسه انه لا يحب ذلك ولا يرضاه لم يجز ان ينسب اليه من ذلك ما نفاه عن نفسه لان في ذلك رد الخبر عنه والتكذيب لكلامه وذلك باطل.

فصل

ومن جملة مسائل العدل الكلام فيما يفعله الله بعباده وبيان وجه الحكمة في ذلك. وهو ان يعلم انه تعالى اذا امرض احدا من خلقه والمه لغرض فمصلحة المكلفين ونعني بالمصلحة هاهنا الاعتبار بالمريض او لغيره ممن يعرف ذلك المرض من سائر المكلفين ويعوض المولم على ما ناله من الالم بعوض يجعل الالم في جنبه. والالم يتكلم في اثبات الاعتبار والعوض مع من يسلم ان الالم من فعل الله سبحانه ومنسوب اليه دون غيره على اي وجه نسبه اليه فاما

من يقاه عنه وقال بشر هو من فعله تعالى فانه لا يتكلم في الاعتبار والعوض
وانما نسال عن فاعل هذا الالم فان قال هو حادث لا محدث له
فان ذلك باطل لما قدمنا ان كل محدث لا بد له من محدث ولولاه ما
كان ... وكان ذلك يسد الطريق الى معرفة الصانع تعالى لانه اذا جاز
في بعض المحدثات ان لا يكون له محدث احدثه جاز ذلك في سائرها وذلك ما
لا يخفى بطلانه ∴ وان قال له فاعل غير حي ولا قادر فان ذلك باطل لما
تقدم ان الفعل لا يصح الا من قادر ولا يكون القادر الا حيا ∴ وان قال له فاعل
حي قادر لكنه من المخلوقين بطل ذلك لما نعلمه من حال كثير من الالام والعلل التي
لا تدخل تحت مقدورات العباد ولا تقف على مقصودهم ودواعيهم ولا تنتفي
بحسب كراهتهم وصوارفهم فاذا بطلت هذه الاقاويل لم يبق لهذه الالام
الخارجة عن مقدورات العباد فاعل سوى الله تعالى ∴ اذ لا فاعل سواه تعالى
ومن كان قادرا من خلقه فاذا ثبت ذلك والذي يدل على ثبوت الاعتبار والعوض
فيما يفعله تعالى من ذلك هو ان الالم لو خلا عن العوض والاعتبار لكان قبيحا
والله تعالى لا يفعل القبيح وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين
احدهما ان الالم لو خلا عن العوض والاعتبار لكان قبيحا ∴ والثاني ان الله تعالى
لا يفعل القبيح ∴ والذي يدل على الاصل الاول ان الالم لو خلا عن العوض الموفي
عليه لكان ظلما لان الظلم هو الضرر العاري عن نفع او دفع ضرر او استحقاق
كما تقدم بيانه وهذه صفة الالم متى خلا عن العوض ولا شك ان الظلم
قبيح والله قبح لكونه ظلما وقد اوضحنا ذلك فيما تقدم ∴ وكذلك فلو
خلا الالم عن الاعتبار لكان عبثا لان العبث هو الفعل الواقع من العالم به عاريا
عن غرض مثله كما تقدم بيانه ∴ وهذه صفة الالم لو خلا عن الاعتبار ولا
شك ان العبث قبيح وانما قبح لكونه عبثا وقد اوضحنا ذلك فيما تقدم فثبت
ان الالم لو خلا عن الاعتبار والعوض لكان قبيحا ولا يزول عنه القبح الا باجتماع
الامرين فيه لانه لو خلا عن العوض لكان ظلما وان كان فيه اعتبار لان جهة
الظلم تكون حينئذ موجودة فيه وكذلك فلو خلا عن الاعتبار لكان
عبثا وان كان فيه عوض لانه كان يمكن ايصال نفع العوض الى المولم من دون
الالم فيثبت ان الالم لو خلا عن الاعتبار لكان عبثا لان جهة العبث تكون
حينئذ موجودة فيه والدليل على الاصل الثاني وهو ان الله تعالى لا
يفعل القبيح فقد تقدم بيانه

فصل

والكلام في معنى
الاعتبار هو ما يدعو المكلف الى فعل الواجبات واجتناب المقبحات
وعن مسع في بعض المكلفين ان يكون في علم الله ولو مصره بنفسه

او بغيره لذلك مضار الاخرة التي لا تطيق احتمالها فكان ذلك داعيا
له الى القيام بما كلفه وهذا معلوم قطعا وعليه نبه تعالى بقوله اولا
يرون انهم يفتنون في كل عام مرة او مرتين ثم لا يتوبون ولا هم يذكرون
وقد قيل ان المراد بالفتنة هاهنا المرض فنبه تعالى على ان الغرض
بذلك تكفيرهم وتوبتهم ٥ : واما العوض فهو المنافع المستحقة
عارية عن الاجلال والتعظيم وبذلك ينفصل العوض عن الثواب لان
الثواب هو المنافع المستحقة على وجه الاجلال والتعظيم : ومن
حكم العوض اذا كان لمن يستحق الثواب من المؤمنين ان يكون زيادة في
نعيمهم في الجنة : وان كان لمن لا يستحق الثواب من الاطفال والمجانين
ومن جرى مجراهم فانه يوفر عليهم مع ما يتفضل الله به عليهم في الجنة
وان كان لسائر الحيوانات فلا بد من ان يوفره الله سبحانه عليها
حيث شاء وقد قيل يجوز ان يحسن الله تعالى صورها
ويجعلها في الجنة فيلتذ اهل الجنة بالنظر اليها وتلتذ هي بما يوفره
الله تعالى من العوض عليها : وان كان العوض لمن يستحق النار من العصاة
كان سبيله ان يخفف عنه من العقاب بقدر ذلك ويقسط على
اوقاته تقسيطا لا يشعر بموضع التخفيف عنه ويكون عذابه
دائما وعوضه عليه موفورا وهذا انما يليق في الالام التي لا تكون
عقوبة للعصاة كالحدود وعذاب الاستيصال وما جرى مجرى
ذلك من العقوبات ٥ والقول بانتصاف العوض مروي عن جماعة
من الائمة عليهم السلام : منهم محمد بن القسم في الاصول التسعة
فقد اوضح القول فيه ايضاحا شافيا ومنهم السيدان المؤيد
وابو طالب الهارونيان فانهما اوضحا ذلك في مصنفاتهما
: ومنهم الحسين بن القسم : وقد روي في الايضاح عن المرتضى
عليه السلام ما يدل على ذلك حيث قال ان جميع الحيوانات والبهائم
تبعث يوم القيامة : ثم استدل على ذلك بقوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ما فرطنا
في الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون : ولولا توفير العوض للحيوانات

ولد ومن بعوضه بليهما لم يكن لحسنهما معنى لانهما ليسا من اهل الثواب ولا
من اهل العقاب ⁘ والقول بالعوض مروي عن جماعة من اهل البيت
سوى من ذكرنا ولا حاجة الاطالة بذكرهم وهو الذي استقرت
عليه مذاهب المحصلين من علما اهل العدل ولا مرجع في ذلك ظاهر ٥

فصل ومن جملة مسائل العدل الكلام في القران ويقع الكلام
منه في فصلين احدهما انه كلام الله الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من حكيم حميد ⁘ والثاني انه محدث مخلوق ⁘ والذي يدل على انه كلام
الله سبحانه هو ما علم من دين النبي صلى الله عليه ضرورة انه كان يدين ويخبر بان
القران كلام الله سبحانه وهو عليه السلام لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق
فثبت ان القران كلام الله سبحانه ⁘ والدلالة مبنية على اصلين احدهما
انه عليه السلام كان يدين ويخبر بذلك وهذا معلوم ضرورة لكل من عرف
احوال النبي عليه السلام وسمع سيرته واخباره ⁘ والثاني انه عليه السلام
لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق ⁘ والذي يدل على ذلك هو انه رسول حكيم
لا يجوز ان يظهر المعجز على الكاذب في اخباره والمبطل فيما يدين به لما ياتي تقريره
عند الكلام في النبوة ان شاء الله ⁘ واذا ثبت انه كلام الله سبحانه ثبت
انه حق لا باطل فيه لانه كلام حكيم لا يجوز عليه شي من القبائح فكل ما ثبت
فيه وجب نفيه عنه تعالى ٥ **واما** الفصل الثاني وهو ان القران
محدث مخلوق فقد نستدل على ذلك بالعقل وبالسمع ⁘ **فمن جملة**
ما يدل على ذلك عقلا هو ما ذكرناه في المقدمة ⁘ وتحريره ان القران مرتب منظوم
يوجد بعضه في اثر البعض وهذا امارات الحدوث فثبت ان القران محدث
⁘ وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين ⁘ احدهما ان القران
مرتب منظوم يوجد بعضه في اثر البعض والثاني ان هذه امارات الحدوث
⁘ والذي يدل على الاول هو ان القران من جملة الكلام العربي ولولا وقوعه
هذا الموقع من الترتيب حتى ان بعضه متقدم على بعض في الوجود لم
يكن كلاما معقولا ولا مفيدا المعنى اصلا الا ترى ان قوله تعالى الحمد
لله لولا ان اللام سابقة على الحا والحا على الميم والميم على الدال وكذلك
سايره لم يكن بان يكون حمدا اولى من ان يكون دمحا او مدحا او دحما
بل لو وجد وجود حروفه دفعة واحدة ٥ لم ينتظم منها كلمة اصلا

وذلك لخروجه عن ان يكون كلاما لجملته وكذلك فلو لم يكن
بعضه تابعا للبعض من غير فصل بين الاول من حروفه والثاني لم
يكن ليعد كلاما جملة لانه انما يعد كلاما اذا اتصل بعضه بالبعض
الا ترى ان من وجد منه حرف في يوم وحرف اخر في يوم اخر فان ذلك
لا يعد كلاما ولم يكن ذلك الا لفقد الاتصال بين الحروف الذي معناه
ان يوجد بعضها في اثر البعض وفي ذلك ما اردنا ∴ والذي يدل على
الثاني هو ان وجوده من شانه ان يسبق ما بعضه في اثر البعض يقتضي حدوث
المسبوق من حروفه لان ما سبقه غيره فلا بد من ان يكون محدثا
ويقتضي حدوث السابق على هذا الوجه ايضا لان ما تقدم المحدث
بوقت واحد او باوقات محصورة فلا بد من كونه محدثا من حيث
انه قد صار لوجوده اول يشار اليه فصح ما قلنا من ان هذه امارات
الحدوث توجب حدوث القران واذا ثبت انه محدث فلسنا
نمنع نقول ان الله مخلوق ونريد انه محدث على وجه التقدير ولا
شك ان محدثه هو الله سبحانه لما قدمنا انه كلامه والله سبحانه
لا يحدث شيئا الا مقيدا لمصلحة العباد على ما تقتضيه العلم والحكمة
لما ثبت انه حكيم لا يفعل الا الحكمة والصواب فاذا ثبت انه احدث
القران على مقدار معلوم صح وصفه بانه مخلوق وبطل ظن من يظن
ان وصفنا للقران بانه مخلوق يقتضي كونه كذبا او يوهم ذلك من حيث
ان الكذب يوصف بانه خلق واختلاق لانا قد بينا ان وصفنا له بانه
مخلوق وجها صحيحا وهو السابق الى افهام السامعين دون ما ذكره
المخالف وصار وصفنا للقران بذلك جاريا مجرى وصفنا لسائر ما
احدثه الله سبحانه من السما والارض وسائر مصنوعاته بانها
مخلوقة فكما ان ذلك يحسن لصحة معناه وسبقه الى افهام
السامعين كذلك وصفنا للقران بذلك وهذا ظاهر ٨
ومن جملة ما يدل على حدوث القران سمعا قول الله
تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون
ووجه الاستدلال بهذه الاية هو ان الله تعالى وصف
كل ذكر مسموع بالحدوث على طريق العموم والقران يسمى ذكرا

وهو تعالى لا يخبر الا بالصدق فيجب ان يكون محدثا وهذا الوجه مبني
على اصول ثلاثة احدها انه تعالى وصف بذلك كل ذكر مسموع على
سبيل العموم والثاني ان القران يسمى ذكرا والثالث انه لا يخبر
الا بالصدق والذي يدل على الاول هو ان حرف النفي الذي هو ما
قد دخل على اسم الذكر وهو نكرة ومن حق النكرة اذا دخل عليها حرف
النفي ان يقتضي استغراق جميع ما يقع عليه ذلك الاسم بدليل انه يصح
استثناء اي ذكر اراد المخاطب فلولا ان الخطاب مستغرق لما صح الاستثناء
كما تقدم بيانه وسنبين بعون الله ان شاء الله ولا نسلم ان القران هو من جملة
الذكر المسموع لقوله تعالى الا استمعوه فصح وصفه لذلك بالحدوث
والذي يدل على الثاني قوله تعالى فاستمسك بالذي اوحي اليك
انك على صراط مستقيم وانه لذكر لك ولقومك وسوف تسالون والله
تعالى سمى القران في هذه الاية ذكرا فصح انه من جملة ما يقع عليه
هذا الاسم والذي يدل على الثالث هو ما ثبت انه تعالى حكيم لا يخبر
بالكذب لعلمه بقبحه وغناه عنه وعلمه بانه غني عنه وقد تقدم
بيان ذلك واذا لم يجز ان يكون خبره كذبا ثبت انه صدق اذ لا واسطة بين
الصدق والكذب لان الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب هو
الخبر عن الشيء لا على ما هو به وهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فلا يجوز
دخول متوسط بينهما ٥ ومن جملة ما استدل به على
حدوث القران سمعا قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا
ما سبقونا اليه واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم ومن
قبله كتاب موسى اماما ورحمة ووجه الاستدلال بذلك هو انه تعالى
اخبر بان كتاب موسى قبل القران وهو تعالى لا يخبر الا بالصدق وما كان قبله
غيره فلا بد من كونه محدثا وهذا الوجه مبني على ثلاثة اصول احدها
انه تعالى اخبر ان كتاب موسى قبل القران والثاني انه لا يخبر الا بالصدق
والثالث ان ما كان قبله غيره يجب ان يكون محدثا والذي يدل على الاول
انه تعالى لما حكى عن الكفار الطعن على القران ورميهم له بانه كذب وانه
قديم اكذبهم في ذلك واخبر ان قبله كتاب موسى اماما ورحمة وانه مصدق
لسانا عربيا فثبت انه تعالى اخبر عن القران بذلك والذي يدل على
الثاني ما قدمناه من ان الكذب لا يجوز عليه واذا بطل ان يكون خبره كذبا

بانه صدق ∴ والذي يدل على ان المحدث هو الذي لوجوده
اول ولا استكمال في ان ما كان قبله غيره وقد صار لوجوده اول فيجب
ان يكون القرآن محدثا ٥ فان قيل هذا الذي
ذكرتموه كله يدل على ان هذا الكلام الموجود بيننا والذي هو حجة علينا
ومعجز لنبينا محدث وكذلك نقول غير انا نقول هذا ليس هو كلام الله
في الحقيقة فان كلامه تعالى ليس بصوت ولا حرف بل هو صفة له قديمة
قائمة بذاته لا هي الله ولا هي غير الله ولا هي بعض الله وانما هذا
الموجود فيما بيننا هو حكاية كلامه او عبارة عن كلامه تعالى كما
يقول الاشعرية ٥ قلنا هذا باطل لان المعلوم ضرورة
من دين النبي صلى الله عليه ودين المسلمين بعده ان هذا الموجود بيننا هو
كلام الله تعالى الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ∴ والقرآن
ناطق بذلك قال الله سبحانه وان احد من المشركين استجارك
فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مامنه ∴ فاخبر تعالى ان هذا كلامه هو
والقائل ليس هذا الموجود بيننا كلام الله تعالى هو راد على الله سبحانه
وعلى رسوله وعلى المسلمين ولا شك في انسلاخ صاحب هذه المقالة
من الدين ∴ وقولهم ان كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت فباطل ايضا
لان المعقول من الكلام هو هذه الحروف المنظومة والاصوات
المقطعة يدل على ذلك انه لو كان الكلام معنى سوى ذلك لجاز وجود
ذلك المعنى بدون ما ذكرنا فيكون الواحد منا متكلما وان لم يوجد منه
شي من هذه الحروف المنظومة والاصوات المقطعة ∴ ولجاز ان يوجد
منه الحروف المنظومة والاصوات المقطعة ولا يوجد ذلك المعنى فلا
يكون متكلما وهذا محال بل متى وجد من احد ما ذكرناه من الحروف
والاصوات وصف بانه متكلم وان فقد عنه كل معنى ومتى لم يوجد
منه شي من ذلك لم يوصف بانه متكلم وان وجد فيه كل معنى فاثباتكم الكلام
ليس بحرف ولا صوت اثبات ما لا يعقل وذلك ... لا محالة ٥
وقولهم بانه صفة لله تعالى قديمة باطل لما بينا انه لا قديم الا الله وحده
اذ لو كان معه ذات قديمة لوجب ان يكون مثلا له تعالى وقد ثبت انه
لا مثل له وقد تقدم تقرير ذلك في باب نفي الثاني فلا وجه لاعادته ٥
وقولهم قائمة بذاته ان فسروا قيامها بذاته انه معنى معقول وهو
حلولها فيه لزم من هذا ان يكون تعالى محلا لان حلول المعنى في غير
المحل محال ولزم ان يكون تعالى محدثا وذلك باطل ٥
وان فسروه بما لا يعقل فمع ذلك باطل لا محالة ∴ وقولهم

لا هي الله ولا هي غيره ولا هي بعضه فقول باطل يعلم بطلانه كل عاقل
لم يكن التعصب معميا للعين بصيرته لان كل مذكورين فلا بد ان يكون
احدهما هو الاخر او غيره او بعضه لانه اذا لم يكن احدهما هو الاخر
فقد صح انه غيره فان قال بعد ذلك ولا هو غيره كان مناقضة كما لو ناقضه
وصار بمثابة من يقول هذه الصفة هي الله وليست هي الله او يقول هي
غير الله وليست غير الله وهذا اما الا جحد مساواه ٥ وقولهم ان الموجود
بلساننا هو حكاية كلام الله سبحانه ٥ قلنا هذا وان كان في الحقيقة
العقلية كذلك فقد صارت هذه الحكاية منسوبة الى الله تعالى على وجه
الحقيقة عرفا وشرعا اما العرف فان من حكى خطبة لامير المومنين
او شعرا لامرئ القيس فان العقلا لا يشكون في ان هذا هو الذي يعلمونه
من خطبة امير المومنين وشعر امرئ القيس حتى ان الحاكي لذلك لو
قال هذا مني وليس من غيري لكذبه كل عاقل عارف بالخطاب
واما الشرع فهو ما قدمنا من ان المعلوم ضرورة من دين
النبي صلى الله عليه وعلى اله ودين المسلمين ان هذا المتلو بلساننا
والذي جا به محمد صلى الله عليه الينا هو كلام الله حتى ان واحدا
لو جحد ان يكون ذلك من الله لخرج عن الدين جملة قلنا ان هذه
النسبة للحكاية الى الله سبحانه وان كانت في الاصل مجازا فقد
صارت بالعرف والشرع حقيقة وهذا واضح بحمد الله ٥

الكلام في النبوة

ومن جملة مسايل العدل وان اردنا اثباتها
تكلمنا في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وانه نبي فاذا علمنا
صدقه في اخباره علمنا نبوة سائر الانبيا الذين اخبر بنبوتهم ٥
والمذهب في هذه المسالة ان محمدا صلى الله عليه نبي صادق وتحرير
الدليل على صحة ذلك انه جا بالمعجز وهو القران عقيب دعوته والمعجز
لا يجوز ظهوره الا على صادق فثبت صدقه صلى الله عليه في دعوى
النبوة :. وتحقيق ذلك ان هذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما انه
عليه السلام جا بالمعجز وهو القران عقيب الدعوة :. والثاني ان المعجز
لا يجوز ظهوره الا على صادق فالذي يدل على الاول انه عليه السلام لما كان
في الوقت المعلوم والحال المعلوم ادعى النبوة وجا بالقران وجعله معجزة
له وتحدى العرب وهم النهاية في الفصاحة والغاية في البلاغة ان ياتوا بمثل
هذا القران فلم ياتوا بشي مما تحداهم به وان كانوا قد ادركهم العجز واذا صح
عجزهم عنه ثبت انه معجز جار مجرى سائر معجزات الانبيا عليهم السلام ٥
وهذا الاصل مبني على ثلاثة اركان احدها ان محمدا عليه السلام كان
في الدنيا على ما هو معروف من نسبه وبلدته ونشاته وسائر احواله وثانيها
انه ادعى النبوة لنفسه :. وثالثها انه جا بالقران ولم يسمع قبله من غيره

الكلام في النبوة

ورابعها انه جعله معجزة له وخامسها انه تحدى العرب ان يأتوا بمثله
وسادسها انهم لم يأتوا بشيء مما تحداهم به وسابعها انهم انما تركوا
ذلك لعجزهم عنه وثامنها ان القرآن يلتبس بذلك [illegible] جار مجرى
سائر معجزات الانبياء في كونه معجزا واما الاربعة الاولى فانها تعلم ضرورة
بالاضطرار عند كل من سمع الاخبار وعرف السير والآثار فلا
حاجة بنا الى اقامة الدلالة عليها لان العلم بها حاصل لمن ذكرناه على
حد حصول العلوم الضرورية بوجود مكة في الدنيا وبغداد
ونحوهما من البلدان عند سماع اخبارها ∴ واما الخامس
وهو انه تحدى العرب فلنا الى العلم به طريقان احدهما انه مما
يعلم ضرورة لاكن بشرط تقدم الفحص والتفتيش فصار في الوجوه
الاولة في هذا الباب لان تلك الاربعة لا تحتاج الى فحص ولا تفتيش ومن
فحص عن هذا علم من طريق الاخبار انه صلى الله عليه كان
يغشى المشاهد المشهودة والمجامع الحافلة ويتلو عليهم آيات
القرآن ويلتمس منهم ان يأتوا بمثله او يعترفوا بصحة دعواه
اسوة لعجزهم عن ذلك والامر في ذلك ظاهر لكل من بحث وفتش
والطريق الثاني هو ان القرآن مشحون بآيات التحدي وقد رتب الله
التحدي فيه ثلاث مراتب ∴ احداها انه تحداهم ان يأتوا
بمثل جملة القرآن فقال تعالى ام يقولون تقوله بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث
مثله ان كانوا صادقين وقرعهم بالعجز عن ذلك فقال قل لئن اجتمعت الانس
والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
لبعض ظهيرا وهذا غاية التحدي والتقريع فلما لم يأتوا بذلك انزلهم
مرتبة ثانية فتحداهم بان يأتوا بعشر سور من مثله فقال تعالى ام
يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا
من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين فلما لم يأتوا بذلك
انزلهم مرتبة ثالثة فتحداهم ان يأتوا بسورة واحدة
من مثله فقال تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من
مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين ∴ ثم اخبر انهم لا
يأتون بذلك فقال فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة اعدت للكافرين وهذا غاية التحدي الباعث
على المعارضة فثبت ان القرآن مشحون بآيات التحدي ولو لم
يكن عليه السلام تحداهم لكان ذلك من اكبر المطاعن عليه في المنفرات
عنه بان يقولوا انه جاء مأمور بتحدينا ولم يفعل ما امر به فكيف
نطلب منا نصدقك على دعواك ∴ ولان اتباعه لما تلوه من هذه
الآيات هو التحدي البليغ ولا شك انهم كانوا يسمعون هذه الآيات

كما يسمعون ويسمعونها من ايات القران والعلم ببلوغ بعض ذلك اليهم واستماعهم
له كالعلم بسماع البعض للاخر واستماعهم له ∴ ٥ واما الركن
السادس وهو ان العرب لم ياتوا بشي مما تحداهم به فالذي يدل على ذلك
هو انهم لو عارضوا القران لوجب ان ينقل معارضته الينا على حد نقل القران
ومعلوم انها لم ينقل الينا فثبت انها لم تكن ∴ ودليل هذا الركن مبني على
فصلين احدهما ان العرب لو عارضوا القران لوجب ان ينقل المعارضة على حد
نقل القران والثاني انها لم ينقل الينا ∴ فالذي يدل على الفصل الاول
هو ان العادة جارية في كل متعارضين اذا نقل احدهما على وجه الظهور
والانتشار فالاخر يجب ان ينقل على ذلك الوجه وهذه القضية معلومة في
سائر الامور المتعارضة من الاشعار والرسائل والمناظرات وغير
ذلك فان بعض ذلك متى نقل على وجه نقل بعضه الاخر على ذلك الوجه
وكان الموجب لذلك هو ان ما يدعو الى نقل احدهما من تعجب او تعصب
او غير ذلك يدعو الى نقل الثاني ولذلك وجدنا هذه القضية الا ترى
الى نقائض جرير والفرزدق وغيرهما من الشعراء المتعارضين كيف استوى
نقل ذلك في الاستفاضة والظهور فعلمنا بذلك انه لو وجدت للقران معارضة
لوجب ان ينقل كنقله بل كانت هذه القضية في القران الزم لان الدواعي
متوفرة الى نقل معارضته لو كانت لعظم خطره في نفسه من حيث اقتضى
اثبات نبوة وتاسيس شريعة ونسخ شرايع وطمس ملك واديان
فكان معارضته تقوى بحسب قوته وكانت دواعي المتمسكين به متوفرة
الى نقل معارضته ليوضحوا انه غير مساو له ∴ ودواعي المكذبين به متوفرة
الى نقل معارضته ليعلموا انه مسقوط بنبوة من جاء به فثبت بهذا انه
لو كان له معارض لوجب ان ينقل على حد نقله ٥ واما
الفصل الثاني وهو ان معارضة القران لم ينقل الينا على هذا الحد
فالذي يدل على ذلك انه لو نقل الينا على حد نقل القران لعلمنا وجوده
ضرورة كما علمنا وجود القران كذلك وفي علمنا باحوال نفوسنا وانا
غير عالمين بذلك ضرورة ولا استدلالا لانا نظهر الادلة على انه لم ينقل
فعلمنا بذلك انه لم يكن له معارض ∴ ٥ واما الركن السابع وهو
ان العرب انما تركوا المعارضة لاجل العجز عنها فالذي يدل على ذلك ان
دواعيهم كانت متوفرة الى ابطال امر النبي صلى الله عليه
وكانوا يعلمون ان امره يبطل بالمعارضة فلو كانوا قادرين عليها
لفعلوها لا محالة فلما لم يفعلوا تبين عجزهم عنها ∴ ودلالة هذا الركن

فيه على الآية فصول: احدها ان دواعي العرب كانت متوفرة الى
ابطال امر النبي عليه السلام وثانيها انهم كانوا يعلمون ان امره
يبطل بالمعارضة وثالثها انهم لو كانوا قادرين عليها لفعلوها
والذي يدل على الاول هو ما نعلمه من انهم كانوا من اشد الناس حرصا على
ادحاض حجته وابطال شوكته ولاجل ذلك استهونوا بذل النفوس
والاموال وهجروا الاوطان وقطعوا الارحام وصبروا على مرارة الحروب
التي تشتمل على هلاك المهج والاولاد وذهاب الطارف والتلاد
فلولا فرط دواعيهم الى ابطال امره لما تحملوا هذه المشاق الشديدة
واما الذي يدل على الثاني فانه لما اظهر لهم التحدي وعرفهم
انهم ان اتوا بما تحداهم به لم تلزمهم حجته ولم تجب عليهم طاعته وانهم متى
لم ياتوا بذلك ثبت له ما ادعاه من كونه عليهم ووجوب انقيادهم له
فانهم يعلمون عند ذلك ان امره يسقط بالمعارضة علما لا يلتبس
حاله على عاقل كما ان بعض الشعراء اذا ادعى التقدم على غيره لاجل قصيدة
انشاها وزعم ان احدا من الشعراء لا ياتي بمثلها فانهم يعلمون عند ذلك ان
دعواه هذه تسقط وكذبه يظهر متى اتى بعضهم بمثلها او بخير منها
كذلك هذا • واما الثالث وهو انهم لو كانوا قادرين على المعارضة
لفعلوها: فالذي يدل على ذلك هو ان من خلص القادر على الشيء متى دعاه
الداعي المتكرر الى فعل ذلك الشيء وجب ان يقع منه ذلك الفعل فاذا
لم يقع دل ذلك على عجزه عنه او المنع الحائل بينه وبينه وهذا ظاهر
فيما نعلمه من حال احدنا متى كان بحضرته طعام شهي لذيذ لا ضرر عليه
في تناوله عاجلا ولا آجلا وقد بلغ به الجوع الشديد غايته فان
الاكل في هذه الحال يقع منه لا محالة حتى اذا لم يقع منه عند ذلك
علمنا انه انما تاخر عن التناول لممنوع واذا ثبت ذلك وعلمنا بما قدمناه
توفر دواعي العرب الى المعارضة لعلمهم ان غرضهم من ابطال نبوة
النبي صلى الله عليه لا يحصل الا بها ولم يكن عليهم طائل مونة في المعارضة
لانهم ارباب اللسان واهل الفصاحة والبيان ثم لم يفعلوها وعدلوا
الى المحاربة الشاقة الصعبة التي لا توصلهم الى غرض جار الفه لو كانت فيها
لهم غنية والعلية حتى يظهروا به لما دل ذلك على بطلان دعوته علمنا
بذلك انهم ما تركوا المعارضة الا لعجزهم عنها ٥٥ واما
الركن الثامن وهو ان القرآن جار مجرى سائر معجزات الانبياء والماء
فلنا ذلك لا يثبت ابطال المعجزات اجمع فيه وجوه ثلاث احدها

وباصحابه

ان يكون المعجزة من فعل الله سبحانه او جارية مجرى فعله : والثانية
ان يكون ناقضة للعادة : والثالث ان يكون لها تعلق بالدعوى واما كونها
من فعل الله سبحانه فكذلك نحو في احيا الموتى وابرا الاكمه والابرص
وقلب العصي حية الى غير ذلك واما كونها جارية مجرى فعله فنحو
ان يقدر الله سبحانه للنبي على المشي في الهوا او على الما ونحو ذلك : وانما وجب
هذا الشرط لان الله سبحانه هو الذي يدل بالمعجز على صدق رسله فلم يكن
بد من ان يكون له تعلق بالله سبحانه ولشرط ذلك الا بان يكون من فعله او جاريا
مجرى فعله حتى يكون له تعلق به تعلى فيكون نسبته اليه اولى من نسبته الى غيره صح
واما كونها ناقضة للعادة فقلب العصي حية واخراج الناقة من الجبل
واحيا الموتى وغير ذلك فان ذلك مما لم تجر العادة بمثله وانما وجب هذا
الشرط لان ما هو معتاد كطلوع الشمس من المشرق وغروبها في المغرب لا
يكون دلالة على نبوة احد لان نسبته الى صدق من ادعى ذلك كنسبته الى كذبه
فلذلك لم يكن دلالة على واحد منهما لكونه معتادا : واما كونها متعلقة
بالدعوى فمعناه ان يكون لتلك المعجزة من الاختصاص بذلك النبي ما ليس
لها بغيره وانما وجب اشتراط ذلك لكونها دلالة على نبوته فلولا اختصاصها
به لم يكن بان يدل على ذلك اولى من ان يدل على غيره وقد دخل في ذلك ان يكون
عقيب دعواه وان يكون مطابقة لها اذ لو لم تكن عقيبها ولا مطابقة لها لم يكن له
اختصاص بها واذا ثبت ان هذه شرايط المعجز فمعلوم ان هذه قد اجتمعت
في القران الكريم لانه من فعل الله سبحانه وقد نقض عادة العرب لان
العادة ما جرت فيهم بان يسابق الرجل مثلهم وياخذ اللغة عنهم ثم ياتي من
الكلام الواسع بما لا يقدر فصحاوهم والمشاهير بالبلاغة على الاتيان بمقدار
سورة منه فثبت بذلك ان القران جار مجرى ساير معجزات الانبيا
عليهم السلام اذ لا شرط من شرايطها الا وهو موجود فيه فثبت
بهذه الجملة ان القران معجز وهذا الاصل الاول ٥
واما الاصل الثاني وهو ان المعجز لا يجوز ظهوره الا على
صادق في دعواه : فالذي يدل على ذلك ان اظهاره على الكذاب قبيح
والله تعالى لا يفعل القبيح واذا لم يكن من ظهر عليه المعجز كاذبا ثبت انه
صادق : ودلالة هذا الاصل مبنية على دلالة اركان احدها ان
اظهاره على الكذاب قبيح وثانيها ان الله تعالى لا يفعل القبيح ٥
وثالثها ان من ظهر المعجز عليه اذا لم يكن كاذبا ثبت كونه صادقا : والذي
يدل على الاول هو ان المعجز جار مجرى التصديق لمن ظهر عليه لان المدعي
للنبوة متى قال الذي يدل على صدقي ان الله تعالى يقلب هذه العصا حية

عند دعاي او بعده هذا المشي حال ان فعل الله سبحانه ذلك جرى
ذلك مجرى ان يقول الله تعالى صدقت فيما ادعيت من النبوة ولا فصل
عند من له تمييز بين التصديق بالقول وبين اظهار المعجز عقيب الدعوى
ويبين ذلك ما نعلمه في الشاهد ان رجلا لو ادعى بحضرة الملك ان الله
ولاه على الرعية واطلق امره فيهم وانفذ حكمه عليهم ثم قال والدليل
على صدقي ان الملك ينزع خاتمه من يده فيضعه في يدي او تاجه
من راسه فيضعه فوق راسي ثم فعل الملك ذلك بحضرة
القوم فان فعله هذا يجري في تصديق هذا المدعي [دعوى] مجرى ان
يقول له الملك صدقت فيما ادعيت من توليتي لك فلما ثبت ان
المعجز جار مجرى التصديق بالقول وتصديق الكذاب الان اذا كان بالقول
فهو كذب لان من قال للكاذب فيما كذب فيه صدقت فيما قلت كان هذا
المصدق كاذبا لانه اخبر عن الشي لا على ما هو به وهذا معنى الكذب
ولا شك ان الكذب قبيح ومتى كان كذبا عاريا عن جلب منفعة
او دفع مضرة فقبحه يعلم ضرورة ولهذا اشترك العقلا
فيه ولا يرد الشبهة عليه وهذا امارة العلم الضروري وانما
قبح لكونه كذبا لانه لان من علمه كذبا علمه قبيحا ومن لم يعلمه كذبا
بل جوز كونه صدقا لم يعلم كونه قبيحا وقد تقدم تقرير هذه الطريقة
فاذا ثبت ذلك والكذب الذي يكون فيه جلب نفع او دفع ضرر قد
شارك الكذب العاري عنهما في وجه قبحه وهو كونه كذبا فوجب
ان يكون قبيحا لان المشاركة في وجه القبح يقتضي المشاركة في القبح على
ما تقدم بيانه في اول ابواب العدل واذا ثبت ذلك في الكذب
فاظهار المعجز الجاري مجرى التصديق على من هو كاذب في دعواه
يكون جاريا مجرى الكذب من حيث كان تلبيسا ومفهما للشي لا على ما
هو به : وعلى هذا لو قال المدعي لا من يعلم انه كاذب فيه ان فلانا
يصدقني فيما ادعيته والدليل على ذلك انه ينزع عمامته من راسه
فيضعها فوق راسي ثم فعل المصدق ذلك لكان عندنا جاريا مجرى
ان يقول له صدقت بالقول فاذا كان المعجز لو ظهر على كاذب في
دعواه جرى مجرى تصديقه بالقول وقد ثبت ان تصديقه بالقول
قبيح فكذلك ما يجري مجرى التصديق له يجب ان يكون قبيحا لانه
واقع في التلبيس والتغرير موقع الكذب فثبت ان اظهار المعجز
على الكذاب قبيح : ة واما الركن الثاني وهو انه تعالى لا يفعل

القبح وقد تقدم بيانه ٥ وأما الركن الثالث وهو أن من ظهر عليه
المعجز إذا لم يكن كاذبا بل إنه صادق فلأن من أخبر عن الشيء على ما هو
به كان صادقا وكان خبره صدقا ومن أخبر عنه لا على ما هو به كان
كاذبا وكان خبره كذبا وهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات ولا يجوز
دخول متوسط بينهما على ما تقدم تقريره فصح بهذه الجملة ما ذهبنا إليه
من نبوة محمد صلى الله عليه وآله وصدقه فيما أخبر به ولزوم الطاعة
والانقياد له في كل ما أمر به ونهى عنه وهذا واضح بحمد الله ومنه

باب الكلام في الوعد والوعيد صح ٥ ٥

وقد كنا قدمنا في المقدمة الكلام في المنزلة بين المنزلتين من حيث هو
كلام في أحكام الفساق وأسمائهم في الدنيا على الكلام في الوعد والوعيد
من حيث كان كلاما في أحكامهم في الآخرة غير أنا إذا نقدم الكلام في الوعد
والوعيد في الشرح أولى جريا على طريقة العلماء من أهل العدل فإنهم قدموا
ذلك في مصنفاتهم ولتقديم ذلك وجه صحيح وهو أن الكلام في أحكام الفساق
وأسمائهم هو تابع لاستحقاقهم العقاب وتناول الوعيد لهم فكان تقديم
الأصل أولى من تقديم التابع واعلم أن الوعد هو الخبر عن إيصال
النفع إلى الغير في المستقبل والوعيد هو الخبر عن إيصال الضرر
إلى الغير في المستقبل فهذا المعنى هو المعقول عند أهل اللغة من
إطلاق اسم الوعد والوعيد وجملة ما يلزم معرفته في هذا
الباب هو أن من وعده الله سبحانه بالجنة من عباده المطيعين فإنه إذا
مات على ذلك صائر إليها لا محالة ومخلد فيها بعد دخولها خلودا دائما وهذا
مما لا خلاف فيه بين المسلمين وكذلك لا خلاف بينهم في أن من توعده الله
بالنار من الكفار فإنه إذا مات مصرا على كفره فهو داخل إلى النار مخلد فيها
خلودا دائما وإنما الخلاف في الفساق الذين يموتون مصرين على الفسق
هل يدخلون النار أم لا وإذا دخلوها فهل يخلدون فيها دائما أم لا
والمرجئة تخالف في الفصلين جميعا ومذهبنا في ذلك أنهم
متى ماتوا مصرين على الفسق فإنهم يصيرون إلى العذاب وأنهم يخلدون
فيه دائما والدليل على ذلك قول الله سبحانه ومن يعص الله ورسوله
فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا ووجه الاستدلال بهذه الآية على
ذلك أن الله تعالى توعد كل عاص بدخول النار والخلود فيها والخلود هو
الدوام وإخلاف الوعيد كذب والكذب قبيح والله تعالى لا يفعل
القبيح وهذا الوجه مبني على خمسة أركان ٥ أحدها أن الله
تعالى توعد كل عاص على سبيل العموم بالدخول إلى النار والخلود

وثانيها ان الخلود هو الدوام وثالثها ان اخلاف الوعيد كذب
ورابعها ان الكذب قبيح وخامسها ان الله تعالى لا يفعل
القبيح ٥ فالذي يدل على الاول ان من اداة الشرط ومن تكون في الشرط
والجزا اقتضت استغراق كل عاقل فالذي يدل على الثاني ان القايل اذا
قال من دخل داري اكرمته فانه يصح ان يستثني اي عاقل شا
فلولا ان الخطاب مستغرق لجميع العقلا لما صح الاستثنا
والدليل على انه يصح منه استثنا كل عاقل انه يجوز ان يتبع
خطابه بقوله الا زيدا او عمرا وبني فلان وبني فلان حتى لا يكون
اي قبيلة شا والعلم بجواز ذلك وتسميته وكونه استثنا صحيحا
حاصل لكل سامع له معرفة بخطاب العرب وخبرة بمواضعتها
والدليل على انه لولا استغراقه لجميع العقلا لما حسن
الاستثنا هو ان الاستثنا من حقه ان يخرج من الكلام ما
لولاه لوجب كونه داخلا تحته الا ترى انه لا يصح استثنا
ما لا يعقل بجواز ان يقول من دخل داري اكرمته الا البغال
والحمير ولا يكون ذلك استثنا حقيقة ومتى ورد مثل
ذلك في كلام بعضهم سموه استثنا منقطعا وجعلوه
استثنا مجازا لان الخطاب لا يتناوله فلا يكون استثنا
وذلك اخراجا لبعض من كل فاذا ثبت ان استثنا اي عاقل كان اذا
المتكلم اخراجه من الخطاب صحيح علمنا ان الخطاب مستغرق
لجميعهم فعلم بذلك ان قوله تعالى ومن يعص الله ورسوله
مستغرق لكل عاص ولا خلاف ان الفاسق عاص فكان الخطاب
عاما فكان الخطاب متناولا لكل واحد منهم على العموم
وقد اخبر الله سبحانه ان لهم النار وانهم خالدين فيها
ولا يصح خلودهم الا بعد دخولهم فثبت الدخول والخلود
لهم جميعا ٥ واما الركن الثاني وهو ان الخلود هو
الدوام فالذي يدل عليه قوله تعالى وما جعلنا لبشر من
قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون فاخبر تعالى انه
ما جعل لاحد من البشر خلودا في هذه الدنيا وهو لا يريد
بذلك الا الدوام لان البقا المنقطع قد جعله لكل احد

من الفسق اذ ليس احد منهم الا وقد يقع منه ما يسقط به الكثير
من قال من المرجئة ان الخلود هو البقاء المنقطع وصح انه الدوام ٥
واما الثالث وهو ان اخلاف الوعيد كذب فالذي يدل
على ذلك ان حد الكذب موجود فيه لان الوعيد هو الخبر عن ايصال ضرر الى
الغير في المستقبل فاذا لم يصل ذلك الضرر الى ذلك الغير صار الوعيد
خبرا عن الشي لا على ما هو به وهذا هو حقيقة الكذب واما الرابع وهو
ان الكذب قبيح والخامس وهو ان الله تعالى لا يفعل شيا من القبائح فقد
تقدم بيان ذلك كله فلا وجه لاعادته ٥ فان قيل اذا صح
لكم ان عموم الوعيد متناول للفاسق لما ذكرتم فعمومات الوعد ايضا
متناولة له لان قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله فاولئك مع الذين انعم الله
عليهم ونحو ذلك من العمومات يتناول كل من اطاع سوا كان برا او فاجرا ولا
شك ان الفاسق قد يوجد منه طاعات نحو الصلاة والحج والزكاة والصوم
والاقرار بالشهادتين ولا خلاف بين المسلمين انه يحسن من الفاسق ان هذه الافعال
طاعات وان وجدت من الفاسق ولهذا يسقط عنه الفرض بذلك ولولا كونها
طاعة لما سقط بها الفرض :. ولانه لا خلاف بين المسلمين انه يحسن امر
الفاسق باخراج الزكاة بل يجب امره بذلك ولو كان اخراجها معصية منه لم يجز
امره بذلك لان الامر بالمعصية معصية فعلم بذلك ان الفاسق قد يكون مطيعا في
بعض الافعال وان كان عاصيا في بعضها فصح دخوله في عمومات الوعد كما دخل
في عمومات الوعيد وليس بان يقطعوا على انه من اهل الوعيد لما ذكرتم اولى من ان يقطع
مخالفكم على انه من اهل الوعد لما ذكر فاقبح التوقف في ذلك والحكم بان العموم متعارضان
ويوحى للامر في ذلك الى الله سبحانه ٥ قلنا ان العمومات وان اقتضت
دخول الفاسق بظاهرها في اهل الوعد والوعيد معا كما ذكره السائل الا ان
ههنا ما يدل على استحقاقه الوعيد عليه دون اثبات الوعد وذلك نحو ما نعلمه
من اقامة الحدود على الجناة نحو قطع يد السارق وجلد الزاني وغير ذلك فانا نقطع
يد السارق على وجه الخزي او النكال والعقوبة والاستحقاق يدل عليه قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله فلولا ان
ثواب طاعاته المتقدمة من صلاة وصوم وغيرها قد بطل بهذه المعصية
الكبيرة وخرج من ان يكون من اهل الوعد بالثواب والا كان لا يحسن عقابه
ولا اهانته لان عقاب من لا يستحق العقاب ظلم على ما تقدم ذكره والله
تعالى لا يفعل الظلم ولا يامر به فلما صح عقابه على سرقته علمنا انه لم
يبق له ثواب عند الله ولا امره يسير به وكذلك فقد علمنا باجماع المسلمين

[illegible]

انه يحسن من الباري و ذمه والبراه منه ولولا خروجه من استحقاق
المدح والثواب ودخوله في زمره المستحقين للذم والعقاب لم يحسن
ذلك وفي هذا ابانه عن سوال السائل ويوضح انه لا تعارض بين العمومات
بل عدل من الله سبحانه بحكم الفاسق بما ذكرناه ٥ فان قيل
هو ان انه لا تعارض بين العمومات وان عموم الوعيد يتناول الفساق
لكن ما الذي يمنع ان يكون اخلاف الوعيد حسنا كما ان الوفا بالوعد حسن ولذلك
يمدح الناس من اخلف وعيده كما يمدحون من وفى بوعده ومن ذلك يقول
الشاعر ∴ واني اذا اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي ومنجز
موعدي ٥ فيمدح باخلاف الوعيد كما يمدح بالوفا بالوعد فلا
يلزم ما ذكرتموه من كون اخلاف الوعيد كذبا ولا قبيحا ٥ ٥
قلنا وقد بينا فيما تقدم ان اخلاف الوعيد كذب فلا حاجة الى
اعادته في هذا الموضع واما قوله ان الناس يمدحون من اخلف
وعيده ولا يعدونه كاذبا قلنا انما كان ذلك لان الظاهر من
احوال من توعد غيره انه لا يخبر عن نفس ايصال الضرر وانما يخبر
عن عزمه على ايصال الضرر وانه سطو بذلك العزم لكن هذا هو الظاهر من
حاله من حيث انه لا يعلم الغيب ولا يستحق ما يكون منه في مستقبل
الزمان ولذلك يحسن مخالفته لما توعد به ولا يعد بذلك كاذبا لان خبره
كان مساويا للعزم والعزم في تلك الحال كان موجودا فكانه قال انا عازم
على ان افعل كذا وكذا ولا يكون لمخالفة عزمه فاعلا للقبيح فلذلك استحسن
العقلا عفوه عما توعد له ولم يعدوه كاذبا فيه واما الله سبحانه
فانه اذا توعد بشي فانه يخبر عن نفس ذلك الشي لا عن عزمه لان العزم لا يجوز عليه
تعالى من حيث ان العزم انما يفعله احدنا ليسهل له السرور بما يفعله من
الامور النافعه له الملذه او ليوطن نفسه على ما يفعله من الافعال
الشاقه الشديده واللذه والمشقه لا تجوزان على الله تعالى لانه ليس
بجسم فلم يجز عليه العزم لانه لو فعله والحال هذه لكان عبثا لا فايده فيه
وذلك قبيح تعالى الله عنه فاذا كان خبر الله سبحانه عن عقاب الفساق
لا يتناول الا نفس العقاب وانه واصل اليهم فلو لم يوصله اليهم كان
خبره عن ذلك الذي هو الوعيد كذبا تعالى الله عن ذلك ∴ ولما كان
الوعيد قد يكون خبرا عن نفس الفعل وقد يكون خبرا عن العزم عليه صح ان

يمدح من وفا بوعيده كما يمدح من وفا بوعده وفي ذلك يقول الشاعر

ان ابا ثابت لمجتمع الراي شريف الاباء والنسب

لا يخلف الوعد والوعيد ولا يبيت من ثاره على فوت

فمدحه بانه لا يخلف وعده ولا وعيده وصح من الله تعالى ان يصف نفسه بذلك
فقال تعالى قال لا تختصموا لدي وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول
لدي وما انا بظلام للعبيد وذكر وصف اهل الاخرة له بانه صادق في وعده
ووعيده ووفا بهما جميعا فقال تعالى ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار
ان قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا
نعم فسقط ما قاله

فصل

واذا ثبت ان قوله تعالى ومن يعص الله
ورسوله عام يتناول كل عاص ويدخل فيه كل من عصى بمعصية سوا كانت
كبيرة او صغيرة وسوا تاب منها او لم يتب الا انا اخرجنا اصحاب
الصغائر والتائبين من جملة من عصى الله لادلة دلت على خروجهم من هذا
العموم فمن تلك الادلة ما هو عقلي ومنها ما هو سمعي فمن الادلة العقلية
الدالة على خروج اصحاب الصغائر من عموم الوعيد هو ان المعصية
الصغيرة هي التي يكون عقاب فاعلها اقل من ثوابه على ما قدمه من طاعاته
فمعصية الفعل توجب ان يسقط من ثوابه بمقدار عقابها ويكون
تاثيرها في نقصان درجة من الثواب ويبقى مستحقا لسائر ثوابه فلو
عوقب والحال هذه لكان عقابه ظلما لانه غير مستحق له والله تعالى لا
يفعل الظلم لما تقدم بيانه :: ومن جملة السمعية التي دلت على خروج
اصحاب الصغائر من عموم الوعيد قول الله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما
تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم والله تعالى يوعد اصحاب السيئات
الصغائر انه يكفرها متى اجتنبوا الكبائر منها وهو تعالى لا يخلف
الوعد لما تقدم بيانه :: ومن الادلة العقلية الدالة على خروج
التائبين من عموم الوعيد ان التوبة من الذنب جارية مجرى الاعتذار من
الاساءة من حيث كانت بذل المجهود في تلافي ما فرط وكما ان قبول
العذر واجب ولوم المعتذر بعد صحة اعتذاره قبيح فكذلك
يجب قبول التوبة ويقبح عقاب التائب فلو عوقب بعد توبته لكان
عقابه ظلما لانه غير مستحق له كما ان لوم المعتذر ظلم في هذا الوجه
ومن جملة الادلة السمعية الدالة على خروج التائبين من عموم الوعيد
قوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وقوله يضاعف له العذاب

يوم القيامة ويخلدونه فيها إلا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك
يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما فأوضح
خروج أصحاب الصغائر والتائبين من عموم الوعيد بقي الكفار وأصحاب
الكبائر الذين لم يتوبوا داخلين تحت النص وهذا أوضح
لمن تأمله ٥ ومما يدل على ذلك قول الله سبحانه وإن الفجار
لفي جحيم يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين ووجه الاستدلال
بهذه الآية أن الله تبارك وتعالى توعد كل فاجر بدخول النار
والخلود فيها والفاسق فاجر كما أن الكافر فاجر وإخلاف
الوعيد كذب والكذب قبيح والله سبحانه لا يفعل القبيح
وهذا الوجه مبني على خمسة أركان أحدها أن الله توعد كل
فاجر بذلك على سبيل العموم ٥ وثانيها أن الفاسق فاجر
وثالثها أن إخلاف الوعيد كذب ورابعها
أن الكذب قبيح وخامسها أن الله تعالى لا يفعل
القبيح والذي يدل على الأول أنه أخبر عن الفجار باسم الجمع
المعرف بالألف واللام فيقتضي ذلك استغراق كل من
يقع عليه هذا الاسم إذ لا معهود هاهنا ينصرف الخطاب
إليه ؛ والذي يدل على الاستغراق أنه لا يجوز استثناء
أي فاجر أراد المخاطب إخراجه وحسن الاستثناء دال
على الاستغراق على ما تقدم بيانه وبإتي تقريره في مسألة
الشفاعة إن شاء الله وقد أخبر تعالى أنهم جميعا يصلون
إلى النار وأنهم لا يغيبون عنها وهذا هو معنى الخلود
فصح ما قلناه من أنه توعدهم بالدخول والخلود ٥
والذي يدل على الثاني أنه لا خلاف بين العلماء أن المرتكب
لكبائر الإثم كالزاني والمشهور وقاتل النفس وآخذ الأموال
بغير حق يسمى فاجرا وأركان من العرف بأنها محرمة عليه
وأما الثالث والرابع والخامس من الأركان فقد
تقدم بيانها ولا معنى لإعادتها ٥ فإن قيل ما ذكرتموه

عموما يقتضي ما ذكرتم ونحن نحمله على الكافر والفاسق وههنا
ادلة تقتضي تخصيص الفاسق من الاية بينا عليه السلام وهي الاخبار
المروية في هذا الباب نحو قوله يخرج قوم من النار بعد ما ذهب
حبره وسبره وما اشبه ذلك . وكذلك قوله تعالى واما الذين
سعدوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السماوات
والارض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واخبر تعالى بخلودهم واستثنى
ما شاء من ذلك ولا معنى لهذا الاستثناء الا خروج اصحاب الكبائر من هذه
الامة من النار والا بطلت فايدة الاستثناء وذلك لا يجوز

قلنا

ما يروى في هذا الباب فانها اخبار احاد لا معول عليها في مثل هذا
الباب لما تقدم ذكره في مسالة الرؤية وسياتي في باب الشفاعة
من بيان ان شاء الله وان ذلك اخبار احاد لم يصح تخصيص عموم
الكتاب بها لان ما نحن فيه هو من باب الاعتقاد والواجب المصير
فيه الى الادلة الموجبة للعلم دون ما يقتضي غالب الظن :. على ان
هذه الاخبار معارضة باخبار تنافيها تدل على خلود اصحاب
الكبائر في النار نحو ما روي عن النبي صلى الله عليه انه قال من وجا
نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجا بها بطنه في نار جهنم خالدا
مخلدا ومن حسا سما فسمه في يده يتحساه في النار خالدا مخلدا او امثال
ذلك كثيرة فليس لهم ان يتمسكوا بما ذكروه اولى من [illegible] لما
ذكرنا فاذا تعارضت هذه الاخبار وجب التمسك بالمعلوم من ادلة
الكتاب الا بعد [illegible] لما لا يساويه في هذا الباب :. واما الاية
فليس في ظاهرها ما يدل على ما ذكروه :. وقولهم لا فايدة للاستثناء
الا خروج بعض اهل النار منها فهو تحكم بما هو الا نقص والا فاي
دلالة تقتضي صحة ما قالوه وليس من حيث انهم جهلوا فايدة الاستثناء
يجب ان يصح ما ذهبوا اليه لانه قد امنهم [illegible] على الخطا وان جهلهم
بالفايدة من قبل تقصيرهم في النظر وذلك خطا واعتقادهم ان ذلك يقتضي
خروج بعض اهل النار لاجل انهم جهلوا فايدة اخرى خطا اخر على ان
حكمهم بان ذلك يقتضي خروج بعض اهل النار وهم الفساق وحدهم منهم
لان المذكورين في الاية هم جميع الاشقياء وذلك يتناول الكفار والفساق
والاستثناء عايد على الكل فلو دل على خروج الفساق لدل على
خروج الكفار لان تعلق الاستثناء بالكل على سوا ولا يجوز ان يدل

على خروج البعض دون البعض وعلى ان الاستثنا في حق اهل النار لو
دل على خروجهم او خروج بعضهم لدل على مثل ذلك في اهل الجنة لانه تعالى قال
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا
ما شا ربك عطا غير مجذوذ ومعلوم ان ذلك لا يدل على خروج احد من
اهل الجنة وكذلك لا يدل على خروج احد من اهل النار ∴ والجامع بينهما
هو انه لا ذكر للخروج في واحدة من الايتين ∴ وقول من يقول منهم ان قوله
في اهل الجنة عطا غير مجذوذ يبطل توهم الخروج ويقرر الخلود فلذلك
لم يدل الاستثنا على خروج احد منهم فانا نقول هذا امسك تاكيد للالزام
الذي الزمناك اياه لان ما ذكرته يوضح ان الاستثنا لا يدل على خروج احد من
اهل الجنة وهو الذي اردناه بالشبهة لا لنا على ان الاستثنا في حق اهل
النار لا يدل على خروج احد منهم فاي معنى فهمته من الاستثنا المذكور
في حق اهل الجنة فافهم مثله في الاستثنا المذكور في حق اهل النار

فان قيل فما فايدة الاستثنا في الموضعين عنده لم **قلنا** هذا
لا يلزمنا في اسقاط سوال الخصم ان نبين معنى ذلك بل يكفي في اسقاط
اعتراضه ان نبين ان الاستثنا لا يدل على خروج اهل النار كما لم يدل
على خروج اهل الجنة على انا نجيب على ذلك على سبيل الافادة فنقول
للعلما في معنى ذلك اقاويل منها ان ذكره الاستثنا
المشيئة دلالة منه على انه لو اراد اخراجهم لكان قادرا عليه
ويصح دخول ذلك على اهل الجنة واهل النار وعلى الفساق
منهم والكفار لانه تعالى قادر على ذلك لو اراده ولكنه قد دلنا
بادلة قاطعة على انه لا يريده ومنها انه تعالى استثنى
اوقات وقوفهم في عرصات القيامة فانهم في تلك الحال
ليسوا في الجنة ولا في النار فلو اطلق القول لامكن ان يتوهم
بعض من يسمعه ان من يعذب وهو من اهل الجنة فهو يتصل
الى ما يستحقه وكذلك من يعذب من اهل النار فهو
صاير الى ما يستحقه من دون توقف وحساب ولا لبث
في مشهد القيامة فالاستثنا يردهما ولا الا اوقات
القيامة ليزول هذا التوهم من السامعين للخطاب وهذا
دخل هذا الاستثنا على اهل الجنة واهل النار وعلى الفساق
والكفار لان الوقوف في القيامة يعمهم ∴ ومتى قيل على هذا
القول كيف يصح استثنا الوقوف ومعلوم ان الوقوف

ودخول

متقدم على الجنة او النار ومن جوّز النسخ فيه ان يتاخر عن المنسوخ
منه قلنا لا نسلم ان من جوّز النسخ يلزمه ان يتاخر عن المنسوخ
منه بل من جوّز النسخ يجوّز ان يخرج بعضا من كلٍّ فاما ان يكون متقدما او متاخرا او لا
عن ذلك بل اي الامرين كان فهو جائز ؞ الا ترى انه لو نذر صوم شهر رجب الا
يوما منه فانه يجوز له ان يجعل هذا اليوم من اوله او وسطه او اخره
فكذلك يجوز ان يستثني اوقات القيامة وان كانت متقدمة على الدخول ؞
ومنها ان الاستثناء داخل على ما لم يعلمنا تعالى انه من الاوقات التي
لا نهاية لها فكانه قال انهم يكونون خالدين فيها ما دامت السموات والارض
سوى ما شاء ربك من الاوقات التي لم يعلمكم بها فهو وان لم يعلمنا انه كان في هذه
الاية فقد اعلمنا انه في ايات اخر ودلنا على انهم لا يخرجون من النار بل يبقون
فيها بقاء دائما فجاز ان يكون الاستثناء بعض هذه الفوائد فسقط ما
قاله السائل فان قيل هب ان السمع قد دل على دوام العقاب بظاهره
فهل دل على الطاعة والكرم ودلالة العقل ما يمنع فان العقل
[...] خلود من عصى يوما واحدا في نار جهنم ابد الابدين لان العقل
[...] العقوبة على قدر الجناية فاذا زادت العقوبة عليها كانت
ظلما والله تعالى لا يفعل الظلم سيما وقد قرر ذلك بقوله
[من جاء بالحـ]ـسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها
[...] الموت وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها فكيف يكون عذاب
[...] سنة يوم واحد قلنا ان المورد لهذا السؤال
[لا يخلو من ا]حد امرين اما ان يكون من المقرين باثبات الصانع العدل الحكيم
[...] والمعترفين بالشريعة وصحتها او من المنكرين لذلك او لشيء
من المنكرين لذلك او لشيء منه فلا وجه لكلامه في هذه
المسالة فانها فرع لا يعلم الا بعد العلم بتلك الاصول وانما سبيلنا
ان ننقل الكلام معه من هذه المسالة الى اصولها فاذا انفرد حسن
الكلام في هذا الفرع وامكن ؞ وان كان من المعترفين بجميع ذلك فجوابنا
له من وجهين احدهما على وجه الجملة والاخر على وجه التفصيل
اما الاول فهو ان نقول قد اجمع كل من اعترف بصحة نبوة
محمد عليه السلام وصدقه فيما جاء به من عند الله ان الكفار مخلدون
في النار وعلم ذلك ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وورد به صريح القرآن

[...] في العو[...]
[...] البحر الامين
[...] الكل العلا
[...] فيما وبعمال
[...] بسم الله [...]
[...] بك كنه
[...] الدين
[...] ودين
[...] من صلاح
[...] دار الغنى
[...] الدار دار
[...] يا نم دار

دخول

معدم على الجنة او النار ومن حق المستثنى ان يتاخر عن المستثنى
منه **قلنا** لا نسلم ان من حق المستثنى ان يتاخر عن المستثنى
منه بل من حق الاستثناء ان يخرج بعضا من كل فاما ان يكون متقدما او متاخرا فلا
فرق في ذلك بل اي الامرين كان فهو جايز :. الا ترى ان من نذر صوم شهر رجب الا
يوما منه فانه يجوز له ان يجعل هذا اليوم من اوله او وسطه او اخره
فكذلك يجوز ان يستثنى اوقات القيامة وان كانت متقدمة على الدخول :. ٥
ومنها ان الاستثناء داخل على ما لم يعلمنا تعالى الله من كل الاوقات التي
لا نهاية لها فكانه قال انكم تكونون خالدين فيها ما دامت السموات والارض
سوى ما شاء ربك من الاوقات التي لم يعلمكم بها فهو وان لم يعلمنا انه كان في هذه
٧ انه فقد اعلمنا اذ في اوقات اخر ودلنا على انهم لا يخرجون من النار بل يبقون
فيها بقاء دائما ما دام جاز ان يكون الاستثناء بعض هذه الفوايد سقط ما
قاله السائل **فان قيل** فهب ان السمع قد دل على دوام العقاب بظاهره
ولا دلالة فيه تدل على انقطاعه ولكن في دلالة العقل ما يمنع فان العقل
يمنع من خلود من عصى يوما واحدا في نار جهنم ابد الابدين لان العقل
يقضي بان العقوبة على قدر الجناية فاذا زادت العقوبة عليها كانت
الزيادة ظلما والله تعالى لا يفعل الظلم سيما وقد قرر ذلك بقوله
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها
وهم لا يظلمون وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها فكيف يكون عذاب
الابد مقابلة سيئة يوم واحد **قلنا** ان المورد لهذا السوال
لا يخلو من احد امرين اما ان يكون من المقرين باثبات الصانع العدل الحكيم
واثبات النبوة والمعترفين بالشريعة وصحتها او من المنكرين لذلك او لشي
منه فان كان من المنكرين لذلك او لشي منه فلا وجه لمكالمته في هذه
المسالة لانها فرع لا يعلم الا بعد العلم بتلك الاصول وانما سبيلنا
ان ننقل الكلام معه من هذه المسالة الى اصولها فاذا انفرد حسن
الكلام في هذا الفرع وامثاله :. وان كان من المعترفين بجميع ذلك فجوابنا
له من وجهين احدهما على وجه الجملة والاخر على وجه التفصيل
اما الاول فهو ان نقول قد اجمع كل من اعترف بصحة نبوة
محمد عليه السلام وصدقه فيما جاء به من عند الله ان الكفار مخلدون
في النار وعلم ذلك ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وورد به صريح القران

في مواضع كثيرة وان لم يكفر الواحد منهم الا يوما واحدا فكما احسن وكذلك
حقهم مع قوله معاصيهم وتقاصر مدتها ثابت في حق الكفار كثبوته في حق الفساق
فاذا جاز في احدهم جاز مثله في الاخر مثله :. ومتى قالوا انا لا اقول بذلك في الكفار
لانه خرج من الدين لرده ما هو معلوم من دين النبي صلى الله عليه ضرورة ولحق
بالطائفة الاولى المنكرين للشريعة وصار الكلام معه كالكلام معهم ومتى
قال اني سلمت ذلك في حق الكفار لما ذكرتم من الوجوه الشرعية التي اوجبت
علي الاعتراف به وان لم اعقل وجه العدل فيه غير اني اعلم على وجه
الجملة ان الله تعالى لا يظلم احدا ولا يوصل اليه الا ما يستحقه من
العقاب فاعلم ان خلود الكفار عدل وانهم يستحقونه لانه
تعالى حكيم وان لم اعرف وجه ذلك على التفصيل. **قلنا**
فاذا صرنا في الفساق بمثل هذه الطريقة وقلنا فيهم مثل ما قلت في
الكفار لانا قد اوردنا من الادلة الواردة في الكتاب الكريم التي تدل
على خلودهم ما لا يمكن دفعه فصار دواعي اثبات الخلود كالكفار وليس
لك هاهنا ان تعترض بذلك العقل لانه قد اعترف انه يسلم ذلك في
حق الكفار وان لم يعقل وجهه فيجب ان يسلمه في حق الفساق وان لم
يعقل وجهه وليس ما جهل الانسان وجهه يجوز له نفيه لان ما جهله
الانسان من الامور اكثر مما يعلمه وهذا يوجب عليه ان يقول في الفساق
مثل ما قال في الكفار من انهم خالدون وانهم لا يخلدون الا باستحقاق وان
خلودهم للاستحقاق وطلب والله تعالى عن ذلك وان لم يعرف ذلك مفصلا
وهذا هو الجواب على طريق الجملة :. واما الجواب على طريق التفصيل
فهو ان يبين ان العقاب يستحق على المعاصي دائما بطريقة عقلية فيدخل فيه
الكفر والفسق وتحرير الدلالة على ذلك هو ان يقول العقاب على القبيح
جار مجرى الذم عليه ولا شك ان الذم يستحق عليه دائما فكذلك العقاب
وهذه الدلالة مبنية على اصلين احدهما ان العقاب جار مجرى
الذم والثاني ان الذم يستحق على وجه الدوام :. فالذي يدل
على الاول هو ان العقاب والذم يستحقان لسبب واحد وهو
الاقدام على القبيح ويستحقان على وجه واحد وهو الاستخفاف
والاهانة ويسقطان بعد الاستحقاق بمسقط واحد وهو التوبة
والندامة فاذا كان سببهما المثلث لهما واحدا ووجههما الذي
يستحقان عليه واحدا ومسقطهما بعد الثبوت واحدا جريا
مجرى واحدا الا ان احدهما في دوام وانقطاع ونحو ذلك من الاحكام

خلاف الحسن في الفساق ولان الوجه الذي اعترض به وهو قوله المعاصي وقصر مدتها صح

لما كان الموت في ذلك الاصرار الاجد هذه الامور الثلاثه فاذا ثبت
استمرار حكمها فيها لم يجز ان يثبت فيهما مفارقه في دوام وانقطاع لان ذلك انما
يعرفه لا وجه لها وذلك واجب لعقاب كل حمال الله والاخرون :. والذي يدل ان
الذم يستحق دايما انه يحسن من العقلا ذم المسي على اساته ما لم يعلموا
اعتذاره منها ولا رجوعه عنها وان دام ذلك واتصل دايما لا نهايه له ولا
تقدر ذلك عندهم بمقدار ومن الجايز ان يستحسنه كل عاقل دايما
الا ترى انهم يستحسنون ذم فرعون على ما كان جناه :. وكذلك ذم
الجهل وابي لهب ومن جرى هذا المجرى ولو ابقا الله سبحانه الخلوق في
الدنيا لما كان الغرض استحسان ذم من علموا اساته في اول الزمان
والعلم يحسن ذلك ضروري لكل عاقل علم اساه المسي ولسنا نعني
باستحقاق الذم على وجه الدوام الا انه يحسن من العقلا دايما من غير
ان يتقدر بوقت مخصوص فاذا ثبت استحقاق الذم دايما على الاساه ثبت
استحقاق العقاب دايما لتساويهما في الموت جميعا وهذا واضح
لمن انصف :. واما قوله تعالى جزا سيئه سيئه مثلها وما شابهه
فلا تعلق للخصم بظاهره لانه يقتضي ان جزا المعصيه معصيه مثلها
في جنسها وذلك لا يذهب اليه احد :. ومتى قيل المراد بذلك ان
جزا السيئه عقوبه مثلها في كونها شيئا قلنا
فلا ذكر في ذلك للدوام ولا الانقطاع فلا يدل على واحد منهما وما

فصل

ذكرناه قد دل على الدوام ولا يعترضه ما ذكروه 5
ومن جمله ما يدخل في الوعد والوعيد الكلام في الشفاعه والمقصود
بذلك ان شفاعه النبي صلى الله عليه وعلى اله لا تكون يوم القيامه لمن
يستحق النار من الفساق والكفار :. والدليل على ذلك قول الله تبارك
وتعالى وانذرهم يوم الازفه اذ القلوب لدى الحناجر كاظمين ما
للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع فوجه الاستدلال بهذه الايه
على ذلك هو ان الله تعالى نفى عموم الشفاعه عن كل شفيع لكل ظالم على
العموم والفاسق ظالم كما ان الكافر ظالم وما اخبر الله تعالى بنفيه فلا يجوز اثباته
فثبت انه لا شفاعه للفاسق :. وهذا الوجه مبني على اربعه
اصول احدها انه تعالى نفى عموم الشفاعه وثانيها
عن ان يكون لكل ظالم على العموم وثالثها ان الفاسق ظالم ورابعها
ان اثبات ما نفاه الله تعالى لا يجوز فالذي يدل على الاول هو انه تعالى ادخل

حرف النفي الذي هو ما على اسم الشفيع وهو نكرة ومن حق حرف النفي
اذا دخل على نكرة ان ينفي جميع ما يقع عليه ذلك الاسم على العموم ٥
بدليل انه يصح ان يستثني منه اي شفيع سا المخاطب فلولا كونه
مستغرقا للجميع لم يصح الاستثنا على ما تقدم تقريره ∴ والذي
يدل على الثاني هو ان اسم الظالمين جمع معرف بالالف واللام ومن حق
الجمع اذا عرف بالالف واللام ان يستغرق جميع ما يصلح له الاسم
اذا لم يكن هناك معهود ينصرف الخطاب اليه ∴ والدليل على
استغراقه لذلك انه يصح منه استثنا اي ظالم سا المخاطب
وقد بينا ان صحة الاستثنا تدل على الاستغراق ولا شك انه لا
معهود في الاية ينصرف الخطاب اليه فوجب حمله على ظاهره في
الاستغراق ∴ والذي يدل على الثالث انه لا خلاف نعرفه بين
علما المسلمين ان قاتل النفس بغير حق يسمى ظالما وكذلك الاخذ لاموال
الناس بغير حق وقد دل على ذلك قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد
ظلم نفسه وقوله ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في
بطونهم نارا فثبت ان الفاسق ظالم فيدخل تحت عموم الظالمين
٥ والذي يدل على الرابع هو ان اثبات ما اخبر الله تعالى بنفيه تكون
تكذيبا لله تعالى ورد عليه وذلك قبيح لانه تكذيب الصادق ورد لقوله
الحق فثبت بهذه الجملة انه لا شفاعة للفاسق فان قيل
السنة قد روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال شفاعتي لاهل
الكباير من امتي وهذا النص في موضع الخلاف وهو خاص بلبنا ولا اصحاب
الكباير من امته عليه السلام وما ذكرتموه من الاية عام في كل ظالم
كما ذكرتم فيجب ان يعملوا الخاص فيما ساواه وبالعام فيما عدا ذلك
٥ وهذا يوجب عليكم اثبات الشفاعة لفساق هذه الامه
قلنا هذا الخبر من اخبار الاحاد وهي لا يوجد بها في هذا
الباب لانه من اصول الدين والواجب ان لا يوجد فيه الا الادله
القاطعه المعلومه من الكتاب والسنه لانها تكون موديه الى
العلم وخبر الواحد لا يقتضي الا غالب الظن اذا ادتكاملت شرايطه
ولا يعول على مثل هذا الخبر فيما نحن فيه ∴ على ان هذا الخبر معارض
بما روي عن الحسن البصري انه روى عن النبي صلى الله عليه واله
انه قال ليست شفاعتي لاهل الكباير من امتي وبعد ذلك من

للأخبار المقتضية أنه لا شفاعة لفاسق ثم إن صح الخبر فهو محمول على أهل
الكبائر الذين تابوا ليكون ذلك موافقة للأدلة ولظاهر آيات القرآن وهذا
هو الواجب في أمثاله من أخبار الآحاد ٥ **فإن قيل** وإذا كانت
شفاعته عندكم تثبت للمؤمنين جميعا فما فائدة تخصيصه التائبين بالذكر
قلنا الوجه فيه **أحدهما** أنه أراد بذلك نفي توهم من يتوهم من التائبين أن أصحاب
الكبائر وإن تابوا لا يكون لهم نصيب في شفاعة النبي صلى الله عليه فأزال
هذا التوهم بذلك **والثاني** أن موقع الشفاعة في حق أصحاب الكبائر
أعظم من موقعها في حق غيرهم لأنهم في عداد الفقراء من حيث أحبطوا ما كان
لهم من الثواب المتقدم بكبائر المعاصي فخصهم بالذكر لعظم نفعها لهم وغيرهم
وإن انتفع بشفاعته لكن ليس الإحسان إلى الغني كالإحسان إلى الفقير
وإن كان كل واحد منهما نفعا **فإن قيل** فأي فائدة في شفاعة
النبي صلى الله عليه للمؤمنين مع أنهم من أهل الثواب الذين أغناهم عن
شفاعته كل شفيع وإنما تظهر فائدة شفاعته عليه السلام في
حق أصحاب الكبائر الذين لا ثواب لهم أصلا لأنهم من أهل النار ولأن
حقيقة الشفاعة هو سؤال إسقاط العقاب ودفع الضرر كما يقال شفع
فلان إلى الأمير لإخراج محبوس أو فك أسير ونحو ذلك فإذا لم يكن للمؤمنين
من يخشى الضرر لم يصح الشفاعة في حقهم ٥ **قلنا** الفائدة تظهر
بشفاعته عليه السلام للمؤمنين من وجهين أحدها إظهار منزلته والإعلان
بتكرمته ليعرف الخلق في ذلك المشهد المشهود أن الله قد بعثه المقام
المحمود وأعطاه المنزلة العظمى **وهذا** القدر يكفي في تحصيل الفائدة
للشفاعة وإن لم يحصل به للمشفوع له سوى ما يستحقه ويكون
ذلك جاريا مجرى شفاعة الملائكة عليهم السلام حيث حكى الله عنهم
أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى ثم صرح بكيفية شفاعتهم فقال الذين
يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون
للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا
سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن
صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم فسألوا لهم أشياء
من المغفرة للتائبين ووقايتهم عذاب الجحيم وإدخالهم جنات النعيم ومعلوم
أنهم يستحقون ذلك وأن الله سبحانه يفعله بهم لا محالة فإذا حسن
ذلك منهم حسن شفاعة نبينا صلى الله عليه لمثله :. **والوجه الثاني**

ارفاده سفاعته يظهر انصا الزياده التي يوصلها الله تعالى الى
المومنين لاجل سفاعته عليه السلام وكان السفاعه يستعمل في
الساهد لدفع الضرر وقد يستعمل ايضا لجلب النفع ولذلك
يقال سفع الوزير الى الامير في ترتيد ولا يأبى رايته وعطيته كما يقال
سفع الله لتصفح عن جرمه وخطيئه ٥ قال الساعر
امايا سليم للامير بزوره وكان امرا انحي وبكرم زايره ٥ ؞
كذا ساوعي زواره من ضميره عن المجد باهيه وبالجود امره ٥ ؞
فجعل الامر بالعطيه والنهي عن الحرمان سفاعه وبعد السقط بما
والوه ان حقيقه السفاعه هو طلب دفع الضرر ٥ ٥

باب الكلام في المنزله بين المنزلتين

واعلم ان مقصود هذا الباب هو بيان اسم الفاسق وحكمه وانه مخالف
لاسم المومنين واحكامهم ومخالف لاسم الكفار واحكامهم فيسمى فاسقا
وفاجرا ولا يسمى كافرا على حد ما تقوله الخوارج ولا يسمى مومنا
كما توهمه المرجيه والدليل على انه لا يسمى كافرا ان الكفر هو
اسم في السرع لمعاصي مخصوصه يثبت لها احكام مخصوصه ولا
يثبت سي من تلك الاحكام في حق الفاسق فلا يجوز ان يسمى كافرا ٥
والمقصود تكثير هذه الدلاله مبنيه على اصلين احدهما ان الكفر اسم
لمعاص مخصوصه يثبت لها احكام مخصوصه والثاني ان تلك الاحكام
لا تثبت في حق الفاسق ؞ اما الاول فاعلم ان تلك المعاصي هي نحو
الاشراك بالله تعالى وتكذيب رسله صلى الله عليهم الى امثال ذلك
والمراد باحكامه المخصوصه نحو حرمه الموارثه والمناكحه
والذبيحه والدفن في مقابر المسلمين الى غير ذلك من احكام الكفار
ولا خلاف في كون هذه من احكام الكفار على الجمله وان وقع الخلاف
في تفاصيلها التي لا نحتاج الى ذكرها في هذا المقام ؞ واما الثاني
فيستدل عليه بطريقين ؞ احدهما الاجماع الظاهر من الصحابه
على ان سيا من هذه الاحكام لا يلحق بالفاسق ؞ الا ترى انهم اقاموا
الحدود على الجناه نحو السارق والقاذف وشارب الخمر والزاني ولم يحكموا
بالفسوخ بينهم وبين ازواجهم ولا بحرمه موارثتهم ولا مناكحتهم ولا دفنهم
في مقابر المسلمين والامر في ذلك ظاهر واجماعهم حجه لما اسا عها

كما ذكره في مسائل الامامة ان شاء الله :. والطريق الثاني هو دلالة آية اللعان
فان الله سبحانه شرع اللعان بين الزوجين في قذف الزوج زوجته ورميها
بالزنا ومعلوم ان احدهما فاسق لا محالة لان الزوج ان كان صادقا كانت
الزوجة فاسقة لاجل الزنا وان كان كاذبا كان فاسقا لاجل القذف الذي نص
الله سبحانه على انه فسق بقوله واولئك هم الفاسقون فلو كان الفسق
كفر الخصلة الملعونة بينهما لان احدهما يكون مرتدا على هذا القول فكان لا
يصح وقوع اللعان بينهما اذ لا ملاعنة بعد بطلان الزوجية وحصول البينونة
كما لا ملاعنة بين الاجنبيين فلما علمنا صحة الملاعنة بينهما علمنا ان الفسق لا
يكون كفرا فصح ما قلناه :. واما الفصل الثاني وهو ان الفاسق لا
يسمى مؤمنا على الاطلاق بل يجب ان يقيد هذا الاسم في حقه فيقال مؤمن
بالله او برسله او بكتبه الى غير هذا :. والدليل على ذلك ان قولنا مؤمن
اسم مدح وتعظيم والفاسق لا يستحق المدح والتعظيم فلا يجوز ان
يسمى مؤمنا :. وهذه الدلالة مبنية على اصلين :. احدهما ان قولنا مؤمن اسم
مدح وتعظيم :. والثاني ان الفاسق لا يستحق المدح والتعظيم :. والذي
يدل على الاول انه حين ذكره بين اوصاف المدح واسماء التعظيم :. الا ترى
الله تعالى علا ان يبقى مؤمن صالح زكي فجرى ذلك في كونه مدحا مجرى
واحدا :. وقد قال الله سبحانه انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت
قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون فمدحهم تعالى
بما ذكره من اوصافهم فلولا ان هذا الاسم من اسماء المدح والتعظيم لما
حسن دخوله بين اوصاف المدح ولا مدح الله سبحانه به كما لا يحسن ذلك
فيما ليس بمدح نحو ان يقال مؤمن اسود صالح زكي فصح انه من اسماء المدح
:. والذي يدل على الثاني وهو ان الفاسق يستحق الذم والاهانة بدليل
انه لا خلاف بين المسلمين في جواز ذمه واهانته واذا كان مستحقا
لذلك لم يجز ان يكون مستحقا للمدح والتعظيم لان ذلك متناف واذا لم
يكن مستحقا لذلك لم يجز مدحه ولا تعظيمه كما لا يجوز تعظيم سائر
الحيوانات من البغال والحمير :. وبهذه العلة قبح السجود للاصنام
والاوثان من حيث كان تعظيما لمن لا يستحقه واذا بطل ان يسمى
الفاسق بكل واحد من هذين الاسمين لم يبق الا الثالث على
تسميته فاسقا لاجماع الامة على تسميته بذلك :. فان قال الخوارج

يقول هو فاسق كافر ⁘ والمرجئة تقول هو فاسق مؤمن ⁘ والحق يقول
هو فاسق ولا يطلق عليه واحد من الاسمين الآخرين فيجب تسميته بذلك
دون ما عداه ⁘ وهذا هو الكلام في اسم الفاسق ⁘ فاما احكامه فقد
تقدم ذكر بعضها وهو يستحق الاهانة والذم والبراءة والعن ومع
ذلك لا تجوز موالاته لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون
من حاد الله ورسوله وغير ذلك من الأدلة ⁘ ولا تقبل شهادته لانه ليس
بعدل والله سبحانه امرنا باستشهاد العدل بقوله واشهدوا ذوي
عدل منكم وقد فارق المؤمن في هذه الاحكام ووافق الكافر ايضا في الاحكام
التي قد مر ذكرها وفارقه في كلها فهذا هو الكلام في المنزلة بين المنزلتين
الذي يليق بهذا الشرح ٥

باب الكلام في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

واعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من
جملة ما يجب على المكلفين عند تكامل الشرائط التي تجب معهما وهما من
فروض الكفاية التي اذا قام بها البعض سقطت عن الباقين كالجهاد وسائر
الله والصلاة على الجنائز ودفن الموتى وتعليم الناس معالم الدين وغير
ذلك ⁘ والدليل على وجوبهما قول الله سبحانه ولتكن منكم امة يدعون الى
الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ٥
ووجه الاستدلال بهذه الآية على ذلك هو ان الله سبحانه امرنا ان نكون
فينا من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر والامر يقتضي الوجوب فدل
على وجوب ذلك على البعض غير معين وهذا هو الواجب على الكفاية فكان
واجبا على الكفاية وهذه الجملة مبنية على اربعة اركان ⁘ احدها
الله تعالى امر بذلك ⁘ والثاني ان الامر يقتضي الوجوب ⁘ والثالث انه
على الكفاية ٥
على بعض غير معين ⁘ والرابع ان هذا هو معنى الواجب
والذي يدل على الاول ان الامر في اللغة هو قول القائل لمن دونه افعل
او ليفعل او قول القائل لغيره افعل او ليفعل على جهة الاستعلاء دون الخضوع
على احد اقوال العلماء في حد الامر بذلك وعلى اي الوجهين ما كان فقوله تعالى ولتكن
امر على الحقيقة لانه تعالى فوق عباده في الرتبة وهم دونه ولانه اورد هذه الصيغة على
جهة الاستعلاء دون الخضوع ⁘ والذي يدل على الثاني من جهة اللغة هو ان السيد
متى امر عبده ببعض الامور فلم يفعل حسن من المولى ذمه ومن سائر العقلاء
والذم لا يستحق الا بالاخلال بفعل الاول لك الفعل واجب فلولا انهم
عقلوا كون الامر مقتضيا للوجوب والا كان لا يحسن منهم ذم العبد
ويدل على ذلك من جهة الشرع قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن

امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم ∴ والله سبحانه حذر من اصابة
الفتنة والعذاب الاليم على مخالفة الامر فلولا انه يقتضي الوجوب لم يكن
من خالفه سببا من ذلك وموضع الكلام في هذين الفصلين اصول الفقه غير
انا قد اوردنا هاهنا ما لا بد منه ∴ والذي يدل على الثالث الله تعالى لما قال ولتكن منكم امة
ومن للتبعيض اقتضى ذلك وجوبه على بعض منا غير انه تعالى لم يعين ذلك البعض فيجب
كل بعض منا مخاطبا انه على سبيل البدل بمعنى ان اي بعض منا قام به فقد قضا
الغرض ويصير بمنزلة قول السيد لعبيده ليقم منكم جماعة لحفظ الدار واذا متى
قام به بعضهم فقد حصل الغرض ∴ والذي يدل على الرابع ان واجب الكفاية
هو الذي اذا قام به البعض سقط عن الباقين ومتى لم يقم به احد منهم توجه الذم
والعقاب الى كافتهم كما نعلمه من حال المثال الذي ذكرناه في قول السيد لعبيده
ليقم منكم جماعة لحفظ الدار فانا نعلم ان بعضهم متى قام بذلك سقط عن الباقين
ومتى لم يقم به احد منهم توجه الذم والعقاب الى سائرهم وهذا احكام فما الجوبه
فكان واجبا على الكفاية

فصل

ولما اراد الكلام في الشرائط
لان شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر خمسة ∴ احدها ان يكون الامر الناهي
عالما بان المامور به معروف وحسن وان المنهي عنه منكر وقبيح لانه متى لم يكن عالما
المامور به معروف وحسن وان المنهي عنه بذلك جوز ان يكون امر انه قبيح او نهاه عن
حسن ولا شبهة في قبح الامر بالقبيح والنهي عن الحسن ولذلك يستقبح العقلاء
ان يامر احدنا غيره بالظلم وان ينهاه عن الانصاف كما يستقبحون منه ان يفعل
الظلم ويترك الانصاف ∴ والثاني ان يعلم او يغلب في ظنه ان الامر والنهي
يؤثر لان الامر والنهي لا يرادان لانفسهما وانما يرادان لحصول المامور به
وامتناع المنهي عنه فاذا لم يكن لهما تاثير في ذلك لم يجبا ∴ والثالث
ان لا يؤدي الامر والنهي الى مثل ما حاول او اعظم منه لجواز ان يترك المامور بذلك
المعروف معروفا واعظم منه ما يأتي به او يضم الى ترك ذلك المعروف ترك معروف
اخر فحينئذ لا يحسن الامر ولا النهي ولا يجوزان ∴ والرابع ان لا يؤدي الى تلف نفسه
او ذهاب عضو من اعضائه لانه في مثل هذه الحال يباح له الاقدام على بعض
المناكير كالنطق بكلمة الكفر والاقدام على اكل الميتة وغير ذلك فسقوط الامر والنهي
عنه عند ذلك اولى وان كان يؤدي الى ضرر في ماله فان كان اجحافا بماله يؤدي
الى هلاك نفسه كان الكلام في ذلك كالكلام في خوفه على نفسه وان كان دون ذلك
لم يحرم عليه ∴ والخامس ان
يحسن عليه الامر والنهي من حيث يؤديان الى وقوع منكر اخر كما اذا ادى ذلك الى
يعلم او يغلب في ظنه انه ان لم يامر بالمعروف او ينه عن المنكر ادى ذلك الى
تضييع المعروف ووقوع المنكر لانه لو لم يعلم ذلك او يغلب في ظنه لم يكن
للامر وجه والنهي وجه ∴ فمتى تكاملت هذه الشرائط لزمه الامر والنهي على ما

هو مرتب درجات ذلك من البداية بالوعظ والتخويف بما عند الله سبحانه
والقول اللين فإن نجع ذلك لم يتجاوزه إلى غيره وإلا تجاوزه إلى الوعيد والقول
الخشن فإن نجع ذلك لم يتجاوزه إلى غيره وإن لم يتم الانتهاء عن المنكر إلا بالضرب
بالسوط والعصي لزم ذلك وإن لم يتم الانتصار عنه إلا بالقتال من الضرب
بالسيف لزم ذلك وكل ذلك مقيد بالإمكان والشرائط التي عددناها
ولهذه الجملة تفاصيل يطول ذكرها قد أودعناها الكتب الكبار وما يسع
غير الراغبين في ذلك والأمر بالمعروف وإن كان منقسما إلى واجب وهو الأمر
بالواجب والمندوب وهو الأمر بالمندوب فإنما اقتصرنا على ذكر الواجب
لمسيس الحاجة إليه ونحن نذكر في باب الإمامة ما يختص الأئمة من الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك يغني عن تعداد ما ذكره هاهنا ٥
ومن جملة مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فصل :. في فصول كثيرة غير أنا نقصد في هذا

هو الكلام في الإمامة والكلام منها يقع في فصول كثيرة غير أنا نقصد في هذا
الشرح منهاج المقدمة حسب ذكرنا فيها ما اشتدت الحاجة إلى ذكره
وتوابعه الإمامة تدخل في وإنما مسائلها مما لا بد منه
دون معرفة ما ثبت ذلك
ذكره فمن ذلك أن الإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه بلا فصل
لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام :. والدليل على ذلك قول
الله سبحانه إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون
الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون :. ووجه الاستدلال
بهذه الآية أنه عليه السلام المراد بقوله الذين آمنوا فقد أثبت الله
تعالى له الولاية على الجماعة كما أثبتها لنفسه ولرسوله صلى الله عليه
وآله وهي ملك التصرف فيهم والرياسة عليهم وهذا هو معنى الإمامة
فيجب أن يكون إماما بذلك :. وهذا الوجه مبني على ثلاثة أصول :. وثانيها أن
أحدها أنه عليه السلام المراد بذلك دون غيره :.
الولاية المراد بها هي ملك التصرف :. وثالثها أن ذلك هو معنى الإمامة
والذي يدل على الأول وجهان أحدهما إجماع العترة من أهل البيت
عليهم السلام على أن أمير المؤمنين هو المراد بذلك دون غيره وإجماعهم
حجة لما نذكره من بعد إن شاء الله :. والثاني أن الله تعالى وصف
المؤمنين المذكورين في الآية بصفة لم توجد إلا في أمير المؤمنين وهي
إيتاء الزكاة في حال الركوع ولنا في صحة ذلك طريقان :. أحدهما
إجماع العترة عليه :. والثاني النقل المستفيض من أن سائلا اعترض
يسأل أمير المؤمنين في حال الصلاة فأشار إليه بخاتمه وهو راكع

لما حده السائل واحدة نزلت الآية فصح أنه المراد دون غيره ولا يمتنع أن
يذكر لفظ الجمع ويراد به الواحد تكرمة له وتعظيما قال الله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر
وإنا له لحافظون فذكر لفظ الجمع في خمسة مواضع من هذه الآية وهو يريد بذلك
نفسه :. والذي يدل على الثاني طريقان أيضا أحدهما أن لفظة ولي وإن كانت
مستعملة في معان كالنصرة والمودة والملك للتصرف إلا أن الملك للتصرف
قد صار بالغالب عليها بعرف الاستعمال ولهذا يسمى قولنا هذا ولي القوم وولي اليتيم
وولي المرأة يسبق إلى الأفهام أنه المالك للتصرف فيما ذكرنا فيجب حمل اللفظة على
هذا المعنى :. والثاني أن هذه اللفظة لو كانت باقية على الاشتراك وكانت هذه المعاني
متساوية فيها فالواجب حمل اللفظة على جميع المعاني إذ لا مانع يمنع من حملها عليها
وهي صالحة لإفادة جميعها ولا وجه يقتضي تخصيص بعضها دون البعض ولو لم
نقل بحملها على جميع المعاني لأدى إلى أحد باطلين إما أن لا نحمل على شيء منها فيكون
إلحاقا لها بالهذر والعبث الذي لا فائدة فيه وإما أن نخص بها بعض المعاني دون
بعض فيكون في ذلك قصر الشيء منها على شيء من دون دلالة وكل ذلك لا يجوز ٥
وأما الثالث وهو أن هذا هو معنى الإمامة ولأنا لا نريد بقولنا فلان إمام إلا أنه يملك
التصرف على الكافة في أمور مخصوصة وتنفيذ أحكام معلومة وذلك داخل
تحت كونه مالكا للتصرف على الإطلاق فتجب إمامته بذلك فإن قيل
لا تعلق لكم بالآية لأنها واردة في جميع المؤمنين لأن حقيقة الجمع تقتضي ذلك
والمراد بذلك أن الله سبحانه لما نهى المسلمين عن موالاة اليهود والنصارى
بالآيات المتقدمة على هذه الآية بين لهم أنه قد أوجب عليهم موالاة المؤمنين :. فأما
قوله وهم راكعون فليس المراد به إيتاء الزكاة في حال الركوع بل المراد به أن
من شأنهم الركوع أو أن الآية نزلت وهم بين ساجد وراكع على أن الأمر ما
في ذلك أن قوله وهم راكعون إن كان يقتضي حقيقته إيتاء الزكاة في حال الركوع
وذلك لم يوجد عندكم إلا من أمير المؤمنين جاز ما ذكره في الآية من ألفاظ الجمع
يتناول حقيقته جميع المؤمنين ولسنا بأن نسلك الحقيقة قوله ويؤتون
الزكاة وهم راكعون ونصرفوا سائر ما في الآية من ألفاظ الجمع عن عمومه
وحملوا ذلك على أنه أريد به الواحد وإن كان مجازا أولى من أن يتمسك بظاهر
ألفاظ الجمع ونحملها على حقيقتها وعلى أن المراد بها جميع المؤمنين ويصرف قوله
وهم راكعون عن حقيقته إلى مجازه فنقول معناه أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون
الزكاة وإن من شأنهم الركوع فتستوي الآية ويسقط تعلقكم بها ٥
قلنا قد بينا أن المراد بهذه الآية أمير المؤمنين عليه السلام دون
غيره لما ذكرنا من إجماع العترة ولما نقلوه من الصفة التي لم توجد في غيره وهي
إيتاء الزكاة في حال الركوع ولا وجه لما أورده السائل وذلك لحمل ألفاظ الجمع على
أنه المراد بها على وجه التعظيم على ما تقدم وذلك وإن كان مجازا فقد دل على ثبوته
ما ذكرنا من إجماعهم وثبوت الصفة له فكان حملها أولى الاتباع وسقطت

دعوى مشتاوسا في المتمسك بالآية وأما قوله الله تعالى نهى فيما بعد عن ان
موالاة اليهود والنصارى وامرها هنا بموالاة المؤمنين ؛ فلما ليس
تقدم نهي الله تعالى ذلك يوجب حمل هذه عليه لان الاية متى قامت في الافادة
بنفسها لم يجز تعليقها بغيرها وقد بينا وجه دلالة الآية ولا يعترضه ما
ذكرتم ؛ الا ترى انه تعالى لو قال عقيب نهيه عن موالاة اليهود والنصارى انما
الذي يملك التصرف فيكم ويلزمكم اتباع امره والانقياد لحكمه هو الله ورسوله
وعلي ابن ابي طالب لم يكن ذلك مستبعدا ولم يكن تقدم النهي عن موالاة اليهود
والنصارى مانعا في ذلك ولا صارفا لفظ الاية لاتيه كذلك اذا
جاء لفظ يفيد هذا المعنى وهو قوله انما وليكم الله ورسوله وهذا بين

ومما يدل على امامته عليه السلام

بالملة ٥ ما روي ان
النبي صلى الله عليه خطب المسلمين بغدير خم وقال الست اولى بكم من
انفسكم قالوا بلى قال فمن كنت مولاه فعلي مولاه ؛ والكلام من هذا الخبر
مع في موضعين احدهما في صحته في نفسه ؛ والثاني في وجه دلالته
على ؛ فاما الاول فان هذا الخبر ظاهر النقل بين الامة معلوم الصحة
لا يدفعه احد ولا يرده فهو جار مجرى الاخبار المتعلقة باصول الشريعة
نحو النبي صلى الله عليه والصلاة والزكاة وغير ذلك التي هي معلومة ظاهرة
بين الامة ؛ واما دلالته على الامامة فاعلم انه يمكن الاستدلال به على
ذلك من اربعة اوجه احدها ان المولى وان كان له معان كثيرة وكان مشتركا
بينها في الاصل الا انه قد صار بعرف الاستعمال غالبا على احدها وهو المالك
للتصرف فيجب حمل اللفظة عليه ؛ وهذا هو معنى الامامة ؛ وهذا الوجه
مبني على اربعة فصول ؛ احدها ان لفظة مولى مشتركة بين معان
والثاني ان الغالب عليها بعرف الاستعمال هو المالك للتصرف ؛ والثالث
انه يجب حملها عليه ؛ والرابع ان ذلك هو معنى الامامة ؛ والذي يدل على
الاول هو انها مشتركة بين المعتق والمعتق جميعا وابن العم كما قال العلي
والي جعب الموالي من وراثي اي بني العم ؛ والناصر كما قال تعالى ذلك بان
الله مولى الذين امنوا اي ناصرهم ؛ والمود الذي يحب موالاته والاولى
الذي هو الاحق والاملك للتصرف واستعمال هذه اللفظة في هذه
المعاني ظاهر واصل اللغة ؛ والذي يدل على الثاني وهو ان عرف الاستعمال
قد حصر هذا المعنى بالغلبة على هذه اللفظة ؛ هو انا لا نستوي في الافهام
عند اطلاقها بين هذه المعاني مساواة ؛ الا ترى ان قول القائل هذا مولى القوم
لا نستوي فيه الى فهم من سمعه من اهل العرف من الخطاب الا انه السيد

المالك للتصرف فيهم وكذلك اذا قال هذا مولى العبد ومولى الامة
والامر في ذلك ظاهر وسبقه الى الافهام دلالة على انه قد صار في الاستعمال
والعلية كان اللفظة موضوعة له وحده :. والذي يدل على الثالث
هو ان الواجب حمل الكلام على ما هو السابق الى الافهام من حيث كان
الغرض بالكلام هو افادة المعاني فما كانت الفائدة فيه اظهر كان اولى
بالحمل عليه ولذلك صار حمل الكلام على حقيقته اولى من حمله على
مجازه :. والذي يدل على الرابع هو ما قد ثبت من انا لا نعني بقولنا فلان
امام الا انه المالك للتصرف على الكافة في امور مخصوصة وتنفيذ
احكام معلومة :. فثبت امامته بذلك عليه السلام

والوجه الثاني

من الاستدلال بالخبر هو ان النبي صلى الله عليه لما قرر ثبوت ولايته على الامة
ووجوب طاعته على الكافة بقوله الست اولى بكم من انفسكم
وحقق عليهم بذلك ما اثبته الله سبحانه له بقوله النبي اولى بالمؤمنين
من انفسهم عطف على ذلك بقوله من كنت مولاه فعلي مولاه ومولى يستعمل
في اللغة بمعنى اولى فيجب حمله على انه صلى الله عليه اراد بذكر مولى ما اراده
بذكر اولى والاولى هو الاحق والاملك وذلك معنى الامامة فثبت امامته
عليه السلام بذلك وهذا الوجه مبني على اربعة فصول :. احدها ان مولى
يستعمل بمعنى اولى :. وثانيها انه يجب حمله في الخبر على هذا المعنى :. وثالثها
ان الاولى هو الاحق والاملك :. ورابعها ان هذا هو معنى الامامة فالذي
يدل على الاول قوله تعالى فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا مأواكم
النار هي مولاكم وبئس المصير معناه هي اولى بكم ه وقال لبيد :. ه
فغدت كلا الفرجين تحسب انه مولى المخافة خلفها وامامها ه :.
معناه اولى بالمخافة :. والذي يدل على الثاني هو انا متى حملنا ما في الخبر من ذكر مولى
على انه صلى الله عليه اراد به معنى اولى صار الكلام مرتبطا بعضه بالبعض
فيكون ذلك اكمل في المعنى والم للنظم واحسن للاتصال وهو الظاهر الواجب في
كلام الفصحاء والذي ينبغي ان يحمل عليه كلام العقلاء :. الا ترى ان الكلام متى
شهد بعضه لبعض ورد بعضه على بعض كان ذلك احسن في الاسماع واوقع
في الافهام ولهذا استحسن العقلاء الفصحاء من ابيات الشعر ما كان اوله كالمحكم
باخره لاجل الاتصال الشديد والارتباط البليغ وعلى هذه الطريقة متى كان
لرجل عشرة اعبد ثم ذكر واحدا منهم ووصفه بحسن الخدمة وجميل العشرة
وقال في اخر كلامه فاشهدكم ان العبد حر فان هذا اللفظ يجب حمله على ذلك

العهد الذي تقدم ذكره واركان اللفظ مطلقا يصلح لساول ذلك العهد
ولسا ول عيره من العهد لم يتقدم ذكره اوجب نفسه مطلقه وعلى هذه الطريقه
لم يعرف العهد وكان صرف الخطاب الى المعهود اولى من صرفه الى الجنس
الذي لم يتقدم له ذكر فنصير كانه عليه السلام قال من كنت اولى به من نفسه فعلي
اولى به والذي يدل على الثالث هو ان الفاظ اولى واحق واملك الفاظ مختلفه
معناها واحد بل لذلك لا يصح اثبات بعض ذلك مع نفي البعض ولا يصح ان يقول
فلان ولاي اولي بالتصرف في هذه الدار وفي هذا العبد وليس باحق ولا املك
ولا ان يقول هو احق واملك بالتصرف في ذلك وليس باولى به بل العلم وال
ذلك منا فصل من جهة المعنى وليس ذلك الا لان معنى هذه الالفاظ واحد على ما
تقدم تقوير هذه الطريقة ؛ والذي يدل على الرابع هو ما قدمنا من ان الا
نعني بقولنا ولان امام الا انه مالك للتصرف في الخلافه وادا صار املك
من غيره للتصرف في الخلافه فقد ثبت ما ذكرناه وزياده وهاذان
الوجهان هما المذكوران في المقدمه وتلخيصها وجهان اخران وهما الثالث
والرابع اوردناهما في الشرح اشارة الاستظهار
والوجه الثالث هو ان يسلم ان لفظه مولى ينبئ على الاشتر[اك]
المساوي لكنا نقسد ان يريد النبي صلى الله عليه بها في ذلك المقام سيا
من المعاني سوى اثبات ملك التصرف وقول لفظه مولى وان كانت مشتركه بين
معان لكنه لا يجوز ان يريد صلى الله عليه شيا من تلك المعاني سوى ملك
التصرف وملك التصرف هو معنى الامامه من ان يكون اماما لذلك
وهذا الوجه مبني على ثلاثه اصول ؛ احدها ان اللفظه مشتركه ؛
وثانيها انه صلى الله عليه لا يجوز ان يريد بها شيا من المعاني سوى ملك
التصرف ؛ وثالثها ان ذلك هو معنى الامامه ؛ والذي يدل على الاول
فقد تقدم ولا معنى لاعادته ؛ والذي يدل على الثاني هو ان معاني لفظه
مولى منقسمة ثلاثة اقسام ؛ احدها نعلم انه محال ثبوته في حق علي
وهو ان يكون علي عليه السلام معتقا لمن اعتقه النبي صلى الله عليه
لان ثبوت ذات العتق الواحد منهما محال من حيث ان يكون مقدورا
لقادرين وثبوت حكمه الذي هو الولاء لهما جميعا غير صحيح بالاجماع
او ان يكون عليا عليه السلام معتقا من جهة من اعتق النبي صلى الله عليه
لان كل واحد منهما كان حر الاصل معروف النسب ابا وامّا ولا يجوز
ان يريد النبي صلى الله عليه بلفظه مولى واحدا منهما ؛ والثاني نعلم
ثبوته انه كان ثابتا لعلي عليه السلام وهو ما عدا ملك التصرف نحو

العزايه والنصره والموده وغير ذلك فلا يجوز ان يريده صلى الله عليه بخطابه
ذلك لكونه معلوما عندهم علما ضروريا سابقا على خطابه هذا فلا يجوز ان ينزل
بهم في ذلك الوقت وذلك الحال على ما روي من حر الهاجره وشده الامر ويقوم
خطيبا فيهم ليعرفهم شيا يعرفونه كما لا يجوز ان يقوم فيهم مثل ذلك المقام ويقول
لهم هذا ابن عمه علي بن ابي طالب او هو رجل من قريش او هو رجل عربي
لما كان ذلك معلوما عندهم وكذلك هذا لان القوم كانوا يعلمون ان عليا عليه
السلام ابن عمه وقائم بنصرته ومؤثر لمودته فكيف يجوز ان يريد صلى الله
عليه وسلم بها من ذلك مع انه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل شيا الا لوجه صحيح
مستحسن عند العقلا واذا بطل ان يريد واحدا من هذين القسمين لم يبق
الا انه عليه السلام اراد القسم الثالث وهو انه مالك للتصرف في الخلافه
وانه اولى بالخلق من الخلق بانفسهم كما كان ذلك ثابتا لرسول الله صلى الله
عليه ∴ والذي يدل على الثالث وهو ان معنى الامامه هو ملك التصرف
فقد تقدم بيانه فلا معنى لاعادته **والوجه الرابع** هو ان نسلم جواز ارادته
صلى الله عليه لكل معنى من معاني اللفظ التي يصح ثبوتها في امير المومنين
فنقول ان لفظه مولى وان كانت مشتركه بين معان لكنه يجب حملها على جميع
تلك المعاني التي يصح ثبوتها في حق امير المومنين عليه السلام وفي ذلك
ما اردنا من ثبوت امامته عليه السلام ∴ وهذا الوجه مبني على ثلثة فصول
∴ احدها ان اللفظه مشتركه ∴ والثاني انه يجب حملها على كل ما يصح من
المعاني ∴ والثالث ان ذلك يقتضي ثبوت ما اردناه من الامامه ∴ والذي
يدل على الاول فقد تقدم ∴ والذي يدل على الثاني هو ان اللفظه اذا كانت
حقيقه في جميع هذه المعاني صالحه لتناول كل واحد منها وليس هناك
مانع يمنع من حملها على الكل ولا وجه يقتضي ترجيح بعضها على بعض وجب
حملها على جميع معانيها اذ لو لم نحملها على جميع المعاني لادى الى احد
باطلين اما ان لا نحملها على معنى اصلا وهذا الحقها بالعبث الذي
لا يليق بحكيم ه واما ان نخص بها بعض المعاني دون بعض
من غير وجه يقتضي التخصيص وذلك لا يجوز فوجب حملها
على جميع المعاني المذكوره سوى المعتِق والمعتَق لقيام المانع من
ذلك وهو ما ذكرناه ان واحدا منهما لم يكن معتقا لصاحبه

ويصير كانه صلى الله عليه قال من كنت مولاه وناصرا او عونا ومالكا
للتصرف واولى به من نفسه فعلي كذلك على راي طائفة ∴ والذي يدل على الثالث
هو ان ملك التصرف قد دخل في هذه المعاني وهو الذي يريد اثباته ونفسه
بالامامة كما تقدم ∴ فهذه الوجوه الاربعة هي التي يمكن الاستدلال
بهذا الخبر بها على امامته عليه السلام ∴ والغرض فيها هو انا نوجد
في الوجه الاول دفع الاشتراك من لفظ مولى بالعرف الثالث عليه في مالك
التصرف ∴ ونسلم في الوجه الثاني ثبوت الاشتراك في اللفظ المطلق
ولكنا نقول ان تقدم التقرير بلفظة اولى يكون قرينة دالة على نفسه اللفظ
المطلق بهذا المعنى دون غيره وبذلك اغنى هذا في الوجه الثالث ونقدر انه لا
قرينة توجب تفسير المطلق ولكنا نجعل ارادته صلى الله عليه سائر
المعاني سوى معنى الامامة ونسلم في الوجه الرابع انه يجوز ان يريد
صلى الله عليه كلما يصح من المعاني ونهايا يوجب حمل اللفظة على جميعها
كما تقدم من تقرير الوجوه ∴ وهذه وجوه ظاهرة بينها ∴ والما جرى
كل واحد منها وافردنا ذلك بما انحصر به من القسمة والتحصيل ليكون
الاستدلال بالخبر من كل واحد منها ممكنا لمن طلبه سهلا على من
رغب فيه ∴ **فان قيل** ان الشيعي عمر من يقول ان مراد النبي صلى الله
عليه بذكر مولى في الخبر هو ايجاب المودة لامير المومنين عليه السلام
ظاهرا وباطنا وذلك يقتضي عصمته ويقتضي ان باطنه وظاهره
مستويان في الايمان ووجوب المودة كما يجب ذلك للنبي صلى الله
عليه ∴ وهذا اقوى ما يعتمد المعتزلة في معنى هذا الخبر
قلنا هذا الاعتراض لا يرد على الوجه الاول لانا بيننا ان
لفظة مولى قد صار المالك للتصرف وهو الغالب عليها فصارت
حقيقة فيه ولا يجوز صرفها الى ما ذكره من
ساير المعاني معها كالمجاز مع الحقيقة ولا يجوز صرفها الا بدليل
ولا يرد ايضا على الوجه الثاني لانا بيننا على ان هناك قرينة دلت
على ان المراد به الاولى وهو قوله الست اولى بكم من انفسكم ∴ ولا يرد ايضا على
الوجه الرابع لانا نبينا على حمل اللفظة على جميع المعاني وما ذكره داخل
في جملة ما قلناه ∴ واما يرد على الوجه الثالث الذي اجملنا فيه انه لا يريد سائر المعاني
سوى ملك التصرف فيقول القايل مراده صلى الله عليه بذلك ايجاب مودته

ظاهرا وباطنا وافاده القطع على عصمته وهذه مرتبه عظيمه لا علم للناس
بها ولا تستحيل ان يقصدها في مثل ذلك المقام ∴ والجواب عن هذا من وجهين
احدهما انه عليه السلام اذا لم يرد به الا ايجاب مودته والموده على ما يظهر
تكفي في وجوب موالاه بعض المومنين لبعض وما الموجب للقيام في ذلك المقام
على تلك الحال ليحصل امر غيره من الامور الحاصله بقوم مقامه ولا يليق
بالنبي صلى الله عليه ان يتكلف من الشيء بدا الحصول عن مثله حاصل بغير
كلفه والثاني ان ما ذكروه هو يقوي حجتنا عليهم لانه اذا ثبت عصمته عليه
السلام والقطع على صحه باطنه كان بالامامه اولى لان الاتباع له اتباع للمحق يقين
ومتابعه غيره متابعه على ظن والمصير الى الظن لا يحسن في ذلك مع امكان
المصير الى العلم كما لا يحسن ترك النص المعلوم والعدول عنه الى الامارات
المفضيه للظن كما لا يجوز لاحد ان يجتهد بحضره النبي صلى الله عليه لما امكن
معرفه الحكم بتبين منه لم يجز ان يقتصر على الظن وهذه الطريقه توجب ان لا يجوز
امامه غيره مع وجوده ولا يجوز العقد لاي بكر حينئذ ولا قايل يقول ان العقد
لاي بكر عن جابز الا وقد قال بان الامامه لعلي عليه السلام فقلبوا علينا ما وضع
انه لا مطعن عليه و

دليل اخر على امامته عليه السلام

وهو قول النبي صلى الله عليه انت مني بمنزله هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي ٥
ووجه الاستدلال بهذا الخبر على امامته عليه السلام انه صلى الله عليه اثبت
له جميع منازل هرون من موسى الا النبوه ومن منازل هرون من موسى استحقاق
الخلافه والشركه في الامر وذلك يقتضي مع الامامه يجب ان يكون اماما بذلك
وهذا الوجه مبني على ثلاثه فصول ∴ احدها ان النبي صلى الله عليه اثبت له ∴
جميع منازل هرون من موسى الا النبوه ∴ وثانيها ان من منازله منه
استحقاق الخلافه والشركه في الامر ∴ وثالثها ان ذلك يقتضي مع الامامه
∴ والذي يدل على الاول انه لما استثنى النبوه دل ذلك على انه لو لم يستثنها لدخلت
في الخطاب لان من حق الاستثناء ان يخرج من الكلام ما لولاه لوجب
دخوله فيه ∴ وسائر المنازل في صحه الاستثناء كالنبوه الا ترى
انه عليه السلام لو قال الا انه لا نبي بعدي ولا خليفه على امتي ولا شريك
في امري لصح ذلك فبان ان قوله بمنزله هرون من موسى يتناول جميع المنازل
والذي يدل على الثاني ما حكى الله سبحانه عن موسى في قوله وقال
موسى لاخيه هرون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين
فاذا ثبت الخلافه لهرون عليه السلام والاستحقاق حاصل لا محاله
لان النبوه مرتبه على الاستحقاق ولان موسى عليه السلام لم يكن ليولي الا من

امته من لا يستحق ذلك ولا يصلح له ۞ ومما يدل على ان من منازله استحقاق الخلافة
اجماع الامة على ان هرون لو بقي بعد موسى لكان احق الخلق بامته فثبتت هذه المنزلة
لامير المومنين عليه السلام ۞ والذي يدل على ان من منازل هرون من موسى الشركة في
الامر قول الله تعالى فيما حكاه عن موسى اذ قال واجعل لي وزيرا من اهلي هرون اخي اشدد به
ازري واشركه في امري الى قوله قد اوتيت سولك يا موسى ولا شك ان
الشركة في الامر هو ان يكون لهرون مثل ما كان لموسى من التصرفات في الامور فثبت
جميع ذلك لامير المومنين ۞ والذي يدل على الثالث وهو ان الامامة قد دخلت
في ذلك هو ان معنى الامامة هو ملك التصرف على الجماعة في امور مخصوصة
على ما سنبينه ان شاء الله ومعلوم انه كان للنبي صلى الله عليه ان يتصرف
تصرفات الائمة من اقامة الحدود وتجييش الجيوش وصلاة الجمعة واخذ الاموال
ممن وجب عليه طوعا او كرها وانفاقها في مستحقها الى غير ذلك فيجب ان يثبت ذلك
لامير المومنين بمقتضى دلالة الخبر فيكون اماما بذلك ۞ فان قيل
ما ذكرتموه لو كان يدل على امامته عليه السلام لكانت الصحابة في عدولها عنه
واجماعها على امامة ابي بكر قد اجمعت على الخطا ولا يجوز ان تجمع الامة على خطا لان
اجماعهم حجة واجب الاتباع لما نذكره من بعد في الدلالة المنصوبة لكون الاجماع
حجة فاذا ثبت اجماعها على باطل ثبت ان ما ذكرتموه لا يدل على امامته عليه السلام
وانما يدل على فضيلته على غيره ۞ قلنا عن هذا جوابان ۞ احدهما ان هذا
السوال كلام من لا يعرف وجه استدلالنا بما ذكرناه من الدلالة على امامته عليه
السلام لان من عرف ذلك علم ان الصحابة لا تجمع على خلاف ذلك لان ذلك يكون
اجماعا على مخالفة الله ورسوله عليه السلام وذلك لا يجوز وقوع الاجماع
عليه ۞ والثاني ان دعوى اجماعها على امامة ابي بكر دعوى باطلة لان من
عرف احوال الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه ومنازعتهم في الامامة
وما جرى هناك من المعارضة والمنازعة والاختلاف الشديد علم بطلان
ذلك الاجماع ۞ فان قيل انهم وان جرت بينهم المنازعة في اول الامر
فقد وقع منهم الاجماع على امامته لانهم كانوا بين قائل بها وبين تارك
للنكير لذلك وساكت سكوت رضا ولو كانت امامة ابي بكر خطا لكان
القائل بها مخطئا والراضي بها مخطئا لرضاه والساكت عن النكير مخطئا
لتركه انكار المنكر فكان ذلك يكون اجماعا منهم على الخطا وذلك لا يجوز ۞
قلنا عن هذا جوابان
احدهما انه لا يخلو من هذا الا ان يصح امامته
احدهما انه متى ثبت المنازعة والاختلاف بين الصحابة في باب الامامة في
اول الامر فقد صح لنا ما اردنا من نقض الاجماع ۞ ودعوى من يدعي الاجماع

بعد ما سلم ووقع النزاع والخلاف دعوى لا دلالة عليها وقوله كانوا اهل وايد بها
وسكت سكوت الرضا لا دلالة فيه لان السكوت انما يدل على الرضا اذا لم يكن هناك
وجه يمكن صرف السكوت اليه سوى الرضا وهذا لا يستند الى اثباته فيسقط
ما ادعاه ⁘ والثاني ان دعوى الاجماع لاجل رضى من سكت كذلك دعوى من لا عهد له
بمعرفة السير ولا حظ له في الاطلاع على ما جرى في تلك الحال من حمل الناس على البيعة
لابي بكر طوعا وكرها حتى اضطربت الحال الى امور شنيعة ⁘ نحو ما روي من كسر سيف
الزبير وضرب عمار بن ياسر والاستخفاف بسلمان الفارسي ⁘ وخروج سعد بن عبادة
وهو احد رؤساء الانصار ناصبا مما سالم من المدينة وما رجع اليها حتى توفي
وكل ذلك كان بسبب ما ظهر من الامر انكارا لامامة ابي بكر فسكوت من سكت
بعد ذلك كيف يدل على رضاه وهل دعوى الرضى بذلك الا كدعوى الرضى
بامامة معاوية لما ظهر على الامر ⁘ واضطر الحسن بن علي عليهما السلام الى
مهادنته لما لم يجد سبيلا الى مقاومته فان الناس كانوا بعد ذلك يقرون بامامة
معاوية ويدينون بها لانكار ساكتين عن المعارضة فكما ان ذلك لا يعد اجماعا
لانه كان للسكوت وجه يتصور اليه وهو الخوف من بطش معاوية ومن
اثارة الحرب التي لا يقدر العاقل الخوض فيها لفقد الانصار كذلك دعوى
الاجماع على امامة ابي بكر وكذلك لا فرق بين من يدعي الاجماع على بيعة
ابي بكر وبين من يدعي الاجماع على قتل عثمان بان يقول كان الناس بين قاتل وبين
تارك للنكير ساكت سكوت رضى واي جواب اجابوا به من ادعى اجماع الامة
على امامة معاوية وقتل عثمان بعينه جوابنا لهم اذا ادعوا الاجماع على
امامة ابي بكر فيسقط ما قالوه فهذا هو الكلام في امامة امير المؤمنين

فصل والامام بعد علي عليه السلام ابنه الحسن
ثم الحسين بعد اخيه عليهم السلام ⁘ والدليل على امامتهما ما روي عن
النبي صلى الله عليه وعلى اله انه قال الحسن والحسين امامان قاما او قعدا
وابوهما خير منهما ⁘ وهذا النص صريح على امامتهما وفيه تنبيه على ان اباهما اولى
منهما بالامامة من حيث جعله عليه السلام خيرا منهما فاقتضى ذلك ان يكون
اماما لان غير الامام لا يجوز ان يكون خيرا من الامام من حيث وقع الاجماع
على ان الامام يجب ان يكون افضل [illegible] ⁘ وهذا الخبر مشهور بين
الامة متلقى بالقبول وهو جار في الصحة والظهور مجرى الخبرين الاولين ⁘ ه

فان قيل هذا الخبر لو دل لاقتضى ثبوت امامتهما لا يقتضي ذلك في زمان
النبي صلى الله عليه وفي زمان ابيهما وليس لهما الامامة من غير بلوغ سنهما وانتم
لا يقولون بشي من ذلك فسقط تعلقكم بالظاهر قلنا هذا الخبر وان
اقتضى باطلاقه ما ذكره غير انا قد اخرجنا زمان النبي صلى الله عليه بالاجماع
لان الامة اتفقت على انه لا امر لاحد مع النبي صلى الله عليه بل الكل
تابع له ومنصور عن امره ∴ واخرجنا زمان ابيهما بالاجماع ايضا فان الامة
اتفقت انه لم يكن لهما من الامر شي في حال حيوة ابيهما الامر لجد امره وكذلك
ولم يكن للحسين امر في زمان اخيه الحسين لاجماع الامة انه لم يكن له من الامر
شي في زمانه فالاجماع من هذا الوجه قد قيد هذا المطلق وصار الامر في ذلك
كما ذكرنا وثبت امامتهما بالخبر وسائر الاخبار على هذا الترتيب اذ كل واحد
مبينا الترتيب اذ لا دلالة توجب خروج الامر عنهما في عهد ذلك ∴ ومما يدل
على امامتهما على هذا الترتيب اذ كل واحد منهما قام ودعى وهو جامع لخصال
الائمة التي ذكرناها من بعد وبايعه اهل الفضل من عترته وغيرهم وجب ان
تثبت امامتهما لان الطرق التي اختلف الناس في كونها طرق الامامة وهي
النص والدعوة والخروج والبيعة والاختيار قد اجتمعت فيهما فلزم
القول بامامتهما صحة

فصل وقد ذكرنا فيما تقدم اجماع اهل البيت ∴ والذي يدل على
انهم عليهم السلام حجة ولا بد من بيان ذلك ليتم ما نرومه
ذلك الاية والخبر فاما الاية فقول الله تعالى وجاهدوا في الله حق
جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة ابيكم ابراهيم هو
سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا
شهداء على الناس ∴ ووجه الاستدلال بهذه الاية ان
الله تعالى اختارهم لان يشهدوا على الناس والله تعالى لا يختار لان يشهد الا
العدول فلو كان الله تعالى يعلم انهم يجمعون على ضلالة لما جاز ان يختارهم
له شهداء وذلك ظاهر ∴ اما الذي يدل على انه اختارهم له شهداء على الناس ∴ والذي يدل
بقوله هو اجتباكم الى قوله لتكونوا شهداء على الناس
على انه لا يختار الا العدول فلانه لو اختار شهداء غير عدول لكان
ذلك تغريرا وتلبيسا وذلك قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح على ما نعلمه وقد خص هذا
بانه والاية وان كان ظاهرها يتناول جميع ولد ابراهيم من اليهود والنصارى
العموم بالاجماع على خروج سائر ولد ابراهيم
وغيرهم من سائر القبائل عما اثبتناه ولهم لانه اذا لم الخلف احد في
ان قولهم ليس بحجة وانما الاختلاف في اهل البيت عليهم السلام ولا احد

ان يخرجوا عن عموم الآية من غير دلالة ∴ فثبت ان اجماع اهل البيت حجة
∴ واما الخبر فما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال اني تارك
فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعترتي اهل بيتي
∴ ووجه الاستدلال بهذا الخبر ان النبي صلى الله عليه امّننا من الضلال
اذا تمسكنا بهم فلو كانوا مجمعين على ضلالة لما جاز ان يؤمّننا ∴ وهذا
الوجه مبني على اصلين ∴ احدهما انه صلى الله عليه امّننا من الضلال اذا
تمسكنا بهم والثاني انهم لو كانوا مجمعين على ضلالة لما جاز ان يؤمّننا
والذي يدل على الاول ظاهر قوله صلى الله عليه اني تارك فيكم ما ان
تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعترتي اهل بيتي فنفى
عنا الضلال على الاطلاق اذا تمسكنا بهم ∴ والذي يدل على الثاني
ان ذلك يكون تغريرا بنا واغراء او تلبيسا وذلك لا يجوز على النبي عليه
السلام فثبت ان اجماع اهل البيت حجة **فصل** في الامامة
بعد الحسن والحسين عليهما السلام فيمن قام ودعا من اولادهما
وهو جامع لخصال الامامة من العلم ∴ والورع ∴ والفضل ∴ والشجاعة
والسخاء ∴ والقوة على تدبير الامر ∴ والكلام في هذه الجملة يقع في
ثلاثة فصول ∴ اولها في المنصب ومعناه ان الامامة لا تجوز الا فيمن
كان ابوه من ولد الحسن او الحسين ∴ وثانيها ان الدعوة طريق الامامة
وثالثها الشروط ∴ والذي يدل على الاول اجماع الامة على جوازها فيهم
واختلافها فيمن سواهم بعد بطلان النص على اعيان الائمة والاجماع
حجة ولا دليل على جوازه فثبت ان منصب الامامة في ولد الحسن
والحسين ∴ وهذه الدلالة مبنية على اربعة اصول ∴ اولها ان الامة
اجمعت على ذلك بعد بطلان النص ∴ والثاني انها اختلفت فيمن سواهم
∴ والثالث ان الاجماع حجة ∴ والرابع انه لا دليل على جوازه اما
بيان الاول فلان الامة المعتبرين للمنصب افترقوا على ثلاثة اقوال الخوارج
∴ والمعتزلة ∴ والزيدية ∴ فقالت الخوارج ان الامامة جائزة في كل الناس
وقالت المعتزلة بجوازها في قريش ∴ وقالت الزيدية انها جائزة في ولد
الحسن والحسين دون غيرهم فمن اجازها في كل الناس فقد اجازها في
ولد الحسن والحسين لانهم من الناس بل من خيرهم ومن اجازها في قريش
فقد اجازها في ولد الحسن والحسين لانهم من قريش بل من خيرهم ومن

اخبارها في ولد الحسين والحسن وقد حصل الاجماع على ذلك :. واما
قولنا بعد بطلان النص لانا مالم نبطل قول اصحاب النص وهم الامامية فانهم يقولون
بالنص بعد الحسين عليه السلام على ائمة من ولده لم يصح لنا الاحتجاج بالاجماع
لانهم غير مجمعين معنا :. والذي يدل على بطلان النص انه لو كان صحيحا لوجب
ان يكون معلوما ظاهرا ولا شك انه ليس بمعلوم واذا لم يكن معلوما وجب نفيه
فثبت ان النص باطل :. وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة اصول احدها
انه لو كان صحيحا لوجب ان يكون معلوما ظاهرا وثانيها انه ليس بمعلوم
وثالثها انه اذا لم يكن معلوما وجب نفيه :. اما بيان الاصل الاول فلان
الامامة من امور الدين المشهورة ولا سيما عندهم فان امورهم كلها منوطة
بالامامة وهي عندنا من اركان الدين المهمة ومنفعتها تعم الكافة فلو كان
النص صحيحا لوجب ان يكون معلوما للكافة كسائر اركان الدين التي تعم الكافة
من الصلاة والصوم والزكوة والحج وغير ذلك فانها لما كانت على الكافة
كانت معلومة للكافة فلو كان النص صحيحا لصار معلوما للكافة كخبر الغدير
والمنزلة ولوجب على النبي عليه السلام ان يجعله ظاهرا مشهورا والا
كان قد قصر او نسي وذلك لا يجوز على النبي عليه السلام :. واما
بيان الاصل الثاني وهو انه ليس بمعلوم فلانا اذا رجعنا انفسنا
عرفنا من حالها انه غير معلوم لنا مع انا خالطناهم وحضرنا مجالسهم
ومجامعهم وتصفحنا اثارهم وسمعنا اخبارهم ونقرا كتبهم فلو كان صحيحا
لعلمناه كما ادعوا انهم علموه :. واما بيان الاصل الثالث وهو انه اذا لم
يكن معلوما وجب نفيه فلان الامور المهمة في الدين من حقها اذا صحت
ان تكون ظاهرة مشهورة ولو كان النص ظاهرا مشهورا لنقلته
الرواة ولو نقلته لعلمناه فلما لم يكن معلوما وجب نفيه :. وبهذه
الطريقة يبطل دعوى من يدعي صوم شهر ثاني وصلاة سادسة والحج
الى بلد اخر ونكاحا مع النبي صلى الله عليه في وجهه فثبت ان ما ادعوه
من النص باطل :. واما بيان الاصل الثاني من الدلالة الاولى وهو
اختلافها عمن سواهم وقد تقدم بيانه في تحقيق الاصل الاول
واما بيان الاصل الثالث وهو ان الاجماع حجة والدليل على ذلك قول
الله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل
المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا :. ووجه

لا شبهة لان هذه الاية ان الله تعالى توعد على مخالفة سبيل المؤمنين كما
توعد على مشاقة الرسول فكما انه يجب القطع على قبح مخالفة سبيل المؤمنين
واذا قبح مخالفتهم وجب متابعتهم وليس معنى قولنا ان اجماعهم حجة الا انه يجب
اتباعهم فثبت ان الاجماع حجة واما الرابع فالذي يدل عليه ان الامامة امر
شرعي ولا يجوز ان يوجد اوصافها الا من جهة الشرع وهذه الدلالة مبنية
على اصلين احدهما ان الامامة امر شرعي ∴ والثاني انه لا يجوز احد اوصافها
ولا شروطها ولا طرقها الا من جهة الشرع ∴ فالذي يدل على الاول هو ان
الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ احكام شرعية نحو اقامة الحدود وصلاة
الجمعة واخذ الزكوات ممن وجبت عليه طوعا او كرها وصرفها في مستحقيها
وحفظ بيضة الاسلام والجهاد في سبيل الله وما شاكل ذلك من
احكام الشرع والدليل على ان الحاجة الى الامام هي في ذلك دون غيره ان
سائر امور الدين من علم وعمل يمكن القيام به مع فقد الائمة سوى هذه
الاحكام وانه لا يصح القيام بها من دون وجود الائمة واذا كان تنفيذ هذه
الاحكام هو الذي يثبت بثبوت الائمة ويزول بزوالهم دون غيره علمنا
ان الحاجة اليهم انما هي لما ذكرنا فصح ان الامامة امر شرعي ∴ والذي
يدل على الثاني هو انها متى ثبت كونها من الامور الشرعية جرت مجرى الصلاة
والصوم والزكوة والحج فكما ان شروط هذه الامور واوصافها وطرقها
لا يوجد الا من جهة الشرع فكذلك الامامة ∴ ولا يصح قول من يقول من
المعتزلة ان قول النبي صلى الله عليه الائمة من قريش يدل على جواز الامامة
في جميعهم ∴ لانا نقول ان ظاهر هذا الخبر لا يخالف ما ذهبنا اليه لان ولد الحسن
والحسين من قريش ومراده ان كان للمعتبر افاد الخبر ثبوت الامامة لبعض
مجهول من قريش وقد وقع الاجماع على ولدهما وهم بعض معين فيجب حمل النص
عليه **واما الفصل الثاني** وهو ان الدعوة طريق الامامة فمعنى الدعوة هو التجرد
للقيام بالامر والعزم عليه وتوطين النفس على احتمال اثقاله ومباينة الظالمين
∴ والدليل على كون ذلك طريقا الى ثبوت الامامة انه لا خلاف بين الامة
في ان الامام يكون في هذه الصفات بعد بطلان النص ∴ ولا دليل يدل
على كون غيرها طريقا الى الامامة فلو لم تكن الدعوة طريقا اليها لخرج الحق عن
ايدي الامة وذلك لا يجوز ∴ فثبت ان الدعوة طريق الامامة ∴ وهذه الدلالة
مبنية على اربعة اصول احدها ان الامة اجمعت على وجوب كون الامام
على هذه الصفات بعد بطلان النص ∴ وثانيها انه لا دليل يدل على كون

مشاقة الرسول يجب القطع على قبح

واما الفصل الثاني

عن ذلك طريقا اليها ∴ وبالثاني انه لو لم يكن الدعوة طريقا لخرج الحق عن
ايدي الامة وبالثالث ان خروج الحق عن ايديهم لا يجوز ∴ والذي يدل
على الاول ان الاجماع ظاهر من كل من لم يثبت النص الذي يثبته الامامية
على ان الامام يجب ان يختص بهذه الاوصاف غير انهم يقولون متى كان عليها
صح ان يعقد له ويختار ليكون اماما وقد اجمعوا معنا على معنى الدعوة ودعواهم
ان الاختيار طريق الامامة فسنبطله ان شاء الله ∴ وكلما قلنا يعلم
بطلان قول اصحاب النص لانهم لا يراعون هذه الشروط في الامام لقولهم
بالنص بل يجوزون ثبوت امامة من اختل شرطه والحقوا بانه ولم ياتد
الطالبين ولم يجوز للقيام بالامر عن ان يعقد لهم في ذلك على النص الذي
يزعمونه وقد تقدم بطلانه فبطل ما بنوا عليه ∴ والذي يدل على الثاني
هو ما ذكرنا ان الامامة امر شرعي فلا يوجد طريقها الا من جهة الشرع ولا
دلالة في الشرع يدل على كون الاختيار طريقا اليها لان اصحابه لا يدعون دليلا
على ذلك من الكتاب والسنة ولا فيهما ما يدل عليه وانما يدعون الاجماع
على ثبوت امامة ابي بكر بالاختيار وقد ابطلنا ذلك فسقط ما قالوه ∴ وقد
قدمنا بطلان النص فلا وجه لاعادته ∴ وبهذه الطريقة يبطل دعوى
من ادعى ثبوت الامامة بالارث او جعلها في الاعمال او في العلمية والفضل لانه
لا دلالة في الشرع يدل على ذلك فيجب بطلانه ∴ واما الذي يدل على الثالث
فان الدعوة لو لم تكن طريقا الى الامامة وقد ثبت فساد سائر ما ادعي كونه
طريقا صار كل من في الامة قائلا بقول هو باطل في مسالة واحدة وفي
ذلك خروج الحق من ايديهم جميعا ∴ والذي يدل على الرابع هو ما ثبت
من كون اجماعهم حجة فلو خرج الحق عن ايديهم لكانوا قد اجمعوا على الباطل
وذلك لا يجوز لما تقدم فثبت بهذا ان الدعوة طريق الامامة ولا يصح
قول من يقول انما الشبهة من الدعوة خلاف لاجماع الصحابة لانهم حين
اختلفوا في الامامة افترقوا فرقا فمنهم من قال ان طريق الامامة النص
وهم الذين قالوا بامامة امير المومنين ∴ ومنهم من قال بالاختيار وهم
الذين قالوا بامامة ابي بكر ولم يقل منهم احد بان طريقها الدعوة ∴
لانا نقول لا نسلم انهم اختلفوا في طريق الامامة وانما اختلفوا في عين
الامام ∴ فمنهم من قال هو امير المومنين ∴ ومنهم من قال هو ابو بكر ولم يذكر

احد منهم طريقها ما دار الكون وود علينا في امامة امير المومنين بالنص ولم
تخرج عن اجماعهم وانما وقعت هذه المسئلة من بعد ولو لم تكن الدعوة طريقا
لها لخرج الحق عن الذي الامة على ما بينا

الفصل الثالث الكلام في الشروط

وهي ستة :. العلم :. والورع :. والفضل :. والشجاعة
والسخا :. والقوة على تدبير الامر :. والدلالة على ذلك من وجهين :. احدهما
على سبيل الجملة :. والاخر على سبيل التفصيل :. اما الجملة :. فالدليل
على ذلك اجماع الصحابة ان الامام يجب كونه على هذه الشروط واجماعهم حجة
على ما بيناه :. واما الدليل على سبيل التفصيل فنقول اما العلم
فالكلام فيه يقع في وجهين احدهما في تقدير ما يختص به الامام
من العلم والثاني في بيان ان العلم من شروط الامام :. والذي يجب ان يكون
الامام عالما به هو ما تحتاج اليه الامة :. ولا يتم ذلك الا بعد ان يكون عالما
بالله سبحانه وتعالى وبتوحيده وعدله وما يجوز عليه وما لا يجوز وما يجوز
ان يريده :. وهذه الفنون من العلم تحتوي عليها اصول الدين وهو المراد بعلم
الكلام فيلزم ان يكون عارفا بذلك وعالما بكتاب الله تعالى وما يشتمل عليه من
الاوامر والنواهي والخصوص والعموم والمجمل والمبين :. والناسخ :. والمنسوخ
ولا يتم ذلك الا بعد ان يكون عالما بجملة من الاخبار الواردة عن النبي صلى الله
عليه وعلى اله والفرق بين ما يوجب العلم وما لا يوجب العلم :. ولا يتم ذلك
الا بعد ان يكون عالما بطرف من النحو واللغة ليمكنه معرفة مراد الله تعالى بخطابه
ويمكنه معرفة مراد رسول الله صلى الله عليه وعلى اله بخطابه :. ويجب ان يكون
عالما بوجوه المقاييس والاجتهادات ليمكنه رد الفروع الى الاصول وهذه
الفنون من العلم تحتوي عليها اصول الفقه فيلزم ان يكون عالما بذلك ه
واما بيان ان العلم من شروط الامام فلان الغرض بالامام هو تنفيذ احكام
مخصوصة نحو اقامة الحدود واخذ الاموال من اهلها وصرفها في مواضعها
الى غير ذلك فلو لم يكن عالما لم يمكن ان ينفذ هذه الاحكام فيقيم الحد على غير من
وجب عليه ويأخذ الاموال ممن لا تجب عليه ويضعها في غير موضعها واذا
بطل ذلك انتقض الغرض بالامامة :. فثبت ان العلم من شروطه ه
واما بيان الشرط الثاني وهو الورع فالكلام فيه يقع في موضعين
وجهين ايضا :. احدهما في بيان الورع الذي يجب على الامام :. والثاني ان
الورع من شروط الامام :. اما الوجه الاول فالورع هو الكف عن

المحرمات وعن ترك الواجبات ∴ واما الوجه الثاني فهو انه لو لم يكن
ورعا لم يؤمن ان ياخذ الاموال من غير من وجبت عليه ويضعها في غير موضعها ويقيم
الحد على غير من وجب عليه واذا فعل ذلك انتقض الغرض بالامامة فثبت ان
الورع من شروطها ∴ واما بيان الشرط الثالث وهو الفضل والكلام فيه
ايضا يقع في وجهين ∴ احدهما في معناه ∴ والثاني انه من شروط الامام
∴ اما بيان الفضل فهو انه الراجح في الدين والعفة والمراد بذلك ان يكون
افضل الامة في ذلك او كافضلها ∴ واما بيان ان الفضل من شروط الامام
فالدليل على ذلك اجماع الصحابة ∴ بدليل انهم لما ارادوا البيعة لابي
بكر كانوا ابلوا ودونها عن ابي بكر بينهم بل الى بكر وعمر وابي عبيدة وكل
واحد منهم يطلب بذلك الافضل وكما روي عن ابي بكر لما قيل له ما تقول
لربك وقد استخلفت علينا فظا غليظا فقال اقول اللهم اني استخلفت
عليهم خيرهم ∴ وكما روي انه انصاع عمر الى اخبار الستة وجعلها شورى
فيما بينهم فكل ذلك منهم طلب للافضل ولم يقع بينهم منازعة في ذلك
وان كانت وقعت المنازعة في تعيين الامام فلو لم يكن الفضل معتبرا في
الامام لما اجمعت الصحابة على طلب الافضل لانها لا تجمع على ضلالة
فثبت ان الفضل من شروط الامام ∴ واما الشرط الرابع
وهو الشجاعة فالكلام فيه ايضا يقع في وجهين ∴ احدهما في
مقدار ما يختص به الامام من الشجاعة ∴ والثاني انها من شروط الامام
∴ واما بيان الاول فيجب ان يكون معه رباطة جاش حتى يثبت في الحروب
ويهتدي الى السياسات ويكون له من المواطن المشهورة ما يعرف
به شجاعته وان لم يكن قبله وقاله حتى يعدّ واحدا من الشجعان
∴ واما بيان ان الشجاعة من شروط الامام فلان معظم امور الامامة
مبسوطة على الثبات من الجهاد والامر بالمعروف ∴ والنهي عن
المنكر ∴ واقامة الحدود ∴ واخذ الاموال طوعا او كرها الى غير ذلك
فلو لم يكن شجاعا لانتقض الغرض بالامامة ∴ واما بيان الشرط
الخامس وهو السخا فالكلام فيه ايضا يقع في وجهين ∴ احدهما
في مقدار ما يختص به الامام من ذلك ∴ والثاني انه من شروطه ∴ واما
بيان السخا فالمراد به ان لا يكون معه بخل يمنعه من وضع الاموال في مواضعها
التي يجب ان يوضع فيها ∴ واما بيان ان السخا من شروطه ∴ فلانه لو لم
يكن سخيا لا يمكن ان يخل بوضع الاموال في مواضعها ومن يجب انفاقها فينتقض الغرض

بالامامه ❊ واما بيان الشرط السادس وهو القوه على تدبير الامر والكلام فيه انما يقع في وجهين احدهما في معنى القوه على تدبير الامر ❊ وثانيهما انها من شروط الامامه ❊ اما الاول فان القوه تطلق على معنيين ❊ احدهما ان يكون سليما في بدنه حتى لا يكون من ضعفه مانعه من القيام بما يحتاج فيه الى الامام ❊ والثاني ان يكون له من جوده الراي وحسن التدبير ما يقتضي ان يرجع اليه في المشوره والراي السديد ❊ والذي يدل على ان ما ذكرناه من معنى القوه من شروط الامام هو انه لو لم يكن كذلك لم يصح ان يعتمد عليه فيقيد ما يحتاج اليه ولا يقوم بذلك فيسقط الغرض بالامامه ❊

فليثبت ان الامام لا بد من ان تجتمع فيه هذه الشروط فمتى اجتمعت فيه هذه الخصال وعرف بها وظهرت دعوته لزمت اجابته ووجبت طاعته على الامه فما يلزم الملزوم طاعه الامام فيه ❊ ولما كانت معرفه اوصاف الامام التي معها تلزم طاعته هي الاصل فيما يلزم المكلف من باب الامامه وعلى ذلك يحمل ما روي عن النبي صلى الله عليه واله بعض صور العباره الجبابتها ❊ ومعنى ذلك هو ان يعرف الاوصاف انه قال من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميته جاهليه ❊ ومتى كان جاهلا بالاوصاف التي معها تثبت امامه الامام فان ذلك يعرف امام زمانه ❊ ان الزمان لا يصح فيه معرفته ❊ ولا يصح حمل هذا الخبر على انه اراد عليه السلام ان الزمان لا يخلو من امام لان من ادعى ذلك يدعي ثبوته بالنص وقد اوضحنا بطلانه ❊ بما يعني كل منصف طالب لنجاه نفسه ناظر في صحه دينه عن موبق التعصب والتقليد ❊ وقد كنا ختمنا المقدمه التي هي اشرحها بفصل في ذكر على النظر في الدلالات ❊ وبنا على ذلك ما بعد في السرح عند بيان وجوب النظر وبيان فساده ورانا بعد لم ذكرنا الاعاده هاهنا فان ذكره عرض هنالك واوردنا منه ما يقع الغنيه به عن العقليه

وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي واله وسلم تسليما كثيرا ❊ ❊

والله ولي التوفيق والحمد لله وحده

بلغ مقابله على كتاب الشيخ الاجل محيي الدين محمد احمد بن عياش الوليد الحمد لله ومنه

لابي الطيب

الموت راعي الضان في جهله ❊ موته جالينوس في طبه ❊

لحريتوا الموت فما النا نخاف مالا بد من شربه ❊ ❊

فهذه للارواح من جوه وهذه الاجسام من تربه ❊ ❊

~~بسم الله الرحمن الرحيم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم~~

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم
انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما وينصرك
الله نصرا عزيزا الله هو اكبر الله هو اكبر الله هو اكبر
الله هو اكبر الحمد لله الذي نحمده حمدا كثيرا ليس يحصى
عدده اذ كلم موسى واصطفى محمدا وانزل الفرقان على عبده
نورا وهدى الحمد لله الذي هدانا لملة الاسلام واخبرنا
من بعد ما كنا من العميان لا نعرف الخط ولا البيان حتى ادخلنا
مجلس الفقيه بين يدي معلم قرأنا بصر بنا بر حفظه
الرحمن الله نجزيه به احسانا جزاه ربي نوصت الجنانا
نحمده على ما اعطانا اذ خلص اذنانا وخط علمنا قرأت
وخط الشكل والهمز معا والنقط ولولاهما ما كنا الحيا بينطا
علمنا القرآن بالتعلم وخصنا بالقلم المكرم وبالنبي
المشرف المعظم وبالامام واصطفا ونعت اولياء الاسلام ذي
المستلمي باشيخنا انا بنوك فقلهي حسبا البلح بالمسبل ترتمي تزيد
منكم ثمرة فقه المعالي خمسون دينارا او الف درهم ومشيا
من بنات النجي وثوب خز وقميص مقلهي لا يبرح الباب ولو دعنا وتذر
كنت تخللا الوانا وللخبر والقرآن لنا فيضنا اثارت فقلناه ثمرة المعالي
كيف من شاد منا الاخي فهو اكبدت لاحج في الظلمي خفنه
الضيافا كغو الحدهي في لوحه كما خط كلموا الارقعي
مني منهم بالكد كلمات اصنو جاي اهله متردد
بغبش له الصباح والخبز ويعد يستوفي ما قالي يا اجلت الاعمام
والاجل الحق حيلة بقصبة الرجال في كل روح

[illegible]

كتاب تحكيم العقول في تصحيح الأصول

تصنيف الحاكم الإمام شيخ الإسلام

أبي سعد المحسن بن محمد بن كرامة البيهقي

الجشمي رحمة الله عليه ورضوانه

[illegible] فيه الحط كالهلال او كطلوع الشمس على [illegible]

ما استمعوا مقالي وانسوا الحالي يا ابن القوم الكرام [illegible]

[illegible] اني تعلمت الكتاب الاكبر كتاب [illegible]

[illegible] على [illegible] ما فضل احسانا [illegible]

[illegible] في [illegible] الصبح [illegible]

ثم [illegible] الما [illegible]

[illegible] اعطوا المعلم [illegible]

[illegible] احسانا [illegible]

[illegible] واجتنبوا [illegible]

[illegible]

[illegible] صلى الله على خير [illegible]

[illegible] القران [illegible]

الادب [illegible]

[illegible] ولا [illegible]

[illegible] والله [illegible]

[illegible]

[illegible] الجنانا [illegible] الله [illegible]

[illegible] القران [illegible] احسانا [illegible]

[illegible] الجنانا [illegible]

[illegible] في الزمان [illegible]

الوالدين جزاك ربي جنة [illegible]

[illegible] في الجنان خالدا مع نبينا المصطفى [illegible]

[illegible]

رب يسر برحمتك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بالكبريا المتوحد بالبقا فاطر الارض والسماوات الطباق
والضيا العدل في القضا الحكيم في الاعاده والابدا :. وصلواته على محمد
خاتم الانبيا وعلى اله السادات الاوليا :. اما بعد فاني لما
نظرت في الارا المختلفه والاهوا المفترقه وجدت العقلا مختلفين
في جميع الديانات وفي المحسوسات والمعقولات :. فمن سوفسطائي
نفى حقيقه كل شي حتى المشاهدات :. ومن مثبت للمشاهدات دون
الاسباب لا لبابات :. ومن قائل الاسباب لا منكر للصانع وقائل
بالهيولا والطبايع :. ومن ثنوي اثبت اصلين قديمين :. ومن مجوسي قال
بالصانعين :. ونصراني وصف الصانع بالتثليث والاتحاد :.
ومشبه وصفه بالانداد واخر بالمجي والذهاب :. والمكان والجهات
وصفاتي وقف معطل الصفات :. وابطل الشرايع والثواب :.
وبرهمي :. ومجبر اضاف الى الخلقه القبايح والفحشا :.
الله معه قدما :. ومن غالي
سد باب الثواب :. ويهودي انكر نسخ الشرعيات :.
ومفوض اضاف صنع الله الى خلقه :. وانكر العالم صنعا العبره
ومن يناسخ انتقل المكلف حالا اطاع وعصى ثم نسخ الى الحاله الاخرى
ومن مرجي لا يرى وعيد الفجار :. وليس لهم الخلود في دار الابرار
ومن خارجي كفر من ارتكب فسقا :. وحشوي يراه مومنا حقا :.
ومن منكر للبعث والجزا :. والموعد يوم اللقا :. ومن رافضي كفر
الصحابه :. وناصبي نصب لاهل البيت العداوه الى غير ذلك
من المقالات المختلفه :. ورايت كل فرقه تكفر صاحبتها وتضللها
وتدعو الى عقيدتها وتنتحلها :. وكل احد يرعد من خالفه
عذاب النار :. ويرى لموافقيه ثوابا ونعيما :. وخطر ببالي انه لا بد
من حق وحقيقه ولا بد لذلك من سبيل وطريقه :. فوجدت الطريق
الى النجاه هو التفكر لتمييز الحق من الباطل :. ورايت العقلا يفزعون الى النظر اذا
دهمتهم المعضلات وحزبتهم المشكلات :. فنظرت في المسايل مسله
مسله حتى استوفيتها وتصفحت الادله والشبه حتى عرفتها وتبينت
مغلوطها من غالطها وصحيحها :. ووجدت سبيل الحق ظاهره وبراهينه

لاجه وما احب كل المبطلين واحصه ومعالاتهم مناقضة ⁖ ورايت القوم
دهوا في الضلالة كل مذاهب لضروب من الدواعي والصوارف من الحول لضروب
من الصوارف ⁖ منها الالف والعاده والعدول عن المالوف مما يصعب
ويشق ⁖ ومنها التقليد اما للاباء واما للرؤساء كما قالوا انا وجدنا اباءنا على
امه ⁖ ومنها الهوى الذي يميل بالرجل عن سوا السبيل ⁖ ومنها
الرياسه وما فيها من المنافسه ⁖ ومنها الاعراض عن النظر الصحيح والاشتغال
اما بالشبه او باللهو واللعب ⁖ ومنها العناد الى غير ذلك فان دواعي
الباطل كثيره والصوارف عن الحق جمه ⁖ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وعلى
اله حفت الجنه بالمكاره وحفت النار بالشهوات ⁖ ووجدنا اولى ما
يشتغل به المرء العاقل امور دينه من علم يحصله ثم عمل يعمل به فان مبنى
امور العقلا على سبيل جلب نفع ودفع ضرر ولا نفع اعظم من الثواب ولا
ضرر اعظم من العقاب ولا شي من المنافع يرغب العاقل في طلبه الا وهو حاصل
في الثواب ⁖ فمنها انه نعيم ⁖ ومنها انه كثير ⁖ ومنها انه دائم ⁖ ومنها
انه خالص عن مشوب بما ينغصه ⁖ ومنها انه مستحق ⁖ ومنها ان التعظيم
يدوم له ⁖ ومنها انه يقارنه التعظيم الى غير ذلك من الوجوه ⁖ وعلى الضد من ذلك
حال العقاب ولا شي يحذر منه العاقل ويعده ضررا الا وهو حاصل فيه فمنها
انه الم ومحن ⁖ ومنها انه كثير ⁖ ومنها انه دائم ⁖ ومنها انه غير
مشوب براحه ⁖ ومنها انه مستحق ومنها انه دائم فيه ومنها انه يقارنه
الاستخفاف والاهانه الى غير ذلك من الوجوه ⁖ فلا شي اولى من طلب الثواب
ولا شي اهم من النجاه من العقاب وحصول ذلك بالعلم والعمل ⁖ ولما كشفت
عن المذاهب وجدت الحق في مذاهب اهل التوحيد والعدل الذين هم
ائمه المسلمين والذابون عن الدين والرادون على المشبهه والملحدين ⁖ ورايت
العقول داله على صحه مقالاتهم والكتاب ناطقا بها اذ اعتقاداتهم وورد
بها السنه وانعقد عليها اجماع الامه ⁖ ووجدت لهم من السلف والخلف الداعين
الى دين الله تعالى وتوحيده والدالين جهدهم في تنزيهه وتمجيده ولم اجد طائفه
تدانيهم ولا فرقه تساويهم فرحم الله ماضيهم وباقيهم ثم وجدت من مصنفاتهم
ما لا يكاد ياتي عليه الاحصا والعد ومن ادلتهم ما لا ياتي عليه الحصر والحد
⁖ ووجدت اسنادهم متصلا بعلي عليه السلام عن رسول الله صلى الله
عليه وعلى اهله ووافقهم في مقالاتهم علما اهل بيت رسول الله صلى الله
عليه وعلى اهله ⁖ ورايت غيرهم من الطوائف خالفوا الاصول وخالفوا

الدليل ووجدتهم عن الحق ذاهبين وفي ضلالتهم كابدين :. فعند ذلك
جمعت في كتابي هذا اهدا به للمسترشدين ووضحته للمتدبرين مسايل
لابد من معرفتها ولا يسع المكلف جهلها واشرت الى ادلته وعمدت من ادلة
العقل والكتاب والسنة والاجماع . وبينت ان جميع هذه الادلة توافق
بعضها بعضا وان بيانها لا يوجب اختلافا وبعضا واوردت في كل مسلة
مضايق لكل طايفة تلجيهم الى الاعتراف لا محيص لهم عنها وبينت ان الخالص
كما خالفوا العقول خالفوا الكتاب والسنة وسميته تحكيم العقول في
تصحيح الاصول وتركت الكلام في الدقايق اعتمادا لي بسطها الى الفصل حصر
يرجوب رحمه الله عليه واله في الرد عمرو حال التشبيه واخر عمرة احد تصنف
في المسايل الظاهرة من التوحيد والعدل دون الخوض في دقايق الكلام
والى الله تعالى افزع لجميع ذلك واساله التوفيق والعصمة والكتاب
ينقسم الى خمسة اقسام :. اولها في ذكر مقدمات لا بد منها :. وثانيها
الكلام في التوحيد :. وثالثها الكلام في العدل :. ورابعها الكلام في النبوات
:. وخامسها الكلام في الشرايع :. وكل قسم يشتمل على مسايل وكل
مسلة تشتمل على دلايل تحررها وتذكر الشبهة وحلها كل ذلك على طريق
الايجاز والاختصار وبالله استعين وعليه اتوكل وهو حسبي
ونعم المعين

القسم الاول في ذكر مقدمات لابد منها

مسلة ان سال سايل فقال ما نعم الله على عباده وما اول تلك النعم
وما الذي يجب على العبد في مقابلة تلك النعم :. **والجواب** اما نعمه تعالى على
الجملة فكل نعمة في الدين والدنيا تحصل للعبد فهي منه تعالى :. واما
تفصيل تلك النعم فلا يمكننا معرفته وهو سبحانه اعلم بتفاصيلها :. ويجب على
العبد ان يشكره تعالى على جميع ذلك على الجملة بان يعرف ان جميعها منه
وان العبادة هو المستحق لها ويعبده كما امره وينتهي عن معاصيه واما
اول نعمه على العبد فخلقه اياه حيا لينفعه لان غير الحي لا يصح ان ينتفع
والمنافع التي خلق الله الحي لها اللذات تفضلا وثواب وعوض ولما لم يصح نيل
الثواب والاعواض الا بالتكليف كلفه ليصل الى جميع انواع النعم

فان قيل الشرع عرف ان النعم بالاعطا والمواهب :. قلنا
لا ولكن ما تعطيه من الاشيا المنتفع بها خلقه تعالى وهو الذي جعل
الواهب والموهوب له تحتج للهبة ورغب الى ذلك فمعظم النعم منه
تعالى وان كان هذا المعطي ايضا مستحقا للشكر الا ان معظم الشكر

القسم الاول في ذكر مقدمات لابد منها مسلة

مسئلة ان قال ما اول ما اوجب الله تعالى على عباده وما سائر
الواجبات :. الجواب قلنا التكليف ينقسم قسمين العلم والعمل
والعلم اصول وفروع فمنها ما يجب تعيينه على كل مكلف :. ومنها ما هو
فرض على الكفاية :. والعمل على ضربين فعل وترك :. والفعل على ضربين فمنه
ما يجب على كل احد ومنه ما هو فرض على الكفاية :. وان اول ما يجب على المكلف النظر
في طريق معرفة الله تعالى ليعرفه ثم يعرف صفاته ثم يعرف الثواب والشرائع وذلك
ينقسم على علوم التوحيد والعدل وعلوم الثواب والشرائع مسئلة
ان قال اصول الدين على كم تنقسم وفروعه على كم :. الجواب اصول الدين اربعة علوم التوحيد
وعلوم العدل وعلوم الثواب :. وعلوم الشرائع :. والتوحيد ان تعرف الله تعالى :.
وان الله تعالى قادر عالم حي سميع بصير قديم غني ليس له مثل ولا شبيه وليس بجسم ولا
عرض ولا مكان له ولا جهة ولا تلحقه شي من الصفات المختصة بالجواهر والاعراض :. وعلوم
العدل ان تعلم ان الله تعالى لا يفعل القبيح ولا يخل بواجب وان افعال العباد فعلهم وان الله
خلقهم لينفعهم واعطاهم القدرة والالة والاستطاعة قبل الفعل ولم يكلف
الا بعد ازاحة العلة وانه لا يعذب بغير ذنب ولا ياخذ احدا بذنب غيره
:. وانه لا بد ان يثيب من اطاعه :. ويجوز ان يعاقب من عصاه :. وانه اخبر
انه يعاقب لا محالة :. وعلوم الثواب ان تعلم جواز البعثة ووجوبها وصفة
الرسول وصفة المعجز وان الرسول يجب ان يكون معصوما في قوله وفعله
:. وعلوم الشرائع الوعد والوعيد :. والاسماء والاحكام :. والامامة :. والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر ثم الاعمال والتروك :. فاما الفقه فهو خمسة
على اربعة اجناس منها العبادات ومنها المعاملات ومنها
احكام الفروج ومنها احكام الدماء ولا يشذ شي من الاصول والفروع
مما ذكرنا مسئلة فان قال باي شي يعرف الحق من الباطل ويميز بينهما
قلنا الادلة فان قال فما الادلة :. قلنا اربعة العقول والكتاب
والسنة والاجماع :. واما العقل فلانه تعالى خاطب العقلاء واحتج عليهم بما في عقولهم
ولانه لم يميز الحسن والقبيح وبه يعرف جميع الاشياء لا الذات :. ويبطل من ابطل ادلة
العقول فانه قصد الى اثبات مذهبه لانه فرعه وابطال دلالة العقول الى الفعل
فاما ان يصححه فيبطل طريقته او يبطله فيبطل ما اثبته لانه ويصح ادلة
العقول :. ويقال له باي شي يصح ان يعرف كل الاشياء انعرف بالعقل او بالسمع فان
قال بالعقل بطل مذهبه وان قال بالسمع قلنا فمذهبك غير منصوص عليه

في السمع وليس في السمع ابطال ما سوى السمع ∴ واما الكتاب فلانه كلام
حكيم صادق ولا يجوز عليه الكذب فكان حجة ٥ فان قيل باي شي عرفتم
انه كلام الله تعالى ∴ قلنا لنا فيه طريقان ∴ احدهما انا عرفنا
بالشيء انه غير مقدور للبشر فعلمنا انه كلام الله تعالى ∴ والثاني بالمعجز
عرفنا صدق الرسول وعلمنا من دينه ضرورة انه كلام الله تعالى فان قيل
الشيعة تروي ان فيه زيادة ونقصانا قلنا باطل فانه ادي الينا
كما انزل وضمن الله تعالى حفظه ∴ وبعد فلو كان شي زايد او نقص لما خفي
فان قيل الناس بعضهم قال فيه ما لا يعرف معناه وبعضهم قال الظاهر
وباطن قلنا كله باطل وغرض الحكيم ازالة الابهام فان اراد ما
وضع له حمل عليه وان اراد غيره او كان مجملا او ملتبسا بينه ونصب الادلة
على مراده ∴ واما السنة فهو ما تواتر نقله وصح منه فعله او قوله وجب
نطلب ذلك على اخبار الاحاد لانها حجة في فروع الشرع ليست بحجة في اصول الدين
لان طريقه القطع فلا بد من دليل مقطوع به ∴ وقال تعالى ما اتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وعلم من دينه صلى الله عليه واله ان قوله وفعله
حجة والعلما من لدن الصحابة الى يومنا هذا يرجعون الى السنة في معرفة الاحكام
فدل انه حجة ∴ واما الاجماع فهو حجة لقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد
ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت
مصيرا ∴ فاوعد على سلوك طريق غير طريق المومنين دل ان طريقهم حق
وصواب ∴ وقال تعالى فان تنازعتم في شي فردوه الى الله والرسول فشرط
في الرد الى كتاب الله وسنة رسوله المنازعة دل على ان عند الموافقة لا
نحتاج وقال صلى الله عليه واله لا تجتمع امتي على الضلالة وقال
عليكم بالجماعة فان يد الله عليهم ∴ واستدل ابو علي بقوله وكذلك
جعلناكم امة وسطا اي عدلا لتكونوا شهدا على الناس فان قيل
فما قولكم في اجماع اهل البيت اهو حجة ام لا ∴ قلنا عند الزيدية هو
حجة واستدلوا بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل
البيت ويطهركم تطهيرا ∴ وبقوله صلى الله عليه واله اني تارك
فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا ∴ وذكر
شيخنا ابو علي رحمه الله عليه انه لو صح هذا الخبر دل على كون اجماعهم حجة ∴
واما سائر شيوخنا فلا يجعلونه حجة لانهم بعض الامة ٥

فان قيل هل يجوز ان تستوي الدلالات في مسلة فيها خلاف ٥
قلنا اما في الاصول فلا لاستحالة ان يكون كلاهما حقا فاحدهما يكون
حجة والاخر شبهة كما نقول فيما نفي التشبيه انه ادلة ومن اثبته فشبهة لاستحالة
ان يكون لله تعالى شبه ولا شبيه له وكذلك المكان وكذلك الروية ؛ وجميع مسايل
التوحيد فبعد ان ابطلنا قول من قال بتكافي الادلة وكفرنا القايلين بها واما في فروع
الشرع ومسايل الاجتهاد فعند مشايخنا يجوز ان تستوي وتكون التعبد
لكل واحد بما ادى اجتهاده اليه ويكون كل مجتهد مصيبا ، ومنهم من جعل
ذلك مثل الاصول في ان كل مسلة فيها دليل قاطع على الحق والى ذلك ذهب
جماعة من البغداديين ؛ ومنهم من قال الادلة من يرجح على ما حكي عن ابي الحسين
فان قيل كيف يصح قولكم في الاصول ان الحق فيها واحد وعليه دليل قاطع
ونجد العقلا مختلفين فيه ونرى من يعتقد اعتقادا ان ما نطق الا من تركه ونعتقد
غيره ؛ قلنا اختلاف العقلا لا يوثر في هذا الاية وقد يذهب عن الحق لشبهة
والغرض ولو ان من هذا الاثر في المشاهدات ويجحد الاخبار ونحوها فان العقلا قد جحدوا
فيها فكذلك من يرجع من مذهب الى مذهب ؛ ثم يقال لمن يقول هذا هذا حقيقة
لشي ام لا فان قال لا الحق بالسوفسطائية وان قال نعم قلنا هل
للمسبب اعلمه حقيقة فان قال لا خرج من الملة ؛ وان قال نعم قلنا
فهل علمها واجب على المكلف اعتقاده ام لا فان قال نعم ولا بد من ذلك قلنا
فهل ها هنا طريق به تعرف ذلك فان قال لا ادى الى تكليف ما لا يمكن وان قال
نعم قلنا فما ذلك الطريق فان قال التقليد لزمه ما سال عنه فان المقلدين
مختلفون ايضا وان قال النظر والادلة لتمييز الحق والباطل والدليل والشبهة
فهو ما نقوله

القسم الثاني

الكلام في حدث العالم واثبات المحدث وصفاته

مسلة في وجوب النظر

الذي نقول في ذلك ان اول ما يجب على المكلف
النظر في طريق معرفته تعالى ؛ ثم النظر في طريق معرفة صفاته ؛ ثم في عدله
ثم في السوال على الرسالة ؛ ومن الناس من يقول ان المعارف ضرورية ٥
ومنهم من اوجب النظر ؛ وقال المعرفة تحصل عنده طباعا ؛ ومنهم من عول على
التقليد وزعم ان الخوض في الكلام بدعة وان الواجب هو التقليد ؛ فيقال له هل يجب
العلم بالديانات على المكلف ام لا فان قال لا يجب خالف العقول لان
العاقل اذا راى اختلاف الناس في ذلك وما يوعد كل احد صاحبه من الوعيد
لا يسكن تحصل خايفا ؛ وعند الخوف لا بد من طلب امر يامن له من ذلك ويعلم الحق

وقد قال تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ووردت السنة بذلك والعقل والاجماع
على ان الجهل بالله كفر وان قال بالاخبار قلنا فباذا الحصل المعارف وان
قال بالتقليد قلنا فلم صار تقليد بعض العقلا اولى من بعض ويقال
له هذا باطل بالتقليد الله نحو وان قال انه لزمه في كل مقلد وان قال الا قلنا
فكيف يستوي لا امارة فيه ولا امن كونه مخطيا ضالا وان قال السواد
والاكثر او من هو اعلم واورع قلنا فمع هذا اهل الحق ان يكونوا مبطل الاولا
لا من يعم قلنا فكيف يامن انه على ضلال وايضا الحق ان يعرف الحال
فيصير الاول اكثر والاكثر اقل والافضل مفضولا والمفضول افضل
وان قال الا كابر العقول وان قال انه وجب فيما كان حقا ان يصير باطلا
وفيما كان باطلا ان يصير حقا ويقال لهم ان الله تعالى حث على النظر واوعد
على تركه فقال اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وقال قل
انظروا ماذا في السموات والارض وقال تعالى وكاين من اية في السموات والارض
يمرون عليها وهم عنها معرضون ووردت السنة بذلك في رجل سال رسول
الله صلى الله عليه واله عن غرايب العلم فقال وما صنعت في راس العلم
حتى تسال عن غرايبه فقال وما راس العلم قال ان تعرف الله حق معرفته
وقال صلى الله عليه واله تفكر ساعة خير من عبادة سنة وقال
تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله ويقال لهم هل يجب شكر
المنعم فان قالوا لا كابروا العقول وان قالوا نعم قلنا فكيف
يشكر من لا يعرفه واذا اعلى نعمته وغيره من النعم الا الحجج وعلم انه
لم يحصل من جهته ولا من جهة امثاله من احبابه وشهواته ومشتهياته
وخطر بباله انه منعم ان اطاعه زاده في نعمه وان عصاه سلبه نعمه
وعاقبه فعند ذلك لا بد ان ينظر ليعرف المنعم ويشكره ويقال لهم
هل يجب الاعتراف بالنبوات والشرايع فلا بد من بلى قلنا فاذا لم
يعرف الله تعالى وانه حكيم كيف يعرف رسله واوامره ونهيه ويقال
لهم هل يجب العبادات فلا بد من بلى فيقال الكتف يعبد من لا يعرفه
ولا يعرف كيفية عباداته فلا بد من ان يعرفه بصفاته ويعرف عباداته
حتى يصح ان يعبده ويقال لهم هل يجب الايمان بالانبيا فلا بد من بلى فقال

ثم لم نعرف حكمة الله والله لا يجوز ان يظهر المعجز على الكذابين كيف نعرف الرسول
٥ ويقال لهم اليس الانبيا صلوات الله عليهم دعوا الى التوحيد وحثوا امهم
على النظر في صنعه وحاجوهم في ذلك؟ فان قالوا لا كابروا وان قالوا بلى قلنا فالقران
نطق بذلك في قصص الانبيا في مواضع جمة. فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم
من اله غيره ثم نبه على ادلة مخلوقة فقال في موضع هو الذي انشاكم وقال في
موضع واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
الى غير ذلك؛ فان قالوا نعم. قلنا فاذا اخبر اول الواجبات؛ ثم يقال
لهم لم عرفتم بطلان النظر وصحة التقليد؟ فان قالوا بالنظر ناقضوا
وان قالوا بالتقليد بقي السوال؛ وتسلسل الكلام؛ ويقال لهم العاقل
اذا اخبر به امر عظيم وعرف انه مخافة الهلاك اذا انفرع فان قالوا الى تقليد
الناس قلنا فالناس مختلفون؛ فان قالوا تقليد طايفة قلنا فلعل
هلاكه فيه كمن يسير عليه باقتحام مهلكة فان قالوا يلزم النظر ويبادر الى الاولى
فلنا فعل مثله في امور الدين؛ ويقال لاصحاب الضرورة للعلوم الضرورية
علامات منها انه لا ينتفي بشك وشبهة ٥ ومنها انه لا يختلف فيها العقلا
ومنها حصولها من غير نظر وهذه الثلاثة مفقودة في باب معرفة الديانات
فكيف يكون ضروريا فان قالوا عند النظر يقع طباعا قلنا ما معنى هذا وان
اريد ان الله يخلقه فيه فهو الضروري الذي قلنا ولهذا ان لا ينتفي بالشك والشبهة
كالعلم بمخبر الاخبار والصنايع وان اريد انه يتولد عن النظر فهو ما قلنا وان اراد
غيره فمحال ولا يعقل سوى ما قلنا ويقال لهم اذا كانت المعارف ضرورية
وجب ان يكون الجاهل معذورا. ويقال لهم اليس العقلا مختلفين في الديانات ولا
اظهار خلاف ما سطر من تعلم للمريد. فيقال كيف يجوز على الجماعة الكثيرة العناد وان قالوا فعل العبد
ويقال لهم المعارف فعل العبد او فعل الله تعالى فان قالوا
فعل الله قلنا فما معنى نصب الادلة وما معنى
الشبهة فان قالوا فعل الواحد انه واجب فلم
فهو قولنا وان قالوا
النظر في الادلة وما معنى حل
زعمتم انه اول الواجبات قلنا لان سائر المعارف مبنية عليه لان معرفة
افعاله ومعرفة السوات والشرايع لا يصح الا بعد معرفة الله تعالى ولا العمل الا
بعد معرفته فان قيل القصد الى النظر اول الواجبات وقد يجب
الوديعة عند المطالبة ويلزمه ترك القبايح؛ قلنا اما القصد فمن
توابع النظر وليس بمقصود في نفسه واما الوديعة فقد يسقط التكليف عنها

وعرضنا الواجب الذي لا يسقط المكلف عنه فاما ترى العالم
فليس بفعله وانما الواجب الكف عنه ولا يلزم شي مما قال :: فان قال
فالنظر فيما ذا يجب قلنا في الادلة حتى يحصل العلم وان عرضت
شبهة في النظر فيها حتى يحلها ان كانت واحدة في الدليل وان لم تكن واحدة
في الدليل يجوز ان يسقط ويجوز ان لا يسقط ويجب ان يكون عالما بالدليل على الوجه
الذي يدل ولا يعلم المدلول ويشترط شرطا صحيحا حتى يحصل له العلم ٥

مسئلة في حدوث العالم

العالم بما فيه من الاجسام
والاعراض محدث لا قديم الا الله تعالى وخالفنا فيه الدهرية والطبايعية
والمنجمون فمنهم من زعم ان الهيولى قديم :: ومنهم من قال الطبايع :: ومنهم من
قال الافلاك والنجوم وبينهم في ذلك اختلاف كثير مع اتفاقهم على القول بنفي
قدم غير الصانع اما طبيعة او هيولى او نجم او طبيعة :: والدليل على
حدوث الاجسام وجوه كثيرة نشير الى بعضها بعون الله من الدليل عليه
ان هذه الاجسام لا تخلو من الاعراض ولم تسبقها التي هي الاكوان كالحركات
والسكنات والاجتماعات والافتراقات وهذه الاعراض محدثة ووجب
ان يكون حكم الجسم في الوجود حكم هذه الاعراض وهو ان يكون محدثا فان قالوا
لم لا تثبت الاعراض ولا يلزم ما قلتم :: قلنا لانه يتحرك الجسم الساكن ويسكن
الجسم المتحرك ونفرق المجتمع ونجمع المفترق ويكون في جهة فيصير
في جهة اخرى فلا بد من امر لاجله ان دفعها دفع العبث والضرورة فعال :: فان قال الا
الشي يجدد هذه الصفة على الجسم مع جواز ان لا يتجدد ولما حصل
بل يجب تجددها :: قلنا الوجوب لما وقف على اختيار مختار ولما حصل على كونه قادرا عالما
بحسب قصده وداعيه ولانه لو وجب لكان لا يدل
ولكان يجوز ان يحصل من اضعف خلق الله نقل جبل بان يتفق لقصده
وجود اشغاله ولا يقدر القوي على نقل خردلة وفي فساده دليل على ان هذه
ليست بواجبة فان قال هو جائز قلنا فلم صار باحدى الصفتين
اولى منه بالاخرى الا لمعنى :: ولا يقال الا انه بالفاعل لان القدرة على صفة
الذات تتبع القدرة على الذات ونحن لا نقدر على ذات الجوهر كذلك على صفاته
ولانه كلامه وكلام غيره فلم يبق الا انه لوجود معنى فان قال

مسئلة في حدوث العالم

انه العدم معنى عنه تصير كذلك . قلنا المعدوم لا يختص بجوهر ولا
جهة . ويقال فلو عدم الضدان وجب ان يحصل على صفتين ضدين قلت
انهما معنى يوجب هذه الصفات . ويقال لهم الشيء كونه متحركا كان حاصلا
وكونه ساكنا لم يكن حاصلا ولا بد من بدلا فيقال فلم صار ما كان حاصلا بالعدم
اولى وما كان معدوما بالوجود اولى لولا ما نوبين في ذلك وهو المعاني التي
توجدها فان قالوا يحصل كذلك لعدم معنى او بالفاعل فالجواب ما ذكرنا
ويقال لهم الشيء يحسن الامر والنهي في الساكن فلا بد من بدلا واذا فعل
او لم يفعل يحصل الحمد والذم فلا بد من بدلا لان العقول شاهدة بذلك فيقال لهم
ماذا يتعلق الامر والنهي فاذا قالوا الشيء لعلامه اعطى الكون وما اشبهه
فالمامور به ماذا العلام فكان موجودا او الكون فهو موجود او الهوا المحط له
وذلك محال فلم يبق الا انه يتعلق بمعنى غير الكون والعلام وهو الاكوان التي
يوجدها فيه حتى يصير به من سببه . وعلى هذا الحمد والذم والسؤال والطلبة
والتكليف كل ذلك يدل على ما قلنا ويقال لهم ما قال الشيخ ابو الهذيل
لابي بكر الاصم وكان ينفي الاعراض كم حد الزاني قال مائة جلدة قال فكم حد
القاذف قال ثمانون جلدة قال الشيء يزيد حد الزاني على حد القاذف بعشرين
جلدة قال بلى قال فهو عبارة عماذا عن الجلاد او المجلود او السوط او الهوا
او الارض فقال لا قال فعد لنا ها هنا غير هذه الاشيا فقال لا قال فالعقل يقول
لا شي اكثر من لا شي بعشرين فان قالوا هبنا الاشيا الاعراض فنقول
الجسم خلا منهما لم يزل لم يخل منه وكانت الاجسام في الازل هيولا معراة عن جميع
المعاني فجوابنا ان هذا باطل لانا نقول لكن يجوز ان يكون الجسم لا متحركا
ولا ساكنا ولا مجتمعا ولا مفترقا فان قالوا نعم كابروا العقول وان قالوا لا
قلنا فاذا لم يخل من هذه الصفات وهذه الصفات لعلل فلا يمكن انها لا تخلو
من هذه العلل ويقال لهم الجوهر الان خلوها من هذه الاكوان فان قالوا الجوهر كان
وان قالوا لا قلنا فقد كفى ما قصدنا ويقال لهم تصورون جوهرين لا يخلو اما ان
تكون بينهما مسافة او لا يكون وهذا اثنين واثنان لا واسطة بينهما فلا بد من بدلا فيقال
في الازل على اي صفة كان فاي شي اجاب لزمه اثبات معنى ويقال لهم الشيء
الجوهر لا يكون الا متحيزا فان قالوا انه لا قلنا او المتحيز لا بد له من جهة وانها
تكون في الجهات بالمعاني وان قالوا يكون جوهر موجود غير متحيز قلنا

فيه قلت ذاته لان التحيز من صفات الذات ۞ ويقال لهم اذا حدث الاجتماع
والافتراق فيه بعد خلوه منهما فايهما سبق الله فان قال الاجتماع
قلنا فكيف يجتمع ما لم يكن مفترقا وان قال الافتراق قلنا فكيف
يفترق ما لم يكن مجتمعا فلا بد ان يكون في الازل على احدى الصفتين ويقال
لهم هل كان الجوهر في محاذاته في الازل ولا بد من لا فيقال فتلك صفة واحدة
له وجب ان لا يجوز عدمه وفي علمنا بجواز انتقال كل جوهر دليل على فساد ما
قالوا ۞ ويقال له اتجوز ان يكون جسم لا ساكن ولا متحرك ولا مجتمع ولا مفترق
ولا في جهة مع كونه متحيزا فان قال لا خالف الحس وان قال نعم
قلنا فالواحد منا اذا اخبره مخبر بانه شاهد جسما كذلك ان لا يكذبه
ويقال لهم هذه المعاني موجبة لهذه الصفات ام لا فان قال لا
ابطل اثباتها وان قال نعم قلنا فهلا يجوز حصول هذه الصفات بغير
هذه المعاني فان قال لا قلنا فمع الازل على اي صفة كان معنى ابتداء كان
لمعنى يوجب تلك الصفة فان قال الواجب يقول باثبات الاعراض وان
الجسم لا يخلو منها ولكن يقول الاعراض قديمة كما ان الاجسام قديمة
نحو قلنا ان هذا باطل لان الدليل دل على حدوث المعاني بان القديم
لا يجوز عليه العدم وان الاعراض يجوز عليها العدم ۞ ويقال لهم اذا سكن
الجسم المتحرك او تحرك الساكن او كان في جهة فصار في جهة اخرى فما حال
المعنى الاول فان قال هو باق كما كان قلنا فوجب ان يوجب كون
المحل متحركا ساكنا ويكون في جهتين او يوجب قلب الذات من حيث
لا يخرج العلة عن كونها علة وهذا فاسد ۞ فان قال انتقل عنه ويشغل مكانا وان قال
قلنا الانتقال من صفات الجسم حيث يفرغ مكانا فان قال بالانتقال عن
المحل الاول لم يوجب فقد جوز العدم وان
يعدم عن المحل الاول وجب ان لا ينتقل وجب ان
هذا الانتقال ۞ ويقال فاذا انتقل مع جواز ان لا ينتقل فلم الانتقال
ولا اختصاص له ببعض الاجسام
ينتقل لمعنى ۞ ويقال لهم اذا امر العاقل غيره بفعل حسن
الى بعض ۞ ويقال لهم اذا امر العاقل غيره بفعل حسن
الجسم في العقل فلا بد من يعم لان العقلا يستحسنونه قلنا لهم
الامر يتعلق بالحادث موجود او الحادث معدوم فان قال بالاول احال وان

فان قالوا فباي شي ابطل قوله وانما قلنا ان القديم لا يجوز عليه العدم لان القديم قديم
لنفسه لا يجوز ان يكون لمعنى ولا لفاعل واذا كان قديما لنفسه لم يجز عليه البطلان
فان قالوا الخصم يؤاخذكم في الدعاوي الثلاث ونقول ليس جنس الجسم جنس الاعراض في الوجود
ونقول لا يخلو من الحوادث التي ما لا نهاية له فيقال لهم هذا باطل لان المحدث ما
لوجوده اول والقديم ما لا اول لوجوده والقول بان القديم لا يتقدم بعضا اما حقيقة
القديم او حقيقة المحدث ويقال لهم افي الحوادث ما هو قديم فان قالوا نعم بطل قوله
انها حوادث وان قالوا لا قلنا وجب ان يعدم القديم جميعا ويقال لهم ليس طرق
بعض اما ان تقول في الاعراض ما وجوده كوجود الجسم وان اوجبت بان الجسم قديم وجب
ان تقول فيها ما هو قديم فيبطل قولك انها حوادث او تقول ليس فيها ما وجوده
كوجود الجسم فقد اوجبت بان الجسم خلا منها فينقض قولك انه لا يخلو منها وان قال
كل واحد محدث والجميع قديم كان باطلا لان من قال كل جزء مدور والجميع مربع كان باطلا
وكذلك من قال كل واحد من الزنج اسود والجميع ليس بسود ويقال لهم ما
تقولون في رجل قال زيد وعمرو لم يخل احدهما من صاحبه ولم يسبق احدهما الاخر ثم
علم ان لزيد عشرين سنة علم ان لعمرو ايضا كذلك ولو قال قايل لاحدهما عشرين
سنة وللاخر عشرين ومائة عده العقلا مناقضا كاذبا وكذلك حال هولا
في الحوادث وجعلوا وجودها كوجود القديم ووجه اخر يقال لهم
ليس نشاهد اشيا لم تكن ثم كانت من الحيوانات والنبات والزروع وغيرها
مع ما هي عليه من التراكيب العجيبة ظاهرا وباطنا ومع الصور المختلفة والجواهر
والاعضا والنمو والنطق والازهار المختلفة والالوان والطعوم والارايح
والشهوات والمشتهيات فكان جميع هذا قد تم حدث بعد ان لم يكن فان قالوا
قديم كابروا العقول ودفعوا المشاهدات وان قالوا حدث بعد ان لم يكن
فقد اعترفوا بحدوث الجسم وان قالوا العين ذلك قديم وفيه قوة ومادة
تحدث منها هذه الحوادث قلنا هذا باطل لان جميع الاجسام سوا في
صفاتها واذا كان بعضها محدثا كان الجميع كذلك ويقال لهم تلك المادة
في الجسم قديمة او محدثة فان قالوا محدثة تحتاج الى مادة اخرى
ويتسلسل وان قالوا قديمة قلنا وجب ان تكون المحدثات قديمة
وسنفصل الكلام في هذا فيما بعد ويقال لهم الهيولى الذي اشرتم اليه
هو من جنس هذه الاجسام ام لا فان قالوا من جنسها

فلما وجب ان يكون محدثه وان قال ليس من جنسها لم يعقل ويقال
لهم التراكيب التي حصلت من الهيولى لم حدثت ابفي نفس الهيولى علة ام فيها
قوة هي علة ام فاعل فعلها منها فان قالوا الاول والثاني قلنا وجب ان يكون
المركبات قديمة لاستحالة تاخر المعلول عن العلة وان قالوا الفاعل بطل قولهم
ه ووجه اخر ويقال لهم اذا كانت الجواهر قديمة وقد ثبت انها متحيزة لا يخرجها من
صفة الذات ولا بد من ان يكون في جهة ولو كان لم يزل في جهة لكان كذلك لنفسه او
لعلة قديمة لاستحالة ان يكون بالفاعل او لعلة محدثة ولو كان كذلك لما جاز ان
ينتقل عن تلك الجهة وقد علمنا ان الجوهر الاول يصح عليه الانتقال فدل انه ليس
بقديم فلما ثبت ان الجواهر محدثة ولا بد من بلا
ووجه اخر ويقال لهم ليس الجواهر ... فان قال
السواد اذا وجد يدل على صفة النفسية كالسواد والبياض ولا بد من بلا ولو
ليس القدم من صفات الذات لاستحالة ان يكون بالفاعل او لعلة قديمة ولو
كان قديما لادرك قديما والعلم عندنا ضرورة لانا نعلم بالمشاهدة نعلم

مسئلة في اثبات المحدث

ضرورة وفي بطلان ذلك دليل على حدوث الاجسام
ونقول ان العالم اذا كان محدثا فلا بد له من محدث احدثه وانشاه
ونفى الصانع جماعة من الدهرية ولما شاهد العقلاء كلهم امور الحدث
في العالم من الحيوانات وغيرها وتبدل الاحوال بها اجمعوا كلهم الا الاقل من
ثم اختلفوا في المؤثر فقال اهل التوحيد لا بد من حي قادر
مؤثر لاجله تحدث ولا يجوز قط حدوث
عالم قديم اوجدها واحدثها لا من اصل ولا من شيء
العالم عن الصانع المختار وذهب الدهرية الى
جوهر من شيء بل جميعها حدث عن الطبائع
ان المؤثر قوة ومادة في الاشياء والحدث وسماها بعضهم الطبائع
والمنجمون اضافوا التاثير الى النجوم ونحن نبطل مقالات القوم ونصحح ادلة
الموحدين على سبيل الايجاز والاختصار فيقال لهم ليس يخلو اما
ان يكون موجبا او محتاجا في وجودها الينا ولذلك يكون وهو عند الحس مقصودنا
يعلونها والحاجة في وجودها اليه فان قالوا الاول
وان ادركناها وهو بالحس كراهيتها وصورتها فان قالوا الرابع قلنا لما
يعلونها ما لم يروا المعقول وما نعلم ضرورة وان
ذا الحاجة الثاني حال حدوثها او حال عدمها او حال بقائها واجمع
العقلاء ان العلم لا يعلو محدث وان الباقي لا يحتاج الى فاعله حتى يبقى
وعلمنا ان الحاجة للحدوث ولان الحدوث يعلو بحسب

قصودنا ودواعينا واسفا الحدوث بحسب كراهتنا ونعلم ان الحاجه
للحدوث واذا ثبت هذا فما يحدث من افعالنا فكل ما شاركها في الحدوث
وجب ان يكون حاجته الى المحدث كهي وقد ثبت حدوث العالم فيجب حاجته
الى محدث فان قال انها بطبيعة او مادة او قوه بحمله على اخلاق وعادات
القوم وانا سنبين فساد ذلك وكلما دل على حاجته الى محدث دل على ان المحدث
يجب ان يكون قادرا عالما حيا سميعا بصيرا وقد نبه الله تعالى على ادلة التوحيد
في مواضع جمة من كتابه العزيز وفصلها المتكلمون فقال في سورة البقرة ان في خلق
السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس
وما انزل الله من السما من ما فاحيي به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف
الرياح والسحاب المسخر بين السما والارض لايات لقوم يعقلون وفي الروم ومن
اياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون ومن اياته ان خلق لكم من
انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم موده ورحمه ان في ذلك لايات
لقوم يتفكرون ومن اياته خلق السماوات والارض واختلاف السنتكم والوانكم
ان في ذلك لايات للعالمين الايات الى اخرها وفي سورة النمل امن خلق
السموات والارض وانزل لكم من السما ما فانبتنا به حدايق ذات بهجه ما كان لكم
ان تنبتوا شجرها اله مع الله بل هم قوم يعدلون الايات وغير ذلك من الايات
في خلق الانسان وخلق السموات والارض وما بينهما على ما نبه عليه مفصله على
طرق الايجاز فمن ذلك خلق الحيوان فانا ما فيه ان نقالهم اذا وقعت النطفه
في الرحم وهي ما مهين ثم تصير بشرا سويا ذا حواس وجوارح واعصاب وعروق
واعصاب وتركيب عجيب باطنه وظاهره وبالعادة عظام بين العظام بديعه
وعضلات وتصرفه في شغله من حال الى حال والتدبير العجيب وبه بعد الخروج
الى ان يصير شيخا فاذا تامل العاقل وتفكر فيه علم انه لم يحصل ذلك بفعل اباهم
وامهاتهم ولا بفعل امثالهم من الاجسام ضروره وعلم انه لم يحصل بفعل نفسه
لانه مع كمال حاله وعلمه وقدرته لا يقدر على تسويه معوج من بدنه او
بعد بنيته زياده او نقصان او تعديل صوره ففي حال كونه نطفه اولي ان لا يقدر
وعلم عند ذلك ان له صانعا مخالفا للاجسام ❁ وانما اوردنا هذه الجمله
على الدهريه ذهبوا الى تصحيح مذهب وتشوفوا انها طبيعه فمنهم من قال

انما يحصل كذلك بقوه في النطفه او في الرحم :. ومنهم من قال هناك قالب وعن
ذلك من احد الا وكبر بلغهم فيها وذكر مسائلهم ان جميع ذلك باطل لان في اول الحال
جميع ذلك حاصل ولا يحصل الولد والا يحصل على الترتيب والتدريج فعلم ان الامر
فعل قادر يفعل كما يشا عالم بالنظام مختار يفعل متى شا على الترتيب والتدريج ٨
ويقال لهم البشر المني يتساوى اجزاه ان اذا صار بشرا يحصل فيه اعضا مختلفه وصور
مختلفه وحواس جمه وعروق واعصاب ودما وشعور وكما اختلف هذه الاشيا
اختلف منافعها فاللسان للنطق والرويه والبدان للبطش والعمل والاذان للسماع
والرجلان للسعي والتصرف والانف للشم والفم لادراك الطعوم والاكل
والحجر والاسنان والشفتان لالات الكلام والمضغ وغير ذلك والقلب محل الشهوه
والعلم والاراده والمعده للغذا والهضم والعروق للدم والمنافذ لتصل المنافع
الى كل عضو والمنافذ لنفاذ الفضول والاوعيه لحملها والكبد للتخليص والفروج
للتناسل والاعصاب للحركات والسكنات التي بها يحصل التصرفات ٨
والشرايين للنفس والعضلات للمد والجذب لانه لا يتم التصرف الا به ٥
والدماغ لانواع من المنافع وغير ذلك مما لا يمكن ضبط ذلك الا من خلقه على
ما قال تعالى الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير :. ويقال لهم هذه
الحواس الخمس لا تحصل من نطفه وعندكم الطبايع داخله في الجمع فما بال الواحد
يسمع وواحد يرى وواحد يشم وواحد يذوق وواحد يدرك الحراره والبروده
ثم ركب كل واحد على هيئه مخالفه للاخر وجعل البعض ذلك بليه ولبعضها بليه
مخصوصه او يحصل مثل ذلك من غير قادر عالم على ما قال تعالى وجعل لكم
السمع والابصار والافيده قليلا ما تشكرون :. وعن علي عليه السلام
عجبا لابن ادم يبصر بشحم ويسمع بعظم ويتكلم بلحم :. ويقال لهم البين عندكم
لا بد له من ماده من العدد الا ينعكس الا به وحوا وعندنا عاده ولا بد من بلا فيقال
لهم هل شاهد البشر اذا صور في الرحم كيف يربى ويغذى عندكم بدم وليس يغذى الاحد كيف
حول رزقه الى ثدي امه
في على هذا امه وكيف تحرك وخرج في وقت وكيف اسعل الى غذا اخر
وكيف اهتدى الى ذلك عند انقطاع الغذا الاول وكيف ربي على ترتيب وتدريج الى
وتعلق باحوال الى صور مختلفه وشاير الحيوان :. ويقال
هل ذلك من غير قادر عالم :. قال تعالى وصوركم فاحسن صوركم

الحجب

لهم ليس الحواس خمسا والمحسوسات مقسمة على الحواس حتى لا شي محسوس لا جنس
او حاسة لا جنس واعد كل حاسة لمحسوس حتى لو لم يكن له تلك الحاسة لجهله
لنفسه من النقص ما لا خفا به فمن هيا هذه الحواس لهذه المحسوسات غير القديم القادر
العالم سبحانه وتعالى ∴ ويقال لهم الحيوانات كلها مشتركة في كونها احيا وفي كثير من علوم
الالهام ثم صار الانسان بالالات دون ساير الحيوانات حتى يرى من لا عقل له كالصبيان والمجانين
ملحق بالبهائم ومن كان منها لا اصلح للكلام ولذلك فمن دبرهم كذلك ومن هو العقلا ومن
اعقلهم ∴ ويقال لهم من هيا الصوت والكلام ومن ركب الالات لمخرج الصوت من
قصبة الريه باعتمادات تفعلها الانسان في تلك المخارج ثم هيا اللسان والشفتين
والاسنان لصياغة الحروف حتى لو اختل بعض ذلك اختل النطق ثم الحروف بعضها
حلقية وبعضها فمية وبعضها هوائية وليس كل حيوان له هذه الالات فلم صار
الانسان مخصوصا بالنطق دونهم ومن اعطاه التراكيب التي بها سطو على ما والتعلم
واختلاف السنتكم والوانكم ∴ ويقال لهم الناس هذه الصور كل واحد من الاعضا
واحد وقد يكون الجميع من اب وام واحد فاي شي يميز ولو شبيك كل واحد
بصف ما يميز به كل شخص من شخص لبعد رغبته فمن هيا ذلك كذلك الا العالم بما صنع
الاسباب القادر على ما يشا ∴ ويقال لهم الناس نبات الشعر تختلف بقعه ففي
مواضع يكون جمالا وتعاكال اللحى والذوايب والحواجب ولا ينبت في موضع يضر
ويقطع المنافع كداخل العين والفم وكف اليد وداخل الفروج ونحو ذلك فهل يحصل
هذا التقدير الا من عليم قدير ∴ ويقال لهم الناس الرحم والنطفة واحدا والاب
والام واحدا والغذا والهوا واحدا فلم اختلف الاولاد فمن ذكر وانثى ومن تام
وناقص ومن صور تختلفه منها ما ينمو ومنها ما لا ينمو فهل يحصل ذلك الا من
حكيم عليم ∴ قال تعالى يهب لمن يشا اناثا ويهب لمن يشا الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ∴ ويقال لهم الناس اعطى الانسان بعض العلوم التي بها ينتفع بدنه ودنياه
فمنها ما يحصل ابتدا كالعقول والبدايه التي تنبني عليها جميع العلوم ∴ ومنها
ما يحصل بالعادة كعلوم الصنايع والتجارات والغراس والزروع واقتنا المواشي
والدواب واستعمال الاغذيه والادويه وتحصيل الجواهر والعقاقير ∴ ومنها
ما يحصل عند النظر والاستدلال كعلوم الديانات ومن العلوم ما يمتنع اما لانه
لا يفيد او لانه مفسدة كعلم الغيب والعلم بالاجال والارزاق ونحوها ∴ فمن
دبر هذا التدبير في الانسان الا العليم بالعواقب سبحانه وتعالى ومن ذلك خلق
السموات وما فيها من الاشيا العلوية ∴ ويقال لهم الناس العالم من كيف مبني
السما مرفوعة كالسقف والارض مبسوطة تحته كالبساط والنجوم متلالية كالمصابيح

والجواهر بكرونه كالدجاج كل شي لمنفعة مخصوصة لم تش فيما يليها الحيوانات
لمنافعه وضروب النبات لما تريه وانواع المنافع ليتصل بها الى مصلحته فهل
يصح ذلك الا من مدبر حكيم :: وبعد الهم البشر هذه السموات مركبة ساكنة
من سمكها من ذكرها هذه التراكيب العجيبة ومن رفعها الرفيعة العالية ومن امسكها
من غير مكان وعلائق ومن زينها بالنجوم المتلالية ومن جعل لها احسن الالوان
ومن جعل لها هذه الصنعة المحكمة الا الذي بيده ملكوت كل شي واليه يرجعون
كما قال تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا :: وبعد الهم هذه النجوم
بعضها سيارة وبعضها امادل او بروج وبعضها يقطع البروج في مدة
وتخالف في العلة والكثرة من دبر هذه الدوائر ومن اجرى الفلك على هذا التقدير الا
العليم القدير :: وبعد الهم من جعل الشمس من بين النجوم مضيئة مشرقة
على هذا الحد ومن جعل القمر نورا ومن جعل ذلك يزيد وينقص ومن اعلم الناس بمجاري
النجوم والكواكب وكيفية هذه الثوابت الا الله سبحانه وتعالى :: ومن ذلك خلق
فقال الهم البشر هذه الارضين والجواهر السفلية بما فيها من الاثاث ومنافع الخلق
الارض اجساما مؤلفة من خلقها ومن الفها ومن سكنها بالبصر منصرفا للخلق
في تصرفاتهم واعلامهم ومن جعلها موضع سائر رزقهم والاشجار والانهار
ومن ارسى الجبال الراسيات وجعلها كالخزائن ففيها السفن اللوح وفيها
تسكن المياه وفيها تخرج العيون والقنا وفيها معادن كثير من الحيوانات من
الوحوش والطيور لم ركب فيها من انواع الجواهر لمنافع العباد كالمعادن والصاحي
والفضة والذهب والزجاج والجص وغيرها من انواع الجواهر كل ذلك لمنافع
خلقه :: قال تعالى وجعلنا فيها رواسي شامخات وقال وقدر فيها اقواتها
:: وبعد الهم من خلق هذه البحار والماء المتراكم فيها والحيوانات العجيبة
فيما فيها وانواع الزينة المستخرجة منها والطيب المنتفع به كاللؤلؤ
والعنبر وغيرها من العقاقير ثم هذه السفن لركوبها وجعل الماء تحت تجري
فيه السفن لتمكن من الاسفار والتجارات قال تعالى وآية لهم انا حملنا
ذريتهم في الفلك المشحون :: وبعد الهم من هيا الحملان للركوب والحمل
في البر والبحر وهي في البر انواع الدواب وفي البحر السفن وكيف سخر هذه
الدواب للخلق مع عظم جثتها وقوتها حتى يحمل عليها ويركب :: قال الله
تعالى هو الذي يسيركم في البر والبحر :: وبعد الهم من خلق هذه الجواهر
السفلية لمنافع الخلق على ما هي عليه فالتراب للنبات والنبات والاشجار
والماء لنمو كل شي واصلاح كل

للارحيه

للصاغات والحسب للابواب والسقف والحطب للوقود والحجاره وغيرها
والنحاس للاواني والذهب والفضه للمعاملات والزينه والجواهر للتجمل والحبوب
للغذا والثمار للتفكه واللحوم للماكل والطيب للتلذذ والالوان للنظر والادويه
لتصحيح الابدان وازاله الامراض والدواب للحمل والركوب والمواشي للاكل ونحو ذلك
مما لا نعلم تفاصيلها غير خالقها وملبسها ومدبرها :. قال العالم خلق لكم ما في الارض
جميعا :. وبعالهم هذا الشمس نور الخلق ويدور عليهم بطالع وتغرب حتى لو
كانت طالعه ابدا ما تم الدنيا ولكان الناس ابدا يتصرفون ولا يعلمون وقتا ولا امدا
ولا سنه ولا شهرا ولا يوما ولكانت الاشيا كلها تحرق من حرها ولا تنتفع
بشي من الانوار مع نورها :. ولو كانت الظلمه ابدا لما افسد والجمعاهم ومعاشهم
ولما كان وقت لسكونهم وسباتهم فهيا الحكيم على وجه يطلع مره ويغرب اخرى
لتم التدبير وجعل ساير النجوم حلها في الليالي فهل يمكن مثل هذا التدبير الا من عالم
بصير :. وبعالهم وفي هذه انتصاله اخرى وهي ارتفاع الشمس وانحطاطها
على حسب فصول السنه لكل فصل التدبير وتقدير والشتا للسحاب والامطار
والثلوج والبرد وغير ذلك من الامور التي بها تمام النبات والحيوانات ثم الربيع
للنبات والثمار والاوراق وتحريك الحيوانات ثم الصيف لتصحيح ما يبسه
الربيع ثم الخريف لتمام ذلك :. وبعالهم وآيه اخرى دوران الشمس والقمر
على العالم ليصل منافعهما الى جميع الخلق فلو كانا واقفين في موضع مخصوص
لا يحصيه قوم وبقعه فتعالى الله جل وعز ٥ :. وبعالهم ومن آيات الليل
والنهار دورهما على ما نشاهدهما من زياده ونقصان بحسب المصالح ولنعلم عدد
السنين والحساب بحسب جريان الشمس ٥ وبعالهم السر عندكم ان
نور القمر من الشمس مقتبس دون ساير الكواكب ونور الشمس من ذاتها فلا بد من
زال :. وبعال من قدر هذا التقدير على اختلافه وجعل بعضها مصابيح ابدا
وجعل القمر مره يزيد ومره ينقص ومن اجرى الكواكب في مدارها ولم كان
بعضها اقرب وبعضها ابعد ولم كان سير بعضها في المنازل اسرع وبعضها
ابطا لا يقدر على ما قال تعالى كل في فلك يسبحون :. وبعالهم ومن آياته الحر
والبرد والاعتدال على حسب فصول السنه لاتمام المصالح والمعايش حتى
لو تغير بعض ذلك عن موضعه لفسد العالم :.: وبعالهم ومن آياته
في هذه الانواع من النبات المختلفه حتى ييبس كثير منها في الشتا وهي عظيمه
الشتا وصلبه الاوراق ويبقى بعضها وهي ضعيفه الساق خضره لا تتغير

على مرور الايام فاذا جا الربيع يهيج ويكبر ويخرج الحب في ضروب النبات
والوانها وازهارها ومنافعها ومضارها فالحبوب للغذا والثمار للفاكهة والانبات
لعلف الدواب ومنافع الطب والعقاقير للادوية ثم منافع الاوراق والاصول
والفروع والصموغ واللحي وكل شي : فمنها ما له ساق واغصان يحمل حملها
ومنها ما ليس يحمل حملها فتنبسط على وجه الارض وكل ذلك تقدير العزيز العليم
قال تعالى انا صببنا الما صبا ثم شققنا الارض شقا فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا
وزيتونا ونخلا الاية وتفكر الفهم ومن ابان له ان كل شي كان الناس اليه احوج فهو اكثر
كالحبوب والمياه والاشجار والحديد ونحوها وكل ما يستغنى عنه الخلق فهو اقل
كالمسك والسكر ونحوها وتفكر الفهم والله اجرى ان من الثمار ما له دهن
ومنها ما لا دهن لها ومنها ما هي في اوعية كالسمسم والجوز والقطن
ومنها ما لها قشور كالحنطة والباقلا ونحوها ليعصمها من الافات ومنها
ومنها ما هو ظاهر كالثمار ثم جعل لكل شي اوزانا على هيئة ولون لا يشبها
لاحد مثله سوى الله تعالى وتفكر الفهم والله اجرى في حلو الفواكه والثمار
فمنها الرمان كيف جعل الحبة لا تتصل بها الحبوب وجعل الحبوب منضوده
وجعل بينها اللفايف يجمع ذلك وضمها وجعل لها قشورا ذات الوان وطعوما
مختلفة ثم انواع البطيخ والاعناب وتصنيف حبوبها والوانها وتدرك كل شي في وقت
معلوم على ما قدرها العزيز العليم وتفكر الفهم والله اجرى في انواع
الرياحين واختلافها والوانها وازهارها وطيبها من ورد ونور وزهر واصل
وعرق ومنها ما يخرج في الربيع ومنها ما يخرج في الشتا
ومنها ما يدوم ومنها ما لا يدوم وكل ذلك تقدير العزيز
العليم والله اجرى في الادوية المختلفة بعضها عروق وبعضها اغصان
وبعضها صموغ وبعضها لا يصلح الا بضم غيرها اليها وبعضها بسم ولعضها
مصلح وبعضها ممسك وبعضها مسهل وبعضها لحم بعض الاعضا
ويصلحها ويفسد اخرى ثم لها منافع مختلفة ولا بد من معرفة كل
بعضها الى بعض ونصم ونصلح غير ذلك ومن اعلم الناس به عن الله
تعالى : والله اجرى وهي النبات في البراري من غير سقاء وحفظها فمنها
ما هو ادونه
ما هو في الوحوش والدواب والانعام والطيور ومنها
وتفكر الفهم
ومنها ما هو صنع الى غير ذلك مما لا يعلم تفاصيله الا الله تعالى

لهم والله اجري في النار ووقودها وكمونها بين الحجر والحديد والخشب على ما قال تعالى
افرايتم النار التي تورون الايه السابع ثم سخر بها امر حي المقتبسون ثم كثرة منافعها
للطعام والالات المعيشة وتليين الحديد وصنعة كل شي والزينة وغير ذلك ٥
ونبه الهم والله اجري في الما وجريانه من العيون والانهار وصنوف
الاسقاء به والوانه وطعومه من انواع المياه. ونبه الهم والله اجري
في هذا الهوا كيف اوقفه وبه تحيا الحيوانات وبه ينمو كل نام فهو للاحيا متنفس
ثم اذا تحرك كانت الريح على اختلافها من صبا ودبور وجنوب وشمال التي بها تدابير
واذا انكاثف كانت منه الغيوم التي فيها حمل الله المطر والثلوج. ونبه ال
لهم والله اجري في نزول المطر والسحب الثقال وما يتصل بها من منافع الخلق
وعمارة الدنيا واذا اول سال الحلو الحدوبه وصنوف الانعام وغير ذلك قال الله
تعالى وانزلنا من السما ما مباركا فانبتنا به جنات وحب الحصيد. ونبه الهم
والله اجري في صنوف الحيوانات من الانس والدواب والانعام والوحوش والطيور
وصورها والوانها فمنها ما يعقل ومنها ما لا يعقل ومنها
ما هو مسخر ومنها ما الف الناس وكيف سخر ذلك مع قوته لمن هو اضعف
منها كالجمال والفيلة والثيران والكلاب والفهود ونحوها اعد لها مخالفه
ومنها الحيتان ومنها الطير ثم جعل بعضهم يطير وبعضهم يمشي وبعضهم
يدب على بطنه ثم جعلهم يشعرون امهاتهم ويعلمون مصالح ذواتهم في التقاط الحبوب
وصيد الحيوان والماكل والمشرب وكل واحد منها المنفعة بعضها للاكل
وبعضها للحمل وبعضها لالة الصيد وما كان للحمل هيا ظهورها لها وما كان
للصيد اعطاها الة الصيد ثم جعلها خائفة من العقلا حتى لو قدرنا انها احتجت
وعقلت كانت خليقة ان تغلبهم وتجاحهم فسلبها العقل وسخرها والقى في
قلوبها الرعب وما احتاج اليه الناس منها الهمهم كالكلاب وما استغنى عنه
لا تالفهم كل ذلك تقدير العزيز العليم. ونبه الهم والله اجري في الحيوانات
اذا اخرجت ولا معهد لها كالبني ادم ولا اشياء خرجت كاسية اشعارها حتى
يمنعها الحر والبرد ولها جوارح لا تحتاج الى الخف والصنادل وتتبع الامهات لا
تحتاج الى مربي وقابلة لما لم يكن لها من الاسباب ما لبني ادم. ونبه الهم والله
اجري في الفيل مع عظمه والبعوضة مع صغرها ثم الالات لكل واحد منهما وجعل
لكل واحد خرطوما يستعين به على الماكل والمشرب ثم سخر الفيل للبعوض
حتى ابدا الجبار في وجعا عن نفسه من شدة الما والتراب عليها فمن سخر الفيل للبعوض

عند القادر الذي لا يعجز والعالم الذي لا يجهل سبحانه وتعالى. وتعالى
لهم والله احري في النمل وكثرة احمايها والالهام الذي لها في نقل القوت الى
سوتها واعدادها لشتائها وقطعها الحب لا ينبت وتنفي ما تكنفه ويجري في
السماء والخروج في الصيف وتعال لهم والله احري في تناسل النمل وغيرها
من البهائم وفي نسلها ونسل الطيور لا يري فيها غير مايع فيخرج منها فراخ
ذات الوان واعضا من الهم الام وفي خروجها حتى تسوي نفسها ومن الهم الفرخ
الخروج ومن صورها في باطن البيض والله جناحها ثم منها ما تعيش
في البر ومنها ما تعيش في البحر ومنها ما يخرج ليلا ومنها ما
يخرج نهارا ومنها ما يلتي نفسه ليلا واعشائها وكالنحل وما فيها
من العبر وما يخرج منها من العسل ومنها ما تصيده ومنها ما
تصاد الى غير ذلك من غرائب الصنعه وعجائب الحكمه التي يفرد بها رب العالمين

مسله في نفي الطبائع والرد على الطبايعيه

قال الموحده ان جميع ما يظهر في العالم من اثر حي قادر عالم وكلها محدثه
احدهما العلم لا من شي والطبايعيه اثبتت اصلا قديما ولكل شي طبعه
وخاصيه واضافت اليها جميع التاثيرات وجميع ما يظهر في العالم من الحيوان
والنبات والاشجار والثمار وغير ذلك. والكلام معهم يقع في موضعين
احدهما ان ما يسمونه من الطبيعه غير معقوله والثاني انها وان عقلت لا يصح
اضافه التاثيرات اليها وقد تاتي سنوضحه في تفصيل الكلام عليهم وتاب
ويتعال لهم الكلام في اثبات التي ونفيه وتصحيحه وافساده
فساد قولهم مما يدعونه من الطبيعه والماده والقوه والخاصيه
لا يصح الا بعد العلم به وما يدعونه لا يمكن ان يعلم ضروره او مشاهده
على احد الا وعبارته بهم غير معقوله لانها لو كانت ضروره لاشترك
اوا سند لالا ومعلوم انها غير مشاهده. ولو كانت ضروره لاشترك
العقلا في معرفتها ولما صح نفيها بشك وشبهه فلم يبق الا ان يعلم بدليل ولا
دليل عليه لان معرفه الذات اما ان يعلم بحكمها كالعلم والمعلول او بفعلها كالفعل
والفاعل وهذه الطبيعه غير فاعله ولا لها حكم يدل عليها فان قالوا
لها حكم وهو ما يوجد من التاثيرات عندها فلما ذاك كله ويعد فاعل
و بعد فلست اول

سبحانه وتعالى

الطبيعة ثم تضيف اليها الباقي وقيل لهم هذه التاثيرات اجسام واعراض
معلومة معقولة وما تحصل من انها معقول واجمعنا نحن وانتم انه لا يخرج من موجودين ما
بعضه المعقول فوجب ان يكون لها مؤثر يعلم ويعقل وقد ندد هو بطالبهم بان
يعقلوا هذه الطبيعة وبعد لم يحصل العلم بها فان قالوا نحن نعقلها قلنا
المذاهب والاراء لا تحصر بمعرفتنا القائلون بها لا بد ان يعقلها المخالف كما يعقلها
الموافق ولو كانت معقولة لعقلناها وقيل لهم اليس عندكم كانت الهيولى فيها
قوة بها تركب العالم او طبيعة قديمة بها تركب فلا بد من بلى فيقال لهم هذه
القوة كانت قديمة او محدثة فان قالوا قديمة قلنا فوجب ان يكون
المركبات الحادثة قديمة لانه يستحيل ان توجد العلة ولا معلول الا وفيه خروج العلة
من كونها علة اذ العلة توجب المعلول لذاتها فان قالوا محدثة قلنا
فما احدث تلك القوة فان قالوا قوة اخرى بقي السؤال في تلك القوة واما
ان ينتهوا باضافتها الى محدث الشيء الحي ادث اليه او يتسلسل معاني لا نهاية لها
وذلك محال وقيل لهم هبوا ان هاهنا طبيعة او خاصية او مادة البسيط
العقول يشهد في الشاهد ان الفعل لا يصح الا من حي قادر فاذا لم يكن هذه الطبيعة
حية قادرة عالمة كيف يصح اضافة هذه التاثيرات مع حسنها ونظامها اليها
وقيل لهم هذه الطبيعة علة موجبة للنمو والتراكيب او غير موجبة
فان قالوا موجبة قلنا فاذا حصلت وجب ان يحصل النمو والتراكيب دفعة
في حال واحد لان الموجب حصل وقد علمنا ان الانسان يحصل على التدريج والتدرج
وبعد احوال وان قالوا غير موجبة احتاج الى امر اخر يوجبه. وقيل لهم اليس
هذه الاشجار والثمار والحبوب وغير ذلك مما ينمو ويظهر في العالم كما يحتاج الى البذر
والنبات يحتاج عندكم الى الحب والى الارض والماء والشمس والهواء وغير ذلك من
الاسباب فلا بد من بلى فيقال لكل واحد منها علة او واحد علة او مجموعها علة
فان قالوا كل واحد علة وجب ان يحصل النمو بكل الواحد وقد علمنا خلاف
ذلك لانه لا يحصل النمو ما لم يحصل الجميع وان قالوا واحد علة وجب ان يستغني
عن الاخر وان قالوا مجموعها علة قلنا اذا لم يكن لكل واحد تاثير بعلة مؤثرة يحصل المعلول في
فكيف يصير مجموعها علة وهذا انه كذلك فاذا اجتمعا لم
الحال وانما يحصل على ترتيب وتدريج فان قالوا واحد منها علة والاخر شرط
قلنا ليس احدهما بان يكون علة والاخر شرط باولى من الاخر والجميع سواء في الحاجة وبعد

اذا حصلت العلة والشرط وجب ان يحصل المعلول. ونقول اذا حصلت
العلة والشرط وجب ان لا يختلف احوال المعلول فيستوي الجميع ووجدنا اختلافها
في الادراك والطعوم والارايح في كل جنس وكل ذلك يفسد قولهم. وقال
لهم اليس الاشيا عندكم كلها من هذه الطبايع الاربع فلا بد من بلى. فقال ايكون
من النار غير السخن ومن الما غير الرطب. ويوجد ذلك في الطبايع الاربع فالوا لا
لان عندهم كل واحد يوجد فيه ما هو مطبوع عليه. فقال لهم فهاهنا اشيا
خارجة من هذه الطبايع فكيف يصح ان يكون متولدة عنها كالحركة والسكون والعلم
والجهل ونحوها. وقال لهم اليس هذه الطبيعة والقوة تحتاج الى محل تحله فلا بد من بلى
فقال لهم اليس عندكم الجوهر يحتاج الى هذه القوة لتحدث فلا بد من بلى. فقال
لهم فاذا احتاج كل واحد منهما الى صاحبه في وجوده وجب ان لا يحصل ووجب ان يحتاج
الى نفسه بواسطة وهذا فاسد. وقال هذه الاجسام متولدة او غير متولدة
فان قالوا متولدة قلنا ما سببه ولا سبب يشار اليه يولد الجوهر
والاجسام فقط لا تحصل متولدة. ونقول ولو تولد عن قوة في الجوهر لتولد في محله
لان الجوهر لا جهة له فيؤدي الى اجتماع جوهرين في محل واحد. وقال لهم اليس
جميع ما شاهده في العالم من الطبايع الاربع فلا بد من بلى فقال لهم فلم اختلف هذا
الاختلاف في لونها وطعمها ونفعها وضرها ورخصها حتى صار بعضها غذا او بعضها
دوا او بعضها سموما فان قالوا في كل واحد خاصية توجب ذلك قلنا ذلك
الخاصية من اي شي حصلت ولا بد ان يقولوا من الطبايع فقال لهم والطبايع
حاصلة في الجميع فلم اختص بعض بتلك الخاصية. وقال لهم اليس عندكم انها تغذا
الحيوانات كلها من الطبايع فلا بد من بلى الا انهم استدلوا على ذلك
بها وتنحل اليها قلنا اوليس المادة بهذه الحيوانات وغذاهم من الطبايع
فان قالوا لا قلنا فلم اختلفت الاغذية لكل حيوان حتى ان غذا بعضهم سم
بعض اذا كانت الاصول واحدة. وقال لهم هذه الطبيعة في المطبوع معنى
غيره او هو هو فان قالوا هو هو وجب ان يكون هو المؤثر في نفسه وهذا
محال. ونقول اذا كان الله هو الطبع وجب ان يكون موجبا له
معه فيكون التراكيب والنمو ابدا حاصلة. فان قالوا هو غيره
قلنا فما هو ولا يشيرون الى معقول. ونقول ولو ترك هذا

الطبع عن هذا الجسم انما هو كما هو ام متغير فان قالوا هو كما هو على طبعه لم
قلنا فما الذي يمنع ان لا يكون فيه طبعه الاول ايضا ولو قال ان كان يتغير قلنا
فان جاز ان يوجد فيه الطبع ويعدم عنه وجب ان يكون حصوله فيه من غير
سبب لسبب ❊ ويقال لهم اليس عندكم ان الاجسام كانت موجودة لم تزل ام لا
فان قالوا انها كانت موجودة لان ذلك مقالتهم فقالوا لم تزل كانت مستحيلة الى هذه
المركبات من الحيوان والنبات والاشياء وغيرها ام لم تكن مستحيلة ثم استحالت
فان قالوا انها كانت غير مستحيلة ثم استحالت قلنا وما الذي اوجب
استحالتها فان اشاروا الى معنى قديم قلنا فوجب ان يكون الاستحالة قديمة
وان اشاروا الى معنى محدث قلنا وما الذي اوجب ذلك المعنى وسبق الكلام الاول
وان قالوا انها كانت مستحيلة لم تزل قلنا اليس عندكم كانت هيولى ثم حدثت
التراكيب والاستحالات ❊ وبعد فان كانت الاستحالات لم تزل كان
الاصول لم تزل عندكم فلم صارت الاصول اولى ان تكون اصولا دون الاستحالات
وكلاهما موجود لم يزل ❊ ويقال لهم هذه الطبيعة والقوة تحصل في الجسم
وهو موجود او تحصل وهو معدوم فان قالوا تحصل وهو موجود قلنا
فكيف يكون الحصول بها وانما تحصل هي بعد وجوده وان قالوا تحصل وهو
معدوم قلنا وكيف تحصل للمعدوم طبيعة ❊ وبعد فانه موجب
غير مختار فلم صار بان تحدث في وقت اولى من وقت فوجب ان تحصل لم تزل ويقال
لهم اليس هذه الطبائع اضدادا فالحار يضاد البارد والياس يضاد الرطب فلا بد من
علة فكيف يكون الاضداد علة لموجب واحد وهذا كما يقال الحركة والسكون
علة لكونه متحركا ❊ ويقال لهم هذه الطبائع الاربع كانت منفردة فاجتمعت او
كانت مجتمعة وعلى اي وجه كان وجب ان لا يتغير عما كان ❊ وبعد فكان يجب
ان يحتاج الى جامع لقهر الاضداد ❊ ويقال لهم الكرسي لا من اصل البيت الاجرام
الموجبة لهذه الهيئات والتراكيب فان قالوا لا قلنا فوجب ان يكون جميع
ذلك لذات الجواهر ويكون قديمة فان قالوا نعم قلنا اليست الهيولى كانت
خالية من الاعراض ثم حدثت فيها فان قالوا نعم قلنا فمن اي شيء حدثت
الاعراض فان قالوا الامر شيء قلنا ما معنى وان قالوا من قوة قلنا ما تلك
القوة فيعود السؤال عليه كما كان ❊ ويقال لهم هذه الطبائع منفردة ام مجتمعة
فان قالوا مجتمعة قلنا فكيف يصح اجتماع الاضداد وان قالوا لا
يجمع الحار الا مع الحار فاعضوا الاجسام الموجودة منفردة ❊ ويقال لهم اذا قلتم

ولعمري ما ارى ان السماء والارض والنار والهواء اصحاب الكلام السابق وادرج الموضع

حدوث

اطبعه عن منفرده

الانسان من نطفة والنطفة من الانسان والبيض من الدجاجة والدجاجة من البيض
ما كان في الابتدا اي ذلك قال فقد نقض قوله لانه ان قال كانت بيضة ونطفة فقد
انتهى الامر الى حي وان قال الكل الحي فعله الله حيا لا من نطفة وبيض :. ونقول فانه
مناقض لانك تجعل الاصل فرعا والفرع اصلا وهذا الاخير فان قال انه ابتدا انه فعل
عددا اول اشيا قلنا ذلك كله من فعله تعالى

مسئلة في الرد على المنجمين في اضافة التاثيرات الى النجوم :.

الذي يقول في ذلك ان هذه النجوم خلقها الله تعالى وسيرها في منازلها واجرى
العادة بان يفعل عند سيرها وكونها في المنازل افعالا لا انها ما هو اظهر
لجري تعلمه الجميع ومنها ما يدق ولا يعلم الا بالحساب واحسان :. وقد يجوز
ان ينقل الحال في العادات وانما اجرى الله تعالى بذلك عادته في زمان قبل هذه
الازمنة وقد نقض العادات في اقل من ذلك وليس شيء من النجوم علة موجبة ولا
فاعلة وانما المحدث للاشيا القديم سبحانه : واما المنجمون فزعموا ان لها تاثيرا
وانها موجبة لتاثيراتها فقال لهم هذه النجوم علة لهذه التاثيرات ام هي حية
مختارة قادرة فاعلة لها فان قالوا هي علة موجبة قلنا ابطلنا ان العقول
تشهد بان العلة يجب ان يختص بمعلولها نهاية الاختصاص وهذا غير حاصل ونجد
في النجوم مع هذه الاشيا المركبة :. لان الاختصاص ان يحله حتى توثر فيه
واذا كانت موجبة يجب ان يوجب في الحال مما بان هذا الترتيب والتدريج
ويقال اهي علة في هذه الاشيا لذاتها ام لعلة اخرى فان قال لذاتها
قلنا فوجب ان يكون المعلولات حاصلة معها وان قال لعلة اخرى فلابد
الكلام الى تلك العلة حتى يتسلسل ويقال اهي قديمة او محدثة فان
قال قديمة قلنا وجب ان يكون التاثيرات ايضا قديمة وان قال
محدثة قلنا فاي شي احدثها فيتسلسل ويقال لهم هذه النجوم اجسام
ام لا فلابد ان يقول اجسام قلنا فالاجسام كلها جنس واحد
فان كان بعضها علة موجبة لشي لذاته فكذلك سائر الاجسام وقد دلت
العقول على ان الاجسام المشاهدة لا توثر في شي :. ونقول فلم صار بعضها
علة اولى من بعض :. ويقال اذا كانت النجوم اجساما وقد ثبت حدوث
الاجسام وجب ان يحدث لعلة اخرى وقد ثبت ان جميع المحدثات تحتاج
الى محدث قادر مختار ويقال لهم هذه النجوم محدثة ام قديمة فان
قال محدثة اضافت الى محدث وان قال الحدث لعلة فتلك
العلة ايضا حدثت لعلة اخرى فيودي الى ما لا نهاية له وان قال

وقدمه • وجب ان يكون بالنار انها قديمة وهذا باطل • ويقال لهم العقول تشهد
ان في الشاهد لا يصح التأثير الا من حي قادر فكيف يصح من النجوم • ويقال للمنجم
تقولون ان التأثيرات هذه النجوم لانفسها واذا كانت في برج او جنب شيئا فاذا صارت
الى برج اخر او جنب ضده فلا بد من بلى فيقال فاما ان تخرج من قوتها عليه
صورة الى قلب ذاتها او قطع التأثير عنها واضافته الى صانع مختار وقد بطل
الاول فصح الثاني وان قالوا انها حية قلنا الجسم لا يقدر الا بقدرة
والقادر بقدرة لا يقدر على فعل الجسم : الا ترى ان الناس مع اختلاف قدرهم
احد منهم لا يقدر على فعل الجسم ويقال اجراؤه يدل على انه ليس بحي مختار وانه
ميت لا يبصر ولا يحيا الخلق ولا يستمر ويقال اذا ادعيت انها حية قادرة
فما الدليل على ذلك ويقال واذا كانت حية مختارة وجب ان لا يحكموا بنصرها وانها
على وجه واحد فان قالوا نحن نرى انها عند نزولها تحصل التأثيرات قلنا
ولم اضفتم التأثير اليها وهلا اضفتم ذلك الى الله تعالى وانه اجرى العادة بفعلها
عند حركات النجوم ويقال لهم حركات النجوم لم تحركها حركة ضرورية او
حركتها لمادة وقوة فان قالوا بالاول وافقونا في اثبات الصانع وان قالوا
بالثاني يقال لهم فكيف توجب علة واحدة حركات متضادة والعلة الواحدة لا
توجب ضدين كما لا توجب سكونا وحركة • ويقال للمنجم عندكم الحركات
على ضربين حركة طبيعية كحركة الماء والارض سفلا وحركة النار والهواء علوا
وحركة اختيارية وهي ما خالف هاتين الحركتين ولا بد من بلى فيقال لهم حركات
الفلك لجميع ما فيها حركات متضادة طبيعية او بعضها طبيعية فان قال
بالاول نقض ما اصل وان قال بالثاني قلنا فما الموجب لذلك : ويقال
وانا ما وجدنا شيئا فيه حركة علوية وحركة سفلية كلاهما طبيعية فكيف ان لم
ذلك في الفلك وهل ذلك الا اثبات لعلة لمعلولين ضدين ويقال الست
النجوم اجساما فلا بد من بلى فيقال الاجسام متماثلة فاذا كان في بعضها
حركات مختلفة طبيعية وجب ان يكون في سائرها كذلك وان قال الفلك
طبيعة خامسة او خارج عن الطبائع قلنا هذا مجرد دعوى فما دليلك
عليه فان قال الارحا كانت تختلف قلنا الارحا فادر الحركة : ويقال
وجب ان ليس لجميع الاجسام • ويقال الى الطبيعة اي شي يحصل فيه
دون سائر الاجسام فان قال بطبيعة اخرى قلنا وبان لم حصلت

فيها ايضا فيودي الى ما لا نهاية له وان قالوا بحدوثهم قوله ويقال لهم النجوم
هو الطبيعة كما زعمت الفلاسفة او طبيعة كما زعم اهل النجوم فان قالوا
شيء الطبائع عنها وانها هو الطبيعة قلنا فموجب ان يعدم عنها الاختلاف
كعلو بعضها على بعض وعظم قدر بعضها واختلاف احكامها وتاثيراتها وسرعة
حركاتها فان قالوا انها طبيعة قلنا فيجوز ان يتغير طبائعها وتزيد وتنقص كالطبائع الاربع
فان قالوا يجوز ان يتغير طبائعها قلنا فقد بطل تعلقكم باسم ان تاثيراتها
في الاحكام مع تجويزكم انها تتغير وان قالوا لا يجوز ان تتغير قلنا فلم اختلفت
احكامها لاختلاف ابراجها واماكنها ونفسها في جميع الاماكن واحدة فان قال
تتغير طبائعها باختلاف البروج والمنازل قلنا فقد جوزتم عليها التغير
وان يزول الطبيعة كما كانت ولم يوثر او يغير الثابت قلنا فقد اخرجتم من كونها
آلة

مسئلة في الرد على الغلاة والمفوضة

نقول ان خالق الاجسام
لا يكون جسما وهو مخالف للاجسام والاعراض وزعمت المفوضة انه تعالى خلق خلقا
وفوض اليه خلق العالم وزعمت القرامطة انه خلق الاول والاول خلق الثاني والثاني
خلق العالم وقال الغلاة ان الائمة يقدرون على فعل الاجسام ومنهم من قال انه تعالى
احتجب بالائمة وحل فيهم فيقال لهم هذا الجسم قادر او غير قادر فان قالوا قادر
قلنا قادر لذاته او لمعنى هو قدرة فان قال غير قادر قلنا العقول
تشهد بان الفعل لا يصح ويستحيل ممن ليس بقادر فان قالوا قادر لذاته قلنا
فوجب ان يكون جميع الاجسام قادرة لذاتها وان قال بقدرة قلنا والقادر
بقدرة لا يقدر على فعل الجسم بدليل المشاهدة فان سلم تم وان لم يسلم ان اباه يقدر
ذلك على سائر الاجسام من غير مانع فان قال قدرته مخالفة لقدرتنا قلنا
القدر وان اختلفت فهي قدر وانها متفقة في ان ما يتعلق به قدرة يتعلق مثله بسائر
القدر فان قال الجسم يقدر على فعل الجسم الا ان هاهنا مانعا قلنا المانع
يجب ان يكون معقولا وبعد فكان يجب ان يرتفع المنع كالاول والا ليس المقدور
بغير المقدور ويلزم عليه ان يقال ان الجمع بين الضدين مقدور والعدم مقدور الا
انه يتعذر لمنع ويقال لهم هذا الجسم يفعل الجسم مباشرا في محل قدرته
او متولدا في محل اخر فان قال بالاول ادى الى وجود جسمين في جهة وهذا
محال وان قال متولدا او لا بد من مماسة بمحل فيوجب مثل ذلك ايضا

ويعد فوجب ان يكون له سبب معلوم ولا سبب يشار اليه ؛ ويعد فالذي
يعني العقلاء عن مثل القدرة هو الاعتبار وكل يقدر على عليه ولا يقدر على الجسم دل ان الجسم
غير مقدور للقدرة ويقال لهم هذا الجسم اهو مثلنا او مخالف لنا فان قال
مثلنا قلنا لم لا يقدر على الجسم فوجب ان لا نقدر نحن عليه وان قال مخالف لنا
قلنا باي شي خالف فان قال بالقدرة قلنا فهذه القدرة كلها ~~هذه القدرة كلها~~
مختلفة مع اتفاقهما في تعذر الجسم فكذلك القدرة وان خالفت هذه القدرة لا تتعلق
بالجسم ونقف فان الخلاف والوفاق لا يتعلق بصفات المعاني وانما يتعلق بصفات
الذات فلم يصح ما قال ويقال لهم هذه الاجسام وكثير من الاعراض كالالوان
والطعوم والروايح والشهوة والقدرة ونحوها مما يتعذر علينا الجوز ان يكون من فعل الجسم
او لا يجوز فان قالوا لا يجوز بطل قولهم وان قالوا يجوز قلنا فما الدليل بعد
ذلك على اثبات الصانع الذي ليس بجسم لان طريق معرفته وجود هذه الاشيا
وتعذرها على الاجسام فاذا افسدتم هذه الطريقة وجوزتم ان يكون السموات والارض
وجميع ما في العالم من فعل جسم لم يبق طريق لاثباته فيودي الى نفي الصانع الذي ليس

مسله في ما يجب له من الصفات

بجسم وفي هذا هدم الدين
يقول انه تعالى قادر عالم حي سميع بصير قديم باق لم يزل ولا يزال وهذه الصفات
تجب له ولا يجوز عليه خلافها وضدها نحو العدم والعجز والجهل والموت والافات
ونعلم انه قادر على ما لا يتناهى من كل جنس في كل وقت وانه يعلم جميع المعلومات
وزعمت القرامطة انه لا يوصف بشي ولا يقال انه موجود ولا انه ليس بموجود ولا
قادر ولا انه ليس بقادر وكذلك كونه عالما حيا وزعموا ان اثباته يوجب التشبيه
وغرض القوم بهذا التلبيس نفي الصانع واثبات الهيولا والعنصر فيقال
لهم هل يصح ان يعلم القديم ام لا فان قالوا لا قلنا وكيف يصح اثبات شي لا
يعلم وكيف يضاف اليه الاثار وهو غير معلوم ويقال لهم فقد صرحوا
بالعقل لان غرض القوم نفي الصانع وان قالوا انه يعلم قلنا العقول
تقتضي ان كل ما يعلم لا بد ان يكون على صفة يعلم بها ويتميز من غيره لان
الذوات لا يتميز بكونها ذواتا وانما يتميز بالصفات التي عليها الذوات كالسواد
يتميز من البياض بصفة ومن الجوهر بصفة ومن الحلاوة بصفة ويقال
لهم اليس بهذا العالم بما فيه احدثه القديم تعالى ولا بد من الافعال الفعل
ممن ليس بقادر فان قالوا نعم كابروا وان قالوا لا قلنا فهلا وصفتموه بانه
قادر ويقال لهم اهو بصفة الاجسام لا فان قالوا الا انه ~~هو~~ جماد او

فان قال الا اذا احتاج الى العرض دل ان ذاته كان محدودا كمر... يوصف بانه قديم صح وسال

وان قالوا الا فقلنا فاذا ثبت له الصفه وجب ان يوصف بانه حي : وقال لهم
اهو نصفه بمن ليس الاشيا و نصفه العالمين فان قال الا قلنا فكيف
اصنعت الله هذه البايدات العجيبه كلو الانسان وتركيبه الظاهره والباطنه وكيف
حلو من كل حسن مثله مستمره به العاده وكيف اخرج كل فاكهه من شجره ولولا انها من
صانع مميز يعلم والا لم يجر حدوثها على هذا الترتيب العجيب والنظام البديع وان قال
هو بهذه الصفه قلنا فقد انطلت مذهبك فان قال اني لا اطلق عليه
العبارات قلنا اذا صح المعنى ولا معنى للمنع من العبارات فان قال ذلك
يوجب التشبيه قلنا التماثل يقع بصفات الذات لا ترى ان الجسم والسواد
اشتركا في الوجود وهما مختلفان وكذلك السواد والبياض وهما ضدان وقال الاهو
يصفه الموحدون ام لا فان قال الانكار معه وما وان قال بلا قلنا
فهو محدث ام قديم وبطل القوم انصفوه بصفه ما لم لا فان قال الا
قلنا هذا نفي وكيف يلتبس له من يجر اثبات صفه فان قال الصفه بانه هو
قلنا ما الفرق بين هذا وسائر الصفات لا يصفه بها ؛ ونصفه
فقط وانه بادي قلنا ما الفرق بين الحي نقول ليس بموجود ولا معدوم
وهذا بعينه حيث وصفه نصفه فان قال ... قلنا العقل يحيل
لانا لو نفينا التعطيل والتشبيه وكذلك سائر الصفات فكل معلوم لا يخلو
ما ولى لان الوجود والعدم اثبات ونفي ولا واسطه بينهما
منهما فالوصف باحدهما نفي الاخر ونعيد فان ذلك مناقضه ولو كان ذلك
في القدم لجاز في ذات اخرى واما التشبيه فلا يقع بجميع الصفات والما
يقع بصفات الذات وهي كل صفه لا يكون الاله او لا يشاركه في كيفيته استحقاقها
غيره نحو كونه موجودا فانه وجب له من غير موثر ولا عله ووجود غيره جائز ولا
بد من موثر ؛ ونعيد فالسواد والبياض موجودان وهما ضدان فدل
ان نفس الوجود لا يقتضي التماثل وكذلك سائر الصفات الجائزه ؛ وقال
لهم اكان موجودا لم يزل لم لا فان قالوا الا قلنا فلم وصفته بالعدم
وان قال الا احتاج الى محدث قلت انه تعالى يوصف ؛ لم صفاته
الى اقسام جمله منها صفات الذات ككونه قادرا
واسما وينقسم الى ... ومنها ما هي معناه عن صفات الذات
قادرا عالما حيا سميعا بصيرا ؛ ومنها ما نفي عنه كما نقول ليس بجسم ولا عرض
ككونه سامعا لما ادركا ومنها صفات المعاني ككونه مريدا لكارها
ولا يجوز عليه الحاجه ومنها صفات فخالق ورازق ومحسن ومنعم ونحوه
ومنها ما يوصف به لفعل فعله كقولنا متكلم ؛ وعلى هذا الحري هذا
ومنها ما يوصف به لنفي فعل عنه كقولنا انه لا يفعل الظلم

الباب مسئله فيما لا يجوز عليه تعالى من الاوصاف فصل الموجودات
ثلاثه: الجواهر والاعراض والقديم: ولكل واحد منها حكم يخصه وهنا الى الاخرة
والجوهر هو المتحيز القابل للاعراض ويمنع مثله ان يكون بحيث هو ويدرك بحاستي البصر
واللمس: والعرض لا يتحيز وربما احتاج الى محل: والقديم سبحانه ليس بجسم ولا جوهر
ولا عرض وكل صفه تخص الجوهر والعرض تنفى عن القديم: وكل صفه تخص القديم تنفى عن الجوهر
والعرض ومن الناس من اثبته بصفه الجوهر ومنهم من اثبته جسما ذا اعضا ومنهم من
اثبت له جهه ومكانا: ومنهم من جوز عليه المجي والذهاب: ومنهم من وصفه بصفه
العرض مجوز عليه الحلول: وعندنا لا يجوز عليه المكان والجهه والحلول وليس هو محل للحوادث
ولا يجوز عليه الاعضاء والجوارح والحواس وانه تعالى لا يجوز عليه الحاجه والذي يخص
هذا الفصل ثلاث مسايل اولاها انه ليس بصفه الجواهر والاجسام: وثانيها انه ليس
محل الحوادث: وثالثها انه ليس بعرض ولا بصفه شي من الاعراض اما
الاول فقال لهم انقولون انه جسم كما نعقله في الشاهد من الاجسام فان قال
نعم قلنا فوجب ان يجوز عليه ما يجوز عليها من دلاله الحدث ولا يخلو من اجتماع
وافتراق وحركه وسكون ويكون مثله ساير الاجسام في ذلك وقال لهم اليست
الاجسام متماثله وما جاز على بعضها جاز على سايرها وما وجب لبعضها وجب
لسايرها وما استحال على بعضها استحال على سايرها ولا بد من بلى فقال لهم فاذا
كان ما شاهدنا محدثا وجب ان يكون هو محدثا او تكون هذه الاجسام قديمه وان كان
تعالى مثلا لها احدهما قديم والاخر محدث محال: وقال لهم اليس الجسم لا يصح ان
يفعل الجسم فلو كان تعالى جسما لما صح منه فعل الجسم: وقال لهم اليس الجسم لا
يكون قادرا الا بقدره ولا بد من بلى فقال فوجب ان يجوز عليه الضعف كما في
ساير الاجسام: وقال اليس الجسم لا يصح ان يفعل الا مباشرا او متولدا ولا يصح
منه الاختراع ولو كان جسما لما صح منه الاختراع ولما صح علمنا انه ليس بجسم فان قال
الاختراع يصح من القادر بقدره قلنا غلط لان من شروط القادر بقدره ان لا يبدي
الفعل الا في محل قدرته ولا يصح منه الاختراع فان قالوا فكيف يتصور ما ليس بجسم ولا
عرض قلنا التصور هو اثبات مثله وقد ثبت انه لا مثل له: ونعلم
فكيف يتصور اثبات قديم لا ابتدا لوجوده فان قال الوصح والدليل اوجب ذلك
قلنا يجب ههنا فان قال اذا كان فعله جسما قلنا فلم فان قال
يدل على الشاهد قلنا ما كان الوجود لا ينفي في ما ليس الغايب حتى يدل ان علمه
كونه لا يكون جسما لا يصح ما ذكرت: ولقد قال الجمادات اجسام ولا

وبعد فانه اليست هذه الاجسام مركبه مؤلفه تجوز عليها الزيادة والنقصان فلو كان

فصل لا يجوز عليه تعالى من الاوصاف

يصح منها الفعل بدلالة ان الفعل لكونه قادرا لا لكونه جسما الا ترى ان الشاهد يقدر مع
صحة جواز ان لا يقدر ولا بد من معنى والمعنى يجب ان يختص به واختصاصه الحلول ومحل
الاعراض الاجسام بخلاف الغائب فانه قادر لذاته. وقال النصري في الشاهد لا
جسم الا ويجوز عليه الشهوة والحاجة ولا بد من بلا افعال ولو كان تعالى جسما لجاز ذلك عليه
ولما كان غنيا حكيما في كل افعاله. فان قال الذي لا يريد بالجسم انه مؤلف مجسم ولكن يريد
انه قائم بذاته قلنا فقد اخطأت في العبارة لان الجسم في لغة العرب اسم
للطويل العريض العميق ولذلك يقولون فيما ازداد طوله وعرضه وعمقه اجسم
ولئن جاز لك ان تسمي القديم جسما وتقول اعني انه قائم بنفسه لجاز لغيرك ان يقول اسميه
انسانا او شخصا او غير ذلك. فان قال اقول انه جسم لا كالاجسام كما تقول شيء
لا كالاشياء قلنا ان هذا مناقض لانك اذا قلت جسم اثبته مثل الاجسام فاذا
قلت لا كالاجسام نفيت ما اثبت وقولنا شيء اسم يقع على المختلف والمتساوي والمتضاد
فاذا قلنا لا كالاشياء لم يكن مناقضين:. واما الفصل الثاني فقال
لهم النصري حلول المعاني يتبع التحيز بدليل الشاهد ولو كان تعالى محلا للحوادث لكان
متحيزا او لكان جوهرا او لكان جسما. وقال لهم لو جاز ان تحله معنى جاز ان تحله
سائر المعاني حتى تحله الحركة والسكون وغير ذلك من المعاني:. والكرامية تذهب
الى ان كل شيء يحدث في العالم لا بد ان يحدث اولا في ذاته تعالى ثم يظهر في العالم ذلك
ويسمون ما في ذاته حادثا وما في العالم محدثا ويفصلون بين الفعل والمفعول والخلق
والمخلوق بهذا. فان قال النصري القادر منا لا يصح ان يفعل الفعل الا بان يبتدي
في نفسه. قلنا لانه قادر بقدرة ولا بد من استعمال محل القدرة وهو تعالى
قادر لذاته:. ويقال النصري لا يصح منا الاختراع ويصح منه تعالى ولم
اذا كان في الشاهد من حيث كان جسما ان يكون في الغائب مثله والصانع ليس بجسم
واما الفصل الثالث فقال لهم النصري هذه الاعراض محدثة ولانه لو كان عرضا لكان محدثا ولما كان قديما وقال الى حلوله
من بلا افعال قلنا المحل يجب ان يكون قديما فان قالوا الا
في غيره ام لا يجب فان قالوا الواجب لا يوجد الا حالا:. والعلة
يجب ويكون. قلنا فهذا احالة في الشاهد ما حل في غيره وقال لهم الحال في كل محل
فاذا جاز ان يحل وجاز ان لا يحل وجب ان يكون حلوله لمعنى ولانه ان يختص بصفة لاجلها يجب ان يحل في
او في بعض المحال والاول مستحيل:. قلنا فاي اختصاص لبعض المحال به دون
سائر المحال وان قال في نقضها

بعض. وقيل لهم كل شي حل في الاماكن لا بد ان يتغير حكم المحل له ويحصل للمحل حكم
زائد لم يكن فلو جاز عليه الحلول لكان للمحل به حكم وكان يجب ان يظهر ذلك في المحال وهذا
فاسد. وقيل لهم ليس الحلول في الشاهد يتبع الحدوث لاستحالة ان يحل العرض
محلا في حال بقائه ولا يدعي بلا قيد فقالوا الاتحاد ان يحل كان محدثا. وقيل لو جاز ان
يكون عرضا لاستحال ان يكون عالما قادرا كاعراض الشاهد ولاستحال منه فعل الجسم
وغيره من الافعال

مسألة في نفي الاعضا عنه سبحانه :.

يقول انه تعالى منزه عن الوصف بالجوارح والاعضا والحواس :. ومنهم من اثبت له
اعضا يدا او بنانا او عينا ولسانا ونحوها. ومنهم من يقول ان هذه صفات له
فقال للقوم ان له اعضا معقولة كما في الشاهد فان قالوا انه ولسانا فيجب
ان يكون جسما مؤلفا محدثا ويجب ان لا يصح منه الاختراع وان يكون محتاجا اما بعض اعضا
وان قالوا ان له اعضا ليست كهذه الاعضا قلنا لا بد ان يكون معقولة
واعقلوها حتى يتكلم عليها فالكلام في صحة الشي وفساده مبني على كونه معقولا
:. ونعد واليد والعين والقدم والساق وانها اعضا مخصوصة فاذا لم يكن في
الغائب مثل هذه الاعضا فليست بيد ولا عين ولا قدم فان قالوا لم
ورد القران بالعين واليد ونحوها ولم يجز ان يكون له اعضا كما في الشاهد قلنا
ان العين صفة واليد صفة والساق صفة والجنب صفة فقال لهم يجب ان يكون
الصفة معقولة او لا حتى يصح ان يتكلم فيها ويصح ان يحمل عليها كتاب الله تعالى ونحن لا نعقل
اليد صفة ولا وضعت هذه اللفظة في اللغة لصفات ولا معنى لهذا الكلام :.
واما الاي في القران فاليد يذكر ويراد بها الجارحة كقوله فاقطعوا ايديهما وهذا لا
يجوز عليه تعالى :. ويطلق ويراد بها القدرة كقوله يد الله فوق ايديهم :. ويطلق ويراد
بها النعمة كقوله لفلان عندي يد وكقوله تعالى لما خلقت بيدي :. ويذكر ويراد بها
الصلة كقوله ذلك بما قدمت ايديكم فوجب ان يحمل الاي على ما يجوز عليه تعالى واما
العين فالمراد بها الحفظ وظاهر قوله باعيننا يقتضي اثبات اعين وذلك باطل بالاجماع
وقد قال تعالى ليس كمثله شي :. وانعقد الاجماع انه لا شبيه له سبحانه فوجب
ان يحمل الاي على ما يجوز عليه تعالى دون ما يستحيل. **فان قيل** وردت
اخبار بذكر الاعضا قلنا تلك اخبار احاد لا توجب العلم فان امكن حملها
على تاويل يوافق ادلة العقل والكتاب حملناها عليه والا رددناها ولكن وقد
وردت اخبار في التصريح بالتشبيه تخالف العقل والكتاب مما يشك
انها موضوعة لا تصح عن الرسول صلى الله عليه واله :. ه ه

مسالة في انه تعالى لا يجوز ان يكون قادرا عالما حيا

موجودا لمعاني الذي يقوله مشايخنا انه تعالى بهذه الصفات لذاته لا لعلة ومنهم
من يثبت معاني لا يوصف كما كلي
ومنهم من قال هي هشام بن الحكم :.
من اثبت معاني محدثة كما حكي عن هشام بن الحكم
ومنهم من قال بمعاني قديمة لا هي هو ولا
غيره لانه قالوا يوصف بانه ازلي فقط
عن الكلابية
ومنهم من قال هي معاني حالة فيه غيره وهو مذهب
غيره ولا بعضه كما حكي عن الاشعرية
الكرامية
قال لمن يقول انه بهذه الصفات تعالى لا يوصف هذه المعاني هل يعلم ام
لا فان قالوا الاولى قلنا فكيف يصح اثباتها ما لا يعلم وكيف يصح الكلام في صحته او فساده
فان قال نعلم قلنا وقد وصفتموه بانه معلوم وانه علم
ولم صار نفيه اولى من اثباته
وقال كل معلوم لا بد ان يختص بصفة عليها يعلم وبها يتميز عن
وان القديم به تعلم
وقال لهم اليس تصفون
غيره لانه لو لم يكن كذلك لما وقع التمييز بين المعلومات :.
احداها بانها قدرة واحداها بانها حياة واحدها بانه علم وكيف وصفتموه بهذه
الصفات وهل اليم في قولكم انها لا توصف الا مناقضين :. وقال لهم
كل معلوم اما ان يكون موجودا او معدوما فان قالوا هو معدوم قلنا
اذا كان معدوما فلما اختص به :. ولان المعدوم لا يوثر :. ولان ها هنا جهلا معدوما وما
وجب ان يكون جاهلا وهذا محال
فان قال هو موجود قلنا فقد وصفته
بالوجود
وقال هو كان موجودا لم يزل او وجد بعد ان لم يكن فبأي ذلك قال
وقد وصفه
وقال لهم تصفونه بانه ازلي فالقديم لم يزل وقولكم
فاما من قال انه بهذه الصفات
ازلي في المعنى وكل واحد يوجب وجوده لم يزل
لمعاني محدثة وقدرة محدثة او لم يحدث
قال له من احدث القدرة المحدثة
فلنا وكيف يحدث القدرة
والعلم المحدث
فان قال القديم ولا بد من ذلك
وقال
وهو غير قادر وكيف يحدث العلم وهو فعل محكم متقن لا يصح الا من عالم
وكيف اختص به
فان قال
لهم هذا العلم المحدث يحله ام لا
فان قال لا قلنا
فهو جاهلا وهذا محال
لا في محل
قلنا فلو وجد حمل لا في محل لوجب ان يصير به جاهلا وهذا محال
وان قال يحله قلنا فهو محل للحوادث واذا جاز ان يحله بعض الاعراض
جاز ان يحله سائرها
وقال لهم اليس يجوز ان يعلم بعلم حادث يحله هذه الاحاد
ان يجهل بجهل حادث يحله فان قالوا اليس كان عالما بانه غير فاعل ثم صار
عالما بانه فاعل وكان عالما بعدم الدنيا ثم صار عالما بوجودها واذا كان ذلك

مسالة في انه تعالى لا يجوز ان يكون قادرا عالما حيا موجودا لمعاني

كونه عالما فلا بد من معنى قلنا كان عالما بانه غيره فاعل لم يزل وانه فاعل لا يزال
وكان عالما بوجود الدنيا في حال وعدمها في حال واحوال العلم لا تختلف وانما تختلف
العبارات واحوال المعلوم وهذا كما تختلف العبارة على الوقت فيسمى الماضي امس
والمستقبل غدا وفي الحاضر اليوم والوقت واحد فان قيل قد قال تعالى
حتى نعلم المجاهدين قلنا معناه حتى تجاهدوا او يظهر المعلوم واما من
يقول الله عالم بعلم قديم وقادر بقدرة قديمة حي بحياة قديمة فيقال له هذا العلم
غير القديم ام هو ام بعضه فان قال هو قلنا فوجب ان يكون الاها ويجب ان
يعبده ووجب ان يكون علمه بنفسه وهذا باطل ولا يقال انكم تقولون ان الله عالم
بنفسه لانا لا نعني ان الله علمه وانما نريد ان الله عالم على سبيل الوجوب لا لاحتياج
الى علة لاجلها يعلم وان قال بعضه قلنا يستحيل ان يكون له بعض
وان يكون بعضه علة وصفة له فان قال غيره قلنا اثبات قديم غير الله
يستحيل ان يكون [illegible] بعضه وشبهه في بابه الا لمن فان قال لا هو ولا غيره
ولا بعضه قلنا هذا لا يعقل وهو مستحيل لان كل مذكورين كل واحد يختص
بصفة لا بد ان يكونا غيرين ولان العلم علم وهو عالم ويستحيل ان لا يكون هو ولا
يكون غيره ولان القديم يختص بصفات لا تجوز على العلم والعلم يختص بصفات
لا تجوز على القديم وكل ذلك يبين انه غيره ولانك اذا قلت ليس هو ولا بعضه
فقد اثبت الغيرية واذا قلت ولا غيره ناقضت ويقال لهم اذا كان العلم
قديما فالقدرة قديمة وكذلك الحياة والعلم من الصفات النفسية اللازمة
واذا شاركت هذه المعاني القديم في صفة القدم وجب ان يشاركه في سائر صفات
النفس ويكون مثلا للقديم ثم يلزم عليه وجوه من الفساد منها ان يكون العلم
الاها والقدرة الاها والحياة الاها ومنها ان يكون الاله بصفة هذه
المعاني ومنها ان يكون هذه المعاني بعضها بصفة بعض حتى يكون المعنى
قدرة خبره علما ومنها ان يقع الغنى بواحد عن الباقين ومنها ان
يقع الغنى بذات القديم فيلزم نفي المعاني على اي الوجوه ويقال لهم العلم
كل المعلومات بعلم واحد او بعلوم فان قال بعلوم قلنا وجب ان يكون
علوما لا نهاية لها قدما وهذا محال وان قال بعلم واحد قلنا وكيف
يتعلق علم واحد بسائر المعلومات على طريق التفصيل والشاهد بخلاف ذلك
ويقال لهم العلوم المتعلقة بالمعلومات المختلفة هي مختلفة ام متماثلة فان
قالوا متماثلة احالوا لان ما سد احدهما لا يسد الاخر ولان احدهما لا

يسد مسد الآخر ولا تقوم مقامه فيما يرجع الى ذاته ∴ ولان موجبها مختلفة
وكل ذلك ينفي التماثل ∴ ولان اختلاف ما يتعلق بالعين نعلم باختلاف متعلقاتها وان
قال مختلفة قلنا فوجب ان يكون علم الله تعالى بصفات مختلفة بعدد متعلقاته
فيقال له اذا علم القديم سبحانه كون زيد في الدار وعلم الواحد منا ذلك اليس
تعلقا بمعلوم واحد على وجه واحد في وقت واحد ولا بد من بلى قلنا فوجب ان
يكونا مثلين ومثل القديم لا يصح ان يكون محدثا فان قال علمه قديم ويتجاوز في التعلق
عن معلوم واحد وعلمنا محدث ولا يتعلق الا بمعلوم واحد قلنا يلزمك ان لا
يكون علمه كذلك او يكون علمنا ايضا قديما متجاوزا في التعلق ∴ ونقيضه فيه ا
يكون علمه كذلك او يكون علمنا ايضا قديما مثلين من وجه وهذا فاسد ه∴
وجب ان يكون الشيئان مختلفين من وجه مثلين من وجه فان قال اذا بان حال ووجب
ويقال لهم كونه عالما قادرا واجب او جائز فان قال واجب قلنا وجب ان
ان يحتاج الى موجب ويكون لعلمه اضدادها فان قال ... او كون علمه علما
يستغني عن العلة والموجب لكونه موجودا ام لا فان
ويكون قدرته قدرة بخلاف الشاهد ه ويقال لهم القديم موجود ام لا فان
قالوا موجود ولا بد لهم من ذلك قلنا الموجود على قسمين قديم ومحدث
فان قالوا قديم قيل لهم انه قديم لمعنى او بالفاعل او لذاته فان قالوا لذاته
لمعنى قديم فذلك المعنى يجب ان يكون قديما بمعنى اخر فيتسلسل
كان الآخر كذلك قلنا فاستحقاقه لكونه قادرا او عالما او حيا كاستحقاقه
لكونه موجودا فان كان احدهما لذاته كان الآخر كذلك ويقال الستم تقولون
في صفتين استحقتا على السواء فاذا كانت احداهما لذاته الستم الاخرى تكون
لذاته واذا كانت احداهما للعلة فكذلك الاخرى واعلم ذلك يكون الجوهرين
متحركين ويكون بها متحركين ولا بد من بلى فيقال فاستحقاقه لكونه
قادرا عالما في الوجوب كاستحقاق كون السواد سوادا لم لا يكون كذلك
لمعنى كذلك هذا ∴ ويقال اليس القدرة لا يصح ان يفعل بها الا في محلها
ابتداء وذلك لا يصح هنا ان يفعل بها بقدرة هي في محل تا فاذا
قال بلى قلنا فقدرة القديم حالة فيه او لا في محل فان كانت فيه وجب
ان يكون محلا للمعاني ووجب ان لا يصح الفعل بها اصلا فان قال
لا في محل قلنا فوجب ان لا يصح الفعل بها اصلا ويقال اليس
القادر بقدرة في الشاهد لا يصح منه

بلغ

فعل الجسم ولا بد من بلا فصـال فلو كان قادرا بقدرة لما صح منه فعل الجسم
اثما ولما صح ثبت انه قادر لذاته فان قـال ولم قلتم ذلك قلنا لان
القدرة في تعلقها بالمقدورات تتفق وان اختلفت في انفسها فما يتعلق به قدرة
يتعلق جنسه سائر القدر وما لا تتعلق به قدرة لا يتعلق جنسه سائر القدر
فـان قال اليس العلم الواحد في الشاهد لا يتعلق الا بمعلوم واحد بالاتفاق
وعندكم القدرة كذلك ولا بد من نعم قلنا فما ذا جاز ان يكون معنى واحد يتعلق
باشياء في الشاهد لم لا يجوز ان يكون الذات يستغني عن العلل او تكون معنى واحد
يكون به قدرة وحياة وعلما ويستغني بذلك المعنى عن جميع المعاني واذا ليس مواد ذلك قلنا
وجب ان يستغني بالذات عن جميع المعاني فيلزمهم نفي المعاني. فان قال لهم اليس من شرط
الحياة صحة الادراك لمحلها محتاجا اليه فيه لولا ذلك وان كانت فيه كان محلا للعلل وان
كانت في محل وجب ان لا يصح الادراك بها وفي ذلك قلب ذات الحياة. فان قال
لهم ما تقولون في امرين مثلين اذا كان لاحدهما ضد يجب ان يكون للاخر ضد ام لا فان قال
لا بد قلنا فوجب ان يكون ساهر له ضد وساهي لا ضد له وان قال الحي قلنا
اذا كان في محل للعلوم ضد وجب ان يكون لعلمه ضد فوجب جواز عدمه مع كونه
قديما وذلك محال. فان قال لهم اليس العلم له صفة لاجلها كان علما ولاجلها اوجب
كون العالم عالما ولا بد من نعم فيقال لهم تلك الصفة واجبة للعلم ام لا فان قالوا
واجبة قلنا فهل احتاج الى معنى لاجله يجب فان قالوا لا قلنا كذلك كونه
عالما لما وجب له وجب ان لا احتاج الى العلم وان قال له اهو حي ام لا فان قال
حي قلنا فيحتاج الى علم له يعلم وقدرة بها يقدر ووجوه بها الحي وان قال لا احتاج
ترك قوله وان قال احتاج نقض قوله لانه حي. قالوا ايضا يكون عالم لا علم له وذلك خلاف
الشاهد قلنا انما يصح موجود لا من موجد وان كان خلاف الشاهد. فان قال
اليس في الشاهد لا يكون عالما الا جسما وله قلب وعلم محدث ولا بد من بلا فصـال
فهل في الغائب كذلك واذا قال لا قلنا كذلك ما ذكرت. فان قال اليس
العلم في الشاهد لا يتعلق الا بمعلوم واحد ثم في الغائب عندكم يتعلق بمعلومات
كثيرة فهلا جاز ان يكون الذات يستغني عن العلم خلاف الشاهد والفرق بينهما ان هذه
الصفات واجبة له خلاف الشاهد فان قالوا قولنا عالم اثبات معنى ام ليس قلنا
الدال على صفة كقولنا موجود وقولنا العالم علم والقادر قدرة والحي حياة فان
قال الفعل المحكم يدل على ماذا قلنا على صفة لذاته فان قال تعالى ولا

ذ سطور سبق من علمه قلنا اراد بقوله انه وقد قال تعالى وفوق كل ذي
علم عليم ولو كان له علم لكان فوقه عليم وقال تعالى هو الاول والآخر ولو كان
معه قديم لم يكن اولا

مسألة في نفي الاثنين

الذي نقوله في ذلك ان الله تعالى واحد لا ثاني له ولا ند ولا مثل له في كونه قادرا ولا دونه
وقالت الثنوية بالنور والظلمة انهما اصل الاشياء ومنهما تركب العالم والنور خير
والظلمة شريرة وهما مطبوعان على ذلك وكل واحد حي فعال وقالت الديصانية
النور حي قادر والظلمة ميتة عاجزة جاهلة وطبعهما على ما قالت المانوية وزعمت المجوس
ان الله تعالى منه كل خير والشيطان منه الشر واختلفوا في الشيطان فاكثرهم
على انه حدث من فكرة الله تعالى وانه جرى بينهما مساورات الى خراوات كثيرة ويقال
لهم الفعل يدل على صانع ولا بد من ذلك قلنا اذا دل على صانع واحد فما الدليل على الثاني وما
الحاجة اليه واذا كان يستغنى عنه لا يجوز اثباته فان قال اختلاف الافعال يوجب
احدا او الفاعلين قلنا هذه دعوى لم لا يجوز ان يقال ان الجميع من فعل واحد كالواحد
منا يفعل الخير والشر . الشر عند المجوس من العدم احدث الشيطان وهو اصل الشر
فهلا جاز ان يحدث السرور والذي يذهب الله هؤلاء في الشر ليس يشرك الميل والحر
والبرد والمرض والموت ونحوه فيقطعون ذلك عن الاضافة اليه تعالى ويلحقونه
بالظلمة او الشيطان ويقال لهم اليس يقدر في فعل كل ما قد فعل السطري المذاهب
ان من حق كل قادرين ان يصح من احدهما ان يدعوه الداعي الى فعل خلاف ما يدعو الداعي الآخر
اليه فلا بد من بلى فيقال فلو كانا قديمين قادرين وجب ان يصح ذلك فيهما فاذا دعى
احدهما الى احياء زيد والآخر الى اماتته لم يخل من ثلاثة اوجه اما ان يحصل مرادهما فيكون
زيد حيا ميتا وهذا محال او لا يحصل فكل واحد متناهي المقدور وذلك فاسد او يحصل
مراد احدهما فهو القادر للذات والآخر متناهي المقدور فلا يكون الاها والى هذا اشار
الله تعالى بقوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقال ولعلا بعضهم على بعض سبحان
الله عما يصفون ويقال اذا اراد احدهما ان يريد حيا وما يريد الآخر ضده ام لا
فان قال لا فقد وصفه بالعجز وان قال نعم قلنا فلو اراد الضدين كيف يكون ربا
فان قال جواز احدهما بطل قولهم ويقال اذا اراد احدهما ان يستر عن الآخر شيئا فان قال
لا فقد وصفه بالعجز وان قال نعم اخرجه من كونه عالما بنفسه ويقال
لهم هل يعلم في المشاهد احد يعلم انه كاذب او يعلم انه مذنب فان قال الاكابر
والعقلاء يكذبونه وان قال نعم قلنا فمن هو فان قال الواقع من النور فقد اضافوا
الكذب اليه والذنب وان قال الواقع من الظلمة فقد اضافوا العلم اليها وهو
قلنا فالسؤال
فان قالوا العلم من النور والكذب من الظلمة

بلغ مقابلة بحمد الله ومنه

ووقع في عالم علم الله كونه او اذنت ؛ ويقال لهم هل علمهم مدبرا بان علاله
من بلا قلنا نعم هذا فان قالوا من النور اضافوا الذنب اليه وان قالوا
من الظلمة اضافوا التوبة اليه وان قالوا التوبة من النور والذنب من الظلمة
قلنا فكانه يتوب من ذنب غيره وهذا محال والسؤال لم يقع عنه ويقال
لهم ما تقولون في ظالم طلب مظلوما ليقتله فجن عليه الليل فنجا واختفى ثم طلع عليه
النور او الشمس فوجده فقتله اليس هذا الخير والنجاة حصل من جهة الظلمة وذلك
القتل بسبب النور ويقال لهم اليس يصح العظة والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وبعثة الانبيا للدعا الى الخير ولا بد من نعم فيقال المخاطبة
النور ام الظلمة فان قالوا النور قلنا هو لا يحتاج الى ذلك مع انه مطبوع
على الخير وان قالوا الظلمة قلنا فهي لا تحتاج لانها مطبوعة على الشر مما معي
الامر ويقال لهم اليس النور والظلمة عندكم كانا جوهرين متباينين وامتزجا
وتركب منهما العالم ولا بد من بلا فيقال لم وجد امتزاجهما الذاتهما امتزجا
فوجب ان يكون الامتزاج قديما اذ كان لذاتهما قديمة فلو كان الامتزاج
لمعنى قلنا ذلك المعنى قديم ام محدث فان قال محدث قلنا ان شي
حصل وان كان قديما وجب ان يكون الامتزاج قديما ؛ ويقال لهم اليس النور
والظلمة اجساما فلا بد من بلا فيقال فقد ثبت حدوث الاجسام كلها ولا
بد لها من محدث ويقال لهم النور والظلمة احيا ام اموات فان قال
اموات قلنا التاثير في الفعل من الميت تحيله العقول ؛ فان قال
احيا قلنا فهي علة للفعل او فاعل مختار فان قال علة قلنا فوجب
ان يكون التراكيب قديمة اذ النور قديم عندهم وان قال فاعل مختار ه
قلنا وجب ان يصح منهما التمانع فان قال احدهما حي وهو النور والاخر
ميت وهو الظلمة قلنا فاذا امكنا قد تبين كيف انفرد احدهما بالقدرة
والحياة والاخر بالموت والعجز ؛ وبعد ما سبر احدهما في العلم يوجب
عجزهما معا ويستحيل ما قلتم ؛ ويقال اليس بالعقل يستدل على الصانع ولا
بد من بلا فيقال فاذا ثبت واحد لم يبق دليل على الثاني ؛ فان قال
الخير والشر ضدان فمن يرهما لا يكونا ضدين كالحركة والسكون والبرودة
والحرارة قلنا الخير والشر يحصل من فاعل مختار كالواحد منا يضرب
مظلوما ويطعم جائعا ؛ ويقال اليس يجوز في الجسم المتحرك ان يسكن وفي

الحار بالبرد فان قال لا كابر وان قال نعم قلنا تجوز ان يصير
النور شريرا والظلمة خيرة. ويقال لهم اليس من حق كل قادرين
ان يصح ان يريد احدهما خلاف ما يريده الآخر فان قال نعم قلنا فاذا كان
العدم مريدا بارادة لا في محل واختصاصهما بها على السواء فاذا صار احدهما مريدا
لشيء صار الآخر مريدا له فوجب ان لا يصح ان يريد احدهما شيئا لا يريده الآخر
وذلك ينقض كونهما قادرين. ويقال لهم أيصح من الواحد منا ان يصدق بلسان ويكذب
به فان قال لا يمكن وان قال نعم اضاف الخير والشر الى واحد وكذلك يلزمهم
في الفعل والخير والشر ونعقد العلم والجهل ويلزمهم في الذي يصدر عنها ويصدر
ويقال لهم هذه الاشخاص الخيرة الشريرة هي مركبة من النور والظلمة عندكم ولا بد من
الامتزاج فان كان النور حيا والظلمة ميتة وجب ان يكون الشخص حيا ميتا
حيا ميتا خيرا شريرا وهذا باطل. ويقال ما تقولون في شخص حسن
اللون حين لا يعد تحسين واحد قبيح المنظر شرير هل الاول من النور والثاني من
الظلمة او هما من النور والظلمة فان قالوا الاول بطل اصلهم في الامتزاج
وان قالوا الثاني قلنا فلم اختص احدهما بالخير والحسن والآخر بالقبح
والشر فان قالوا لان النور في الاول غالبة والظلمة في الثانية قلنا فما
الذي اوجب الغلبة لهما في موضع والامتزاج وقع على السواء ثم بعد
ان صار هذا الشرير خيرا والخير شريرا يجوز ام لا فان قال لا كابر
وان قال بلى قلنا فلم صار الغالب مغلوبا [illegible] ان لا يعني

مسئلة في المكان والجهة

الذي يعقده مشايخنا
ان الله تعالى لا يجوز عليه المكان والجهة والمشبهة باسرها يثبتون له مكانا
وجهة ومنهم من يقول هو على العرش مستقر. يقال لهم المصحح
لكون الشيء في مكان وجهة التحيز افتقولون ان الله متحيز ام لا فان قالوا لا
احالوا الوصف مع عدم التحيز بالجهة كالاعراض وان قالوا هو متحيز قلنا
وجب ان يكون مماثلا للاجسام لان التحيز من الصفات الواجبة التي توجب
التماثل. ويقال التحيز كما يصح كونه في جهة الفوق يصح كونه في سائر
الجهات فوجب ان يجوز ان يكون في جهة اخرى واذا جاز الجميع وجب
ان يكون في الجهات بمعنى عند ابي علي حادثا وذلك باطل. وعند هذا قالوا
انه عز مباهي من جميع جهات ومباهي من جهة ~~الثلاث مع~~ التحت

فالتجعوا بالسوية وما قال الواقفي النور انه غير متناهي من جميع جهات متناهي من
جهة التلاقي مع الظلمة ∴ ويقال لهم اذا كان في جهة هل يقدر ان يصير
الى جهة اخرى فان قالوا نعم قلنا فقد جوزتم عليه المجي والذهاب وذلك
يوجب حدوثه فان قالوا لا قلنا انتم تعولون في اثبات المكان على الشاهد
وما علمنا في الشاهد في جهة يجوز ان يصير في جهة اخرى ∴ ويقال لهم الحق كونه
في هذه الجهة التي هو فيها امر لازم او جائز فان قالوا الحق فكل ما شاركه في كونه
في جهة وجب ان يكون واجبا ايضا اذ لا فاصل والصحيح واحد فان قالوا الكون
ولا الحق قلنا فوجب ان يحصل فيها المعنى وذلك يدل على حدوثه ∴ ويقال
لهم اهو على العرش ام لا فان قالوا بلى قلنا فهو مثل العرش او اكبر منه او اصغر
فان قالوا مثل العرش او اصغر البسوه محدودا وان قالوا اكبر جعلوه محدودا
لان الشي لا يوصف بانه اكبر من شي الا وهما محدودان ∴ ويقال لهم الكله على
العرش ام بعضه او هو على بعض العرش فان قالوا هو على بعض العرش
بطل اصلهم انه غير متناهي وان قالوا الكله على العرش البسوه محدودا بذات العرش
وان قالوا البعض على العرش بعضوه وكل ذلك باطل ويقال الصح ان يوصف
الله تعالى بانه على حمار فان قالوا نعم قلنا فما الفرق بينه وبينه وان قالوا
لا قلنا اتقدر ان يقلب العرش حمارا فان قالوا نعم قلنا فلو فعله اليس
كان على حمار وحسبهم بهذه اخزيا ويقال لهم اليس قال تعالى ليس
كمثله شي فكيف له مكان وجهة وذلك من صفات الاجسام ∴ ويقال
لهم اليس من بالمشرق يدعوه ويرفع يده ومن بالمغرب كذلك فلا بد من بلى قلنا
فمن بالمشرق اشار الى كله او بعضه واي شي قال لزمه ان يكون له كل وبعض
ويقال لهم اليس الله تعالى غنيا فلا بد من بلى قلنا اهو في مكان فان
قالوا بلى قلنا فقد ناقضتم حيث جعلتموه محتاجا الى مكان وجهة
قالوا اذا كان قائما بنفسه وجب ان يكون في جهة قلنا ولم قالوا
لان في الشاهد كذلك قلنا فوجب ان يكون جسما لان كل قائم بنفسه جسم
في الشاهد كذلك وانما كان في الشاهد كذلك لكونه
وجب ان يكون ان يصير الى جهة اخرى ويقال لهم اين
فان قالوا هو خارج العالم ام في العالم قلنا اين سؤال
عن المكان وليس لله مكان فان قالوا كل موجود لا بد ان يكون احدهما حسا
قلنا ولم وجب ذلك في الغائب
لان الاخر كان بجهة منه كالشاهد
ويعلم قال في الشاهد الجواهر والاعراض والاعراض يكون بحيث الجوهر والجوهر

استولى
بعلمه محدثه والله تعلى ليس بجوهر ولا عرض ولذلك اخلفنا فان قالوا اليس
الله تعلى قال الرحمن على العرش استوى اي قصدها وعلى خلق العرش وانما خص
العرش لعظمه كقوله رب العرش العظيم فان قالوا قال تعلى وهو القاهر فوق
عباده قلنا المراد فوقهم بالقهر والقدره لا بالمكان فان قال قال تعلى وجا
ربك قلنا المراد امر ربك كقوله فاتى الله بنيانهم من القواعد فان قيل
اليس المسلمون يرفعون ايديهم في الدعا الى السما قلنا لان العرش قبله الدعا كما ان
البيت قبله الصلاه فان قالوا قال تعلى اامنتم من في السما قلنا اليس في الايه
من الذي في السما فيحتمل انه اراد الملكه ويحمل من في السما عذابه وحكمه مسله
في الرد على النصارى الذي يعقل من كلام النصارى ان يقولوا في التثليث
انه ثلثه اله ويقولوا واحد له ثلث صفات واما ان يقولوا ثلثه في الحقيقه
واحد في الحقيقه فمستحيل وقلنا هذا لا يعقل والمعقول من الاتحاد الحلول او
المجاوره واما ان يقال يصير الشيان شيا واحدا والقدم محدثا والمحدث قديما
فغير معقول فان قالوا ثلثه الهه فما قلنا في نفي الاثنين يبطل قولهم وان قالوا
لها صفات قديمه فما تقدم الكلام على الكلابيه يبطل قولهم فان قالوا
بالمجاوره فذاك من خاصيه الجسم وقد قلنا انه ليس بجسم فان قالوا حل
فيه فذاك من صفه العرض وقد قلنا انه ليس بعرض فما قدمنا يبطل قول
عباد الاصنام والصابيين وفي نفي الاثنين يبطل قول جميع اصحاب المتوسطات
وكذلك ما قدمنا على المحيين والمفوضه ومدعي الاكثار ه :ه ه
مسله في نفي الرويه الذي يقول اصحابنا رحمهم الله انه تعلى
ليس بمري في ذاته ومن خالفنا فيه على اقوال فمنهم من يقول حتما ولا يدان
بري ولا فكلهم في هذا الى تكلمهم في الاصل ومنهم من يقول ليس بجسم ولكنه
الجهه وهم المشبهه فهم كالاولين ومنهم من نفى التشبيه والتجسيم
والجهه واثبت الرويه فهولاهم الذين تكلمهم في مسله الرويه فيقال
له اثبت الرويه ونفي الجهه فان قال نعم قلنا ناقضت لانك اثبت
الرويه وقد نفيت الجهه والرويه لا تكون الا في جهه وقد نفيتها ويقال
له اهو مدرك بجميع الحواس ام بحاسه مخصوصه فان قال بحاسه العين
وهو مذهب اكثرهم قلنا فكل ما يختص ادراكه بحاسه البصر يكون
من جنس الالوان او يتصل بهما والقدم تعلى على الصفه التي لو ادرك

على صفه لمن السبب وبعد قال مستحيل يمنعه البعير لان بلا من
كان يمنعها لابد من بلا لان البعير يمنعه قال الشبه الموانع من الرويه التي هي معقوله
يودي المدركات ولابد من بلا فقال الشبه الموانع من الرويه التي هي معقوله
سبيل عليه كالبعد المفرط والقرب المفرط والحجاب واللطافه والرقه او يكون بين
محله وبين الراي احدهذه الوجوه ولابد من بلا فقال لو كان من سالو حب ان يراه وليس
جار مع هذا ان لا يراه لجاز ان يكون بين ايدينا فيله عظيمه لا نراها فان قالوا انما
يدرك المدرك بما ادراك وذلك الادراك فعل الله تعالى فان فعل في الحاسه
ادركناه وليس فهذا يودي الى ما الزمناكم من كون فيله بين ايدينا لا نراها مع
صحه الحواس وتضرب طبولا وبوقات لا نسمع مع صحه الحاسه ويودي الى
ان يصح ان يدرك الواحد منا بقه بالصين ولا يدرك جبلا بين يديه ويودي الى ان
يكون بين يديه شيئان مستويان يدرك احدهما دون الاخر وان يدرك من الشي
بعضه دون بعض ويودي الى ان يكون بين يديه صغير وكبير فيرى الصغير دون
الكبير : وبعد قال لهم الشبه الواحد منا كما لا يرى الا بحاسه لا يرى الا ما كان
مقابله او في حكم المقابل ولابد من بلا وليس باد المجبر على القدم بشي انه
تعالى المقابله وجب ان لا يصح ان يرى وبعد قال له اهل الجنه يرونه في
جميع الاوقات او في بعضها فان قال الاول كان ساير النعيم لغوا وان قال
بالثاني كان النعيم منغصا : وبعد قال لهم الشبه المرييات احساسا مخصوصه
كان المسموعات احساس مخصوصه وكذلك المذوقات والمشمومات ولابد
من بلا فقال الشبه ما كان مسموعا كان من جنس الاصوات كذلك كل ما كان
مرييا كان من جنس المرييات وهو الجوهر واللون وبعد قال الشبه القدم
تمدح بنفي الادراك بقوله لا تدركه الابصار وكل ما كان نفيه مدحا كان اثباته الى
ذاته كان اثباته نقصا لان النفي بمجرده لا يكون مدحا فوجب ان لا يرى بحال كقوله
لا تاخذه سنه ولا نوم وبعد قال لهم الشبه لما سال موسى الرويه بقوله رب
ارني انظر اليك قال لن تراني فنفى الرويه نفيا عاما من غير تخصيص فان قال
لو لم تجز لما سال موسى : قلنا سال عن قومه ولذلك اخذتهم الصاعقه وقد
قالوا ارنا الله جهره ولذلك عظم فعلهم بقوله فقد سالوا موسى اكبر من ذلك وان
قالوا الشبه وجوه يومئذ ناضره الى ربها ناظره قلنا كلاما في

الرؤية لا في النظر والمراد بالآية قبل الاستطاعة وقيل النظر الى الثواب ويحمل
عليها فكأنه قيل ناظرة الى ثواب ربها ونعمه ومنتظرة امثالها ابدا وذلك من تمام النعمة
فان قيل اذا كان موجودا وجب ان يرى كالشاهد قلنا
او عرضا كما في الشاهد كل مرئي جسم او عرض كان كل مرئي
يجب ان يكون جسما
موجود وقيل ان المرئي هاهنا اعراض لا تدرك فان قالوا فيصح ان يدرك الجميع
لزمهم ان يصح ادراك المعدوم وقيل لهم كل ما يرى في الشاهد اذا لم يكن حالا
كان محلا والقديم لا يصح ان يكون حالا ولا محلا فان قيل روي عن النبي صلى
الله عليه وآله انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر قلنا ظاهره
يوجب التشبيه والمراد انكم ستعلمونه ضرورة من غير كلفة نظر ومن غير دخول
شك او شبهة ؛ وزعم الاشعري انه يصح ادراكه بجميع الحواس وقد سبق
الاجماع بخلافه ويلزمه ان يكون من جنس الصوت والطعم وان يكون جسما تعالى
الله عن ذلك

القسم الثالث الكلام في التعديل والتجوير

مسألة في انه تعالى لا يفعل القبيح عندنا يقدر على القبيح ولا يفعله
وعند المجبرة يفعله ولا يقبح منه ؛ وعند النظام لا يقدر على القبيح وقد ثبت انه
قادر لذاته فلا يختص الا وهو مقدور له ؛ ولان القبيح من جنس الحسن فاذا قدر على
الحسن قدر على القبيح واما الكلام في انه لا يفعل القبيح فيقال لهم
الشيء هو تعالى عالم بقبح القبيح وبغناه عنه ولا الامر بلا فعل فقل في هذه حالة
لا يختار القبيح البتة اذا كان حكيما كالواحد منا اذا استوى عنده الصدق
والكذب في النفع والضر فانه لا يختار الا الصدق ؛ ويقال الحكيم الذي يقصد
الفعل ويفعله مع العلم بانه لا يفعله الا لداع وغرض او يفعل لا لداع وغرض
فان قال يفعل لا لغرض وداع كابر العقول وان قال لا بد من غرض وداعي
قلنا فالقبيح لا داعي فيه اذا علم قبحه وغناه بل فيه صارف واما الداعي اليه
الحاجة والجهل بحاله وهذا لا يجوز عليه تعالى ويقال لهم اذا خلق الظلم والكذب
وسائر القبيح اليس منه ام يقبح ويفعله واي ذلك كان جاز ان يظهر المعجزة على يد
كذاب ويبعث رسولا يدعو الى الكفر والكذب لان ذلك دون خلق الكفر والكذب
ويقال لهم ايقدر ان يظهر المعجزة على يد كذاب ام لا فان قالوا لا فقد وصفوه
بالعجز ؛ وبعد فاحياء الميت مقدور له سواء كان عقيب دعوى عيسى
او كاذب واذا كان مقدورا له فما المانع من فعله فان قالوا لعدله قلنا

فما ينكر أن جميع ما ظهر على أيدي الأنبياء إنما كان كذلك. وقال لهم أيجوز
أن يبعث رسولا يدعو إلى الضلال والكفر أم لا. فإن قالوا لا. قلنا وما
المانع وإذا جاز أن يخلق الضلال جاز أن يبعث من يدعو إليه لأنه دون خلق الضلال
وإن قالوا نعم. قلنا فما الأمان من أن جميع من بعث دعا إلى الضلال. ويقال
لهم أليس يجوز أن يفعل ما هو قبيح في الشاهد أقبح منه لم لا وعلى الوجهين وجب أن يجوز أن
يكون في أخباره كاذبا ولا يفي بوعده ووعيده وأن يكون أوامره أمرا بالقبيح ونواهيه نهيا عن
الحسن. ويقال لهم الجواز يفعل كل قبيح ولا أقبح منه عندكم ولا بد من بلى. فيقال
لهم يجوزوا أن يعاقب الأنبياء والمؤمنين ويثيب الفراعنة ومن جرى هذه الطبقة لأنه لا يؤمن منه
فإن قال لا يجوز عليه الكذب لأنه صادق لذاته. قلنا هذه العبارات عندكم
:. فإن قال لا يشبهه ولا بد من بلى. فيقال وإذا لم
يفعل ما أوعد المسيء بالثواب بعد أن [illegible] فعله ويقال لهم إذا جاز أن يفعل الظلم والكذب والعبث وجب
[illegible] كان وعده كذبا. ويقال لهم أليس يفعل الحركة
فيقال ظالم كاذب عابث. فإن قال
أن يشتق له منها اسما. فيقال قلنا المتحرك اسم لمن حلته الحركة
ولسنا بمتحرك كذلك لحلول الظلم ولا يسمى ظالما
والظالم اسم لمن فعل الظلم ولا تحله الحركة والله تعالى يفعل الحركة
لا لمن فعل الحركة. فيقال الوجد ظلم
السمى مبركا ولا بد من بلى. فيقال الوجد في زيد حركة من فعل عمرو
:. ويقال الوجد في زيد حركة من فعل عمرو. فإن قالوا زيد. قلنا
من فعل زيد في عمرو من سمي به. فإن قالوا عمرو كذبوا لأنه المطلوم. وإن
فقد ظهر العرف. ويقال لهم القبيح إنما يقبح لوقوعه على وجه لكونه كذبا أو ظلما
وعبثا وإذا وجد منه وجب أن يقبح كما أن الصدق والعدل يقع على وجه فيحسن ثم
لا يحسن منه إذا وقع على ذلك الوجه كذلك هذا. فإن قيل القبيح يقبح للنهي ولا
نهي عليه لأنه مالك. قلنا إنما يقبح لوقوعه على وجه وهو كونه ظلما أو عبثا
أو كذبا والدليل عليه وجوه: منها أنه متى علم ذلك الوجه يعلم قبحه ومتى
لم يعلم ذلك الوجه لم يعلم قبحه سواء علم النهي أو لم يعلم. ومنها أن النهي
لو كان علة في قبحه لكان قبيحا علة. ومنها أنه لو قبح للنهي لحسن للأمر
وكان لا يحسن منه تعالى شيء. ومنها أنه لو قبح للنهي لاحتيج معرفة قبحه
أهل الشرع. ومنها أنه لو قبح للنهي لكان لا يقبح منه إظهار المعجز على الكذابين
ولا يقبح الكذب ولا أن يبعث رسولا يدعو إلى الكفر ولا أن يثيب الفراعنة ويعذب
الأنبياء. ومنها أنه لو قبح للنهي وحسن للأمر لوجب لو أمر بعبادة الأوثان
ونهى عن عبادته أن يقبح عبادته ويحسن عبادة الأوثان ومتى ما أبيت ذلك؟ علم ما ادّعى

هذين

الله يجب ان يكون فاسدا فيقال لهم اذا جاز ان يفعل القبيح وجب ان
يكون محتاجا او جاهلا فيقال لان من يفعل القبيح انما يفعله لاحد الوجهين وعلى كلا
الوجهين يلزم ان يكون جسما فمن اراد ان يعلم ومن اراد لا سبيل له ومن اراد لا
يفعل سائر القبائح :. ويقال لهم النبي يصح في الشاهد ان يامر احدا بالعبوده
وينهى ولا بد من بلى فيقال محال المأمور لا يخلو اما ان يجب ان يفعل او يحتمل
ان يفعل وذلك يوجب ان قولهم في الفساد بمنزلة قول الثنوية القائلين بالنور والظلمة
وان الخير والشر يفعل منهما طباعا :. ويقال لهم اذا جاز ان يفعل الظلم ولا يقبح
منه فلم لا يجوز ان يكذب ولا يكون منه قبيحا او كذبا فان قالوا هو صادق لذاته
قلنا وما الفرق بينكم وبين من قال انه كاذب لذاته :. ويقال وانا نتكلم في
هذه العبارات لا في صفة الذات ويقال لهم هل يقدر على الكذب ام لا فان
قالوا لا نسبوه الى العجز وان قالوا نعم قلنا ولو فعله كيف كان يكون
وان قالوا لا يفعله قلنا وما الامان من ذلك :. ويقال لهم النبي المعجز انما
يدل على صدق الرسول لانه تعالى حكيم لا يجوز ان يظهر المعجز على يد كذاب لعلمه
واذا جوزتم عليه كل قبيح فلم لا يجوز ذلك فمن هذا الوجه يلزمهم ابطال النبوات ۵
ويقال لهم اذا جاز ان يفعل بعض الضلال والقدرة الموجبة له والارادة الموجبة
له فما الذي يمنع من ان يفعل المعجز عند دعوى الكذاب ليكون المكلف الى وقوع
الضلال اقرب :. ويقال لهم النبي الضلال الحاصل عند دعوى المتنبي الكاذب
هو من خلق الله تعالى ولو لم يخلق ذلك لما حصل ولما ضره دعواه ولا بد من بلى
فيقال فلو كان صادقا وخلق الضلال كان يجوز ولو كان كاذبا وخلق الحق كان يجوز
ولا بد من بلى فيقال فلا يمكن وبين ان يكون كاذبا او صادقا وبين ان يبعث او لا يبعث
الخلاف فيه من ثلاثة اوجه :. الاول

مسئلة في خلق الافعال

مذهب اهل العدل ان افعال العباد وعملهم حادثة من جهتهم تنسب
خلق الله تعالى والثاني مذهب جهم انها خلق الله تعالى لا تأثير للعبد فيها وانما
تنسب الى العبد كما ينسب الله طوله وقصره وحركة الشجر الى الشجر ۵
والثالث مذهب النجارية والكلابية انها خلق الله تعالى كسب للعبد وشمل
الكلام في الكسب بعد هذا فيقال للقوم المسرحين وقوع تصرفات
العبد بحسب قصده ودواعيه وانتفاؤها بحسب كراهته وصارفه حتى

اذا اراد المشي لم يقع المشي ولا يقع الاكل واذا اراد الاكل يقع الاكل ولا
بد من ذلك . فقال ولو كانت خلقا لله تعالى لما وجب ذلك فيها كسائر افعال
الله تعالى : ويقال لهم لو قدرنا ان هذه التصرفات افعال العبيد حادثة من
جهتهم لكان يزيد حالها على ما هي الان عليه من وقوعها بحسب اختيارهم ووجب
ان يكون فعلا لهم : ويقال لهم اليس في افعال العباد الكفر والظلم والقبيح ولا بد من
بلى فقال فكيف يجوز ان يخلق القبيح والكفر ويسب نفسه وقد ابطلناه وقد
دللنا على انه لا يجوز ان يفعل القبيح : ويقال لهم اليس من فعل في الشاهد الظلم
يوصف بانه ظالم ولا بد من بلى لان العقول تشهد بذلك كما ان من فعل الكذب
فهو كاذب ومن فعل العبث فهو عابث ولو كان جميع ذلك من خلقه تعالى الله عن
قولهم لوجب ان يسمى ظالما عابثا كاذبا واجمعت الامة على خلافه : وسال
شيخنا ابو علي وهو بعد حدث بعض المجبرة فقال اليس الله تعالى خلق العدل
قال بلى قال فتسميه عادلا قال نعم قال فهل خلق الظلم قال نعم قال
فتسميه ظالما قال لا قال فما انكرت ممن يقول لا يسمى بفعل العدل عادلا فانقطع
: ويقال اليس في افعال العباد الخضوع والذل والعناد ولا بد من بلى فقال
كيف يجوز عليه تعالى الخضوع والذل : ويقال اليس قال تعالى ولا تسبوا الذين
يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم فنهاهم عن سب الاوثان لانهم
لو سبوا الاوثان لسب اولئك الكفار الله تعالى فمن خلق سب الاوثان من المؤمن
وان قالوا الله تعالى فيقال لهم خلق سب الله من الكافرين وان قالوا الله فقال
فكان يجب ان لا ينهى عن سب الاوثان ولهذا اذا سبوا الاوثان لا خلق سب نفسه
ولا يسبون وما معنى هذا النهي والتعليل بهذا : ويقال لهم اليس الله تعالى امر العباد
بافعال ونهى عن افعال فلا بد من بلى فقال كيف يصح ان يامر بما هو خلقه وينهى عن
ما خلقه اليس لو خلق ما امر به وجد ولو لم يخلق لم يوجد ولا بد من بلى ولو لم يخلق ما
نهى عنه لم يكن ولو خلقه كان فاي معنى للامر والنهي : ويقال لهم اليس الله
تعالى مدحهم على افعال وذمهم على افعال فلا بد من بلى فيقال اذا كان جميع ذلك
خلقه وجب ان يكون المدح والذم فيهما متوجها الى الله وكانه يمدح على ما يخبر
بفعله ويذم على ما يخبر من فعله : ويقال لهم اليس الله تعالى خلق الكافر وامره
بترك الكفر وفعل الايمان ولا بد من بلى فيقال فكانه امره ان لا يكون ما خلقه
واراده هو وان يكون ما لا خلقه ولا يريده هو وكانه قال خلقت شيئا واردته فلم

كان ولم اخلق شيا ولم اردة ولم يكن ∴ وبعد قال الشيخ بعث الرسل الى
الكفار ليدعوهم الى الايمان وترك الكفر فلا بد من بلى فيقال ان بعث الرسل ليعرفوا
خلقه وارادته ضد المحال وعلى هذا امر المجاهرين بالجماد ولا يكون ما طمعه هو
∴ وبعد قال لهم اذا خلق الكفر والقبائح لم يخل اما ان يصح منه ويصح من العبد
او لا يصح عنه فان قيل يصح منهما او لا يصح منهما او لا يصح من الله سبحانه ويصح
من العبد قلنا وجب ان يصح ان ينفرد بالظلم وان لا يفي بالوعد والوعيد ويثيب
الفراعنة ويعاقب الرسل والمومنين ∴ وبعد قال لهم هذه الافعال لا تخلو اما ان
تكون من الله فوجب ان يوجه المدح والذم اليه لا من العبد فيوجه الله الحمد
والذم او منهما فيوجه الحمد والذم اليهما ∴ وبعد قال لهم لو كان تعالى من الخالق البصري
العبد لبطلت الطريق الى اثبات العبد قادرا لعلمه من جهة لجواز ان يكون
هو الموجد له على سائر صفاته فيستغني عن القدرة ∴ ولا قال الحركة
تحتاج الى القدرة كحاجة القدرة الى الحياة وذلك لان وجود الحركة يصح من غير
قدرة ∴ وبعد فلا بد من وجه لاجله تحتاج الى القدرة فان قيل لانه لا يصح
وجوده مع فقد القدرة قلنا فقد صارت القدرة المحدثة قدرة للعالم ۵
وبعد قال اذا كانت هذه الافعال خلقا لله تعالى وجب ان لا تضاف الى العبد ولا يرجع
احكامها اليه ولوجب جواز وقوعها محكمة في محل العبد ولوجب جواز وقوع الفعل
على الوجه الذي يحتاج فيه الى الالة مع فقد الالة لانه الخالق ولا يحتاج الى الة وعلم
وبعض الفعل لا يحتاج الى الالة والعلم ∴ وبعد قال لهم الشيخ حركة المشرابي خلق الله
تعالى فلا بد من بلى قلنا فان حركة الشيخ لذا ايضا خلقه فلا بد من بلى فيقال
فما الفرق بين الحركتين فان قال لان حركته بيده تقع بحسب قصده وتعذر عليها
دون حركة المشرابي قلنا فهذا اولى ان يغني عنه لانه كما خلق الحركة خلق الارادة
وخلق القدرة الموجبة ∴ وبعد قولم فلنت انه يقدر عليه يقع ولك انها
خلق لله تعالى ∴ وبعد قال الجواز ان يمنع العبد من الفعل فلا بد من بلى قلنا فاذا كان
الفعل خلقا لله تعالى وجب ان لا يثبت المنع لاستحالة المنع عليه تعالى وبعد قال اذا
كان فعل العبد خلقا لله تعالى وجب ان لا يقع بحسب قدرنا في القلة والكثرة ولا
نوثر فيه عدم الاسباب من قبلنا ولوجب ان لا يقع بحسب دواعينا حتى ان احدنا
اذا كانت دواعيه متوفرة الى الحركة ولا يقع ويكره السكون فيقع ∴ وبعد قال لهم
البسب هذه الافعال لذ بها العدم تعالى ولا بد من بلى فيقال الفسر العبد

متعبد

بطلب المعونه والالطاف فلا بد من بلا قلنا فاذا كان خلقه فما معنى المعونه
وهل يحتاج الله تعالى الى معين :. ويقال لهم ايستحق الواحد منا الشكر على غيره بالانعام
والذم بالاسآءه فان قالوا لا كابروا العقول ودفعوا المعقول وان قالوا بلا
قلنا فكيف يستحق والانعام والاسآءه من خلقه تعالى وكذلك القول في المدح والتعظيم
والذم والتهجين والثواب والعقاب لان عندهم العبد كالظرف لهذه الافعال ولا
يشكر هذه الامور :. ويقال لهم اليس عندكم ان الله تعالى خلق الكافر للكفر ثم خلق
فيه الكفر واوجبه بالقدره الموجبه والاراده وقدره الاراده واراد منه ذلك وكره
ان لا يكون وصيره بحيث لا ينفك من ذلك بوجوه كثيره ثم حكم عليه بالعقاب الدائم
ولا بد من بلا فيقال وجب ان لا يكون له نعمه على الكفار ولا يستحق الشكر عليهم
والحال هذه وذلك مخالف لنص الكتاب والاجماع ٥ فان قيل لا نعمه عليه
في الدين ولكن عليه نعمه في الدنيا قلنا اذا خلقه لاجل ما ذكرناه وخلق فيه ما
بيناه وصير عاقبته العقاب الدائم صار هذا القدر من النعم محبطه زايله فيصير
بمنزله من يقتل غيره ثم يكلمه في اثنايه بكلام طيب فانه لا يعتد به :. وايضا
فعندهم انه انما مكنه من هذه النعم استدراجا الى الكفر والعقاب الدائم فهو
بمنزله من يطعم غيره خبيصا مسموما :. ويقال لهم اذا كان الكافر مستابا اليه
من جهة ربه بالوجوه التي قدمناها وجب ان يكون للكافر ان يفعل من الذم ويسوء
الثنا على ربه ما يفعله المستاب اليه المظلوم لظالمه وهذا كفر بالاجماع :. ٥
ويقال لهم نعمه الله على عبده في الايمان اعظم ام نعمه رسوله فان قالوا نعمه
الرسول كابروا ودفعوا المعقول والاجماع وان قالوا بل نعمه الله اعظم
قلنا ولم وذلك فان قالوا لان الله تعالى هو الخالق للايمان والرسول يدعو
اليه والله تعالى يوجد الايمان ويخلق القدره الموجبه له ففي انه اكد من حال
الرسول قلنا فعلى هذا يجب ان يكون مضرة الله على عباده الكفار اضر
من الذي يفعله ابليس واكد لان ابليس دعا الى الكفر والله خلقه والقدره
الموجبه له وزينه واراده وكل قول ادى الى هذه المواقف كان رمي بما به
الفساد وحقيق على العاقل ان يتجنبه :. ويقال لهم الافعال التي تحل في غير
محل القدره وهو الذي يسميه المتولدات بكالقتل والجراح والضرب المولم
خلقه تعالى ام فعل العبد فان قالوا خلقه منفردا به وليس يكتسب
للعبد قلنا فلم اذا اوجب القصاص والديه والعقوبه فان

فقالوا الفعل عندنا ما حل بالقاتل قلنا وهذه مكابرة يدفعها العقول
ويشهد بذلك ارسطاطاليس لانها لعلمهم ان الجراح هو الفعل حل بالمقتول لا بالقاتل
ويقال لهم ما تقولون لو خلق الله تعالى الكفر في الكافر ثم بعث الله رسولا
ايصح من الرسول ان يغير ذلك وان يبذل جهده فان قالوا لا قلنا فهل
يصح من الكافر ان يتركه فان قالوا لا قلنا فلو خلق الكفر فيهم ثم بعث
رسولا اليس كانوا مأمورين فان قالوا ابدا قلنا فاي معنى للرسول والكتاب
والعظة والدعا والامر بالمعروف والحمد على هذا القول ؛ ويقال لهم
اليس العقل يفرق بين المضطر والمكتسب ولا بد من بلى فيقال واي فرق بينهما
على قولكم اذا كان المضطر لا تكليف عليه وكذلك المكتسب لان في الحالين
فعل القادر من الخلق والاحداث فيه ما لا يمكنه الانفكاك عنه فاذا كان
هو في احدى الحالين مضطرا لا تكليف عليه فكذلك في الثاني فان قالوا
مع المكتسب قدرة واختيار قلنا اليس ذلك ايضا من خلقه تعالى وان
القدرة موجبة ولا بد من بلى فيقال فاذا هذا يزيده اضطرارا لان في المضطر
امر واحد موجب والمكتسب فيه امور جمة كل واحد منها موجب
ويقال لهم اليس عندكم ان الله تعالى خلق الكذب في العبد ولا بد من بلى
فيقال فلم لا يجوز ان يفعله منفردا به ولم لا يجوز ان يأمر به ؛ ويقال
لهم ما قاله الشيخ ابو الهذيل لجعفر الفرد هل في المعلوم الا الله او
خلقه من الموجودات فقال لا فقال والله عذب الكافر على نفسه فقال لا
قال فعذبه على خلقه فقال لا قال فهل ها هنا غيرها فقال لا قال
فكانه عذبه لا على شيء ؛ وعلى هذا يلزمهم في الامر والنهي والحمد
والذم فيقال الامر يتوجه على نفسه او على خلقه فان قالوا الاولى
فها هنا ثالث وكذلك يلزمهم في الحدود ويقال لهم هل في الشاهد
فاعل فان قالوا نعم قلنا فاي طريق تلتمسون اذا كانت الافعال
خلقه فان قالوا نقع بارادته قلنا فالذي ان كان خلقه فيه الفعل
خلقه فيه الاختيار ؛ ويقال لهم اذا لم تسووا في الشاهد فاعلا لا يمكنكم

اثبات الصانع لا الطريق الا اثباته اثبات العالمين في الشاهد وقد
اشتدتم على انفسكم ذلك : ويقال لهم ولا يمكنكم اثبات علم لان الطريق الى اثباته
من الفعل المحكم منه فاذا انكرتم ذلك من خلقه لم لا يجوز ان يخلق الفعل المحكم في الجاهل ولا
علمه في العالم : ويقال اذا كانت هذه الافعال خلق الله تعالى فما ينكر ان ينافي لاضعف
خلق الله تعالى نقل الجبال ولا ينافي ذلك في اقواها لانه تعالى خلق ذلك فيه فان قال
اعتبر العادة قلنا العادات تختلف فوجب ان يجوز ان يحصل نقل الجبال من اضعف
خلق الله والفعل المتقن من اجمل خلق الله : ويقال اليس قال تعالى الذي احسن كل شي
خلقه وقال صنع الله الذي اتقن كل شي وقال ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت
اليس الكفر متفاوتا وهو قبيح فوجب ان لا يكون من خلقه : فان قال اليس قال
خالق كل شي قلنا اراد كل شي مخلوق وفيهما فاعبدوه وقيل ان العادة لتنسب من خلقه
كما يقول السيد لغلامه حملت كل شي واحمل الدواة : وقوله والله خلقكم
وما تعملون يعني المعمول فيه كقولهم عمل النجار بابا قالوا قال سبحانه الا يعلم من
خلق قلنا اراد خلق الاجسام واكثر الاعراض ويقال لهم اليست
عندكم هذه الافعال خلقها الله تعالى وجعلها سببا للعبادة ولا بد من ان لا فقال
ولم لا يجوز ان يخلق فيهم الحياة والطعم والشهوة والراحة والجسم ويكون كسبا لهم
ويلزمهم من وجه اخر وهو ان عندهم لكل فعل قدرة على حدة فما تنكرون
لو قال قائل ان العبد يقدر على اختراع الاجسام والشهوة والحياة والحس
ان يكلف ذلك الا انه لا يحصل ذلك لانه ليس فيه تلك القدرة وفي هذا ما يؤدي
الى نفي الصانع ويجوز ان يكون العالم من فعل فاعل اخر وفيه غير اضافة الافعال اليه
لانهم اذا جوزوا ان يقدر الجسم على الجسم لم يامنوا ان يكون العالم من فعل جسم ولعل تلك
القدرة حصلت في كثير من العباد فيخلقون الاجسام وفي هذا هدم الدين : ويقال
لهم يجوز ان يعذب زيد بما يفعله عمرو فان قالوا نعم ردوا قضية العقول لانه يقرر في عقل
كل عاقل قبحه وان قالوا لا قلنا فهذا الفعل في انه ليس حادث من جهته كفعل عمرو
فان قالوا هو كسب لنا قلنا لا معنى لهذه العبارات ما الذي حصل من جهة العبد
فان قالوا الكسب قلنا عن هذا نسالكم وسنبين الكلام في الكسب وانه لا يعقل

مسالة في فساد دعواهم بالكسب

اعلم ان المتقدمين من المجبرة لما راوا الزام
ما الزمناهم من بطلان الامر والنهي والثواب والعقاب وان مذهبهم يودي الى ذلك احتالوا
لانفسهم لعلهم يتخلصون من ذلك فقالوا انها خلق الله كسب العبد ولم يعلموا انه لا يخلص
لهم من تلك الالزامات وان هذا القول ادخل فسادا لان قولهم معقول وان كان باطلا وان

قولهم في الكسب غير معقول ∴ والكلام منه يقع في موضعين احدهما
انه غير معقول ∴ والثاني انه وان عقل فلا يصح وعلى ينبني ما يلزمهم في ذلك
في الفصلين ∴ فيقال لهم الكلام في اثبات الشيء وتعيينه وصحته وفساده
ينبني على كونه معقولا وقد مضت ~~هذه المقالة~~ اعصار وسنون منذ نشات
هذه المقالة نطالبهم بان يعقلونا معنى الكسب فيعقلونا وهذه المسئلة الطبع
الذي يدعيه الطبايعية ولم نطالبهم منذ ظهور ان يعقلونا ولم يعقلونا
وان قالوا الواحد يعقل ذلك قلنا كون الشيء معقولا لا يختص به صاحب
المذهب بل يجب ان يعقله المخالف كما يعقله الموافق وقد لم يعقله المخالفون
مع كثرتهم وامتداد الايام وكثرة المناظرات علمنا انه غير معقول
ويقال اليس هذا الفعل بجميع صفاته ووجوهه انه حادث من الله تعالى
ولا بد من بلى فمتى اثبتموا بان العبد الذي تسمونه كسبا وما معناه
ولا يجدون عند ذلك محيصا ويقال لهم اليس الامر والنهي والحمد والذم والثواب
والعقاب والحدود والاحكام يتعلق عندكم بالكسب دون الخلق ولا بد من بلى
فيقال فوجب ان يكون ذلك بالامر من جهة العبد ليصح اضافة هذه الاحكام
اليه فان قالوا انما نثبت العبد مع قولكم انه لجميع وجوهه حادث من جهته تعالى
ويقال لهم اذا خلق الله تعالى الفعل واكتسبه العبد ما تقولون الفعل من جهة
الخلق فقط او من جهة الكسب او بمجموعهما او بكل واحد على البدل فان قال
يصح من جهة الخلق لزمه ان لا يصح الامر من جهته حتى لا يصح من العبد شيء وهذا
ليس بقولهم او قال يصح من جهة الكسب قلنا وجب ان لا يصح
منه تعالى وان انفرد به فيفعل الظلم والكذب ويامر بالقبيح وينهى عن
الحسن ويبعث الرسل لاضلال العباد ويظهر المعجز على الكذابين
وان قال يصح بمجموعهما وجب ان لا يصح اصلا من احد لانه تعالى
∴ وان قال خالق ليس بمكتسب والعبد مكتسب ليس بخالق وان قال
يصح من كل واحد على البدل قلنا وجب ان يصح منه تعالى كما يصح من العبد
ويقال لهم لا تخلو هذه الافعال اما ان يصح ان يخلقه ولا يجعله
كسبا للعبد او لا يصح ان يخلقه الا ان يجعله كسبا له ولا ثالث بين

هذين وان قال يصح ان خلقه وليس بكسب للعبد قلنا
وجب اذا فعله كذلك والفعل ظلم قبيح وجب ان يكون ظالما وقبيحا منه وان
يستحق الذم ∴ وبعد فكيف كان يكون خلقه ولم يجعله كسبا لكان يكون لا حالة
على ما هو عليه الان فوجب ان يكون منفردا به وان قال هو يحصل باختياره
وله قدرة عليه قلنا وللقائل ان يقول انه خلق فيه الاختيار والقدرة فهو
اكد في الالجا وبعد فقوله قدرة عليه ما معناه فان قال على الكسب
قلنا في هذا اشكال وفي هذا [illegible] تفسير الكسب بالكسب
فان قال لا يجوز ان خلقه الا ويجعله كسبا للعبد قلنا فوجب في القدرة
التي لها كان كسبا ان يكون بها صار خلقا لانه كما لولاها لم يصح ان يكون
كسبا لحدكم لولاها لم يصح ان يكون خلقا فوجب ان يكون الله تعلى كالمحتاج
الى تلك القدرة ويلزم لو وجد العجز له لا من القدرة ان يتعذر خلقه كما يتعذر
كسبه وكل ذلك فاسد ∴ ويقال لهم اليس ما خلقه الله تعلى كسبا للعبد
يحرمه او ما [illegible] من حيث خلقه فيقال انه خلق العدل [illegible] به
من بلا فيقال وجب ان يستوي سائر الاوصاف لانه الحال للفعل على
سائر وجوهه فيستوي سائر صفاته ∴ ويقال لهم اليس الواحد
منا اذا اكره وحمل على فعل بالالجا والاكراه ان الذم ينتقل من المحمول
الى الحامل مع جواز ان لا يقع ما اكره عليه بان يتحمل تلك المشقة العظيمة
من القتل والضرب والحبس وان قال لا ينتقل فقد خالف الاجماع
ولذلك يجب القصاص على المكره وضمان المال عليه الى غير ذلك من الاحكام
حتى لو اكره على كلمة الكفر واظهرها لا يكفر وينتقل الاثم الى المكره وان
قال انما ينتقل لان الله [illegible] تعلى في خلقه الكسب للعبد اقوى واكبر
لانه من المحال عندهم والحال هذه ان لا يكون العبد مكتسبا فاعلا وليس
من المحال في المكره على الفعل ان لا يكون فاعلا فان ينتقل اليه الاحكام اولى
∴ ويقال له هل يصح الاكراه على الفعل فان قال لا قلنا العقل والشرع
يرد عليه وان قال نعم قلنا وكيف يصح الاكراه والله تعلى فاعل الفعل
فان قال يكرهه على الاكتساب قلنا وهل يصح الاكتساب الا بعد
خلق الله وكانه يكره على الخلق وهذا باطل ∴ ويقال لهم هذا الفعل

اما ان يحصل من الله كما يقوله جهم او من العبد كما يقوله اهل العدل او منهما
فيكون مشتركا بينهما وذلك شرك واذا جاز ان يكون شريكا في بعض ما خلق
جاز في جميع ذلك ويقتضي ان هذا الفعل منسوب اليهما كالمال المشترك بين
اثنين ∴ ونسالهم هل يصح ان ينفرد الله تعالى بخلق الايمان والكفر فان قالوا لا
قلنا فهل يصح ان ينفرد العبد بذلك فان قالوا لا قلنا فاذا زعمتم انهما
من الله ومن العبد ولا يصح ان ينفرد احدهما بالفعل فما الشركة الا هذا ونسالهم
لم خير وبا عن الله تعالى هل يحتاج الى احد ام هو غني عن كل احد فان قالوا انه
غني عن محتاج الى احد قلنا فهل يصح ان يخلق الكفر او الايمان من غير ان يكتسبه
العبد فان قالوا لا وهو المذهب لانه محال عندهم ان يخلق الايمان الا والمومن يكون
مومنا به وان يخلق الكفر الا والكافر كافر به فقد نقضوا اما اثبتوا من قولهم انه غني
وهل الحاجة الا هذا الذي لما لم يصح من العبد ان يكتسب الا بان يخلقه كان العبد
محتاجا اليه كذلك اذا لم يصح ان يخلقه دون ان يكتسب العبد كان محتاجا الى العبد
فان قالوا انه لو خلق من يكون به مومنا او كافرا به ولا مكتسب
وهذا اهدم اصلهم ونسالهم الذي يصح من هذه الجملة ولذلك
يصرف بعلم في قلبه لان العلم يوجب صفة للجملة فيصح ان يفعل بها الفعل
المحض ولان الجملة هي التي يوجه اليها الحمد والذم وكل ما يفسرون به الكسب
يرجع الى المحل ووجود العين فيه ولا يصح ذلك لان اكثر ما يفسرون به
الكسب انه يحدث به او يحله مع القدرة عليه او يحدث مع القدرة عليه
وكل ذلك يرجع الى المحل الا الى الجملة ∴ ونسالهم اذا اوجد حركة وقدرة
وسواد في محل واحد ويكون حكم الحركة مع القدرة في محلها ويكون حكم السواد
مع القدرة في محله ولم صار بان يكون كسبا اولى من السواد والله
فعل الله سبحانه اوجدهما معا ∴ فان قالوا القدرة قدرة على الحركة
والسواد قدر على السواد قلنا لم جاز ان يكون للحركة صفة يكون
عليها بالقدرة دون السواد ولم ما قلت والاول جاز لك ان يقول
بانها قدرة على الحركة جاز لغيرك ان يقول انها قدرة على السواد
وكلك لك سائر ما يحل المحل ∴ ونسالهم اليست القدرة والحركة
كلاهما فعل الله تعالى خلقهما معا وعدما معا ولا بد من ان لا فصال

113

فلم صارت الحركة بان تكون كسبا بالقدرة اولى من ان تكون القدرة كسبا
بها اذ وجد احدهما مع الاخر فلا يمكن ان يكن لاحدهما بهذا لا يصح ان يحصل مثله
في الاخر وهذا يوجب كون القدرة كسبا له بالحركة وهذا فاسد ويقال
لهم اليس اذا خلق تعالى الفعل لا يجوز الا ان يصير العبد مكتسبا فلا بد من بلا
فيقال فالله تعالى ادخل العبد في كونه مكتسبا فهو بمنزلة ان خلق فيه الحركة
فيصير متحركا ويفعل الاسباب فيحصل مسببا انه فيكون اللوم ساقطا
عنه فيرجعان الى الملجي :: ويقال لهم اليس لو امر بفعل وذلك الفعل
لا يحصل الا بشي اخر فمتى لم يحصل ذلك الشي يسقط عنه اللوم في انه لا يفعله
ولا بد من بلا فيقال اليس الكسب لا يصح ان يحصل الا بالخلق فلا بد من
بلا فيقال فاذا لم يحصل الكسب لعدم الخلق وجب ان يسقط عنه
اللوم اذ ليس انفصال الكسب من الخلق باكثر من انفصال فعل من
فعل ويقال اليس لو فعل العالم تعالى في العبد فعلا كان لا يستحق من الخلق
به ذما فما لم يكن الا شي ذلك الا اذا دخل وجود الفعل بقدرته التي
خلق فيه لان الموجب للفعل في غيره بمنزلة من ابتداه وفعله في زوال الذم والمدح
عن المفعول فيه الا ترى انه لا فرق بين ان يضرب فيالم وبين ان يلقي
فيه الالم في ان الذم في الحالين عليه ويقال لهم اذا كان مع وجود القدرة
فيه لا بد ان يكون مكتسبا فهلا كان بمنزلة المطبوع على الفعل الذي لا يمكنه
الانفكاك عنه كما لا يحسن ان يامر من رمى من شاهق بالنزول وهذا واضح
ويقال لهم الجاهم الى الله في خلق الايمان فلا بد من بلا لانهم ان قالوا
لا الجاهم اليه خرجوا عن دين الاسلام وان قالوا الى ليس موضع
حاجتكم انه لو لم يخلقه لما صح منكم فعله فلا بد من بلا فيقال فهل يصح منه
تعالى خلقه الا وانتم تكتسبونه فلا بد من بلا فيقال فقد اوجبتم
عليه الحاجة لتفعلوا لانكم لو لم تفعلوه استحال ان يخلق ويقال
لهم علام الغيوب القادر على ما يشاء هل يقدر ان يميز صنعه من صنع
غيره وهل يعرف فعله من فعل غيره وان قالوا انعم تركوا
اصلهم وان قالوا لا قلنا هذا ليس بوصف عاقل فلسف

يوصف به احكم الحاكمين ∴ ويقال لهم ما تقولون الله تعالى انعم
على عباده خلق الدين لهم او هم انعموا عليه بفعل الدين وجعلوا
نفوسهم مسلمين فان قالوا له المنة قلنا وكيف وعلى قولكم
انكم لو لم تفعلوه لما صح منه الخلق كما لو لم يخلق لما صح منكم الفعل
وكل له منة عليكم بالخلق ولكم عليه المنة بالفعل ويقال لهم دعوا العربية
كلموا بالفارسية وبينوا بعد ما خلق الله تعالى فعل العبد بجميع صفاته ما
الذي تضيفونه الى العبد ولكن الكسب معنى معقول لا يكاد يصح افهامه لسائر الخلائق
وقد [illegible] فقده ولهذا عجز على انه لا يفعل فان قال الكسب ما حله مع القدرة عليه
اوما وقع بحسب قصده وهذا معقول قلنا قولك القدرة عليه على ما
ذا على احد الله [illegible] قولنا فان قال على اكتسابه قلنا فان اراد التفسير
الكسب بالكسب ووقع ما معناه اثر الحدث على قولنا فان قال
الكسب قلنا فسرت الكسب بالكسب وبعد واحدث خلقه تعالى
وما ليس القدرة وما المضاف اليه فان قالوا اليس يمدح الله على الايمان والعبادة
وعلمنا ان الثناء به اولى قلنا من اصحابنا من قال نمدحه على اكتساب الايمان ومكسبه
والطاعة وهو تمدحنا على نفس الفعل وهذا امدح تمامه ∴ ومنهم من
قال المدحه على نفس الايمان واركان من فعلنا لانه باسبابه وهو خلق الله حصل
المدحه على الخير ∴ وروي انه
كمن اعطى غيره درهما فاشترى خبزا له المدحه على الخبز فاجاب جماعة بالجواب
سئل في مجلس بشر بن المعتمر عن هذه المسالة فقال بشر شغلت
الاخير واجاب ثمامة بالجواب الاول فانقطع السائل ... رحمهم الله

مسئلة في الارادة

الذي يقوله مشايخنا رحمهم الله
فيسهلت ... لذاته ولا بارادة قديمة
الله تعالى مريد على الحقيقة والله لا بد ان يكون مريدا لذاته الا الارادة
والمايضين مريد بارادة محدثة لا في محل والله يريد جميع افعاله
والكراهة ويريد من افعال غيره ما هو طاعة من واجب وندب ويكره ترك
الطاعات ويكره المعاصي ولا يريدها ولا يريد المباحات ولا يكرهها فالارادة
كالامر في هذا الباب ∴ وعند النجار انه مريد لذاته ∴ وعند الكعبي انه بارادة
قديمة وابعوا انه يريد كل كائن ∴ والكلام هاهنا يقع في موضعين احدها
انه ليس مريدا لذاته ولا بارادة قديمة والثاني انه لا يريد المعاصي خلافا
لما يقوله اهل الجبر ∴ اما الاول فلو كان مريدا لذاته او بارادة

114

ودلمه لكان يجب في كل ما يصح ان يريده ان يكون له مريدا لاراد كل ما يصح ان
يريده وكل ما صح وجب ولكان يجب ان يكون مريدا لما تشتهيه وتسأله من افعاله من
الامراض والاولاد والنعم لانها من فعله ويصح ان يريدها وان وجب ذلك لكان كل
سائل ومتمني يدرك سؤله ويصل الى ما يتمناه ويقال لهم ما الحد لله تعالى من الافعال
انه يصح ان يريد علمه في كل وقت فان قالوا الا عجزوه وجعلوا مقدوراته محصورة
وان قالوا ايصح ولنا اوجب ان يريده لانه يصح ان يريده وما صح وجب ولا يقف
افعاله على حد مخصوص ويقال له ما يفعله في وقت لكان يصح ان يريده من قبل
فلا بد من بلى فيقال فيجب ان يكون له مريدا لكان يجب ان لا يكون لفعله ابتدا ويقال
لهم اليس كل ما صح ان يريده يصح ان يكرهه ولا بد من بلى فيقال او وجب ان يكون مريدا
للشي كارها له لان ما يصح في صفات الذات يجب ∴ ويقال لهم اذا كان مريدا لذاته
وجب في كل ما يصح ان يريده مريد ان يصح ان يريده هو كما ان كل ما يصح ان يعلمه
عالم يصح ان يعلمه هو وكما يجب ان يعلم ما يعلمه كل عالم كذلك يجب ان يريد كل ما يريد
غيره فيصح ان يريد احدنا تحريك زيد والاخر تسكينه فوجب ان يريد هو تحريكه
وتسكينه ويفعله فيكون متحركا ساكنا وهذا محال او يقال انهما يتعارضان ولا يحصل
في منها وذلك لا يصح او يقال ان الارادة لهما لا يصح وهذا اشبه لا ارادة
ويقال لهم اليس كل كاره يريده ولا بد من بلى فيقال
الصدق لا لاستصلاح ويقال الحكمة ان ينهى عما يريده ويرسل رسولا
فلم ينه عن بعضها وزجر ولا يصح في الحكمة ذلك ويقال لهم للكلاية السرقة
ويدعو الى ما كرهه ولم يرده ويعبده لاجل ذلك ويقال لهم اليس
للناس اسباب وذم مع الله تعالى لا يجوز وفي ذلك ابطال العوائم
يصح ان يقال يريد مع جواز الا يريد ولا بد من بلى فيقال لكل ما كان على هذا
الوجه لا بد من ارادة محدثة ويقال لهم اليس يصح ان يقال اراد بعد ان
لم يكن مريدا فلا بد من بلى فيقال فوجب ان يكون مريدا بارادة محدثة
فان قال فكيف يكون الارادة وابن محل قلنا الا محله لانه ليس بمحل
للاعراض ولا تحل في حي سواه لانه يكون احض بها ولا في جماد لانه لا يجوز وجود
الارادة في جماد فلم يبق الا انها توجد لا في محل فيختص به جار وقال الكعبي ليس يتصور
وجود عرض لا في محل قلنا الاعراض انما تعلم اسبابها لا فكذلك احكامها فاذا
كان اسبابها وذم لا في محل وعندهم اسباب علم وذم لا هو ولا غيره ولا بعضه خلاف

الشاهد حاجة لنا ان نثبت ارادة لانا نحيل اذا دلت الدلالة عليه فاما الفصل
الثاني وهو انه تعالى يريد الطاعات ولا يريد المعاصي فقال الشيخ ودليلنا على
كل ما قال ان ارادة القبيح قبيحة ولا فرق بين من يفعل القبيح وبين من يريده في استحقاق الذم فان قالوا
لا كان يروا العقول فان قالوا الواقع قلنا اوجدنا لا يجوز ان يفعل تعالى القبيح كذلك لا يجوز
ان يريده فان قالوا نجوز ان يريده ولا يقع منه قلنا اوجب الا يقع منه سائر
القبائح فيلزمهم جميع ما ورد منا من الظلم والكذب واظهار المعجز على الكذابين وغير ذلك
مما نعلم فان قالوا الارادة لا تقبح لنفسها فيجوز ان تختلف الحال الا ترى ان ارادة
موت النبي صلى الله عليه حسنة من الله تعالى وتقبح من ابليس والكفار قلنا
الارادة تقبح لانها ارادة للقبيح لا لوجه اخر فمن يريد فعل القبيح وارادة الله تعالى
لموت النبي صلى الله عليه واله لبعض المصالح ولا تقبح وارادة ابليس مفسدة وارادته
ذلك للمفسدة فقبحت بها غرضان ∴ وبعد الزم ابليس ان الله تعالى امر بالطاعات
ونهى عن القبائح ولا بد من ذلك قلنا ليس الامر لا يصير امرا الا بارادة الامر المامور
به والنهي لا يصير نهيا الا بكراهة الناهي المنهي عنه لان صيغة الامر توجد ولا تكون
امرا فوجب ان يريد ما امر به ويكره ما نهى عنه وبعد الزم ابليس في الشاهد
لا يجوز من العاقل الحكيم ان يريد خلاف ما امر به ويكره ما امر به ولا يريد ما نهى عنه
بل يكرهه فان قالوا نجوز كان يزول الان في الشاهد يعدونه مجنونا غير حكيم وهذا
فهو السفه ان يريد ما نهى عنه ويكره ما امر به فان قالوا لا يجوز ذلك قلنا
واحكم الحاكمين اولى بذلك ولا يجوز ان يامر بشيء يريد خلافه وينهى عن شيء ويريده
وبعد الزم الجور من الحكيم ان يريد سب نفسه وسب الشاطبية وقتل رسله
ويكره حسن الطاعة له وان تجاب رسله الجهاد ... اليه فان قالوا
نجوز كان يزول الان من وصف نفسه بعد الا تعده العقلا الامر الذي فان قالوا
لا قلنا فكيف يجوز ذلك على احكم الحاكمين وهل الزم ما الذي اراد الله تعالى
من الكافر فان قالوا الكفر قلنا فما تريدون انتم منه فان قالوا الكفر قلنا
لا خلاف ان ارادة الكفر كفر فقد خرجتم من الدين وان قالوا نريد الايمان قلنا
واي شيء حسن لهم ما اراد الله او ما اردتم فان قالوا ما اراد الله قلنا فقد زعمتم ان
الكفر حسن من الايمان وان قالوا ما نريد حسن لهم قلنا فقد زعمتم انكم
احسن نظرا لهم ورحمة بهم ومن كان كذلك كان اولى بالحمد والشكر وهذا واسند

وسلهم ما الذي اراد الله تعالى من ابي جهل فان قالوا الكفر قلنا
فما اراد النبي صلى الله عليه واله فان قالوا الايمان قلنا فما الذي اراد
ابليس فان قالوا الكفر قلنا فابليس موافق لله تعالى في الارادة ورسوله
مخالف له وهذا قول فاحش خالف الدين وسلهم ما الذي اراد الله من
الكافر فان قالوا الكفر قلنا فبما امره فان قالوا الايمان قلنا فايهما اولى
واحق بالوجود فان قالوا ما يريده وهو المذهب قلنا فقد قلتم ان
الكفر اولى بالوجود وان قالوا الايمان قلنا اولستم تقولون وجود ما لا يريد
فيه تعجيزه وتضعيفه فقد قلتم ما فيه تعجيزه وتضعيفه اولى بالوجود مما فيه
قوته وهذا اقبح وسلهم ما تقولون في رجلين احدهما مؤمن عبد الله
ماله سنة وكان عابد الصنم ماله سنة ثم ارتد المؤمن وامن الكافر من احدث
ذلك وما الذي اراد القديم فان قالوا اراد القديم ان يرتد المسلم ويؤمن الكافر
وخلق ذلك فيهما وكره ان يبقى المؤمن على ايمانه وكره ان يبقى الكافر على كفره والهما وحد ذلك
خلقه واراده قلنا فهو اذًا احسن نظرًا لاعدائه منه لاوليائه وليس ذلك
من صفة الحكيم وسلهم اليس القديم سبحانه يريد من الكفار الشرك وعبادة
الاصنام والشمس والنيران وكل كفر وضلال في الدنيا ⁘ ويريد قتل الملائكة والمؤمنين
ويريد هدم الكعبة واراد من ابي جهل واصحابه محاربة رسوله ببدر ومن
ابي سفيان واصحابه قتل اصحاب النبي صلى الله عليه واله باحد وكسر رباعيته
واراد من الحجاج انتهاك الحرم ومن يزيد قتل الحسين واصحابه واراد من كل ظالم ظلم
العباد وقتل الانفس واخذ الاموال فان قالوا لا يريد ذلك قلنا تنفى
هذا القول خزيا ونكالا وتقول انهم يريدون جميع ذلك ام تكرهونه فان
قالوا يريد ذلك كله فقد خرجوا من الدين وان قالوا يكره ولا يريد قلنا
اترغبون عن صفة وصفتم بها ربكم وتنزهون انفسكم عنها ولا تنزهون ربكم تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا وتقول لو وصف انسان احدكم بهذه الصفة
اترضون ام لا فان قالوا نرضى كابروا العقول وان قالوا لا نرضى قلنا
فكيف تصفون ربكم بشيء لو وصفتم به لم ترضوا ذلك لانفسكم ⁘ وسلهم
ما تقولون ان يريد الله جميع القبائح وعبادة الاوثان وسب نفسه ووصفه

ذلك من صفاته فان قالوا ابالا قلنا فهو اهل لان يكون ذاكرا لما اراد
او لشر باهله فان قالوا انه اهل له قلنا فقد زعمتم ان الله اهل لشتم الانبيا
وان لا يعبدوا وان يعبد غيره واهل لان يعصى ويجعل له الشريك فان قالوا ان الله ليس
باهل لكون ما اراد قلنا فقد زعمتم ان الله اراد كون ما ليس هو باهله ومن زعم
ان الله ليس باهل لكون مراده وهذا اوليس ويقال لهم هل لله تعالى على العباد
حق بان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ويحسنوا الطاعة له ويطيعوه ولا
يعصوه ولا بد من ان يقولوا بلى وذلك لخروجهم من زمرة المسلمين فيقال
لهم فمن الطاعة ارادة حقه واداه ولا بد من ان يقال والعصاة هل ارادوا
اداء حقه فان قالوا لا قلنا فوجب ان لا يكون له حق عليهم لان صاحب الحق
اذا ترك حقه ولم يرده سقط فان قالوا لم يرده ولم يكن هذا كابروا ويقال
لهم خبرونا عن ملك اراد من غيره شيئا ففعل الشيء عليه العقوبة او
المثوبة فان قالوا العقوبة كابروا وادعوا المعقول وان قالوا المثوبة
قلنا فوجب ان يستحق العصاة على الله تعالى المثوبة بكفرهم لانهم فعلوا
ما اراده ومن قال بذلك منهم انسلخ من الدين ۞ ويقال لهم ما الذي اراد
الله من فرعون فان قالوا الكفر قلنا فما الذي اراد فرعون
فان قالوا الكفر قلنا فما الذي اراد موسى فان قالوا الايمان قلنا
ففرعون هو الموافق لربه في ارادته دون موسى وكفى بهذا خزيا وفضيحة
لمن قال ذلك ۞ ويقال لهم اليس الله تعالى قال لا يحب الفساد وقال
ولا يريد ظلما للعالمين وقال ولا يريد له
ولا يرضى لعباده الكفر وقال ويقال
لكم العبث وكيف يجوز ان يريد منهم ما يوردهم الى العذاب الاليم
لهم وقد قال تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا
اباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا باسنا قل هل
عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان انتم الا تخرصون الاية
من وجوه على انه لا يريد الشرك ۞ فان قالوا اراد ما لم يكن لوجب صفة
انه لا يكون اذا امرها ... قلنا فليكن الساهي
ولما ولم فان قالوا اراد ليكن الساهي في الساهد يعرى للتعبد
ووجب ان يوجب صفة كالساهد ولعله ۞ ويقال الناس المسلمون يريدون
ارادة الله ويضعف خلاف الغائب

من اهل الذمة الايمان ولا يؤمنون ايوجب ذلك ضعفهم ∴ ويقال
هل يقدر تعالى على ان يقدرهم على الايمان فان قالوا لا وصفوه بالعجز وان
قالوا نعم قلنا افيقدر تعالى على تحسين نفسه وتقبيحه ويقال لهم هل
امر الله بالايمان ولا بد من بلى فيقال امر بتضعيفه وتعجيزه ويقال
وان الذي يوجب ضعفه ان لا يحصل ما يريده من فعله او من فعل غيره مما يتصل
بفعله كالالجاء او يكون في حصوله نفع له واما اذا خلا من هذه الوجوه واراد
من غيره فعلا للصلاح فيعلم ذلك لا يوجب ضعفا كالآمر فلم يحصل فلا يوجب
ضعفا فان قالوا أليس الله تعالى قال ما كانوا ليؤمنوا الا ان يشاء الله قلنا
المراد مشيئة الاكراه وذلك لا يحصل الا وفيه زوال التكليف وان قالوا
لو كره القهر لمنع منه قلنا منع بالنهي والزجر والتخويف وان اراد بالالجاء
وذلك ينافي التكليف ولذلك لم يمنع فان قال المسلمون يقولون ما شاء الله
كان قلنا المراد ما شاء من فعله ويتناول على هذا اكثر تأويل القرآن ولعله
ولا يمكن ادعاء الاجماع فيه مع مخالفة مشايخنا فان قال اذا انذر طاعة
وقال لله علي عتق عبدي ان شاء الله او عبدي حر ان شاء الله لا يعتق وعلى مذهبكم
يحنث ان لزمه لانه شاءه قلنا المراد مشيئة مستقبلة ونحن لا نعلم
وجودها وبعد فان هذه الكلمة وضعت في الشرع لرفع حكم الكلام لا
للشرط ∴ وقد روي عن بعض التابعين انه يلزمه ذلك ويقال لهم هل
يوصف الله تعالى بالقدرة على ان يريد اكثر مما اراد فان قالوا لا وصفوه
بالعجز ووجب ان لا يوصف بالقدرة على اكثر مما فعله ويفعله في كل حال وان
لا يوصف بالقدرة على خلق مثل خلقه وتكليف غير من كلفه وهذا اصرح في
التعجيز واذا صح في الواحد فما ذاك ولا يصح منه ولا نقص اعظم من ذلك
فان قالوا يوصف قلنا فصفة الذات كيف تدخل في المقدور ▲
ويقال لهم ايقدر الله تعالى على خلق اكثر مما خلق في كل وقت ولا بد من
بلى فيقال لهم فاذا خلقه لم يخل من وجهين اما ان يخلقه ولا يريده
وفيه بطلان اصلهم او يريده فلا يخلو من وجهين ∴ اما ان يقولوا يريده
بارادة محدثة وفيه هدم اصلهم او بارادة قديمة او لذاته وذلك لا
يصح لانا قد بينا الكلام على انه لو فعل ما لا يريده لنفسه كيف كان
يكون ويقال لهم هل يصح ان يفعل غير ما اراد كونه فان قالوا

يجوز لزمهم ان يفعل ما لا يريده وان قالوا لا يصح ان يفعل الا ما اراده وجب ان لا يكون
العبد مجبرا او يكون بمنزلة من لا يصح ان ينفك من الفعل وبمنزلة المدخل فيه ❊ وقد
الزمهم شيخنا ابو علي رحمه الله عليه ان لا يصح منه ان يقدم ما يقدر عليه او يوخره لانه
اذا كان مريدا لنفسه واراده وذلك الوقت وجب الا يصح تقديمه وتاخيره وهذا
يوجب كونه في حكم المحمول عليه ويقال لهم هل يصح ان يخبر تعالى عن غير ما اخبر
او يامر بغير ما امر به ام لا فان قالوا لا يقدر قلنا هذا خلاف دين المسلمين
وتعجيز لله تعالى وان قالوا يقدر قلنا اذا استحال ان يتغير كونه مريدا
كيف يكون مخبرا او امرا ويقال لهم ما اراده الله تعالى هل يصح ان يكرهه
فان قالوا لا قلنا وصفتم الله تعالى بالعجز ولا بد من خروج القادر على الشي
اذا صح ان يريده صح ان يكرهه على البدل وان قالوا نعم قلنا فكيف
يصح والارادة من صفات الذات ويقال لهم اذا صح ان يريد القبائح
صح ان يرضاها ويحبها فان قالوا لا يصح قلنا هذا اذ يصرح بنص القران
في قوله ولا يرضى لعباده الكفر وقوله والله لا يحب الفساد وان قالوا
لا يحب ولا يرضى قلنا فوجب ان لا يريده ويبطل بذلك جميع عللهم
في انه لو وجد ما لا يريده لاوجب نقصه ويقال هل يجوز ان يريد العبد
شيئا لا يريده الله تعالى ام لا فان قالوا لا وهو المذهب قلنا
يبطل بقوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة ❊ وقوله يريد الله
ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويريد الذين يتبعون الشهوات
ان تميلوا ميلا عظيما ويقال لهم ما الذي اراد الله من الكفار وان
قالوا الكفر قلنا فما الذي اراد النبي صلى الله عليه واله وان
قالوا الايمان قلنا فما الذي وجب على العبد فان قالوا اما اراد
النبي قلنا فهذا التصريح بوجوب مخالفة الله تعالى وان قالوا اما
اراد الله قلنا هذا اصرح بوجوب الكفر ❊ ويقال لهم يجوز
ان يامر الله تعالى بالقبيح كما يجوز ان يريده ام لا فان قالوا نعم قلنا
فما الامان من ان جميع اوامره كذلك وكذلك جميع ما دعا الله اليه بكتابه
وان قالوا لا قلنا وما المانع منه وقد جوزتم ان يخلق الكفر
ويريد الكفر فان قالوا الله اجل من ان يامر قلنا اذا جاز ان

يفعل جميع الصالح لم لا يجوز ان يخبر انه لا يفعل ولا يمنع منه ثم من ان القران
كلامه ولم لا يجوز ان يكون كلام النبي صلى الله عليه واله وكل قول ادى الى
هذه الوجوه من الفساد فقد عظم في الدين فساده فان قالوا فعله بافعال
خلقه فلا بد ان يريده قلنا هذا انما على اصل فاسد وقد بينا ان افعال
العباد ليست بخلق الله تعالى وبعد فاذا جاز ان يكون خلقه ثم ينهى
عنه ويتوعد عليه ويرغب في اثابه الرحمن ويبعث رسله لدعو الى
خلافه ويجاهد المجاهد لبشركوا فلم لا يجوز ان يكون خلقه ثم لا يريده

مسله في الهدى والضلال

وهذا اوضح بحمد الله الهدى
في القران على وجوه . اولها الدلالة والبيان كقوله تعالى هدى للمتقين
في صفة القران وكقوله واما ثمود فهديناهم ويقال هديته
فلم يهتد اي ارشدته ودللته فلم يهتد . وثانيها زيادة
اللطف التي يثبت على الهدى كقوله والذين اهتدوا زادهم هدى
والثالث الحكم بالهداية كقوله تعالى من يهد الله فهو المهتدي
والرابع الثواب وطريق الجنة والاول عام في جميع المكلفين .
والثاني والثالث والرابع خاص في المومنين . واما الضلال
فيستعمل على وجوه منها الاضلال عن الدين كقوله تعالى واضلهم
السامري واضل فرعون قومه وما هدى . ومنه ربنا انهن اضللن
كثيرا من الناس ومنها الحكم بالضلال كقوله ويضل الله
الظالمين ونصلهم بها ومنها وجدانه ضالا كقول عمرو بن
معدي كرب قاتلناهم فما احبيناهم . ومنها الضلال عن الثواب
والذي لا يجوز . ومنها الهلاك كقوله ان المجرمين في ضلال وسعر
على الله تعالى وتختص بالكلام فيه الاضلال عن الدين . وعند المجبرة
يجوز ان يضل واما على سائر المعاني فيجوز فيتاول ايات الهدى والضلال
على ذلك فان الكلام فيه يطول . ويقال لهم الدين امر الله تعالى بالدين
كيف يضل عن النبي امر به . ويقال لهم ما معنى
فلا بد من بلا فقال اضلاله للعبد وان قالوا ان خلق فيه الضلال والكفر والقدرة الموجبة
قلنا فما معنى المعذب والحدود وهو كالمحال ولا فعل له فيه . ويقال

ليهم اليس الضلال فني ولا بد من بلا فقال فان قال لنا على انه تعالى
لا يفعل القبيح لجواز لا انضاف اليه ويقال لهم اليس قال تعالى واضلهم
السامري واضل فرعون قومه فمن خلق الضلال فان قالوا الله قلنا
هذا خلاف نص الكتاب وان قالوا فرعون والسامري تركوا اضلهم ه
فان قالوا انهما دعا الى الضلال قلنا فمن خلق الدعا فان قالوا الله ه
قلنا فالذي هو الخالق للدعا فيهم وخالق الضلال فيمن دعوهم فما بين
الداعي والمدعو ويقال لهم من خلق الضلال في الضال فان قالوا الله
قلنا فمن خلق الوسواس في ابليس فان قالوا الله قلنا
فهو اولى ان يضاف الاضلال اليه من ابليس فما دام اضيف الى ابليس وهو
الخالق للجميع ويقال لهم ما تقولون لمن هو ملك الدنيا من الابالسة
ودعوه الى الضلال اليس ولم يخلق هو الضلال اكان ضالا فان قالوا
لا قلنا فلم لم يكن ابليس وخلق هو فيه الضلال اليس تكون ضلالا فان
قالوا لا قلنا فما بال ابليس وجوده وعدمه يستوا وكذلك
وجود الانبيا وعدمهم يستوا في الهداية فلزم ابليس لعنه ويقال
لهم من اضل الكفار فان قالوا الله قلنا اليس الاضلال
اسم ذم فان قالوا نعم وصفوه بالذم وان قالوا لا كابروا ه
ويقال كيف يجوز من الحكيم ان يضلهم ثم يعاقب لم ضللت ويقال
لهم اليس الله تعالى امر بالايمان وبعث رسله لذلك وامر بالجهاد
ووعد المومن واوعد على تركه وحث عليه غاية الحث ونهى عن الكفر
وامر بقتل الكفار واوعدهم وزجر عنه غاية الزجر ولا بد من بلا فيقال
اليس عندكم انه مع هذا اراد منه الكفر ولم يرد الايمان واضله عن
الايمان واوقعه في الكفر ومنعه قدرة الايمان ولا بد من بلا فيقال
هذا فعل حكيم ويقال لهم ما تقولون اليس الله تعالى عندكم اراد
من العالم كل شر وخبث وفساد وردة وكره كل خير واحسان
فلا بد من بلا قلنا فليف يوصف الحكيم بمثل هذه الاوصاف تعالى الله
عن قولهم

مسئلة في القضا والقدر

القضا في اللغة لثلاثة
معاني احدها الخلق كقوله تعالى فقضاهن سبع سموات والمعنى الثاني
الايجاب كقوله وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه والمعنى الاعلام

كقوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل اي اعلمناهم ∴ والقدر على ثلاثة
معاني ∴ بمعنى الخلق كقوله وقدر فيها اقواتها ∴ وبمعنى الاعلام والبيان
كقوله قدرناها من الغابرين ∴ وبمعنى التقدير فكل افعال الله تعالى بقضايه
وقدره بمعنى الخلق واما افعال العباد فجميع ذلك ليس من خلقه على ما بيناه
وبعلمه وبيانه واراد الطاعات فيجوز ان يضاف اليه على هذين الوجهين
وكذلك التقدير الا ان فيه ايهاما فوجب ان لا يطلق الا مع البيان
وان قال لهم الكفر حق ام باطل فان قالوا باطل قلنا فالله تعالى
يقول والله يقضي بالحق وان قالوا الكفر باطل وكان بقضايه
فالقضا بالباطل باطل وهذا مستحيل عليه تعالى ∴ وان قال لهم هل
لك الرضى بقضا الله تعالى ام لا فان قالوا لا فقد ردوا ما ورد به الشرع
من وجوب الرضى بالقضا من الاخبار والاجماع وان قالوا نعم قلنا
فما تقولون الكفر بقضايه ام لا فان قالوا لا قلنا اصبت الرضى
به فان قالوا نعم قلنا الرضى بالكفر كفر فكيف يجب وان قالوا
لا يجب بالقضا وان قال لهم الشيخ روي في المتواتر عن النبي صلى الله
عليه واله انه قال اللهم ارضني بقضايك وبارك لي في قدرك ∴
وقال حاكيا عن ربه من لم يشكر نعماي ولم يصبر على بلاي ولم يرض
بقضاي فليطلب ربا سواي افيجب الرضى بالكفر وان قال نعم
دفعه العقل والشرع وان قال لا لزمه ان لا يكون بقضايه ∴
وان قال لهم الشيخ الشرع ورد بان كل قاضي يقضي بجور وظلم يقال
له جاير وان كان كل ظلم وجور بقضايه فوجب ان يسمى بذلك وان قال
لهم الشيخ ورد في السنة عن رسول الله صلى الله عليه واله سلم القدرية
فقال القدرية مجوس هذه الامة وغير ذلك من الاخبار ولا بد من ىلا ∴
فقال لهم المشتق لا يشتق الا من الاثبات كما يقال لمن يثبت
التوحيد موحد ولمن يثبت التشبيه مشبهة وكذلك اسم الصانع
ولا لادمي يلا فقال الشيخ هذا الاسم اخذ من القدر فوجب ان يكون له
بالقدر يتعلق ولا ادمي يلا فقال اختلفنا في المعاصي اهي بقدر
الله ام لا فعليهم نعم وقلنا لا فانتم بهذا الاسم اولى وبعد
السمة وقد الحقهم بذكر القدر فيصفون الله بكل كان حسنا كان او قبيحا
فكانوا بهذا الاسم اولى من هذا الوجه ايضا كما يقال تمري لمن لهج بالتمر

وليس لمن نهى بالبرث. ولعله السرورد للناطقين مرهسا وفساد مذهبكم وكنتم اولى بهذا الاسم فان قالوا انتم اولى بهذا الاسم لانكم انتم المتوسمون القدرية قلنا باطل من لانا لانفسنا القدرة الثنية وانما نثبت لانفسنا فعلا كما انتم كسبا. ونقول بعد ذلك انكم ان لم تكونوا كذلك عند تم باطلا وجب ان الاسمى له كذلك الا ترى ان المشبهة تدعي انه موحد من غير تسميته مشبها ومن يدعي انه كانت خصايص ولا حقيقة له لا تسمى بذلك. ويقال لهم اليس النبي صلى الله عليه واله سبه القدرية بالمجوس من بين سائر الكفار فلا بد من ان يقال وجب ان يكون ذلك لتشبيه بينهم وبين المجوس جامعة وانهم وافقهم المجوس في اشياء منها انهم استووا فقالوا احدهم الخير لا يقدر على الشر والاخر شرير لا يقدر على الخير وانتم ابليس يقدر على الشر وكافر لا يقدر على الايمان وهذا اصل مذهبنا الان لا يقدر على العصى وكافر لا يقدر على الايمان. ومنها انهم قالوا الخير والشر عندنا القادر يقدر على الامرين. ومنها انهم قالوا القادر كالمطبوع وانتم كذلك ومع ذلك عندهم يحسن الامر والنهي كذلك عندكم ومنها ان المجوس استووا فقالوا احدهما ممدوح والاخر مذموم وانتم اصنعتم العاصي الى فاعلين خالق ومكتسب احدهما محمود والاخر مذموم. ومنها انهم قالوا انه تعالى خلق الشر واحد بهم احله بنعمه ونعيمه وانتم قلتم انه خلق المعصية ثم اخذ ملعبها وتعبيها. ومنها انهم قالوا الله لا يقدر على القبيح وانتم كذلك زعمتم ومن يمدح بان لا يفعل ما لا يقدر عليه لا يصح ومنها ما قاله ثمامة لبعض المجبرة فقال يسال هذا المجوسي عن نكاح الامهات والاخوات وعبادة النيران واكل الميتة والحمد اهو منه تعالى ام لا فان قال المجوسي هو من الله فقال فانا هو قوله ام انت فانقطع

مسئلة في الاستطاعة وان تكليف ما لا يطاق لا يجوز

الذي نقوله مسائل التوحيد والعدل ان القدرة تتقدم الفعل ولا توجبه بل يصير القادر بها قادرا على الفعل وان هو ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وتتعلق بالمتماثلين والضدين والمختلفين وانها

٢٤٢ الاستطاعة وان تكليف ما لا يطاق لا يجوز

لا به وان الكافر قادر على الايمان والمومن قادر على الكفر ولا يخلق الله عندنا
ما لا نطيقه ورعمت المجبرة انها مع الفعل لا تتعلق الا بالمقدور واحد دون المثلين
والضدين والمختلفين واحد لا يقدر على شيئين الكافر لا يقدر على الايمان والمومن لا
يقدر على الكفر ؛ والكلام يقع في ثلاثة مواضع ؛ احدها ان الاستطاعه
قبل الفعل غير موجبة له وتتعلق بالضدين وان تكليف ما لا يطاق لا يجوز
فيقال لهم الشيين الواحد فيها مع سلامة الاحوال يختلف وقوع افعاله بحسب قصده
ودواعيه واختياره واستواه بحسب كل منه حتى اذا اراد الاكل وكره المشي يقع
الاكل ولا يقع المشي فان قالوا الانبياء كابروا العقول وان قالوا الواقع قلنا
والداعي تدعوه الى ان تفعل المشي والى ان يفعل ضده على البدل فاذا لم يقدر على الضدين
كيف تتم القول بما تقدم ؛ ويقال هل فرق بين المضطر والمختار فلا بد من بلى
فيقال فاذا كان كل واحد منهما لا يقدر على خلاف ما هو فيه ولا تمكنه الانفكاك
عنه فاي فرق بين حركة المرتعش وحركة البدن ؛ ويقال لهم هل تتصور ان يقدر على
تحريكه يمنه ويسره مع سلامة الاحوال فلا بد من بلى فيقال له فاذا جاز ان القدره
عليهما تختلف وجب ان يجوز وعندهم لا يجوز ويقال الشي من فقد العلم بالشي
او فقد الالات معذورا في تركه كمن لا رجل له يعذر وان لا يمشي ومن لا يكون له
بصر يعذر في ان لا يبصر ومن لا يعلم يعذر اذا لم يتمكن منه فلا بد من بلى لان عندهم
تكليف ذلك لا يصح فيقال لهم الشي باين القدره في الفعل اكثر من باين العلم
والالة فلا بد من بلى ولذلك جعل العقلا يعذرون من لا يقدر على شي او ان لا يستطيع
كان معذورا ؛ ولان العقلا لا يبالون بالقدره خصوصا عندهم انها موجبة
فاذا كان مع فقد الالة معذورا فمع فقد القدره اولى ؛ ويقال لهم اليست
القدره يحتاج اليها ليخرج الفعل من العدم الى الوجود فلا بد من بلى فيقال
فاذا وجد الفعل فما الحاجة الى القدره ويقال لهم الكافر هل يقدر على
الايمان ام لا فان قالوا نعم وافقونا وان قالوا لا قلنا فهو مامور
بما لا يقدر عليه ولا يطيقه وهذا لا يجوز ؛ ويقال لهم القدره على الضدين
تتضاد ام لا فان قالوا لا قلنا فوجب ان يجوز اجتماعهما وان قالوا
تتضاد قلنا فالصفة الصادرة عنهما يجب ان تتضاد كالعلم والجهل
والحياة والموت والعجز لما تضاد تضاد كونه عالما جاهلا حيا ميتا قادرا
عاجزا فان قالوا نعم قلنا لهم ان لا يقدر على الضدين وان قالوا لا فقد نقضوا اصلهم
ويقال لهم ما تقولون في كافر في الظلام يسعى الى السبيل اهو قادر على

القدره

الانتقال ام لا فان قالوا لا قلنا فقادر على ان ينتقل الى
الشمس وهو في الشمس ام هو قادر على ان يفعل وهو في الظل فان
قالوا يقدر وهو في الشمس قلنا فاذا صار في الشمس فما معنى
القدرة وان قالوا وهو في الظل فذلك قولنا ويقال لهم رجل
له امراة وعبد فطلق امراته واعتق عبده هل يقدر على العتق والطلاق
ام لا ولا بد من ان يقولوا يقدر على ذلك وقد اعتق وطلق او قبله فان
قالوا قبله وافقوا قولنا وان قالوا اذا اعتق قلنا فاذا وقع العتق
والطلاق فما معنى القدرة وكان يقدر على طلاق احدهما وعتق حر
ويقال لهم هل بين الفعل والقدرة تعلق لاجله لا ينفك احدهما من الاخر فان
قالوا نعم قلنا فما وجه التعلق وهما معدومان معا وان
قالوا لا قلنا فهلا جاز وجود احدهما مع عدم الاخر فيصح
وجود القدرة دون المقدور :. ويقال اليس عندكم القدرة والفعل
من خلقه تعالى خلقهما معا وعدمهما معا ولا بد من بلى فيقال فلم
صارت القدرة بان تكون مؤثرة اولى من ان يقولوا ان المؤثر في القدرة هو الفعل
وهذا الحكم الذي هنا اصحاب [illegible] وجماعة من الفلاسفة لما زعموا ان العالم
قديم وله صانع قديم ويقال لهم ما تقولون في رجلين يقعد احدهما زمن
والاخر صحيح وليس عندكم هما لا يقدران على القيام ولا بد من بلى فيقال فهل
تجوز لهما الصلاة من قعود وان قالوا خالفوا الامة والشرع وان قالوا لا
وكذلك وان قالوا يجوز للزمن دون الاخر قلنا وما الفرق وعندكم انهما سوا
في ان لا قدرة فان قالوا يصح منه او يتوهم قلنا والحال هذه او نعتبر فان قالوا
نعم قلنا كذلك الزمن وان قالوا والحال هذه ترك مذهبه ويقال له
ارايت هذين الرجلين والمسئلة بحالها اذا دخل وقت الصلاة وراءهما الامام
فقال الزمن ثم فصل فقال لا اقدر على القيام اصادق هو ام لا فان قالوا
بلى قلنا فيقعد الامام ام لا فان قالوا بلى قلنا فاذا قال الامام بلا الاخر
ثم فصل فقال لا اقدر على القيام اصادق هو وان قالوا بلى قلنا فيقعد
الامام وان قالوا لا قلنا فاذا لهما بالجميع صادقين ولم اذا يقدر احدهما
دون الاخر :. وهذا الذي اورده الواثق على المجبرة في مجلسين البطن فانقطعوا

ويقال لهم ما تقولون في رجل واقف على شط نهر جاري وهو
صحيح الجوارح قيل له توضا فقال لا اقدر وحلف بطلاق امراته انه لا يقدر
على ان يتوضا هل يجوز له ان يصلي بالتيمم او هل يقع طلاق فان قالوا يجوز التيمم
خالفوا الاجماع ورفعوا العقول وان قالوا لا يجوز ووقع الطلاق تركوا قولهم
ويقال لهم ما الفرق بين رجلين مع احدهما ما لم يتوضا به والاخر لا يقدر
على الماء وعندكم كل واحد لا يقدر على استعمال الما فوجب ان يجوز لهما التيمم
وذلك خلاف الشرع ∴ ويقال لهم اليس عندكم القدرة موجبة للفعل ولا
بد من بلى فيقال وجب في فاعل القدرة ان يكون فاعلا للفعل لانه مع
وجود القدرة لا يمكنه ان ينفك من الفعل حتى لا يتوجه المدح والذم الى العبد
بل يتوجه الى فاعل القدرة ويقال لهم ايجوز ان يعدم القدرة على
الفعل ام لا فان قالوا لا قلنا فيكون عاجزا فان قالوا الا
قلنا فوجب فيه تعالى ان لا يعدم كونه قادرا على فعله لان تعلق الصفات لا
يختلف ويقال لهم اذا وجدت القدرة الموجبة اوجب الفعل ام لا
فان قالوا اوجب قلنا اذا عدم العلم والالات وجب ان يوجد
وذلك يوجب الاستغنا عن العلم والالة وهذا ابطال العقول ه
ويقال لهم ما تقولون في ذرة حملت خردلة انه يقدر عليها فان قالوا نعم قلنا
فجبل لم تحملها انه يقدر عليها فان قالوا لا قلنا فجبريل الذي قلب مداين
لوط وجعلها كلمح من فوق له هذه الذرة اقوى منه ∴ ويقال لهم ما تقولون في رجلين
ضعيف وقوي هل يتصور ولا بد من بلى فيقال فكيف يتصور وهذا
الضعيف اذ وجدت فيه قدرة تحمل جبلا لقدر والقوي لو لم توجد فيه
لا يقدر فلا يتصل القوي من الضعيف ويقال لهم اليس في الشاهد من لا
يقدر على شي لا يصح امره ونهيه بذلك ولا حمده وذمه ولا بد من بلى والا كابروا
العقول فيقال بعدكم ان احدا لا يقدر على شي لم يتلبس به ولم يفعله
فوجب ان لا يصح الامر والنهي والمدح والذم وفي حسن ذلك دليل على فساد
قولكم وهذا مثل الذي الزمنا المالكية القائلين بالصورة الظلمانية ويقال
لهم ما تقولون لو وجد في الاعمى والجاهل قدرة الكتابة ونقط المصاحف
ايصح منه ذلك فلا بد من بلى فيقال فاي فرق بين الاعمى والبصير والعالم
والجاهل ويقال لهم ما تقولون في رجل حمل مائة رطل لا يقدر على حمل

ان بدنه هذه هل يقدر على حمل القفير فان قالوا نعم وافقونا وان قالوا لا قلنا
حاله في قدرة حمل ما هو ازيد كقدرة ما هو اول وهذا انما يدفعه العقول
ويقال لهم تصور رجلا حمل حملا وزنه مائة من ويبس يديه حمل احد عشر
منا عن حامل لم لا يقدر على حمل هذه العشرة فان قالوا لا كابروا العقول
وان قالوا نعم تركوا مذهبهم ويقال لهم الجور ان يكون قادرا غيره او على
وان قالوا نعم واقروا وان قالوا لا قلنا فوجب في العالم ان يكون
وا عالما لم يزل ويقال لهم ما تقولون في رجل قبل فعله القادر عليه فان قالوا
نعم قلنا يقدر عليه وهو حي او يقدر وهو مقتول فان قالوا او قدر
وهو حي تركوا مذهبهم وان قالوا او قدره وهو مقتول احالوا او دفعهم
العقول ويقال لهم ما تقولون في رجل لم يحج القادر على ان
يحج ويستطيعه فان قالوا نعم تركوا مذهبهم وان قالوا لا قلنا
فوجب ان لا يجب عليه الحج لان الاستطاعة شرط في وجوبه بنص الكتاب
ويقال لهم ما تقولون في قوله تعالى وسيحلفون بالله لو استطعنا
لخرجنا معكم يهلكون انفسهم والله يعلم انهم لكاذبون فعلى اي شي
كذبوا او عندكم لو استطاعوا لخرجوا قال السيد ابو الهدى
رحمه الله لا يخلو اما ان يكونوا مستطيعين فلم يخرجوا وقالوا لا نستطيع
او يكونوا في معلوم الله بحيث لو استطاعوا لم يخرجوا ومن يكون
الوجهين اكذبهم الله تعالى وبين انهم مع الاستطاعة كانوا لا
يخرجون ويقال لهم السنة تجوز ان كل من قدر على شي فعله
ولا بد من ان يفعله فيقال هل قدر النبي صلى الله عليه واله
وسائر الانبياء والائمة عليهم السلام على معصية قط وتركوها
لله اجلالا له ورجاء الثواب وخوفا من عقابه فان قالوا لا قلنا
فاذن يترك ما لا يقدر عليه فان قالوا نعم قلنا ولو قدر على جميع
المعاصي لفعلها كالكفر وعبادة الصنم لم يجز ومن ذلك رجاء ثواب ولا
خوف عقاب فان قالوا نعم قلنا فهل احد اسوأ ثناء على
الرسول منكم وكيف يمدح من يترك ما لا يقدر عليه وكيف يقول الله قدر
على جميع ذلك فلم يفعل باختياره اجلالا لعظمته ورجاء الثواب

وجوّزوا من عقابه فأينا أحسن ثناء على رسول الله صلى الله عليه واله :
ويقال لهم أليس عندكم لو قدر النبي أن يكون بشرا حكيما لله لفعل ولكن لا
يقدر ولا بد من ذلك فيقال لو قدر إبليس على أن يكون حكيما لله لكان كذلك
ولا بد من ذلك فيقال فأيكم أحسن ثناء على إبليس منكم على رسول الله لأنه يقرّ في
العقول أن من وصف بأنه لو قدر على كل خير لفعله أحسن حالا ممن وصف بأنه لو
قدر على شر لأتى به : ويقال لهم ما تقولون في عمرو وعبيد تكم لو قدر على
قتل الأنبياء والمؤمنين وهدم الكعبة وعبادة الأصنام وشرب الخمور وانتهاك
كل حرام ونبش كل ميت وارتكاب كل عظيم لفعله ثم لم يكونوا من عقاب
ولا رجاء ثواب وإن قالوا إنا لا نفعل ذلك تركوا أصلهم وإن قالوا
نفعل ذلك قلنا فمن أعدا الله ورسوله والمسلمين ومن شر من عقيدته غير
هذا ويقال هل عفا ملك قط عن أحد وامّ [illegible] عليه وهو يقدر على عقوبته
فإن قالوا لا كابروا العقول ويلزمهم أن يصح العفو من جميع ما لا يقدر عليه
حتى يقال إن ملك الروم عفا عن أهل الإسلام وإن كل واحد من الرعية عفا
عن الملك وهذا الجاهل وإن قالوا نعم تركوا أصلهم ويقال لهم ما تقولون
في أصحاب رسول الله صلى الله عليه واله من المهاجرين والأنصار وفي العلماء
والأئمة والزهاد بعدهم أزهدوا فيما لم يقدروا عليه أو زهدوا فيما قدروا
عليه فإن قالوا الأول قلنا وكيف يمدح في الزهد فيما لا يقدر عليه ولو
قدروا ما زهدوا ووجب أن يكون زهد التابعين الفقرا وإن قالوا الثاني
تركوا قولهم ويقال لهم ما تقولون في قتيل حمل الوقر [illegible] جملة يقدر على حمل
خردلة فإن قالوا نعم تركوا قولهم وإن قالوا لا كابروا ودفعوا العقول
فإن قالوا كيف يصح أن يكون قادرا ولا فعل ولو جاز ذلك لجاز
أن يكون قادرا حتى يبعد [illegible] ولا يفعل بها قلنا كما يصح أن يكون قادرا لا يفعل
ويفعل مع فقد الدواعي يصح أن لا يفعل وأما مع الدواعي فيختار الفعل
وقل ما يخلو الحي من داعي ٥ فإن قيل إذا وجدت القدرة ووجد الفعل في
الثاني مع عدم القدرة فلزم أن يفعل بقدرة معدومة قلنا
إنما يفعل بقدرة موجودة وفي حال وجود الفعل عدمت القدرة
وهو لا يفعل ويقال لهم في تكليف ما لا يطاق أليس يقدر من عقل

كل عاقل قبح امر العبد بما لا يقدر عليه وان قالوا لا كان
وان قالوا العجز ولكن نقبح في الشاهد دون الغائب قلنا اما
نقبح لانه تكليف لما لا يطاق فليستوي فيه الشاهد والغائب
ولو جاز ان يختلف لجاز مثل ذلك في الكذب واظهار المعجز على يدي كاذب
وغير ذلك مما قد مضى ❁ ويقال لهم اتجوز تكليف العاجز فان قالوا
نعم كابن داود وبعضهم العدم وان قالوا لا قلنا وما انكرتم
من لا يقدرون على العاجز وهل الواحد منهم لا يقدر وان احلفا في وجه
التعذر فان قالوا الكافر مشغول بالكفر قلنا هذا الفسخ
لمن لا يقدر كاين قلنا الكافر خرج من كونه قادرا او يقدر عليه
الايمان لمعنى والعاجز لمعنى اخر ولا يمنع مساواتهما في ان كل واحد لا
يقدر وباي علة خرج من كونه قادرا ليس لا يمكنه فعل الايمان
ويقعد من يشغله بالكفر وان قالوا الله قلنا فمن خلق فيه العجز
وان قالوا الله قلنا فقد استويا في ان كل واحد لم يؤت في العذر
الفعل من جهة نفسه وانما اتى من قبل ربه ففي الموضعين يشغله
ليس لاجله لا يقدر على الايمان ويقعد وان العاجز احسن حالا لانه ليس
فيه الا العجز والكافر فيه قدرة الكفر التي هي ضد قدرة الايمان عندكم
وفيه ايضا خلق الكفر وارادة الكفر وقدرة ارادة الكفر بخلاف العاجز
فهو اسوا حالا من العاجز لما اجتمع فيه من اضداد الايمان ويقال
لهم الحسن تكليف من يحتاج الى الة اويلم مع فقد الالة والعلم فان
قالوا لا جوزنا لو الصلاة والعمول للاعمى وان قالوا الاولنا
فالفعل الى القدرة احوج فوجب ان لا يجوز تكليف مع عدمها
ويقال لهم ما يقولون في قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
وقوله لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها كيف يجوز مع هذه الايات
ان يقولوا ان جميع الخلق او اكثرهم كلفوا ما ليس في وسعهم وطاقتهم
ويقال لهم الحسن تكليف العاجز فان قالوا لا قلنا

ولو وعدكم لا يقع منه شيء وان قالوا الجور وحسن كما قوله الفرق بين العاجز
والكافر وتعذيبه في فعل كل ما قال فسادهم :. ويقال لهم اليس عندكم قدرة الايمان
تضاد قدرة الكفر كما ان الفعل يتضادها ولا بد من ذلك فان قالوا فاذا الكافر والعاجز
سواء ان كل واحد منهما ليست له قدرة على الايمان واي فرق بين السواد والبياض
في مضادة الحمرة :. ويقال له اذا قال الله تعالى لعبده لم عصيت فلو قال لاني لم
اقدر على الطاعة وخلقت في المعصية وقدرة المعصية واردت المعصية
اهو صادق ام لا فان قالوا صادق ولسنا نقول بقبح هذا فان قالوا لا
ولكن تعذره قلنا كيف وهذا عذر ظاهر في فعل كل عاقل وهو ارحم الراحمين
كيف لا يقبل عذره ويعذره بما اوقعه هو فيه ونقول ان جاز تكليف الاعمى
نقط المصاحف والزمن المشي ومن لا ماء معه بالوضوء ومن لا مال له بالزكاة والحج
لا يمتنع ذلك سواء في عدم القدرة وفي ما ذكرنا دليل على فساد قولهم **مسئلة**

في القران وسائر كلام الله تعالى

لا خلاف بين
الامة ان الله تعالى متكلم وان له كلاما لكن من اثبت الصانع اعني انه لم اختلفوا فمنهم
من قال متكلم لذاته ومنهم من قال الكلام وكلامه ليس من جنس كلامنا وليس هو حروف
ولا اصوات وان ما نتلوه من القران بلغة العرب والاصوات والاحرف ليس بكلامه
وانما الكلام صفة له قائمة لذاته :. ومنهم من قال ان ما نتلوه من السور والايات كلامه
وهو مع ذلك كلام قديم :. والذي نقول نحن ان كلامه تعالى من جنس كلامنا حروف
منظومة وان المتكلم هو فاعل الكلام فاذا خلق الله تعالى كلاما في محل كان هو المتكلم
به كما خلق في الشجرة فسمع موسى عليه السلم وان القران هذه السور
والايات بلغة العرب كلامه وهو محدث قاله حين بعث النبي صلى
الله عليه واله وانزله وليس بقديم وهل يوصف بانه مخلوق ه
اختلفوا فالاكثر على انه يوصف به لان المخلوق هو المقدر
والله تعالى انزله مقدرا فيوصف به • ومنهم من قال فيه
ابهام ولا نطلق مع قولنا انه محدث :. ويقال لهم الكلام في
تصحيح المذهب وافساده يبنى على كونه معقولا لان ما لا يصح
ان يعقل لا يمكن اعتقاده ولا الكلام في صحته وفساده والسكوت
نفيه اولى من اثباته ويؤدي الى جهالات كثيرة وفي الشاهد
المعقول من الكلام هو هذه الحروف المنظومة والاصوات

في القران وسائر كلام الله تعالى

المقطعة فاذا لم يكن عندكم الله متكلما بهذا الجنس فهو اذا
ليس بمتكلم اصلا ∴ ويقال لهم الذوات لا يخلو اما ان يعلم
مشاهدة او بفعله او حكمه وهذا الذي يقولونه غير مشاهد
ولا بفاعل ولا له حكم فلا يصح اثباته ∴ ويقال الكان الله متكلما
بهذا الجنس لم يزل ام لا فان قالوا لا ابطل جميع عقله وان قالوا نعم
اثبت ما يرد دلالة الحدث بزمانه ∴ ويقال لهم ما يقولون القرآن
كلام الله تعالى ام لا فان قالوا لا ردوا الكتاب والسنة والاجماع
وخرجوا من الدين ولحقوا بمن كان يقول النبي صلى الله عليه
وآله قاله وانه ليس بكلام الله وان قالوا نعم قلنا فمن هذه
السور والآيات المتلوة او غيره فان قالوا هو هذه السور
قلنا ففيهما دلالة الحدث لان بعضه مقدم على بعض وفيه
حكاية عن ماضي وهو بلغة العرب وهو اصوات وحروف
وان قالوا ليس هو قلنا خالفتم الكتاب والسنة والاجماع
ويقال لهم القرآن غير الله او هو الله او بعضه فان قالوا
غيره قلنا فاثبات غيره لا يجوز لان فيه اثبات ثاني مع الله
وان قالوا القرآن هو الله قلنا باطل لانه لو كان كذلك
لجاز ان يقال القرآن هو الخالق والرازق وهو المعبود وانه
الاله ولانه يتلى والقديم سبحانه لا يصح عليه التلاوة فان قال
هو بعضه قلنا فيلزمكم جميع ما الزمناكم لو قلتم انه هو الله
ويلزمكم ايضا ان يكون تعالى ذا ابعاض ∴ ويقال لهم اليس
اليس القرآن عربيا وسورا وآيات بعضها قبل بعض وفيه
ناسخ ∴ ومنسوخ ∴ ومجمل ∴ ومبين ∴ وعموم ∴ وخصوص
وحروف منظومة وكلمات فاخص القرآن بهذه الصفات كلها لكل
مستحيل على القديم تعالى والقديم عالم قادر حي سميع

يبصر فاعل باري لا مثل له وهذه الصفات يستحيل على القران فلو لم لكان هذا
على الغير له لمكان في الدنيا سبيل غير بين وان قالوا لا هو هو ولا غيره ولا بعضه
قلنا هذا لا يعقل مذكوران معلومان لا يكون احدهما هو الاخر ولا غيره ولا بعضه
هذا لا يتصور :: ويقال لهم اذا قلتم لا هو هو اسم الغير له فلما قلتم ولا
غيره يا قسيم الاول :: ويقال لهم اليس قال تعالى لموسى فاخلع نعليك واذهب الى فرعون
فمن المخاطب به لم يزل وليس ثم موسى ولا فرعون ولا نعلين وهل هذا الا غاية النقص
ويقال لهم كيف قال كذبت قوم نوح وامثاله ويعد لم كانوا ولم يكونوا ولم يستحقه
له احد سميا ويقال لهم اليس قال تعالى انا عربيا لكتاب وقطب انا انه وقال
في لوح محفوظ وقال انا نحن نزلنا الذكر وانا له وكل ذلك لا يجوز وصف
القديم به ويدل على حدثه ويقال لهم اليس القران من جنس كلامنا ام لا
فان قالوا لا قلنا فالدليل على انه متكلم وانما نعلم في الشاهد انه متكلم
اذا تكلم بجنس كلامنا ولانه بلغة العرب وامان يقولوا انا نشوه ليس بكلام
الله فيخرجون من الملة او يقولوا انه كلامه فكيف يكون قديما ولو جاز ذلك
لجاز ان يكون جسم قديما اذ كانت الاجسام محدثة ويقال لهم اليس هو
تعالى قادر على ان يتكلم ويقول مثل القران ام لا فان قالوا الاول فقد
وصفوه بالعجز وكيف يصح وصف القديم بالعجز ولان الواجب هنا يقدر
على الكلام فكيف قلت انه تعالى لا يقدر عليه وان قالوا نعم قلنا اثبت
الكلام مقدورا وذلك يوجب حدثه :: ويقال لهم اليس قال تعالى ما يأتيهم من ذكر
من الرحمن محدث فوصفه بالحدث والذكر القران قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر
وقال وهذا ذكر مبارك فوصفه بالنزول وقال انا انزلنا القران
وذلك من سمات المحدث ويقال لهم اليس ورد السمع بانه يجب على
الجنب ان لا يقرأ القران وانه لا ينبغي ان يسافر بالقران الى دار العدو وان
من قرا هذه السور كان له كذا من الثواب ويقال اقرا القران وكلام من كلام
الله قال انه لقران كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من
رب العالمين :: وسالهم فيقال ان القران غير الله انه منزل ومحدث
ويقال لهم ما تقولون في رجل حلف بطلاق كل نسائه وعتق عبيده انه يقرأ القران
او قال ان لم اقرا كلام الله تعالى الليلة فلامرأته طالق ثلاثا فقرأ هذه السور والايات
ما قلنا وان قال غيره لا يعقل وحالها لا امرأة له طالق :: ويقال لهم الكلام

صفة للذات او صفة للفعل فان قالوا صفة الفعل واقتضيا وان
قالوا ذات قلنا لا يعقل من كونه متكلما الا وجود الكلام من جهته ووجود
الكلام من جهته يحيل كونه صفة للنفس ∴ وبعد فان الكلام حروف
مختلفة فوجب ان يكون في نفسه على صفات مختلفة وهي صفات الحروف
والصفات ان يكون متكلما بسائر اجناس الكلام من الصدق والكذب
او لا اختصاص لذاته بكلام دون كلام ∴ ويقال لهم اليس الكلام لا
بعضه الا بان يتلو الحروف فقال الزلة فاذا كان قديما لا يترتب بعضه على
بعض فليس من لتارية اولى من ان تكون بزدا او بزيا الا ان الحروف في كلمة
والتركيب انما يصح فيما يحدث بعضه فليس من لطارله بعد بعض ويقال
لهم اليس خص موسى بالكلام في وقته دون سائر الناس ولا بد من بلى فيقال
لم صار متكلما له دون خلقه ولو كان صفة لذاته لوجب ان يكون متكلما مع سائر
الخلق وان لا يقف ذلك على واحد او لا اختصاص لواحد لذاته ويقال لاهل
كان كلامه مع موسى وغيره موقوفا على اختياره ام لا فان قالوا الا اهل
وان قالوا بلى قلنا ما وقف على اختياره يكون فعله لا صفة ذاته
ويقال له كلامه مولف منظوم او حرف واحد هو امر ونهي وخبر واستخبار
وموولف والجملة فان قالوا حروف واصوات والحروف لا يكون قديمه
وان قالوا شي واحد قلنا فلو وجد ذلك الشي في وقت الواحد منا
لوجب ان يكون متكلما وان لم يوجد منه هذه الحروف ∴ ويقال
له ذلك المعنى غير الحروف او هو الحروف فان قالوا هو الحروف وافقنا
وان قالوا غيرها قلنا لوجب ان يجوز وجود احدهما مع عدم الاخر
فيوجد هذه الحروف المنظومة ولا يكون متكلما بان لا يوجد ذلك المعنى
او يوجد ذلك المعنى ولا يوجد الحروف فيكون متكلما اذ لا تعلق بينهما حتى
ان احدهما لا يوجد الا مع الاخر ∴ وبعد فلو كانا معنيين ومع ذلك
لا يجوز وجود احدهما الا مع الاخر لاشتبه الجسم بالحيز وهذا اواسه
ويقال لهم القران خلاف الله او مثله ولا واسطة بينهما لان الخلاف
والوفاق يجري مجرى النفي والاثبات فان قالوا هو الله قلنا وجب
ان يكون الاها قادرا عالما حيا سميعا بصيرا وعلى هذا الزمهم مسلمنا
رحمهم الله انه لو كان معه قدم لكان مثلا له وان قالوا المخالف

له ولنا المكان مع العالم لما يصح ان يكون فيهما :. ويقال لهم هل كان
متكلما لم يزل من غير مخاطب او مستفيد فان قالوا نعم وهو المذهب
قلنا هذا غاية النقص اذ لا فايدة في هذا الكلام وان قالوا لا تركوا قولهم
ويقال لهم هل انعم الله علينا بالقران ام لا فان قالوا لا خالفوا المسلمين
ونص الكتاب وقوله تعالى وانه لذكر لك ولقومك وقوله اولم يكفهم انا انزلنا
عليك الكتاب وان قالوا بلى قلنا النعمة انما تصح بما حدث او يجري مجرى الحادث
من جملته ويقال له الكلام شي واحد او اشيا حرف واحد او حروف
فان قال حرف قلنا الحرف الواحد لا يفيد الفوايد المختلفة وان قال حروف
مختلفة تركوا مذهبهم ويقال لهم ما تلاه رسول الله صلى الله عليه وآله وتلته
امته الى يومنا هذا هو كلام الله تعالى ام لا فان قالوا لا خالفوا المعلوم من دين الرسول
وخالفوا الامة والحقوا بالكفار الذين قالوا انه ليس بكلام الله وان قالوا
ذلك كلامه تعالى وافقونا ويقال لهم اليس الله تعالى قال ق والقران المجيد
انا انزلناه ايجوز على القديم ان ينزل وهي صفة النفس ان تفارق وقال بل هو
قران مجيد في لوح محفوظ كيف تحل القديم وصفة الذات في اللوح وقال
صلى الله عليه وآله لا صلاة الا بالقران كيف يقرا وهو صفة للذات وهل يقرا في
الصلاة الا هذه السور :. ويقال لهم لو حلف فقال والقران هل يكون
يمينا فان قالوا نعم خالفوا الامة والسنة وان قالوا لا قلنا لو كان
صفة للذات لكان يمينا ولما لم يكن يمينا دل انه غير الله كقوله والكعبة والنبي
ونحو ذلك فان قالوا اذا لم يكن متكلما في الازل كان اخرس او ساكتا قلنا من لا يكون
متكلما يحتمل كلامنا كان اخرس او ساكتا فقولوا ان الله متكلم بهذه الحروف :.
وان الخرس والسكوت يتعاقبان على الالات والله تعالى متكلم لا بالة ولا يصح عليه
وهو لم يزل له الترك والفعل :. ويقال في الشاهد من لا يقدر على الكلام ليس
يسمى اخرس او ساكتا فقولوا انه كذلك في الازل

مسلة في التكليف وجزا الاعمال وتكليف من يعلم الله يكفر

الذي نقوله في ذلك ان الله تعالى كلف المكلفين كلهم مومنهم وكافرهم تعريضا للثواب
الذي لا ينال الا مستحقا او يستحق بالاستحقاق بالعبادة وانه اذا كلف اعطى الالة
والقدرة واللطف وازاح العلة فمن امن استحق الثواب ومن كفر فعلى نفسه
الى على ما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم قال من اهتدى

فانما اهتدى لنفسه ومن ضل فانما يضل عليها ∴ وذكرت المجبرة ان الله
خلق بعضهم للنار وان الجزاء ليس على الاعمال لكن من سائر بلطف ان الله ومن شاء عاقبه
الا انه احب ان يثيب المؤمن ويعاقب الكافر فيقال لهم هل لله تعالى في خلق
المكلفين غرض وارادة فان قالوا لا قلنا فالحكيم لا يجوز ان يفعل الا لغرض فهل هذا
الا سوء الثناء لانه انما يفعل لا لغرض الصبيان والمجانين واما الحكيم العالم يفعله فلم
يفعله الا لغرض ولعد[؟] فان العالم يفعله المختار له لا يفعله الا لداعي والدواعي اما
داعي الحسن او داعي الحاجة لا يجوز عليه داعي الحاجة وداعي الحسن انما يصح بان يفعل
احسانا الى الغير فان قالوا اراد به غرضا قلنا ما ذلك الغرض فان قالوا الغرض
من المؤمنين ان يؤمنوا فيدخلهم الجنة ومن الكفار ان يكفروا فيدخلهم النار كقوله تعالى
ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس قلنا فاذا خلقهم لذلك فمن غرض حرم منهم اليقين[؟] هم
فان قالوا الانفع ولو صح في الكفار الغرض وهو الكفر الساهر مثل ذلك لزمهم ما الزمناهم
من قبل وكذلك ان قالوا انفع ويفعل ولعد[؟] واذا خلق الكفار لغرض وهو الكفر
واراد منهم الكفر فاذا حصل غرضه ومراده فلم عذبهم عليه الجور من الحكيم ان
يفعل الغرض فاذا حصل غرضه عذب وان لم يحصل غرضي ∴ وايضا اذا
كان غرضه الكفر فلم بعث الرسول على خلافه ولم امر بالجهاد لكيلا يحصل غرضه ولم
زجر اهذا فعل حكيم ويقال لهم اذا امر الكفار بالايمان هل امكنهم منه او حال
بينهم وبين الايمان فان قالوا امكنهم وافقونا وان قالوا حال بينهم وبين
الايمان قلنا وكيف يجوز ان يحول بين العبد وبين ما امره به اهذا فعل حكيم
ويقال لهم اليس غرض العلم من المؤمن الايمان ومن الكافر الكفر فلا بد من بلى
فيقال فلم استحق احدهما الثواب والاخر العقاب ولم صار المؤمن بالثواب
اولى من الكافر والكافر اولى بالعقاب من المؤمن ∴ ويقال اما تقولون في رجل امر
غلامه بفعل من الافعال فيده وحبسه وحال بينه وبين المامور به ثم اخذ الذمه
ويعنفه ويضربه ويعاقبه ويقول لم لم تفعل ما امرتك اليس العقلا يقولون انه
يظلمه وهو ظالم له فلا بد من بلى والاكابر والعقول فيقال لهم واذا امر الله
تعالى العبد بالايمان وحال بينه وبينه بان يخلق فيه الكفر وقدرة الكفر واراده
الكفر ولم يعطه الايمان ولم يخلقه ولا قدرة عليه ولا اراده منه ثم اخذ يعنفه
ويذمه ويعاقبه لم كان ما خلقه واراده وكان عاصيا لك وهل كان ما لم اكونه ولم
اخلقه ولم ارده وما كان عاصيا اهذا فعل حكيم ∴ ويقال لهم هل عذر اصح

واصدق من قول من قال لا اقدر ولا اقدر الا من يلاوا الاكابر والعقول فقال هل اوجب
اهل للعذر الصادق من الله فلا بد من للافعال واذا قال الله تعالى لعبده لم كفرت
فيقول يارب لانك خلقتني وخلقت في الكفر وخلقت للشيء من الايمان ولم يدر في عمله
اهو صادق ام كاذب فان قالوا الكاذب فاعتقوا وان قالوا الصادق قلنا فهل العقل
هذا منه فان قالوا نعم خالفوا الامه والكتاب والسنه وان قالوا لا نقضوا
قولهم ووصفوه بانه لا يقبل العذر الواضح الصادق ويقال لهم اليس الله تعالى قال
وما منع الناس ان يؤمنوا اذ جاءهم الهدى الا ان قالوا ابعث الله بشرا رسولا فقولهم
الله بعث البشر رسولا هو المنع ام لا فان قالوا لا خالفوا ظاهر الكتاب وان قالوا
نعم تركوا قولهم ويقال هل هذا العبد ممنوع من الايمان ام لا فان قالوا لا تركوا
قولهم ووافقونا وان قالوا ممنوع بضروب من المنع منها خلق الكفر وارادته
والقدرة الموجبة له وبقاؤه ورضاه ومنعه الايمان ولم يعطه القدرة والارادة
ولا ارادة منه ولم يرض له ولم يقض فقد امنعه من الايمان قلنا فكيف يصح قوله
وما منع الناس ان يؤمنوا ويقال لهم اليس عرضه الكفر من الفواد وخلق هو الكفر
فيهم فلا بد من ان يقال فكيف فقال كيف تكفرون بالله ويقال اهم مكلفون
مجبورون او مختارون فان قالوا مختارون وافقونا وان قالوا مجبرون
قلنا كيف اجبرهم فان قالوا اجبر المومن على الايمان والكافر على الكفر قلنا
فما معنى الحساب والجزا وكيف قال بما كنتم تعملون وقال فمن شا فليومن
ومن شا فليكفر ويقال لهم الجزا على الاعمال ام لا فان قالوا لا خالفوا النص
وان قالوا نعم فاما وجب ان يكون العمل لهم ليصح التكليف والجزا
فان قالوا فما معنى الايه قلنا اللام في قوله لجهنم لام العاقبة يعني خلقنا
جماعة عاقبتهم المصير الى النار بكفرهم وعصيانهم بوجه ان الايه وردت
ذما لهم وتهجينا وحجة عليهم ولا تجوز عليه تعالى ان يجعل الحجة عليه وعلى رسوله
فان قالوا فمن علم الله انه لا يؤمن كيف خلقه للايمان ولو امن اليس كان فعله جهلا
له قلنا اذا علم انه لا يؤمن اذا كلفه فلو لم يكلفه كان جهلا ايضا ويعد
فانه علم انه يختار الكفر وكيف يقول من علم الله لا يؤمن لا يؤمن ولو كان قادرا على
الايمان كما انه تعالى قادر على ما يعلم انه لا يكون فان قالوا فكيف يحسن خلق
من يعلم انه يكفر ويدخله النار قلنا اذا خلقه ليؤمن ويستحق الثواب حسن
وان لم يفعل هو ويكفر فهو الذي اوقع نفسه في الهلكة فصار كمن قدم الطعام

الى الجايعين اكل احدهما فعاش ولم ياكل الاخر فمات فقال ان المقدم للطعام هو
محسن الى المتقدم فقال هو محسن وانه مسي الى نفسه حين لم يقبل ❀ وكذلك
من كان على سطح من غير اي رجلين يعرفان وادلى اليهما حبلا او نفسه فتعلق به
احدهما فنجا ولم يتعلق به الاخر الذي هو محسن اليهما وان لم يركب هو المسي الى

اسولة في الالام والاعواض

نفسه كذلك هذا الذي يقول
في ذلك ان الالام التي تصيب الانبيا والمومنين والاطفال والمجانين والبهايم ومن
لا تكليف عليه العوض فيها اعتبار المكلفين ولطف لهم ولذلك تخرج من حد العبث
لم تعوض الموالم فتخرج من حد الظلم ففيها اعتبار وعليها اعواض ومثال
ذلك من استاجر اجيرا لا يدفع عوض حتى لو استاجره على اجره واعطاه الاجره
لكي يروح الهوا لكان عبثا ولو استعمله في عمل ولم يعطه اجرة كان ظلما وانما
حسن مجموع امرين عوض يحصل له وعوض يعود عليه ❀ ونفاه الصانع واصحاب
الالام زعموا ان الالام قط لا تحسن وانها قبيحة لعينها فنفى بعضهم الصانع لذلك
واضافه الى الطبايع او النجوم ❀ وابت بعضهم صانعا اخر يفعل ذلك وقال
اهل التناسخ الالام لا تحسن الا مستحقة فالم الطفل والبهيمة حالة عصوا فيها
لم نسخوا الى هذه الحالة وقالت البكرية ان الطفل والبهيمة لا تالم فوقعوا ما فعل
صورته وقالت المجبرة ان العلم سبحانه وتعالى هو المالك فله ان يفعل الالام
وان لم يكن فيه اعتبار ولا تسوء العوض وقال عباد انه تحسن الاعتبار
فقط ولا يثبت العوض ❀ وروى عن ابي علي رحمه الله انه قال يفعله لمجرد العوض
وحن نقسم الكلام عليهم ونتكلم على فرقة فرقة فنقول لهم هل تحسن الالم قط
ام لا فان قالوا الالم يقبح لعينه وليس باطل فانا نعلم ان الواحد منا يتحمل المشاق
في طلب العلوم والارباح فتحسن وتحسن شرب الدوا والفصد وقطع الاعضا
لدفع ضرر اعظم منه فلولا انه لا يقبح لعينه والا لما حسن هذه الالام ويقال
لهم ما تقولون في رجل اجر نفسه ليعمل العمل بأجرة معلومة تحسن ام لا فان
قالوا لا انكروا العقول وان قالوا نعم بطل قولهم وان قالوا الانصبة مستقه
والم وقعوا المشاهده ويقال لهم ما تقولون في رجل انسان على غيره لضرب او قتل
او جرح فعوقب على ذلك وذم تحسن ام لا فان قالوا لا كابروا وان قالوا نعم
بطل قولهم فثبت انه لا يقبح لعينه فان قالوا انما يحسن للاستحقاق فقط على ما
يقوله اهل التناسخ ولسنا باطل بما ذكرنا انه يحسن تحمل المشاق والالام في طلب الارباح

والعلوم ويحسن الاستنجار لينال ما يصل اليه على ما قدمنا ويقال لهم الحسن التكليف
ابتداء الم لا وان قالوا لا وجب ان لا يقع التكليف ولا يكون لهم استحقاق وان قالوا الواقع قلنا
فالتكليف امر شاق يحمله ويحسن لاجل ما يعقب من الثواب العظيم ويقال لهم لو كان
لهذا العاقل حال امن لاجله اصابه الالم لوجب ان يدرك ذلك ونعلم ان هذا راجع الى المعصية
وفي عدم ذلك دليل على فساد قولهم فان قيل هلا قلتم انه يحسن منه تعالى للنفع فقط
او لدفع ضرر قلنا لا لانه تعالى يقدر على ذلك النفع ودفع الضرر من غير هذه الالام
فيكون فعل ذلك عبثا ولا كذلك الثواب لان له صفة لا يجوز التفضل به وهو التعظيم ولانه
من التكليف يستحق بالطاعة الثواب واما العوض فيجري مجرى قيم المتلفات وارش
الجنايات ويقال لهم ما تقولون في رجل خرق ثوب انسان ليعوضه مثل ذلك ايحسن
ام يكون هذا مذموما عابثا فان قالوا يحسن كابروا وان قالوا القبيح تركوا مذهبهم ۞
فان قيل هلا قلتم انه يحسن للاعتبار قلنا ان الالم العرى عن النفع العبث لا يحسن
كمن يسرق مال غيره ليدفع الى انسان لانه قبيح ويقال لهم ما تقولون في رجل
ضرب انسانا بغير جرم فيصلح في ذلك فان قالوا النفع به غيره اليس يعد ظلما ولانه
من الالام ما قلنا وقد بينا ما قلنا فان قيل هلا قلتم ان الاطفال لا يألمون قلنا لانه
دفع الضرورة لانه يعلم ما يصيبه وهو سابع فيعلم ما كان يصيبه ۞ فان قيل
هلا قلتم انه يحسن من القديم ان يولم ليكون فيه عوض واعتبار على ما زعمه المجبرة قلنا
باطل لانه يقال له هل في ايلامه غرض ام لا فان قال لا جعله في حكم العابث
والفعل لا لغرض وليس ذلك في فعل الحكيم وان قال فيه غرض قلنا
ما ذلك العوض فان قال التعذيب قلنا الاطفال والابله والمؤمنون لا
يستحقون العقاب ويبطل ان يكون لمجرد النفع او دفع لما تقدم فلم يبق الا انه
للاعتبار والعوض على ما قدمنا ويقال لهم الذي يفرد في عقل كل عاقل ان الالم
اذا عري عن نفع ودفع واستحقاق انه قبيح واذا عدمت هذه الوجوه يحسن
فان قالوا ذلك بن العقول وان قالوا الم قلنا واذا قبح من هذا الوجه
فمن اي وجه حصل وجب ان يقبح وان قالوا الاقبح منه لانه مالك او ليس عليه
نهي لزمه سائر ما الزمناهم في اول الباب من جواز الكذب وبعثة الكذابين وبعثة
الرسل للدعا الى عبادة الاوثان وتعذيب المؤمنين والانبياء الفراعنة فان قيل
فعلى من يجب العوض قلنا كل ما كان بامره تعالى كالضحايا او نحوها واباحته كالذبائح
وعليه تعالى وما كان من فعل العباد او بعضهم لذلك وان كان من فعل الله تعالى فهو على
العبد فالاول كالقتل والضرب والثاني كما لو القاه في النار او الماء البارد فمات

فان قيل فلو بقي لهذا الظالم عوض قلنا اذا علم تعالى انه لا يبقى الى القيامة ولا عوض له لا
يمكنه من فعل الظلم والمالك يلبسه ولكن الظالم متى علم الله يوم القيامة بنجو من الاعواض فانكون
بان اماتسي عليه عندنا لا يجوز تعذيب الاطفال سوا كانوا

مسلة في تعذيب الاطفال

من اولاد المومنين او من اولاد الكفار وقالت المجبرة يجوز تعذيب اطفال المشركين
ويقال لهم هل يجوز ان يعذب الله تعالى من غير ذنب ام لا فان قالوا لا يجوز ان يعذب من
غير ذنب قلنا والعقول تقضي بقبح ذلك وقد قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة
ويقال لهم ان جاز ذلك في اطفال المشركين جاز في اطفال المومنين وجاز في الانبيا والمومنين وقلنا
وفي ذلك خلاف الكتاب والسنة والاجماع وان قالوا لا يجوز ان يعذب الا بذنب
فما ذنبهم وليس عليهم امر ولا نهي وقال النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم رفع
القلم عن ثلثة عن الصبي والمجنون وما استثنى هو اثنيه وان قالوا انهم يعاقبون لذنوب
ابائهم قلنا العقول كما تقضي بقبح العقوبة من غير ذنب فكذلك تقضي بقبح تعذيبه
لذنب غيره فكما لا يجوز العقوبة من غير ذنب فكذلك لا يجوز لذنوب ابائهم ويقال لهم
اذا زنا انسان او سرق يجوز ان يجلد ابنه او يقطع وان قالوا نعم خالفوا العقل
والشرع وان قالوا لا قلنا فعقوبات الاخرة اجل لانها عقوبة محضة ويقال
لهم اليس قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله ان لا تزر وازرة وزر
اخرى فوكد ذلك العقل وليس لهذا الطفل سعي ولا يوخذ بسعي غيره فان قالوا
النسب يجري عليه احكام ابيه قلنا اما في العقوبات فلا ولذلك لا يقتل ولا
يوخذ منه الجزية وان قالوا انهم يعاقبون على ما هو المعلوم منهم اذا بلغوا
قلنا والعقول تقضي بقبح العقوبة على ما لم يفعل :: وبعد يوجب ان لا يختلف
اطفال المومنين واطفال الكافرين فكل من علم انه اذا بلغ كفر يعذب وان كان
ابوه مومنا ولا يعذب من اذا بلغ امن وان كان ابوه كافرا وهذا خلاف مذهبهم
ولو جازت العقوبة على ما في المعلوم لجاز في البالغين والله تعالى اوعد على المفعول
لا على المعلوم ويقال لهم ما يقولون في الصبي اذا قتل او زنا او سرق هل
يقتص منه او يحد او يقطع فلا بد من القول لا لانهم لو قالوا نعم دفعهم الشرع
والعقل قلنا فاذا لم يسوغ الشرع ان يعاقبوا بهذا العذر فكيف يعاقبون
بعذاب الابد ويقال لهم ما يقولون في صوا ذلا يفعل ام لا فان قالوا يفعل خالفوا
الامة وان قالوا لا قلنا فكيف يصح ان يعاقب بالنار وقد قال
بعضهم انه يجوز ان يعاقب واحد بذنب غيره واستدلوا على ذلك بقوله تعالى
وليحملن اثقالهم واثقالا مع اثقالهم وبما روي ان ذنوب المسلمين تحمل على اعناق اليهود
والجواب ان الاية ليس فيها ما يقولون واما ما قالوا في الخبر ذنوبا او ثوابا ولم يلبس اي

للذين امنوا

دين ذلك والمراد انه فعل ضلالهم واضلالهم كقوله من سن سنة حسنة ومن سن سنة
سيئة بل هو للذين امنوا الاية يقتضي بطلان قولهم لانه تعالى قال وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا
سبيلنا ولنحمل خطاياكم ثم قال مكذبا لهم وما هم بحاملين من خطاياهم من شي وما
رووه من رواية باطلة يردها العقل والكتاب

مسئلة في الاجال

فان قيل ان الله لو لم
يقتل كان بقاؤه وموته واذا قلتم علم الله ان كان ذلك في المعلوم وخلاف المعلوم لا يكون وكان القاتل
يقدر على ترك قتله ∴ والاجل الوقت والمراد بالاجل الوقت الذي علم الله فيه يموت او يقتل ولا
يقول ان الاجلين ∴ والمجبرة تزعم انه لو لم يقتل لمات لا محالة وانه كان لا يقدر على ترك قتله والقتل فعل
الله وقد بينا الكلام في خلق الافعال والاستطاعة على الصدق ∴ ثم يقال لهم هذا المقتول لو
لم يقتل الكافر الله يقدر على احيائه مدة او كان يموت لا محالة ولا يقدر على احيائه فان قالوا
كان لا يقدر على احيائه كان هذا الا رجل الجهلة معذور له تعالى وان قالوا نعم قلنا فلم قطعتم
على انه كان يموت لا محالة ثم يقال لهم فمن ذبح شاة غيره اميتة ام محسن فان قالوا ميتة
قلنا فلم ولو لم يذبح لماتت وجب ان يكون محسنا وذلك خلاف الاجماع ثم يقال لهم افهذا
القاتل كان يقدر على خلاف ما علم منه ام لا فان قالوا لا فارقه يجهل قلنا فهل يقدر الله
تعالى على اقداره فان قالوا نعم قلنا فهل يقدر على تجهيل نفسه فلا انتم من لا واو فذلك واهو
جوابنا ولكن نقول ان القدرة على خلاف المعلوم ليس فيها تجهيل كقدرته تعالى وانما ذلك يؤدي الى
ذلك ولكن نقول لا يوجد

مسئلة في الارزاق

الرزق ما له ان ينتفع به وليس لاحد منعه
ولا يكون الا حلالا والحرام لا يكون رزقا وعند المجبرة كل ما اكله فهو رزق له وان كان حراما ∴
ثم يقال لهم اذا غصب انسان شيئا واكله اهو رزقه جعل الله ذلك رزقا له فان قالوا
نعم قلنا فكيف عذبه على شي جعله رزقا له ثم يقال اذا كان للانسان ملك غصبه
غاصب واكله ولم ياكل المغصوب منه الشي هل يحكم رزق للغاصب فلا بد من نعم فيقال
فلم يمنع ما هو رزق له النبي لو اكل ملك نفسه لا يحصي ذلك رزق نفسه ثم يقال هل
المغصوب منه ان يمنع الغاصب من غصبه ماله ام لا فان قالوا لا كابروا ورد العقل
والشرع فقد ورد الشرع بان من قتل دون ماله فهو شهيد وان قالوا نعم قلنا فكيف
جعله رزقا له ثم امر غيره بمنعه منه ثم يقال النبي ما سرق السارق واكله رزقا
له فان قالوا لا قلنا فالنبي امر بقطع يده او رجله وفي قاطع الطريق بقطعهما
فلا بد من نعم فيقال افهل هذا فعل حكيم ان يجعل شيئا رزق السارق ثم اذا اكل ما
جعل رزقا له امر بقطع يده ويقول لم اكلت ما جعلته رزقا لك ثم يقال المسو
للحرام محمود ام مذموم فان قالوا محمود كابروا وان قالوا مذموم قلنا النبي
الله مدح على انفاق الرزق في مواضع من كتابه وامر بالانفاق فما هو محمود عليه غير ما هو
مذموم عليه ثم يقال لهم الرزق فان قالوا اما ناكله قلنا فكيف يفهم ما ناكله
وقد قال تعالى وانفقوا مما رزقناكم ومما رزقناهم ينفقون ثم يقال انما يقولون فيمن

اطعم غيره خمرا او سباحرا اما السرقة اعطاه زرده عبد كم فلاالذمي بلا فعال
كل واحد منهما محمود او مذموم فارق الواحد مذموم فلما اوهم وهذا اعطاه زرده وراى اكل
زرده وهذا او اضح وبعال لهم او ان العبد يوم العامه فعال الهم عيبت وسرقت
مفعول بالرب ما احدث ساعا او لى الاوات جعلهم زرعا لي وكسب لا المكلى من بركه ومن لو
لم يحله زرعي ما اكله وما احدثه اهو صادق ام كاذب فارق الكاذب وامعونا وان كان
صادق فلما واد وان ارب اوا كسب صادو فلما دا امرت فقطع ولما دا تعدى ولسن
هذا بعد اسبب الحسن منه فلما هذا او اب احمد الحاكمين السيب العقول بشهد بصحه
هذا او يكون له الحجه وكل مذهب يودي الى ان يكون الحجه للخلق على الخالق كان باطلا ٨ ٨

القسم الرابع الكلام في النبوات مسله في جواز البعثه وصفات الرسول وبيان الطريق الى معرفه الرسول

الذي يقوله في ذلك انه تعالى اذا كلف العبد وعلم ان له في البعثه لطفا لا بد ان يبعث واذا علم
ان اللطف في بعثه لا بد ان يبعثه وان كان لم يحمله اسوه كان محجوجا واذا علم ان اللطف لهم
في سوع بكرامهم وامرهم له والبعثه في حسنه وحسنت واذا بعث فلا امر من طريق
له يعلم المكلف الرسول والطريق فيه احد شيئين اما ان يقول تعالى هو رسولي مع
مقارنه معجزه بها يعلم انه كلامه او معجزه تظهر على الرسول يعلم انه انه تعالى صدقه في
قوله الا ان المعجز غنيه عن الكلام ولذلك نثبت بالمعجزات ولا بد للرسول من
صفات وللمعجز من صفات :. اما صفات الرسول فيجب ان يعلم من حاله
ان في بعثه لطفا ويعلم انه يودي ما حمل من الرساله ويعلم انه لا يرتكب كبيرا
وفسقا وما اسعر من صغيره او مباح :. ويعلم انه كان معصوما قبل البعثه ٥
وصفات المعجز ان يكون فعلا الله تعالى لا يقدر العبد عليه ويكون ناقضا للعاده
ويكون عقيب دعواه ويكون مع بقاء التكليف :. ولهذا قلنا بجواز البعثه ثم بعد
ذلك جواز نسخ الشرايع ونعره الكلام في نبوه نبينا صلى الله عليه واله والكلام
في جواز البعثه مع البراهمه :. وفي النسخ مع اليهود فقال لهم البراهمه ونعرز
في عقل كل عاقل ان من كلف امرا او يصح ان يكون في المعلوم انه اذا فعل فعلا
كان اقرب الى فعل ما كلف واذا فعل غيره كان ابعد والاول يكون لطفا والداعي
يكون مفسده واذا يعلم الله من حال المكلف ذلك النبي يجب عليه ان يبينه ليفعل والا
لم يكن مزيحا للعله :. ويقال لهم من وجب عليه امر من الامور وعلم ان في
الافعال ما يقربه من ذلك كما ان اقصى ما يعلم انه ان اطعمه طعاما
يعصمه اجابه وان لم يطعمه ذلك ثم منه النبي ان كان حكيما عرفه اجابه

المدعو بفعل ذلك والانكار بانتقاض الغرض ولا بد من ان يقول انه انما يكون ذلك
الفعل من فعل المكلف فلا بد ان يفعله كالاطعام ؛ وربما كان من فعل المكلف ولا بد
ان يلتمس فاذا التمس له ان هذا الطعام هو الذي يحبه وان لم ياكل فقد اتى من قبل نفسه ؛ ه
فان قيل لهم ما تقولون في رجل دعى غيره الى طعامه وعلم الله ان لو بعث اليه رسولا لم
يقعد عنده فجيدا لم يرسله لا يجب هل يجب عليه ان يرسل ذلك الرسول ام لا فان قال
لا قلنا فقد علم ان غرضه ليس اجابة ذلك المدعو اذ لو كان ذلك غرضه لارسل من يعلم انه
يجيبه عند ارساله ؛ فان قيل لهم ما تقولون الحسن البعثة ام لا فان قالوا الاول القبيح
لانه اما ان ياتي بما في العقول فهو عبث او ياتي بخلافه فهو قبيح قلنا ولم قلتم
في العقول مجملات ومجوزات لا يعرف تفصيلها عقلا فيبعث رسولا ليبينه على ذلك
لان العقل يجوز ان يكون الالم حسنا اذا كان فيه اعتبار او نفع على ما ذهبنا ويجوز ان
يكون قبيحا اذا عرى عن النفع والدفع والاستحقاق فاذا ورد هذه الجملة في
العقول ولا يعلم تفصيل ذلك بعينه فيبعث رسولا ليبين ان في ذبح الانعام
اعتبارا ولطفا وفي ذبح غيرها مفسدة وفي افعال مصلحة وفي افعال مفسدة
فيقبح فان قيل الحسن ولا يجب قلنا اذا كان حسنا وانما حسن لانه لطف
للمكلفين واللطف يجب ساله اذا كان من فعل المكلف ؛ فان قيل لهم ما تقولون
هل يجب معرفة الله تعالى وصفاته وفعل الواجبات والانتهاء عن القبائح فلا بد من بلى
فيقال واذا علم انه تعالى اذا بعث رسولا بين لهم طريقة النظر ورتب الادلة ونبههم
على النظر كانوا اقرب الى معرفته واذا امرهم وزجرهم كانوا اقرب الى فعل الطاعة
والانتهاء عن المعصية اتجوز ان يبعث ام لا فان قال لا قلنا لم يزح العلة وان قال
نعم وافقنا فيقال لهم ما تقولون اذا علم تعالى انه لو بعث رسولا يامر بالمعروف
وينهى عن المنكر كانوا اقرب الى القبول اتجوز هذا ولا بد من بلى فاذا علم ذلك
وغرضه فعل الواجبات والانتهاء عن القبائح يجب ان يفعله والا كان ناقضا للغرض

مسئلة في العصمة

عندنا انه من صفة الرسول ان يكون معصوما قبل البعثة
وبعدها ولا يجوز عليه الكبائر والمنفرات ولا يجوز فيما يؤدي الى الغلط والنسيان
والحشوية يجوزون جميع ذلك ويروون عنه ما لا يليق به على ما نشير اليه ؛ ه
فيقال لهم اليس الله تعالى بعثه واصحبه المعجز ليوخذ منه ما ياتي ويتصل
العبد الى معرفة مصالحه ويقتدى به في قوله وفعله فان قالوا الاول نزوا
ذا القول الاخير وان قالوا الثاني قلنا فاذا جاز عليه الغلط والكذب والكبائر
لم امان من كون الرسول بهذه الصفة ان جميع ما اداه الشاكرين وكيف يوثق بقوله
وفعله ويقال لهم اليس الغرض بالبعثة الصلاح لهم والاعتبار فلا بد من بلى
فيقال واذا كان معصومة تنفر الناس عنه كان نقضا للغرض وذلك لا يجوز

مر وفعل حكيم وقالهم النبي قول الرسول وفعله حجة تحت التأسي به في جميع
ذلك فان قالوا الا دلالة الكتاب والامة فقل لقد علمنا انكم الرسول قدوة وما نهاكم
عنه فانتهوا والامة بأسرها من لدن الصحابة الى يومنا هذا يحتجون بقوله وبفعله
فان قالوا نعم قلنا فاذا كان في اقواله وافعاله المعاصي والحرام فكيف يصح ذلك
وقالهم ما تقوله الرسول ويفعله حق او باطل فان قالوا حق فهو قولنا
وان قالوا باطل وجب ان لا يتبع [illegible] فان قالوا بعضه حق وبعضه باطل وجب ان
يبعث رسولا اخر يبين ذلك ويتسلسل الكلام وقالهم بالمعجز الذي ظهر عليه
نعلم صدقه على الجملة وان ما اتى به ختام لا فان قالوا لا وجب ان يظهر في كل
قول وفعل معجزة نعلم انه حق او لا يظهر ولا نعلم بقوله شيء وهذا خلاف الاثر فان
قالوا النبي ادم اكل ما نهى عنه قلنا قبل كان نهي تنزيه وقيل اكل ناسيا ولا يوقع
صغيرة فان قيل النبي سمى الله عبد الحارث عند ولادة الابن قلنا وانه
باطله فان قال الذي في ردع الكتابة في قوله جعلا له شركا قلنا الى اولاده لا اليه
فان قيل النبي حكى عن ابراهيم الكذب في قوله اني سقيم وقال بل فعله كبيرهم
قلنا وما المانع ان يكون سقيما او اني سقيم في الاتي لما ارى منكم او سأسقم
واما قوله بل فعله كبيرهم واما اضافة بشرط وهو انه ان كانوا ينطقون فان قال
النبي قتل داود بامراة اوريا اخي امر بقتله قلنا باطل وقوله خصمان كانا رجلين
الطاهر الا انه بترك سؤال المدعى عليه وعاتبه ــ وذكر قوله
الله على ما هو ... وقعود الشيطان على
وغفرنا له ذلك فان قالوا النبي في قصة سليمان قلنا كل ذلك روايات باطلة
سريره والاحوال امراته ما هو خلاف مذهبكم ... مسحا بالسوق والاعناق
قوله ولقد فتنا سليمان اي امر صاياه وقوله فطفق
انه مسح سوقهم وبتلبهم فان قالوا ما تقولون في قصة ايوب ويونس واولاد
يعقوب وما فعلوا بيوسف قلنا اما ايوب فمرض مرضا فقط واما يونس فكان
امر بالخروج من عند قومه وقت ... معاصيا لا امته وقيل ان عمله وقت الخروج
واما اخوة يوسف ... الاطفال فان قيل في حديث الغرانيق العلى
وامراة زيد واخبار بالمناصي الله عليه واله قلنا باطل كله وننزهه عن مثل ذلك
واما نوح فامراة زيد لنعلم ان امراة ابي لهب اليمين ... وما روي عنه وانه
فان قيل
تلك الغرانيق اما القاه بعض الكفرة ... الله كلام الرسول
هل يجوز ظهور معجز على غير نبي قلنا لا في ذلك ينفر اعن النظر في علامات
... ولا يجوز ظهوره على غيره ولانه لو ظهر على غيره
الا ... وقالهم ما الفرق بين المعجز والشعبذة
... والعام
... ولا

Hier fehlt viel, ist im andern Exemplar

مسألة في نفي ... على الجميع ... الشرعية

اختصا

فصل وقد دل الدليل على ان جميع الاجسام والاعراض الضرورية
له سبحانه لا فاعل لها غيره سوا كانت محمودة او مكروهة فالمحمود من
الاجسام كالاولاد الذكور والعرانة والحبوب :. ومن الاعراض كالحياة والقدرة
والالوان الحسنة والروائح الطيبة وما جري هذا المجري والكريهة من الاجسام :.
كالبنات من الاولاد والبرد والجراد ومن الاعراض كالالوان السودة
والروائح النتنة والامراض والعلل وما جري هذا المجري ثم اجمعوا على
ان جميع افعال الله سبحانه ارادة له سبحانه ومراد :. ثم اجمعوا على ان جميع
افعال الله سبحانه حكمة وصواب فلما فرغوا من عقد هذا الاجماع وقع بينهم خلاف
بهذه الحوادث الكريهة كالبرد والجراد والجرب والجذام فقالت فرقة منهم
الله سبحانه لا يفعلها اجساما او اعراضا ضرورية وقد اجمعنا
جميع ذلك فعل الله تعالى وقالت فرقة ذلك انه تعالى قد اراد جميع ما فعل
على ان جميع ذلك فعل الله تعالى وقد اجمعنا على ان جميع افعاله ارادة له تعالى ومراد وقالوا
من هذه الافعال لانا قد اجمعنا على ان جميع افعال الله تعالى
مع ذلك بان جميع ذلك حكمة وصواب لانا قد اجمعنا على ان جميع
صواب :. وقالت الفرقة الثالثة لم يرد الله سبحانه هذه الحوادث
حكمة لما فيها من الضرر الكريه فنقضوا موضع الاجماع على ان جميع الاجسام والاعراض
الضرر به فعله تعالى وربما يقول بعضهم ان ذلك فعل الله سبحانه ولم يرد
على خصوص شي من ذلك فنقضوا اجماعهم على ان جميع افعال الله تعالى ارادة
له ومراد وقالوا ان ذلك ليس بحكمة ولا صواب فنقضوا اجماعهم على ان جميع
افعاله تعالى حكمة وصواب :. وعلى العاقل ان يلزم مواضع الاجماع
الذي يظهر صحته وما كان من الاقوال المختلفة موافقا لمواضع الاجماع اخذ به وما
خالف مواضع الاجماع تركه ليكون من الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب
تم ذلك وصلى الله على محمد واله وسلم

وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
تلوه مقالة ذا الانصاف بتصنيف القاضي
الاجل شمس الدين جعفر بن احمد بن ابي يحيى رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

والهدى وعصمنا جميعا عن مواقع الضلال والردى
الزيغ والهوى ومن عند عن طرايق اهل النصب والتصوف اوضح لكم
المسائل التي خالف فيها المطرفية وجه ما نسب اليهم في المقالات اهل
والمذاهب المتعارضة التي سلموا الاصول لها مقدمات فسلكنا فيها مسالك
وفروعها وسائلها متعاضدات وتعلم انكم تحوزون بذلك على وجه يستنير في معرفة
الخواص والعوام ويتفق على انكاره اهل المنطق واهل الكلام ويظهر الى رتبة المنافية
من فرق الاسلام ∴ ونعلم ان ذلك جمع بين روايه بل عظيم
الملبسة لهم على عظيم ما صاروا اليه — والداعية التي تحذر لغيرهم من متابعتهم عليه
ولنا ان اقطع ما يعرفه المخالف خطأه وخلافه ان يكون المخالف فيه
ناقضا لما اجمع مع خصمه عليه لانه يصير بين امرين اما ان يرجع عن خلافه
ويعود الى الحق فيسلم من علاج واما ان يصر على خلافه فظهر عناده فاوضح بيان
وقلتم لعله معرفتهم بذلك بعودهم مفارقين الاسلاف الى صحة الاجماع
المانعة من الخلاف مراتب اجابه مسلكم وموافقة ان ذلكم
من احياف الدين ولوازم الحق المبين وكما ان ذلك من شيم المهتدين
قال الله تعالى وهو اصدق القائلين ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون
الا الذين تابوا واصلحوا وبينوا فاولئك اتوب عليهم وانا التواب الرحيم
وقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الائمة الاطهار من سئل
عن علم يعلمه فكتمه الجم يوم القيامة بلجام من النار ∴ وقد اعتمدت
بتوفيق الله سبحانه على ذكر مهمات المسائل دون توابعها وعلى ان اذكر في كل
ما ذهبوا اليه ∴ ثم اوضح ان ما قالوه مخالف للاصول التي اجمعوا عليها وهي ومخالف
التي تسمى اصولا عند اهل الكلام ∴ وتسمى مقدمات عند اهل المنطق
ايضا للفروع التي تقتضيها تلك الاصول ∴ وهي التي تسمى نتايج المقدمات
عند اهل المنطق ∴ وبذلك يتضح لكل منصف ان الذي اختاره المطرفية من
المقالات في هذه المسائل وما جرى مجراها لا ينبغي لعاقل ان يختاره
ولا ان يذهب اليه وليتحققوا بذلك تيقنا في الدين وسلوكي معهم سبيل
المرشدين ∴ وان كان لي اسوة بافضل المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين
قال يا قوم لقد ابلغتكم رسالات ربي ونصحت لكم ولكن لا تحبون

ومن الله سبحانه التسديد والعون والسداد والتوفيق
والارشاد بمنه ولطفه **المسألة الاولى** فيتوهم ان
القلب هو اللبنة الذي هو قطعة لحم في جوفه ومذهبهم في ذلك ظاهر معلوم
وقد سلموا الاصلين بوجدان علمهم بقسم ما دونهما
وهما طريقهم معروفه ∴ والثاني انهم يرون ان النوم
الله احدهما انهم يرون ان النوم يزيل العقل ∴
القلب وهم يتكلمون في هذه النكتة ويزعمون ان العقل هو القلب
ويسلمون ان المجنون والمعتوه قد زال
ومعلوم ما يخص ذلك ∴ وكذلك فانهم يسلمون ان عقولهما الزايله
عقولهما ويسلمون انهما لم يزل قلوبهما ولهذه الاصلين ان عقولهما
عن قلوبهما الباقيه ∴ ولنا عليهم اربعة دواعي وذلك انا نقول العقل
على ضربين احدهما القلب وهو حجة الله على خلقه ∴ والثاني هو العلم والذي يزول
بالنوم هو العلم دون القلب ∴ لان هذا باطل فان حجة الله سبحانه لا يزول عن
النايم فدل ان العقل الذي هو حجة الله تعالى هو غير القلب ولهذا رفع التكليف
عنه ∴ وورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وهو قوله رفع القلم عن ثلاثة عن
النايم حتى يستيقظ ∴ وعن المجنون حتى يفيق ∴ وعن الصبي حتى يبلغ الحلم فبطل ان
يكون العقل هو القلب ∴ وكذلك فانهم اتفقوا وسلموا الاصلين بوجدان
احدهما فيهم ان العقل صفه
بطلان ما ذهبوا اليه من ان العقل هو القلب ∴ والثاني ان الصفه الموجبه
للعاقل وهو موجب تسميته عاقلا عندهم ∴ والثاني ان العقل عرض
لتسميته عندهم لا يكون الا عرضا فيبطل مذهبهم في الاصلين ان

المسألة الثانية

القلب ويزعمون انه اللبنة وهم يتكلمون في هذه القضية
فلهم ان علوم الانسان كلها فعله يفعلها باختياره ويسمون في هذه القضية
من العلوم الاوليه وسائر العلوم الضروريه وتلك العلوم المكتسبه
الاختياريه فيقولون ان علم العاقل بان العشرة اكثر من الخمسة
فعله يفعله باختياره فان شاء فعله لنفسه وعلم ذلك وان لم يشا
لم يفعل ولم يعلم ذلك مع انه كامل العقل مع التخلي جميعا وكذلك
سائر الاوليات والضروريات ∴ وهم امام هذا لهم معروف يتظاهرون
به ويناظرون عليه ∴ وهم مع ذلك قد سلموا الاصلين احدهما
ان من حق العقل الاختياري ان يتمكن فاعله من ان يبدل ضده مكانه
ويخرج منه الى غيره مع سلامة احواله ∴ والثاني ان العاقل
لا يتمكن من تبديل ضد هذا العلم مكانه او الخروج منه الى غيره

ويعلمون ان الحسنة اكثر من العشرة مع سلامة [illegible]
ان هذا العلم ليس باختياري وهم ينكرون هذه اللفظة [illegible]
اختياري يكتسبه العاقل باختياره ان شاء وعلى هذا يجري الامر في
ساير الضروريات لان من اصابه الم شديد في جسمه فالمعلوم ضرورة
لكل عاقل انه كان لا يختار وجود ذلك الالم في جسمه فانه لا يختار علمه به وهم يعلمون
ان علمه بمرضه الحاصل به اختياري يفعله بنفسه فيبقى وقد سلموا امثال
هذين الاصلين المعلوم ذكرهما احدهما ان من حق الاختياري ان يتمكن فاعله
من ان يبتدي بضده مكانه ويخرج منه الى غيره والثاني ان هذا المريض يتمكن
في حاله هذه من فعل ضد هذا العلم او يخرج منه الى غيره فيعلم انه يصح
معا فيلزم من هذين الاصلين ان علمه بذلك ليس باختياري بل هو ضروري
يحصل فيه شاء ام ابى وهم ينكرون هذه الجملة ويعترفون بها ويزعمون
ان هذه العلوم وما جرى مجراها يكتسبه باختياره ∴ ۵ ۵

المسئلة الثالثة

ويعلم ان الانسان يبطل في كل
وقت ويحدث غيره والذي قام هو غير الذي قعد والذي صلى هو غير الذي
طهر والذي اساء هو غير الذي اعتذر الى امثال ذلك وينظرون الى ذلك من
القول بحدوث الاعراض التي هي القيام ∴ والقعود ∴ والصلاة ∴ والطهور
والاساءة والاعتذار فحدثا منهم ان يصير واحد منهم عند ان قالوا بحدوث الاعراض
وان يلزموا لاجل ذلك القول بحدوث الاجسام حالا بعد حال فيبطل
الاول ويحدث غيره بعده وهذا وان كان معلوم ما يبطلانه عند كل عاقل
لان المعلوم عند كافة ان هذا المعتذر من اسائه هو الذي اساء بالامس
وكذلك سائر المذكورين ولهذا يعرفون اباهم وابناهم واصدقاهم
واعداهم وذلك من جملة العلوم الضرورية ∴ والمطرفية قد سلموا ۵
اصلين يوجبان نقيض ما ذهبوا اليه من ذلك ∴ احدهما انه يحسن ذم
المسي على اسائته بالامس ∴ والثاني انه لا يحسن ذم غير المسي
باساءة غيره فيلزم من هذين الاصلين ∴ ان هذا الذي يحسن ذمه اليوم
هو الذي اساء بالامس وهم ينكرون هذه الجملة ويزعمون انه غيره وان
المسي بالامس قد بطل وحدث هذا الذي ذموه ∴ وكذلك
الكلام في المحمود اليوم على الاحسان بالامس ∴ وسلموا ايضا
اصلين اخرين على هذا ∴ احدهما انه يحسن امر واحد اليوم بشي
يفعله غدا ∴ والثاني انه لا يحسن ان يومر بذلك من لا يبقى الى غد

[illegible] ابرده لا يدخل الجنة احد الا بحسن الخلق ∴ وهذا
صلى الله عليه وسلم بيان واضح ان هذه الافعال من جملة الحسنات العظيمة
ولعظم حالها سماها صلى الله عليه مكارم الاخلاق وجعلها من صفة المؤمنين فبطل
بالكلية قول من يقول ان حسنات العاصي معاصي قبيحة وانه لم يترحم عليه لانه مات
كافرا ∴ وعن امير المؤمنين عليه السلام انه لما اراد طلحة والزبير الخلاف
عليه واظهرا انهما يريدان العمرة فقيل له هلا منعتهما عن الخروج فقال والله
ما العمرة يريدان ولكن ما كنت لامنعهما عن امر ظاهره البر وباطنه عدوان
∴ فصح عنه عليه السلام ان العمرة التي اظهراها البر وان كانا عاصيين لله
تعالى بخروجهما على امام العصر عليه السلام فصح بذلك ان الطاعة قد توجد من
العاصي وان معصيته في بعض الافعال لا تمنع من وقوع بعض الطاعات منه
∴ ثم ذلك هو المذهب المعلوم من مذاهب الائمة الطاهرين سلام الله
عليهم اجمعين ولهذا يحكمون بوجوب كثير من الفروض على العصاة وان كانوا
مصرين على معاصيهم كالصلاة ∴ والزكاة ∴ والصيام ∴ والحج ∴ والجهاد ∴ وما جرى
مجرى ذلك وكتبهم في الشرع مشتملة من ذلك على ما لا يتسع له هذا الكتاب
ولو لم يكن في ذلك الا ما ورد عن الهادي الى الحق عليه السلام في كتاب الاحكام
حسب ذكر استعانة الامام بالعصاة والظالمين على جهاد اعدائه لكان في ذلك
كفاية لانه عليه السلام بين هنالك ان الاستعانة بهم جائزة لان
الجهاد من الظلمة فرض اوجبه الله سبحانه عليهم ومن انكر وجوبه عليهم فقد
خرج عن الدين وان الامام متى استعان بهم فقد امرهم بما هو واجب عليهم ولازم
لهم وفي ذلك احتجاج منه واسع ولا شك ان هذا لو صح كون جهادهم طاعة منهم
وان كانوا مصرين على ظلمهم اذ لو لم يكن طاعة وحسنة لم يجز ان يكون فرضه
واجبة من حيث ان الفرض لا يجوز ان يكون الا حسنا وما كان قبيحا لم يجز ان يكون
فرضا لان ذلك يتنافى فلا يجوز ان يكون الفعل الواحد حسنا قبيحا وطاعة
معصية فثبت ان جهاد العاصي ونحوه واجبة بلى انها طاعة حسنة
وليس بسيئة ولا معصية ∴ وهذا الذي لم يقع عليه تكابر ٨
ولان المشهور من مذهب الهادي الى الحق ومن تابعه من الائمة عليهم السلام
ان الظالم العاصي متى اقام الصلاة على شروطها الشرعية فانها تصح وتجزيه
وان كان مصرا على ظلامته ومعصيته ولا يلزمه قضاؤها بعد توبته وتحسن
من غيره امره بها وترغيبه في فعلها وحثه على المداومة عليها ولو كان

صلاته معصية لما صح فيها شي من ذلك لان الصلاة ومتى فيها شي من المعاصي
فانها لا تصح ولا تجزي كما نقوله في صلاة العاصي في الدار المغصوبة فانها لا
تصح ولا تجزي ويلزمه قضاؤها لا سيما اذا صلى وهو عالم بما هو عليه
وكذلك فالمعصية لا يجوز الحث عليها ولا الترغيب في
فعلها بل يجب النهي عنها والزجر عن فعلها ويكون الامر بها سببا
لفاعليها الى الله وعقابه وكذلك المرغب فيها بل النهي عنها
من امكنه من يكن لفاعلها وهذا يوضح ان صلوة العاصي طاعة
وليست بمعصية ٭ وكذلك فالمتقرر من مذاهب الائمة عليهم
السلام في سائر اعمال العصاة كالزكاة والحج والجهاد والصوم
وغير ذلك مثل ما تقدم انه يجزيهم فعلها ويجوز امرهم بها
وترغيبهم فيها ولو كانت من جملة معاصيهم لما جاز فيها شي من
ذلك بل كان لا يجوز لمسلم ان يرضى بشي من اعمالهم هذه ومعلوم
ان الكافة من اهل الاسلام راضون منهم بما يفعلونه من هذه الاعمال
الصالحة فكيف يتوهم عاقل ان هذه الاعمال من جملة المعاصي
والسيئات ٭ ومتى قالوا لو كانت اعماله هذه من جملة
الطاعات لاستحق بها الثواب وتخلص بها من العقاب قلنا
ان باب هذه الاعمال في نقص عقابه في الاخرة وانما لم يسقط
الجميع من عقابه لان العقاب الذي يستحق على ما فعله من معاصيه اكثر من
هذه الطاعات فصار بمنزلة من عليه لغيره عشرة دنانير فانه
اذا قضاه دينارا سقط ذلك القدر عنه وبقي مطالبا بالباقي
من الدين ولا يجوز ان يقال انه اذا لم يقض دينه كله لم يحتسب له
بهذا الدينار بل يوخذ منه ويطالب بالعشرة كلها لان
ذلك يكون ظلما قبيحا ٭ واقبح من هذا ان يقال ان دفعه

لدينار واحد من جملة العشرة يكون جنايه يستحق بها العفو به مع
العفو به عن بقية العشرة كلها فاذا كان ذلك لا يجوز في الشاهد يعلم
كل عاقل بطلان هذه القضيه في قضا الدين ويعلم انه يجب ان يحتسب
لمن عليه الدين بما اداه منه ويسقط عنه المطالبه بقدر ما قضاه
كذلك يجب ان يقال ان العاصي متى ادا شيا من الطاعات
والفرايض وجب ان يحتسب له به ويسقط عنه من العقاب بقدر ما
فعله ولا يحسن مطالبته بما قام به ولا عقابه عليه ويدينه
الله سبحانه على مثل ذلك بايات الموازنه وبقوله تعالى ولكل
درجات مما عملوا وقوله فمن يعمل مثقال ذره خيرا يره ومن يعمل
مثقال ذره شرا يره وما اشبه ذلك على ما نعود بيانه * وقد
يتعلقون في ذلك بكلام يروونه عن الهادي عليه السلم
في الفروق الاربعه انه قال فيه وافعال عدو الله كفر وعصيان
يستحق بها من الله الخزي والهوان والخلود في النيران وهذا مما لا
يصح تعلقهم به لوجهين احدهما ان الكلام المروي عن الهادي عليه السلم
في مسله الفروق هو موجود في مجموعه وليس فيه هذه الالفاظ التي
ذكروا فيها ان جميع افعال عدو الله كفر وعصيان ولعل من
علمهم ذلك غلط في روايته او ظن ان هذا هو معنى الكلام فكساه
الفاظا من عنده وذلك مما لا يصح ان يكون حجه في مسله عظيمه من
مسايل اصول الدين * والثاني ان هذا الكلام لو صح عن الهادي عليه السلم
لوجب حمله على وجه صحيح لا يخالف ادله الله سبحانه ولا تناقضه و
يناقض ما نقول من مذاهب الايمه وكافه الامه وهو انه عليه السلم
اراد بذلك ان الافعال التي بها يكون العدو عدوا هي الكفر والعصيان

وهذا هو المفهوم من عادة العبادة ∴ الا ترى ان السلطان ان كان له
عدو في المملكة وهو يحاول المخالفة لما يريد والملازمة لما يكره والسعي في الغض
فيما يرضي لعبيده انه يريد الافعال التي بها صار عدوا له ولا يظنون انه نزل
بذلك ان عدوه في الخلاف وسبب او ريح في الادبار والرد او وصل الحاكم
وعدو قاطع لذلك السلطان او خالف مراده او اجتهد في مضرته لان ذلك لا يعد في
~~مقاطعة السلطان ومكروهاته بعد كثير من المحرمات وكثير من الامور الجلية~~
ومضرته لا سيما اذا كان السلطان قد امره بهذه الافعال ورغبه فيها
ونهاه عن تركها فان من جعل ذلك من جملة عداوة السلطان ومخالفة ما له فقد عاند
المعلومات وكابر في الامور الجلية كذلك هاهنا ومع من العصاة من هذه الحسنات لا
نقول ان فعاله انها معاصي لله تعالى ولا انها مكروهة عنده مع انه امر بها وحث على
فعلها ونهى عن تركها والاخلال بها وهذا واضح لمن انصف ولم يكابر

المسئلة السابعة ∴ في نزول القرآن الكريم

اعلم ان المشهور من
مذاهب الائمة الطاهرين وكافة علماء المسلمين رحمة الله عليهم اجمعين ان الله
سبحانه نزل القرآن على رسوله صلى الله عليه وجعله معجزة له ودليلا على نبوته
وهو كلام الله الحق الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم
حميد ∴ وانه محدث غير قديم ومسموع بالاذان ∴ وانه باق في هذه الامة
حجة لهم وعليهم الى انقطاع التكليف وهذه فصول ستة في هذه المسئلة
احدها ان القرآن قد نزل من السماء الى الارض ∴ والثاني انه معجز لا يقدر احد
على الاتيان بمثله ∴ والثالث انه كلام الله تعالى لا كلام غيره ∴ والرابع
انه محدث غير قديم ∴ والخامس انه مسموع بالاذان ∴ والسادس انه
باق الى انقطاع التكليف ∴ وقد خالف اهل الفطرة والزيغ في الجميع من
هذه الفصول ∴ من زعموا ان القرآن لا يصح نزوله من السماء الى الارض لانه عندهم
صفة ضرورية لعقل الملك الاعلى لا يفارقه ∴ وزعموا ان كل واحد من الناس
الانبياء يكون القرآن ياتي بمثل القرآن وقدر على ذلك ولا ياتي بالقرآن ولا
شك ان ذلك خروج عن كونه معجزا ∴ وزعموا ان ما تلوه الناس الان انما هو
واطراف البيان من هذا القرآن هو كلامهم لا كلام الله لان كلامه سبحانه
صفة لعقل الملك الاعلى لا يفارقه عندهم ∴ وزعموا ان القرآن وغيره من
الكلام والاصوات لا تسمع بالاذان وانما المسموع هو القاري

والمتكلمون القراءة والكلام ⁂ وزعموا انه ليس بمحدث ولا قديم ولا
يجوز عندهم ان يوصف الكلام ولا شيء من الاعراض بانه محدث ⁂ وزعموا انه عرض
ولا يجوز عليه البقاء على وجه من الوجوه [..] عرض ولا يجوز ان يبقى عندهم شيء
من الاعراض بل [..] بطلانها ووجودها عدمها وكونها فناؤها ٥ حدوثها
ولا اشكال [..] في هذه الفصول مما قد بطل هذه الآيات والادلة على خلافها
ولا يجوز لمسلم موافقتهم فيها ٥ **اما الفصل الاول** وهو ان
القرآن قد نزل فهو من المعلومات الظاهرة لكل اهل ملة الاسلام بل المعلوم
ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله [..] ويعتقد ان الله تعالى انزل الله
هذا القرآن وهو عليه السلام لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق ووجه
قال الله سبحانه الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها مثاني
تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله ذلك
هدى الله يهدي به من يشاء ومن يضلل الله فما له من هاد ⁂ وقال تعالى انا
نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ⁂ وقال تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ٥
وقال تعالى لقد انزلنا ... الذي انزل فيه القرآن ⁂ وقال تعالى شهر رمضان
وقال تعالى [..] وامثال ذلك من الآيات الكثيرة التي صرح سبحانه
الكلام كما ترى فيه ذكر ثم [..] وما من الكفار واليهود
فيها انه نزل القرآن على رسوله صلى الله عليه وآله وقد تعالى [..]
انكارهم لنزول القرآن واخبر انه سيصليه على ذلك عذاب النار وقال
على والذين كفروا لهم عذاب جهنم وبئس المصير اذا القوا فيها سمعوا لها
شهيقا وهي تفور تكاد تميز من الغيظ كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها الم ياتكم
نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شيء ان انتم الا في ضلال
كبير ⁂ وقالوا لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير فاعترفوا
بذنبهم فسحقا لاصحاب السعير ⁂ وقال تعالى واضرب لهم مثلا
اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما
فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون ⁂ وقال تعالى وما قدروا الله حق
قدره اذ قالوا ما انزل الله على بشر من شيء قل من انزل الكتاب

[illegible]

[illegible]

الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون
كثيرا وعلمتم ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وهذا كتاب
انزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولتنذر ام القرى ومن حولها والذين يؤمنون
بالآخرة يؤمنون به وهم على صلاتهم يحافظون فالله سبحانه ذم المنكرين لكون القرآن
ولغيره من الكتب الالهية وعنفهم بانكارهم لذلك واخبر بما لهم من العذاب الاليم
بهذا الانكار ولا يكون لمسلم ان ينكر كون القرآن ولا ان فيه اوضح من
الهدى والبيان ∴ واما الفصل الثاني وهو ان القرآن معجز لا يقدر احد
على الاتيان بمثله وهذا هو المعلوم بين اهل ملة الاسلام قال الله سبحانه وتعالى
قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم
لبعض ظهيرا فاخبر تعالى بكون القرآن معجزا وان الكافة لا يقدرون على ان يأتوا بمثله ولو تعاونوا
على ذلك ابلغ معاونة وقال تعالى ام يقولون تقوله بل لا يؤمنون فليأتوا بحديث
مثله ان كانوا صادقين وقال تعالى ام يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور
مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين فان لم يستجيبوا لكم
فاعلموا انما انزل بعلم الله وان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون وقال
تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم
من دون الله ان كنتم صادقين فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة اعدت للكافرين وقال تعالى ام يقولون افتراه قل
فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله ان كنتم صادقين بل كذبوا
بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف
كان عاقبة الظالمين فاوضح سبحانه بهذه الآيات اعجاز القرآن وعجز الكافة
عن الاتيان بمثله وذلك يبطل قول من يقول انه قادر على ان يأتي بمثله من الحكاية
التي ليست هي القرآن بل هي غيره وفعل الحاكي ∴ واما الفصل
الثالث ∴ وهو ان القرآن كلام الله تعالى لا كلام غيره فهذا هو المعلوم بين
اهل ملة الاسلام وهو المعلوم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله
كان يدين ويخبر بان هذا القرآن هو كلام الله تعالى دون ان يكون كلاما لغيره
وهو عليه السلام لا يدين الا بالحق ولا يخبر الا بالصدق ∴ وقد قال
الله سبحانه وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام
الله ثم ابلغه مأمنه ذلك بانهم قوم لا يعلمون ∴ وقال تعالى افتطمعون
ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من
بعد ما عقلوه وهم يعلمون فنص تعالى على ان هذا القرآن الذي يسمع من

النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] الله تعالى وذم من قال إن هو قول البشر وكذا فيهم
قال سبحانه وتعالى [illegible] إنه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم قتل كيف
قدر ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر فقال إن هذا إلا سحر يؤثر إن هذا
إلا قول البشر سأصليه سقر وما أدراك ما سقر لا تبقي ولا تذر ۞ وقال تعالى
قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين
ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه
أعجمي وهذا لسان عربي مبين إن الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله
ولهم عذاب أليم فصح بهذه الجملة أن كلام الله سبحانه لا كلام غيره ولم يجز
لمسلم أن يشك في ذلك وبالله التوفيق ۞ والفصل الرابع
إنما نعلمه كل عاقل لأنه من جملة المحسوسات
وهو أنه مسموع بالآذان و
وإنما نفى سماعه على من في أذنه وقر وقد ورد صريح القرآن بذلك في
قوله تعالى حتى يسمع كلام الله وفي قوله تعالى ويل لكل أفاك أثيم يسمع آيات
الله تتلى عليه ثم يصر مستكبرا كأن لم يسمعها فبشره بعذاب أليم ۞ وقال
تعالى وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا
فبشره بعذاب أليم فنص تعالى على أن القرآن مسموع ولا شك أن الظاهر من
إضافة السماع إلى الخلق إنما هو السماع بالآذان دون غيره وقد نبه على ذلك بقوله
تعالى كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا فنفى ذلك إذا أراد السماع بالأذن وذلك
بين لمن أنصف ولا يجوز لمسلم أن يتكلم في ذلك ويخرج عما عليه العقلاء [illegible]
والفصل ٥ فيما ورد به النصوص الصريحة في الآثار الظاهرة
بأن القرآن محدث غير قديم وهذا هو المشهور من مذاهب الأئمة عليهم
السلام والمحصلين من علماء الإسلام مما قد مر ذكره والدليل على ذلك أنه مرتب
منظوم يوجد بعضه في إثر بعض وهذه علامات الحدوث ولا شك في كونه
مرتبا إذ قوله الحمد لله لا يوجد إلا بعد وقف هذا الكلام يسبق بعضها بعضا في
الوجود ولم يكن كلاما معقولا ۞ وإذا صح ترتيبها فلا شك أن المتأخر منها محدث
لأنه قد سبقه غيره وما سبقه غيره فهو محدث لأن المحدث هو الذي لوجوده
أول وهذه حال ما تقدم عليه ۞ وكذلك المتقدم على المحدث بوقت
واحد أو أوقات محصورة محدث أيضا لأن لوجوده أولا استأنفه فيه [illegible]
حدوث القرآن وقد قال الله سبحانه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا
استمعوه وهم يلعبون فأخبر تعالى أن الذكر المسموع الذي يأتي من عنده

الله محدث ⁘ وذلك هو القرآن لانه الذي يصح وصفه بانه مسموع

الحمد لله وفي مثل ذلك قال تعالى ما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث الا كانوا عنه

معرضين ⁘ فصح ان القرآن محدث فلم يبق مسلم ان خالف في [illegible] ⁘ والفصل

السادس انه كان مع الناس حجة لهم وعليهم الى انقطاع التكليف وهذا مما لا اشتبه

فيه عند مسلم بصير بل هو اظهر حجج الله سبحانه في شريعة الاسلام واوضح

دلالة وجميع الآيات التي دلت على نزوله و سماعه وانه كلام الله سبحانه وانه معجز

على ما تقدم بيانه فانها دالة على انه كان مع الناس اذ لا يصح شيء من ذلك الا مع القول

ببقائه على ما هو معلوم في العرف والشرع ولهذا لو ان احدا من الناس لو انكر وجود

القرآن في هذا الزمان او زعم انه لم يبق منه شيء مع الناس لعرف اهل الشريعة انه

جاحد لآيات الله تعالى ولا يكون قوله هذا اشد انكار معلما بذلك انه معرض

عنه هم بقاؤه على ما يتعارفونه ⁘ وقوله تعالى افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب

اقفالها وقوله افلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا

كثيرا يدل على وجوده عندهم وبقائه معهم ليصح منهم التدبر له والتفكر فيه

ه ⁘ وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله احاديث كثيرة تؤكد ما تقدم ذكره

ويبطل قول من خالف في ذلك ⁘ فمنها قوله صلى الله عليه اني تارك فيكم

ما ان تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله وعترتي اهل بيتي ان اللطيف الخبير

نبأني انهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض ⁘ وهذا يدل على بقاء القرآن الى

انقطاع التكليف لانه لا يزال الى انقطاع التكليف ⁘ وكذلك قوله صلى

الله عليه ان هذا القرآن مأدبة الله فتعلموا مأدبة الله ما استطعتم ان هذا

القرآن حبل الله المتين وهو النور المبين والشافع النافع عصمة لمن تمسك

به ونجاة لمن تبعه لا يعوج فيقوم ولا يزيغ فيستعتب ولا تنقضي عجائبه ولا

يخلق على كثرة الرد اتلوه فان الله يأجركم على تلاوته بكل حرف منه عشر حسنات

اما اني لا اقول الم حرف ولكن الف عشرا ولام عشرا ⁘ وهذا يدل على

حدوث القرآن لانه وصفه بانه هذه الحروف المنظومة ولا شك ان ما

يتم منها هو محدث على ما تقدم بيانه ⁘ ويدل على بقائه اذ لو لم يكن باقيا لم يصح

امره بالمحافظة على دراسته وقراءته ⁘ وذلك يدل ايضا على بقائه معهم

والا لم يصح امرهم بذلك ⁘ ويدل على عظم فائدته وحثه على التمسك

به والمتابعة له والمحافظة عليه ⁘ وقوله صلى الله عليه من قرأ القرآن فقد

وقر الله ومن استخف بحق القرآن فقد استخف بحق الله وحملة القرآن عند الله

يحفهم الله برحمته ويلبسهم نوره وحملة القرآن هم المخصوصون برحمة

~~136~~
135

الله [illegible] المعلمين كتاب الله هم والائمة فهدوا الى الله ومن
ادام [illegible] عنه [illegible] الله عن مستمع القران بلوى الدنيا ولا وقع
السمع بالى القران بلوى الاخره وهذا يدل على نزول القران وتلاوته اذ لولا
ذلك لما جاء امره بتوقيره وتعظيمه وترغيبه في حفظه ودراسته ولا دل على
انه مسموع لقوله لا دفع الله عن مستمع القران بلوى الدنيا وعن تالي القران
بلوى الاخره ويقتضي انه محدث لان المسموع هو هذا المنظوم من الحروف
ولا يوجد [illegible] ذلك على ما تقدم بيانه :. وكذلك ما روي عنه صلى الله عليه
في قوله ما خلق الله من سماء ولا ارض اعظم من سورة البقرة واعظم اية فيها اية الكرسي
وذلك يقتضي انه تعالى خالق للقران فهو محدث لم [illegible] ولو اردنا استقصاء ما روي عنه صلى
الله عليه لطال الكلام وفي هذه الجملة كفاية لمنصف :. وقد ورد عن الائمة عليهم
السلام ما يكفي العاقل فيه ولو لم يرد فيه الا ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
من قوله في نهج البلاغة وقد ذكر ذلك فقال الى ان بعث الله محمدا صلى الله
عليه وعلى اله لانجاز عدته وتمام نبوته ماخوذا على النبيين ميثاقه مشهورة
سماته كريما ميلاده واهل الارض يومئذ ملل متفرقة واهواء منتشرة
وطرائق متشتتة بين مشبه لله بخلقه او ملحد في اسمه او مشير الى
غيره [illegible] ثم اختار سبحانه لمحمد صلى الله عليه لقاءه ورضي له ما عنده واكرمه
عن دار الدنيا ورغب به عن مقارنة البلوى فقبضه اليه كريما صلى الله عليه
وعلى اله وخلف فيكم ما خلفت الانبياء في اممها اذ لم يتركوهم هملا بغير طريق
واضح ولا علم قائم كتاب ربكم مبينا حلاله :. وحرامه :. وفرائضه :.
وفضائله :. وناسخه :. ومنسوخه :. ورخصه :. وعزائمه :. وخاصه :.
وعامه :. وعبره :. وامثاله :. ومرسله ومحدوده :. ومحكمه :.
ومتشابهه :. الامام الحسن عليه السلام في كتاب [illegible] وعن
القران انه قال من جهل [illegible] وكل ما سمع من ايات الله فهو وحي الله وكلامه
وان كل اية منه لا يحكمها ولا يحكمها الا حكيم الله وتفصيله فهو كتاب الله
من الجاهلين وعن حكمه الله فيه من العالمين [illegible] هو في الله وجهله ذلك كريم
انه حمله من الجاهلين الكافرين ولا كثر نعم الله عليه فهو عن الشاكرين
وهذا الفصل [illegible] فنستدل على ان القران هو كتاب الله ووحيه وهو
معنى الكلام دون ان يكون كلاما للعترة وان الله [illegible] رسوله صلى الله
عليه وانه مسموع [illegible] لا ذات لما ذكرنا ان السامع [illegible] اطلع [illegible] منه

سوى ذلك وانه من اعظم نعم الله سبحانه على عباده وعظم حجته من ...
اشتد جلاؤه حتى جعل الجهل بذلك من الكفر العظيم وكل ذلك جلاؤه وما عليه اهل
العطرة والبركة ❁ وعن الهادي الى الحق عليه السلام في
المسترشد لمن لبس حين ذكر ان القرآن مخلوق واستدل عليه بقول الله تعالى الله
خالق كل شيء وبقوله تعالى خلق السماوات والارض وما بينهما ثم قال فكذلك القرآن
لانه شيء وهو بين السماوات والارض وليس القرآن من خلال العباد التي اضافها الله
اليهم في كتابه ولا من صنعهم الذي نسبه اليهم والقرآن داخل في هذه ومن عمل
العباد ❁ ثم استدرك على ذلك بقوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث
الا استمعوه وهم يلعبون ❁ ثم قال فاخبر تعالى ان الذكر انه محدث وانه
ليس بقديم واذا كان محدثا فالله احدثه وهو مخلوق فالله خلقه وهذا
الكلام مشتمل على سائر دلائل القرآن وانه موجود بين السماء والارض وانه
محدث مخلوق ❁ وان الله سبحانه محدثه وخالقه ❁ وانه مسموع ❁ وانه باق
مع الناس اذ لولا بقاؤه معهم لما صح منهم الاستماع له وكل ذلك مما خالف
فيه اصحاب العطرة والبركة ❁ وعن ابنه المرتضى عليه السلام
في كتاب الايضاح انه قال وسالتم عن الكتب التي انزلها الله سبحانه على
الانبياء عليهم السلام الكائنة عندنا مؤلفة موضوعة فقال محمد بن يحيى
هذا مما لا يعرفه ثم ان الله عز وجل اذا اراد امرا كان من ساعته لا يحتاج
الى تكلف ولا احتيال عز عن ذلك ذو العظمة والجلال وكتب الانبياء عليهم
السلام التي انزلها الله عز وجل اليها اخبرنا عنه من اراده لها ذكره وحجته
الى موسى وموعظة لمن ارسل بها اليه من المرسلين فكلها اراد الله
سبحانه ان تكون فهو شاء احدثه ❁ ثم قال واما التوراة فانزلت جملة
واحدة في الالواح التي ذكر الله والقرآن فانزله الله سبحانه مفرقا على النبي
صلى الله عليه وعلى آله وذلك قوله سبحانه وقال الذين كفروا لولا نزل عليه
القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلا وهذا
الفصل من كلامه عليه السلام مشتمل على ذكر انزال الله للقرآن
وغيره من الكتب وعلى ذكر احداثه له وانه كان شيئا بعد شيء لما ذكره
من انه نزله متفرقا وانه محدث كل شيء منه عند تنزيله وتبقيته بقاؤه مع
الناس موعظة لهم وتذكرة وكل ذلك مما خالف فيه اهل العطرة والبركة
ولو لم يرد عنهم عليهم السلام سوى هذه الفصول لكان فيها ما يقنع

136

لسنا ... في هذه المسئلة كيف والفصول الواردة عنهم
عليهم السلام اكثر من ان يوتى عليها في هذا الكتاب والادلة الواضحة من طائفة
ان المخالف في هذه المسئلة مرتكب للخطر العظيم في الدين فلا يجوز لمسلم
ان يخالف هذه الادلة والبيانات ويتبع ما لا صحة له من الشبهات ؛ ومما
يتعلق به في ذلك من كلام مروي عن الهادي عليه السلام في كتاب الرازي
... فيه كيف اخبر جبريل عليه السلام القران وانه اخذه من ملك اخر
وان الله تعالى يلقيه في قلب ذلك الملك القا ويلهمه اياه الهاما كالهام النحلة
فان هذا الكلام لو صح لم يكن فيه ما يوجب انكار نزول القران لان غاية ما في هذا الكلام
ان يكون جبريل امر النبي صلى الله عليه ولا يسع احد ان يجحد ان القران لم ينزل وقد
كرر صلى الله عليه في اظهر اخباره واكثر معجزاته وهو القران الذي اخبر بنزوله
ومع التكذيب له في ذلك كيف يجوز ان يصدقه في مثل هذا الخبر ثم قد يمكن
حمل هذا الخبر على وجه لا يخالف ما تقدم من الادلة الدالة على نزول القران والايات
المصرحة بذلك وهو انه عليه السلام اراد بذلك ان الله تعالى خلق العلم
في قلب الملك الاعلى عند سماعه القران وان كان القران مخلوقا في جسم اخر
كاللوح المحفوظ او غيره وذلك لا يمنع من حفظ جبريل له وهو جبريل وان كان
حفظه من الملك الاعلى ثم نزل به من السما الى الارض وليس في ذلك ما يوجب
دفع ما قامت به الادلة ولا يوجب الانكار لنزول القران وعلى كل حال
فكل شبهة تورد ونحوها في هذه المسئلة او في غيرها من هذه المسائل
فلا يجوز ان تكون معارضة لهذه الادلة الظاهرة والنصوص الصريحة ولا
يجوز لمسلم ما يعتمد على شبهة ضعيفة والمخالفة للادلة الواضحة
وهذا اخر ما انتهى ... بحمد الله ومنه ؛؛ ه ؛؛

المسئلة العاشرة

في المتولدات من افعال العباد والمصرح به
من مذاهب الائمة الطاهرين واهل التحصيل من علما المسلمين رحمهم
الله اجمعين ان جميع ما يوجد في المفعول به واليه فعل فاعل السبب
نحو الجراحات التي توجد في ابدان المجروحين بالسيوف ؛ والرماح والسهام
والحجارة وان ذلك كله من جملة افعال الجارحين لهم وكذلك ما يوجد في الصحف
من الكتابة وفي الجدر من البنا والعمارة وما جرى هذا المجرى فان جميع هذه
الافعال الموجودة في هذه المصنوعات من جملة افعال العباد والحوادث

نسبه ذلك الى الله سبحانه بحال من الاحوال ولا فرق بين جميع هذه الافعال
وبين ما يوجد في ابدان العباد من حركات الايدي والاقدام وحركات الالسنه
بالعلم وان الجميع من ذلك افعال العباد ولا يجوز نسبة شي من ذلك الى الله تعالى
وخالف اهل المجبره والمرجيه في ذلك فزعموا ان فعل العبد لا يعدوه ∴
ولا يوجد منه فعل في غير بدنه وان جميع ما يحصل من هذه الحركات المذكوره
وغيرها من الصناعات فهو فعل الله سبحانه وحده لا شريك له فيه ∴ ولا
شك ان مقالتهم هذه مخالفه للادله العقليه والسمعيه والمشهور من مذاهب
الامم لما قد علمنا بادله العقول ان هذه الافعال التي توجد في المفعول به
تقف على اسباب الفاعل من الحلول ان شا وجودها وحدث وان لم يشاها
لم توجد مع سلامه الاحوال في كلها وهذا الباب في حركه الايدي والاقدام
الا ترى ان القابض على قلمه ان اراد ان يوجد حركته وما يحصل به من
الكتابه اوجد ذلك وان لم يرد ذلك لم يوجد شي منه ∴ وكذلك الكلام
والقابض على السيف فانه متى اراد وجود حركته ووصوله الى راس المضروب
كان ذلك منه ومتى لم يرد ذلك لم يكن فكما انا قد علمنا ان حركة يده فعله
بهذه الطريقه كذلك يجب ان نعلم ان حركة سيفه وقلمه فعله
ايضا وكذلك ما يحصل بالقلم من الكتابه والسيف من الجراح وهذا
بين لمن انصف ∴ وكذلك فانه يحسن امر الواحد منا بهذه الافعال
التي توجد في غيره او نهيه عنها ومدحه او ذمه عليها فلو لم تكن فعلا
له لما حسن شي من ذلك كما لم يحسن شي منه في لونه وصورته وقد
ورد القران الكريم بتاييد ذلك قال الله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون فاخبر سبحانه ان البغي يصيب المظلوم المبغي
عليه ولو كان فعل الباغي لا يعدوه ولا يوجد في غير بدنه لما كان
شي من البغي يصيب المبغي عليه اصلا ∴ وقال تعالى فمن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وهذا يقتضي ان
الجراح التي تصيب المظلومين فعل لمن ظلمهم ولهذا احل لهم ان يقتصوا
بمثل ما اصابهم ∴ وكذلك قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين
بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص
فلو لم تكن الجراحات والجنايات التي تقع في ابدان المظلومين فعلا لمن

ظالمهم لم يكن لنفسه بما عدوانا وظلما من الجناة عليهم والجنايات العظام فيهما
نفسه ❁ وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال اضمنوا لي ستة
اضمن لكم الجنة لا تظلموا عند قسمة مواريثكم ولا تغلوا غنائمكم ولا تجبنوا
عن قتال عدوكم وامنعوا ظالمكم من مظلومكم وانصفوا الناس من انفسكم
ولا تحملوا على الله ذنوبكم ❁ واوجب صلى الله عليه الامة ان يمنعوا ظالمهم
من مظلومهم ولو كان ظلم الظالم لا يعدوه ولا يوجد الا في يديه لم يكن لمنع الظالم
عن ظلمه وجه ❁ وكذلك نهاهم صلى الله عليه عن حمل ذنوبهم على الله والمراد بذلك
اضافتها الى الله تعالى وذلك يمنع من اضافة هذه الجنايات التي توجد في ابدان المظلومين
بالطعن والضرب وغيرهما وما يوجد في اموالهم من قطع وقلع وغير ذلك الى الله
سبحانه لان المضيف ذلك الى الله تعالى قد حمل عليه الذنوب الفاحشة واضاف
الى الله الظلم القبيح والجور الصريح ❁ وقد وردت عن الائمة عليهم السلام من
النصوص المقتضية لتنزيه الله سبحانه عن هذه الافعال وايضاح القول
بانها من جملة افعال العباد وان من اضافها الى الله سبحانه بوجه من الوجوه
فقد لحق بالمجبرة ما لا يتسع هذا الكتاب لذكر ذلك ❁ ولو لم يرد في ذلك الا ما
روي عن الامام القسم بن ابراهيم عليه السلام في كتاب العدل الذي رد
على المجبرة واوضح فيه ان هذه المتولدات افعال العباد وان الله تعالى
بريء منها واقام على ذلك من الادلة والبراهين ما يغني المستبصر منه لكان
فيه كفاية لكل منصف ❁ وهو قوله عليه السلام وقد ذهبت
هذه الطائفة من اضافتها المعاصي الى الله مذهبا اخر فزعموا ان كل ما وصل
الى العباد من اذى او مكروه فمن الله وصل ذلك كله اليهم لا من العباد كنحو
القتل وخراب الدور وهدم المساجد واخذ الاموال ❁ وبقر بطون
النساء وقتل الاطفال كنحو ما فعله بابك بالمسلمين واهل الظلم من
الظلم المكشوف البين المعروف فاضافوه الى الله سبحانه وافردوه بفعله
ولم يجعلوه من افعال العباد ولا من كسبهم كما قالوا في الكفر الذي يزعمون انه
مخلوق من الله مفعول من العباد ولكنهم افردوا الرب تبارك وتعالى بما وصفنا
من هذه الافعال التي فيها ضرر العباد وهلاكهم وخراب بيوتهم وتلف انفسهم
وادخال الغم والهم عليهم فلم يجعلوا شيئا من هذه الافعال الظاهرة

المكتسبة التي تحل بابدان العباد واموالهم من افعال الذين [illegible]
العباد من الاعمال والظلم والفساد ويفسدوا [illegible]
منه شاركوا وبعا[illegible] وجب عليهم في هذه المقالة ان يزعموا ان الكسر [illegible]
رسول الله صلى الله عليه من الله وكذلك هشم وجهه وادخال [illegible]
وادخال الغم والمكروه عليه من فعل الله لا من فعل المشركين وانهم لا
احد منهم بشي من ذلك ولا يعاقبون عليه وكذلك ما وصل
الى المؤمنين من الكافرين من ضرب السيوف و[illegible]
ووصول السهام الى اجسادهم ودخولها في لحومهم والالام الواصلة اليهم
ذلك كله عندهم من فعل الله لا من فعل الكافرين وان الله تعالى فعل
سهام المشركين ومجاوزتهم الى عسكر المؤمنين حتى اوصلها اليهم
وغرزها في ابدانهم وان ما كان من تلف النفوس وعطبها [illegible]
والرؤوس وبتر الاعضاء في تلك الحرب الواقع كله من قبل الله لا من قبل
المشركين وان الله لا يواخذ احدهم بشي من ذلك ولا يعذبهم عليه ∴ وقد اكذبهم
الله تعالى في هذه المقالة بقوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا
فيها وغضب الله عليه ولعنه واعد له عذابا عظيما وقال ولا تقتلوا
انفسكم ان الله كان بكم رحيما ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه
نارا وكان ذلك على الله يسيرا ∴ وقال ولا تقتلوا اولادكم خشية [illegible]
وقال وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف
والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص وما هو شبيه بان على
القود وان لثابت ∴ ولو ان القتل الذي يحل بالمقتول بمنزلة موته ومعاده
الحياة من فعل الله لم يكن ليجعل على القاتل قودا في نفسه ولا يسلب
نفسه بنفسه اذ كان القتل عندهم الواصل الى المقتول ليس من فعل العالم
وانما هو من فعل الله في مقتوله ∴ ولو كانت الشجة التي تحل في راس المشجوج
ليس من الضارب الشاج لم يكن الله ليامر الحكام ان يقتصوا من راس الضارب
شجة مثلها وكذلك القول في جميع القصاص وعلمناها ووصفناها في كتاب الله
واحكام الرسول عليه السلام وما علمه اهل اللغة المعروفة والعربية
المعطوفة ان الشجة التي تحل براس المشجوج وان اصابة القرطاس هي
ما سبب السهم للقرطاس ودخوله فيه وان السكر ما يحدث من الشرب
ولا يكون السكر هو الشرب في اللغة ولا تكون هي حركة يد الضارب

اليه القضيه

والا ... يد ... ما لم وقد غلط هولا القوم في هذا الباب غلطا فاسدا
زعموا ان الشجة هي حركة يد الشاج وليست الشجة ما يوجد في راس
المشجوج ... اللغة والحكم والمعقول ∴ ولو كان هذا كما يصفون
لكانت الشجة تكون في يد الشاج ولا تكون في راس المشجوج وكان الفعل يحل
بالفاعل ولا يحل بالمفعول وهذا غير معقول فنعوذ بالله من الجهل والحيرة في
الدين ه ∴ وفي هذا الفصل من التصريح البليغ ما يغني عن زيادة شرح
وبيان ... وأوضح القول بان هذه الافعال التي هي الحركات والصواب
وما يحصل من جنايات البغاة والظلمة الى الابدان الجنايات واموالهم بضرب السيوف
وطعن الرماح ورمي السهام ورجم الحجارة وغير ذلك من الجنايات فجميع ذلك
افعال البغاة والظلمة دون ان يكون شيء من ذلك فعلا لله سبحانه وان اضافة
ذلك الى الله سبحانه هو الكفر الصريح والجور القبيح تعالى الله عنه ه
واوضح عليه السلام ان الشجاج هو ما يوجد في ابدان المجروحين وليست
الشجاج حركات الذي الجارحين لهم وان من قال انها حركات ايديهم فقد خرج
عن اللغة وحكم الشرع وما يعقله اهل العقول السليمة وبين ذلك
بيانا لا يلتبس على من له حظ في التمييز وكل ذلك كما خالف فيه المجبرة فقد
خالف فيه اهل الفطرة والتركيب ايضا لانهم زعموا ان جميع ما يوجد في
ابدان المجروحين من ضرب السيوف وطعن الرماح وغير ذلك كله فعل
الله سبحانه وليس بفعل لاحد ممن ضرب او طعن ∴ وزعموا ان الذي يوجد
في بدن المضروب من الضربة بالسيف يسمى انضرابا ولا يسمى ضربا وكذلك
ما يوجد من الجرح في بدن المطعون يسمى انطعانا ولا يسمى طعنا ∴ وزعموا ان
الضربة هي حركة يد الضارب وليست وقوع السيف في المضروب
وكذلك والطعنة عندهم هي حركة يد الطاعن وليست دخول السنان
في المطعون فلهذا الجرم يقولون ان الضربة فعل الضارب والطعنة فعل
الطاعن وهم يريدون بذلك حركات ايديهما ولا يريدون به ما يوجد
في المضروب والمطعون من الجراحات لان جميع ما يوجد في المصاب
هو فعل الله تعالى عندهم ولكنهم لما طولبوا العامة بما التبس عليهم
حتى يظنوا انهم لا ينسبون الى الله تعالى ما يوجد في بدن المصاب
وانهم ينسبونه الله تعالى عما يقولون ∴ وقد بين عليه

السلم في هذا الفصل خطا من خالف في هذه المس[ألة] [illegible]
وتوضيحها اشكل من الامور ⁘ وكذلك فقد ورد عن الامام الهادي [illegible]
السلام في كتاب البالغ المدرك فصل الرد فيه براه الله [illegible] عن اضافة
ما وقع من جور العباد وظلمهم اليه ومعلوم ان في الجور الموجود من العباد و[illegible]
الظلم هو هذه الجنايات الواقعة بابدان المظلومين واموالهم واعراضهم فنفى ذلك
نفيها عنه تعالى ⁘ وهو قوله عليه السلام وكن الشهود لي على خلقك
والناصرون لكل من عدل عن ربك واتهم قضاءك وجانب هداك واحال
دينه عليك ونسب جوره اليك او قايسك بغدران او شبهك بمثال
▲ والفصول الواردة عنه عليه السلام في هذه المسألة وجدها
تزيد على اربعين فصلا مما هو موجود في كتب الائمة المعروفة بين اهلها ⁘ ومن
انصف بعقله السليم ومن عاند لم يقنعه التبيين ⁘ وليس للمخالف في ذلك
تعلق يوجب المصير الى ما ذهبوا اليه وانما يتعلقون فيه بما لا وجه له عند
منصف لقولهم لو وجد فعل الظالم في المظلوم لوجب ان يكون الظلم قد حل
بالمظلوم وذلك يقتضي ان يكون المظلوم ظالما لوجود الظلم فيه وقيامه به
وهذا اقوى ما يعتمدون عليه وهو من اضعف العلائق عند
اهل البصائر ⁘ لانا قد بينا ان الظلم وجد في المظلوم وهو فعل الظالم فما
من الادلة الظاهرة العقلية وليس وجوده في المظلوم يوجب ان يسمى ظا[لما]
ما قالوه لان الظالم هو الذي فعل الظلم وليس هو الذي وجد الظلم فيه
بل الذي وجد فيه الظلم يسمى مظلوما ⁘ ومن اول ادنى خاطر من عرف الل[غة]
والعربية ان يعرف ان الفاعل هو الذي وقع الفعل منه والمفعول له هو
ووقع له الفعل فمن فعل الظلم يسمى في اللغة بانه ظالم وهو من وقع
فيه يسمى مظلوما ⁘ وهذا عندهم كالطاعن فانه الذي فعل الطعن والمطعو[ن]
هو الذي وقع الطعن فيه ولا يسمونه طاعنا لوجود الطعن فيه
وقيامه به ⁘ ولو سماه احد بذلك لجهلوه وعدوه خاطئا فكيف يقولون
ان الظلم اذا وقع في واحد يسمى ظالما ⁘ وكذلك قولهم كيف يكون ما
يوجد في المضروب فعلا للضارب فهو ان فعله عرض والعرض لا ينتقل
لانا نقول لهم ان الضارب فعل الضرب وابان المضروب بالسيف

139
~~140~~

الدم فوانه المحرج لم يفعل الحديد فيه لذاته لم يفعلها الى راس المضروب
[illegible] الحديد في المطعون فانه يفعلها بالسنان في بطن المطعون وهذا
معلوم فيما بين الناس فليس لهذه المكابرة وجه ∴ ومن عجب امر اصحاب
المطرفه والبرك انهم يدعون الله سبحانه عن ان يصيب احدا من عباده المومنين
الفروح والجدري والجرب الذي يخرج ابدانهم وبعض طهارتهم
بشي من المهم وتحي بنائهم وابدانهم ∴ ويزعمون مع ذلك ان جميع ما وقع
والجرح ورماهم الى اصله بضرب الظلمة لهم بالسيوف وطعنهم
في ابدانهم من الجراحات وليس ذلك عندهم
بالرماح وغير هذه الالات فعل الله سبحانه وحده والمسلمون ينزهون الله تعالى عما يرمونه عنه
فعلا لاحد من الظلمة الجناة والجدري والجرب والقروح ∴ وكذلك
من افعاله التي لا فاعل لها غيره من الجدري والجرب والقروح وانهم
وانهم متى علموا انه وقع برده في راس مسلم فرحته واسالت دمه يرهوا
الله سبحانه عن ان يصيب ذلك المسلم تلك البرده فيخرج بها راسه
وبعض طهارته ∴ ويزعموا ان نسبة ذلك الى الله تعالى فجور وقبح
في رجم بعض الغلاة هامة ذلك المسلم بجلمود وشج به راسه واسال
دمه واخرج مخه قالوا ان جميع ما وقع له من الجلمود من جرح والم فعل
الله سبحانه وحده لا فعل ذلك الظالم الذي رجمه وليس لذلك الظالم
فعل سوى حركة يده ∴ ومعلوم انهم لو ولّوا العصبة واطعوا الى
الله سبحانه ما نفوه عنه من الجدري والجرب والقروح التي هي فعله
على ونفوا عنه ما اضافوه اليه من هذه الجراحات الى اصله بضرب
السيوف وطعن الرماح وغيرها لاصابوا الصواب ولكنهم عكسوا
العصبة واضافوا الى الله تعالى ما يجب نفيه عنه من افعال العباد ونفوا عنه
ما يجب اضافته اليه من افعاله وذلك خطأ فاحش على كل مسلم من الفهم
فيه ولا يجوز لاحد منا نفعهم عليه ∴ وفي هذه الجملة كفاية لمن انصف من
نفسه ونظر لنفسه والله ولي التوفيق وان بسط مثل هذا على الباطل وان قربت
داره كما روي عن رسول الله صلى الله عليه واله ∴ وقال
له رجل يا نبي الله اخبرني بكلمات جوامع نوافع فقال صلى الله عليه

اعبد الله ولا تشرك به شيئا وان قطعت وحرقت
فالمراد بالقول بالقلب وان كان بعد العصيان ومن اتاه [illegible]
وان كان رجسا من بنات الدنيا فالى الاحد ❁ وعلم انه يصير [illegible]
الله عنه الاولين والاخرين فلا يغني عنه احد من ولده وقد [illegible]
جمع الله عنه الاولين والاخرين فلا يغني عنه احد من ولده
من اتبعه قال الله تعالى ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع
اهوا الذين لا يعلمون انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم
اوليا بعض والله ولي المتقين هذا بصاير للناس وهدى ورحمة لقوم
يوقنون وقال تعالى يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس
ما عملت وهم لا يظلمون ❁ وقال تعالى اذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا
وراوا العذاب وتقطعت بهم الاسباب وقال الذين اتبعوا لو ان لنا كرة
فنتبرا منهم كما تبروا منا كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم وما
هم بخارجين من النار ❁ وقد امر النبي صلى الله عليه بطلب الحق
النفس ونهى عن لزوم طريقة المقلدين ❁ فقال صلى الله عليه وعلى اله طلب
الحق فريضة على كل مسلم ❁ وقال وكن مع الحق حيث كان
الا كرمن طلب الحق من حيث ورد عليك ❁ وقال صلى الله عليه
وقال واقع بقول الحق
من اخذ دينه عن التفكر في الاء الله وعن التدبر لكتابه والتفهم لسنتي
زالت الرواسي ولم يزل ومن اخذ دينه عن افواه الرجال وقلدهم فيه
ذهب به الرجال من يمين الى شمال وكان من دين الله على اعظم زوال ❁ وقد ورد
عن الايمة عليهم السلام في هذه المسايل وما يتبعها من المسايل التي
وقع فيها الخلاف فصول كثيرة تشهد بصحة ما قلناه وبطلان
قول المخالف بزيادة على ما في فصل وهي في الكتب المرجوة في الكتب
المعروفة بين اهله وهذه الفصول التي اوردناها في هذه المسايل
من جملتها وقد دعوتهم الى اتباع ذلك والنظر فيه فان وجدوا فصلا
واحدا يخالف هذه الفصول الكثيرة ويكون اولى بالاتباع منها اظهروه
وبينوه واجمع الكلام بيننا عليه وان لم يجدوا ذلك ولن يجدوه ابدا فليرجعوا
الى الذي استنبطت عليه فصول الايمة واطبقت عليه العلماء من الايمة
وظاهرت به ادلة الله سبحانه وبيناته على ما سواه فلا تكونوا كما قال الله

[illegible] الاسم دلكم دو سمعوا اما اسمعا و العلم جمع كثيرا من
[illegible] مما سمعوا و بنهاه من الادله والبراهين في كتاب قواعد
[illegible] المايل و تعليم الجاهل وفي كتاب قواعد العموم وفي كتاب
[illegible] كتاب القواعد وفي كتاب سهادة الاجماع وفي كتاب
تعديل الشهاده وكتاب الاحتجاج على الشهاده وكتاب
العمره وكتاب اخبار العده وكتاب منهاج السلامه
وكتاب الرابعه الثلثه لشبهات المعونه وكتاب
تحكم الاتفاق وكتاب المسايل الكوفيه وكتاب
الضامنه الوقيه ٥ واتبعت هذه المصنفات المبسوطه بمختصرات
جليله المساول منها المسايل العقليه ثم المسايل الذهبيه
ثم المسايل السويه ثم المسايل العلويه ثم المسايل الهاشميه
ثم المسايل الهاديه ثم المسايل المرتضاييه ثم المسايل المهديه
ثم مسايل العديه ثم المسايل المسكيه ثم المسله الساويه
ثم المسله الواقيه ثم الرساله الناصحه ثم الرساله الفالحه
ثم الرساله القاهره ثم الدلايل الباهره ثم الرساله الجامعه
ثم المقنعه الساطعه ثم الرساله القاطعه ثم المسايل الواقعه
ثم مسايل الرابعه ثم الاجوبه القاطعه ثم المسايل المانعه
ثم المسله الدافعه ثم رساله المواخاه ثم رساله المصافاه
ثم المسله النافعه ثم المسايل المطرفيه وتكلمت في هذه
المصنفات ان مقاله اهل الفطره والتركيب في هذه المسايل العشر
التي سالتم عنها وفي غيرها من مسايل الخلاف مخالفه لما يعرف من مذاهب
الايمه الاكرمين واهل التحصيل من علما المسلمين رحمه الله عليهم
اجمعين وانهم مع مخالفتهم لادله الله سبحانه وبيناته ومخالفتهم لما ورد
عن الايمه عليهم السلام في الفصول الكثيره قد خالفوا ايضا
مشايخ المطرفيه في مقدار عشرين مسله مما ورد عن المشايخ في مسله
العالم التي اجمعت عليها مشايخ المطرفيه وهي التي سميتها المسايل
المطرفيه فظهر لكل من وقف على ذلك ان اصحاب الفطره والتركيب قد خالفوا
ما وجب عليهم متابعته من الادله والبينات وتابعوا ما الزمهم مخالفته من
المذاهب والمقالات وخالفوا مع ذلك ما هو ماثور عن اسلافهم لتلك

من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة وان الله لسميع ۞ وقد سبق من اورده

بسبب اهل الحق عليه ورد من قد عدل عنه اليه فان اعظمه الواحد ان [illegible]

مسلما الى الحق اورده عن باطل كان من الهدايا وافضل المنح والعطايا كما روينا

في اول الكتاب عن النبي صلى الله عليه وعلى آله انه قال ما اهدى المسلم لاخيه المسلم

هدية افضل من كلمة حكمة يسمعها فانطوى عليها ثم علمه اياها فاهديته اليه فهاهي

اوردته عن مرادي بها العدل اذ بلغت فمن احياها فكانما احيا الناس جميعا

وقال صلى الله عليه نعمت العطية ونعمت الهدية كلمة تسمعها فتطوي

عليها ثم تحملها الى اخ لك مسلم تعلمها اياه تعدل عبادة سنة ۞ وعنه صلى الله

عليه وعلى آله انه قال ما تصدق الرجل بصدقة افضل من علم ينشره ولم

اسلك في شيء من ذلك مسلك المعاندة ولا قصدت به مقصد المكابرة والمجادلة ونبهت به على مدارمه

ومعاذ الله ان يكون ذلك بل اوردته مورد النصيحة ان الدين النصيحة ثلاثا

بالنية الصحيحة ۞ قال رسول الله صلى الله عليه ان الدين النصيحة وعامتهم

قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المؤمنين وعامتهم

وارجو بعد ذلك بتوفيق الله سبحانه لكافة المسلمين وارشاد

الجميع الى منهاج المهتدين الذين اذا اطلعوا على دليل الحق المبين قالوا امنا به

انه الحق من ربنا انا كنا من قبله مسلمين ۞ ولست ايأس من ان يعرف الحق من

جهله ويرجع الى الصواب من ذهب عنه قال الله سبحانه ولا تيأسوا من روح الله

انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة

انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين ولتعلمن نبأه بعد حين

في سوء الظنون فليحذر اثم التهمة فيما كان او يكون قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا

اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا

ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله ان الله تواب رحيم قل يا ايها

الناس قد جاءكم الحق من ربكم فمن اهتدى فانما يهتدي لنفسه ومن ضل فانما

يضل عليها وما انا عليكم بوكيل واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله وهو

خير الحاكمين ۞ وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلواته على

رسوله الامين محمد وعلى آله الطاهرين وسلم عليه وعليهم اجمعين وحسبنا الله ونعم

الوكيل

الخلاف

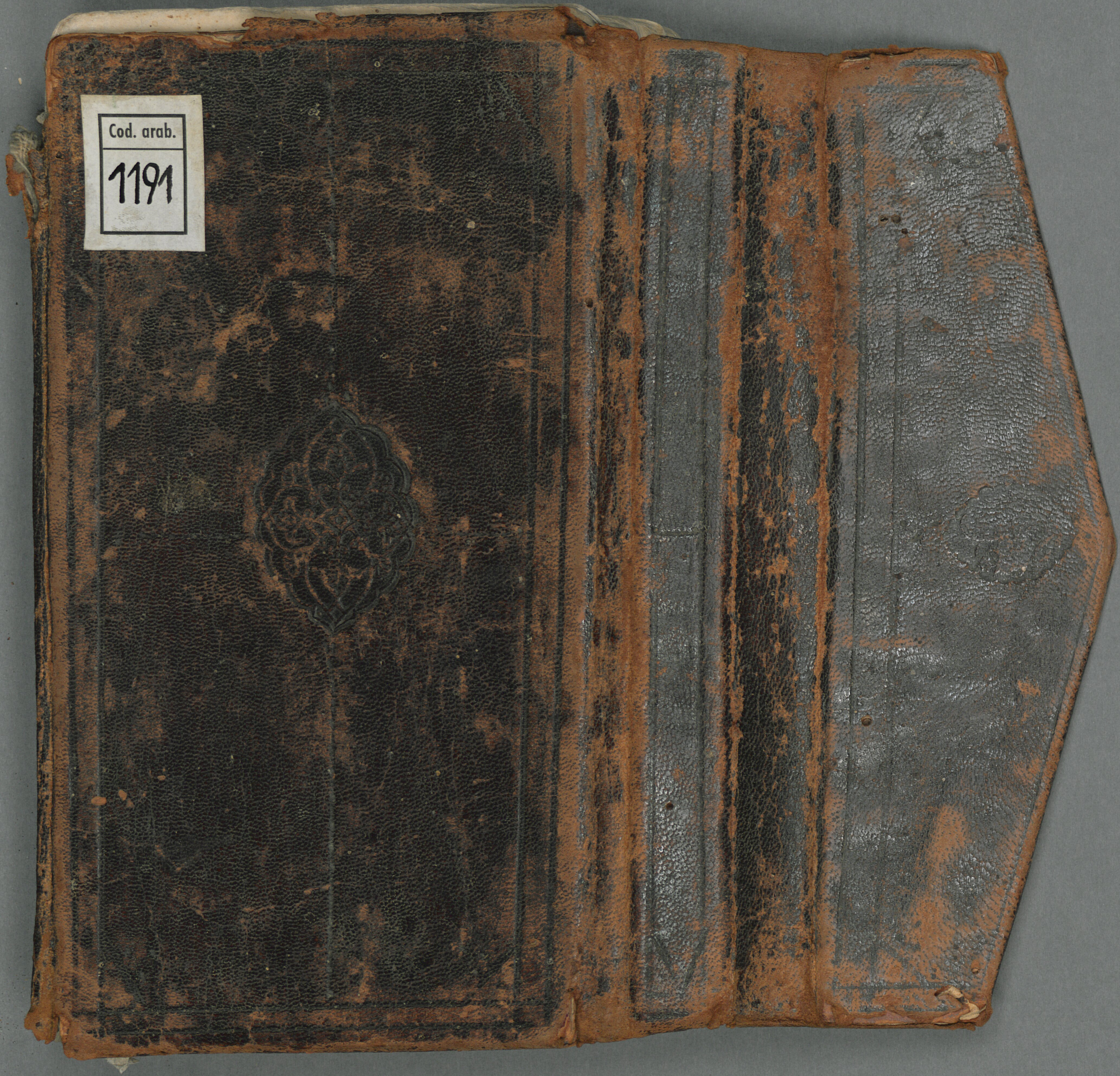
من مذهب الاحالة وسقط وكان الله سبحانه فاعلا للعدل والجور منهما
ومريدا له وان قالوا انه يريد ما خرجوا من مذهبهم حيث قالوا ان ما حصل من المحبوب
فعل جائز وان هذه الافعال معا فعل الله سبحانه وانه تعالى مريد لجميع ما فعله
وان قالوا اراد الصلاح دون الفساد لزمهم من المناقضة ما تقدم من ان
الفساد دون الصلاح فعله الله تعالى على ما ذكرناه وجه يكون فعله اراده له ومرادا
فان قالوا انهم استثنوا من ذلك نقضوا ما اجمعوا عليه ثم يقال لهم ما معنى
اراده للصلاح من ذلك فان قالوا فعله في حال حدوثه نقضوا مذهب الاحالة
وقيل لهم فقد فعل الفساد الحاصل بذلك ايضا في حال حدوثه اذ لو فعله
في تلك الحال لنقض كونه فاعلا له وجاز للعالم عليه على ما تقدم فيجب ان
يكون ايضا مريدا له كالصلاح وان قالوا اراد له الصلاح هو خلق
العالم محمودا لكي يكون له وقوعه منه بالاحالة والاستحالة ليس ان يكون ذلك اراده منه
للفساد الحاصل منه لانه قد خلق العالم محمودا لكي وقوعه منه ايضا ولا يعلم
سؤال اخر العدو بين الصلاح في جميع الامور عليه وبين الفساد
على هذه الطريقة فيقال لهم اذا علمتم ان الله سبحانه خلق العالم للصلاح
فهل تعرفون بذلك انه خلق العالم ليفعل الصلاح او ليفعل الله سبحانه
الصلاح فان قالوا بالاول او حيوان العالم ان يكون حيا قادرا يصح كونه فاعلا
وان تكون هذه الفروع والحوادث فعلا له لا فعلا لله سبحانه فكان اصلاح المعتدين
الاحياء القادرين فعلهم لا الله سبحانه وذلك باطل وخروج من مذهبهم
وان قالوا بل خلقه ليفعل سبحانه به من الصلاح ما شاء فقد خرجوا من مذهبهم
في الاحالة وان جوزوا نسبة هذه الافعال الحادثة الى الله سبحانه يفعل
فيها ما يشاء ثم يقال لهم فما معنى قولكم يمكن منه الفساد ان لا يكون
منه ان العالم يمكنه ان يفعل هو الفساد او يفعل غيره به الفساد فان قالوا
بالاول او جوزوا في العالم ان يكون حيا قادرا او كانت الافعال منه وذلك باطل
وخروج من مذهبهم وان قالوا بل يفعل غيره به الفساد دون ان يكون
فيقال لهم والفاعل له ذلك الله سبحانه لانه ليس بحي ولا قادر
هو وان قالوا لا بل من مذهبهم نسبة هذه
او غيره فان قالوا غير الله خرجوا من مذهبهم ان من مذهبهم
الاحالات التي يسمونها افسادا من مرض وموت وذهاب عضو ونقصان
غيره الى الله تعالى بطريق الفطرة والتركيب ولو كانت فعلا لغيره لما نسبت الى الله
هذه الطريق ولا نصرفا وان قالوا يفعل الله سبحانه

له من هذه الاشيا التي يعدها الناس فسادا انما يشاء اي وقت شا اخرجها
من مذهبهم وصار ما يوجد من هذه الافعال التي يستحسنها الناس ويسمونها
صلاحا ومن الافعال الاخرى التي يكرهونها ويسمونها فسادا سوا في ان
الجميع فعل الله سبحانه يفعل من ذلك ما يشا ويوجد منه ما يريد وبطلت
هذه العبارات الفارغة :: طريقة اخرى :: ثم يقال لهم ان كان
الله سبحانه هو الذي خلق العالم على ان يكون منه هذه الحوادث فهل
خلقه على ان يكون منه ما يريده الله سبحانه او ما لا يريده فان قالوا
بالاول خرجوا من مذهبهم ولزمهم ان يكون الله سبحانه مريدا لجميع ما
حصل من هذه الحوادث التي يضيفونها الى احالة العالم وفي ذلك خروج
من مذهبهم :: ثم يقال لهم متى اراد حدوث هذه الحوادث
فان قالوا يوم خلق الاصول :: قيل لهم فهذا اراده قبل
حدوثها وهذا انفصال بين الارادة والمراد وخروج من مذهبهم
وان قالوا في حال حدوثها :: قيل لهم فهذا ايضا خروج من مذهبهم
واعتراف بان جميع ما يحدث من هذا العالم فعل الله سبحانه يريده في
وقت حدوثه وفي ذلك [illegible] وابطال مذهب الاحالة
وان قالوا انه خلقه على ان يحصل منه ما لا يريده قيل لهم فهل كان
قادرا على ان يخلقه على ما يريده دون ما لا يريده ام لا :: فان قالوا لم يكن قادرا
على ذلك قيل لهم فهذا الحاق العجز به واثبات الضعف وهو تعالى
عن ذلك وان قالوا انه هو قادر على ان يخلقه على وجه لا يحصل منه الا
ما يريده وعلم لما يحصل منه :: قيل له ولا يحسن من القادر على ما يريد
العالم بما يفعل ان يحصل شي من افعاله لا يريده :: الا ترى ان الكاتب
متى كان قادرا الذي يتصرف في قلمه كيف شا عالما بما يوقعه فانه لا يجوز
ان يقع من قلمه ما لا يريده من الكتابة وانما يقع ذلك من الساهي الذي زال
علمه او العاجز الذي لا يملك تصريفه كما في الرامي الذي يرسل سهمه فهو
يريد اصابة شخص فيصيب شخصا اخر وانما يحصل منه ما لا يريد لجهله بموقع
سهمه وعجزه عن تصريفه بعد ارساله :: واذا كان الله سبحانه عالما لا يجوز
عليه الجهل وقادرا لا يجوز عليه العجز لم يصح ان يقال انه خلق العالم على ان
يحصل منه من هذه الاحالات ما لا يريده ويبطل بذلك ما توهمه اهل الاحالة

من

يقولون في هذه الصفات اهي عالمة قادرة حية ام لا. فان قالوا هي كذلك
خرجوا من مذهبهم في ان الصفات لا توصف ولزمهم ان يكون هذه
الصفات التي تبلغ الى مقدار ان يعش صفة ان يعش الاها لان كل
واحدة منها عالمة قادرة حية قديمة وان قالوا لا توصف
هذه الصفات بذلك خرجوا من مذهبهم في انها هي الذات لان الذات
توصف بذلك وكيف لا توصف به الصفات مع ان الصفات هي الذات وهذه
مناقضة بينة. ثم يقال لهم اذا قلتم ان الصفات لا توصف فما تقولون
فيها اهي قديمة ام لا. فان قالوا قديمة خرجوا من مذهبهم في ان
الصفات لا توصف لان هذه صفات وقد وصفوها بانها قديمة وان
قالوا ليست قديمة خرجوا من مذهبهم في انها قديمة. ثم يقال لهم
لم وصفتموها بانها قديمة فان قالوا لنفي الحدوث عنها قيل لهم صفوها
بانها قادرة عالمة حية لنفي العجز والجهل والموت عنها واذا اسعتم
من وصفها بذلك فامنعوا من وصفها بالقدم ايضا. فان قالوا انما
وصفناها بانها قديمة لانها هي ذات الباري سبحانه ولا شك ان ذاته
قديمة. قيل لهم صفوها بانها عالمة وقادرة حية لما ذكرتم من انها
ذاته وذاته قادرة عالمة حية. ثم يقال لهم اتجيزون ان له
سبحانه صفات شتى وجمع فما تقولون فيها اهي شي واحد ام اشيا كثيرة
فان قالوا شي واحد خرجوا من مذهبهم انها جمع صفة. وان قالوا
اشيا كثيرة خرجوا من مذهبهم في انها ذاته الواحدة التي هي الواحد
ثم يقال لهم اذا كانت هذه الصفات هي ذاته عندكم فهل تجزي ذكر
هذه الذات ومعرفتها والتعليل عن ذكر هذه الصفات ومعرفتها
والتعليل بها حتى يصح ان يقال انه سبحانه عالم لذاته قادر لذاته حي
لذاته ام لا تجزي عن ذلك ولا تغني معرفة العالم القادر الحي عن معرفة

العلم والقدرة والحيوة :. فإن قالوا إن معرفة الذات وتعلق الذكر والتعلل بها
تجري مجرى من مذهبهم في إثبات هذه الصفات وجاز الاقتصار على إثبات الذات
عالماً قادراً حياً ومعلوم أنهم لا يرضون بذلك بل يسمون كل آخر منهم قال إن
الله سبحانه عالم قادر حي بذاته بنفس صفات هي علم وقدرة وحيوة وقدم وإن
قالوا إن ذلك لا يجري مجرى من مذهبهم أن صفاته هي ذاته إذ لو كانت ذاته لقعوا
أنه سبحنه عالماً قادراً حياً بما ذكر لك ولم يبطل التوافي آخر :. والسلام
على من اتبع الهدى تمت الأحيا بعون الله ومنه :. وصلى الله على محمد النبي
وآله وسلم تسليماً :. فرغ من نسخه الفقير إلى رحمة الله تعلى عمران بن الحسن
بن أصوين بن يعقوب العذري الهمداني غفر الله لصاحبه وكاتبه وقاريه
ولجميع المسلمين ولمن قال آمين يوم الجمعة الرابع من شهر شعبان سنة تسع
عشر وخمسمائة بالمدرسة المنصورية بعرض حوث حرسها الله تعلى بالصالحين
زيادة :. رواية حسنة بالله سبحنه وتعلى وعليه توكل
روي أن الحسن البصري رحمه الله ركب في سفينة مع بعض أصحابه فهاجت بهم
السفينة إلى أن خرجوا إلى جزيرة في البحر فإذا هنالك شاب عاكف على صنم له يعبده
ويلازمه العبادة فوعظه الحسن ونصره وتلا عليه شيئاً من القرآن فجعل يبكي
[illegible] أمر كان هذا [illegible] ثم أسلم وحسن إسلامه بصحبة الحسن في
ذلك اليوم وعلمه من شرائع الإسلام فلما دخل الليل وصلى الحسن وأصحابه
العشاء أخذ كل منهم مضجعه لينام فجعل الفتى يقلب طرفه في وجوههم إلى أن
ناموا [illegible] على النوم فقال لهم مولاكم هذا ينام والإله فقالوا إلهنا لم يزل [illegible] ولا ينام
[illegible] الحسن [illegible] طلب الحسن
[illegible] الحسن [illegible] [illegible] فقاموا فلما أصبح طلب الحسن
[illegible] الطعام فلما أتاه به رده عليه وقال الذي تعلى يطعمني [illegible]
[illegible] ثم عرض عليه الحسن المسير معه ومع أصحابه [illegible]
[illegible] وعبده [illegible] وكان من [illegible]
[illegible] الإجابة [illegible] ولا [illegible] إذ هو [illegible] العقول
[illegible] وأفعال الخالق [illegible] ذلك وصلى الله على محمد وآله
[illegible]


Cod. arab.
1191